

تعتيم

منافقون في الحكومة، هتافون في الإعلام ومناضلون في المواجهة

فضائح الإعلام الأميركي المأجور - فضائح الرئيس الأميركي وحكومته

آمي جودمان

دايفيد جودمان

حازت الكاتبة جائزة .البديل عن نوبل. لعام ٢٠٠٨

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

تعتيم

منافقون في الحكومة، هتّافون في الإعلام ومناضلون في المواجهة

فضائح الإعلام الأميركي المأجور فضائح الرئيس الأميركي وحكومته

بقلم

آمي جودمان وديفيد جودمان

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٨

ISBN: 978-9953-88-069-3

Originally published as **Static: Government Liars, Media Cheerleaders, and the People Who Fight Back** by **Hyperion**

ترجمة: شركة آلاء للترجمة

مراجعة: فؤاد زعيتر

الغلاف: PROMOFIX

الاخراج الفني: بسمة تقي

الفهرس

المقدمة

المتحرر

«إما أن تكونوا معنا، وإما مع الإرهابيين».

الرئيس جورج بوش، مخاطباً الكونغرس في العشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

بهجوم إعصار كاترينا على شاطئ الخليج في أميركا أواخر شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٥، أصبح لدى إدارة بوش أزمة لتواجهها. ليست أزمة عشرات الآلاف من الأشخاص المتروكين في الملاجئ في قلب نيو أورليانز، وليست السدود التي تصدعت، من دون علم الرئيس الذي لا يرى الشرور.

ليس هذا كله على الإطلاق. بل الكارثة الفظيعة التي هرعت إدارة بوش مسرعة إلى حلها، هي فقدانها السيطرة على الإعلام الإخباري. كانت الصور تبث من نيو أورليانز عن كارثة ذات أهمية مقدّسة. أما الرد الفيدرالي عليها، فقد تأرجح من غير الملائم إلى غير الموجود.

لهذا، تبعت الإدارة فِطرتها: أصدرت وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية (أف إي أم إي) أمراً بمنع الإعلام من تصوير الجثث التي كانت تطفو في الشوارع الرئيسية لنيو أورليانز. ووصف ناطق باسم الوكالة ذلك بقوله: إنه أمر ينمّ عن عدم احترام لعائلات الضحايا. هذا هو المبدأ المشابه لذلك الذي استخدمه الرئيس بوش لتبرير حظر الإدارة تصويرَ توابيت الجنود العائدين من العراق.

وعلى مدى أسبوع مروّع نهاية شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٥، شهد العالم شيئاً لم يره منذ هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر: الصحافة الأميركية

المتحررة من نفوذ الإدارة، تعرض أفلاماً مروعة عن معاناة إنسانية. فإصرار إدارة بوش على احتوائها للأزمة، لم يُحدث أي تأثير. فقد قدم لنا المراسلون الميدانيون، وهم بصورة حَرْفية يعصون المسؤولين الحكوميين الرسميين، الأزمة والفشل في الحل على نحو مباشر. عُرضت أمام العالم بأسره صور للسكان الأميركيين المهملين من ذوي الأصول الأفريقية في نيو أوليانز، يناضلون للنجاة من الفيضانات، مترافقة مع صور للرئيس جورج بوش في كاليفورنيا في الثلاثين من آب/أغسطس ـ اليوم التالي لإعلامه بانكسار السدود في نيو أورليانز ـ يضحك ويعزف على الغيتار الذي أعطاه إياه مغني الكونتري مارك ويلز، كأن أغنية الغيتار «نتمنى لو كنت هنا»، كانت اللحن الرئيسي لأغنية ضحايا كاترينا. بصورة مشوشة فورية، التُقطت رئاسة بوش بكاملها: بوش يداعب الأوتار، بينما يغرق سكان نيو أورليانز.

كان هذا هو رد القائد الأميركي على كارثة أُنذروا بها قبل وقت طويل. وكما جاء في ملاحظة لمحقق جمهوري على تلبية إعصار كاترينا: «يبقى من الصعب فهم كيف تمكنت الحكومة من الرد بهذه الطريقة غير الفعالة على كارثة تم توقعها منذ سنين، ومن أجلها أصدرت تحذيرات خاصة قبل أيام. لم يكن من الممكن توقع هذه الكارثة وحسب، بل كانت متوقعة»[1].

إلا أنه ببساطة، لم يبال القادة المسؤولون في حكومة بوش لذلك. لأعوام، أصرّ المتعصبون المناهضون للحكومة، على أنه لا خير من هذه الحكومة الفيدرالية. وقد رأينا عند وقوع إعصار كاترينا، عرضاً للنبوءة المتحققة، عندما وجب على إدارة بوش فجأة الاعتماد على الفؤوس السياسية الحمقاء، والوكالات الفيدرالية التالفة، التي كانت بديلاً عن أصحاب السلطة الحقيقيين ممن تواجدوا سابقاً.

ثمة أيضاً الحساب السياسي اللامبالي، ذلك أن الضحايا في شاطئ الخليج هم مجرد أشخاص بالغو السواد والسمرة وشديدو الفقر، بحيث لا تمكن

(١) Eric Lipton, "Republicans Report on Katrina Assails Administration Response," New York Times, February 13, 2006.

معاناتهم أن تُسجَّل في قائمة أولويات هذه الإدارة. كيف نفسر بغير ذلك ما نعرفه عن تصرفات قادة أميركا في اللحظة نفسها التي كانت فيها مدينة أميركية كبيرة تلقى الدمار؟ وقد وصفتها سنثيا ماك كيني، الممثلة عن الحزب الديموقراطي في جورجيا، في برنامج «الديموقراطية الآن»! : «كان الرئيس بوش يقضي إجازة في مزرعته في تكساس، ونائب الرئيس ديك تشيني في رحلة صيد في وايومنغ. أما كونداليزا رايس فكانت في مدينة نيويورك تستمتع بوقتها، تتسوق وتلعب التنس مع مونيكا سيليس. دونالد رامسفيلد هو الآخر، كان في لعبة سان دييغو بادريس. ومايكل تشيرتوف، الرجل الذي يتضمن عمله إدارة مصادر الولايات المتحدة وتنظيم الاستجابات عن مثل هذا الإعصار المروع، لم يعلم حتى أنه في موضع المسؤولية، وقرر المكوث في المنزل».

إعلامٌ خارج عن السيطرة

بعد انتظار طويل، أغرقت صور الدمار المرّوعة آلة الحياكة عند إدارة بوش المتبجحة. حتى أن مشاهدي أخبار «فوكس»، قناة الإدارة الأميركية، كوفئوا بصور من مراسل «فوكس»، شيبارد سميث، في نيو أورليانز، وهو يهاجم الناقد المحافظ والمذيع سيان هانيتي، الذي أصر على أن المضطرب سميث قد أعطى لصور سكان نيو أوليانز الذين تم نبذهم والتخلي عنهم، أهمية. «هذه أهمية!»، صاح سميث، وهو يشير نحو الأشخاص العالقين في المدينة الطافية المظلمة خلفه.

ثم قصة المتشكك باولو زاهين من قناة «سي أن أن»، راداً على اعتراف مدير الوكالة مايكل براون، بأنه لم يكن يعرف حتى يوم الخميس بتاريخ الأول من أيلول/سبتمبر، بنزوح آلاف الأشخاص وموت البعض منهم في مركز تجمع نيو أورليانز. «سيدي، أنت لا تخبرني وحسب، أنك عرفت للتو بأن الناس في مركز التجمع لم يمتلكوا طعاماً وماءً حتى اليوم، أليس كذلك؟ لم يكن لديك أي فكرة عن أن الإمدادات قد قُطعت عنهم بالكامل؟»، سأل زاهين.

«باولو»، أجابه براون، «حتى الحكومة الفيدرالية نفسها لم تعرف شيئاً عن الأشخاص في مركز التجمع حتى اليوم».

صباح اليوم التالي، بعد خمسة أيام من وصول وكالة الطوارئ إلى لويزيانا، صاح سوليداد أوبرين من «سي أن أن» في وجه براون باستياء: «كيف يُحتمل أننا نحصل على معلومات أفضل مما تحصل عليه أنت؟ في باندا آسيه، في إندونيسيا، أُنزل إليهم الطعام بعد يومين من إعصار تسونامي».

الأمر يبدو كأن الإعلام المتعاون مع الإدارة الأميركية، والمُروَّض ككلب مطيع للبيت الأبيض منذ زمن طويل، قد تفاجأ من نباحه هو نفسه. بعد أعوام من تقديم أخبار البيت الأبيض والبنتاغون، التي هي مجرد قصص مزيفة واهمة، ومن الركوع بخوف أمام رجال الإدارة، ذكّر إعصار كاترينا الإعلام الحر بما يجب عليه فعله. ومن دون وجود جنود يطوقونهم، نقل المراسلون بعد انتظار طويل ما رأوه، وليس ما قيل لهم.

«من المثير نوعاً ما، عدم وجود خط رسمي، عندما يكون خيارك الوحيد مجرد رؤية الموجود أمامك»، قالت مراسلة «نيويورك تايمز» المتلهفة، كاتي زيرنايك، لمراقب نيويورك. بدت مندهشة من قوة الصحافة عندما تنقل، ببساطة، الحقائق على الأرض، من عيون الضحايا.

أخفق الإعلام أيضاً، وشوه العديد من قصص إعصار كاترينا. ومثال على ذلك، عندما وُصف الرجال البيض وهم يأخذون احتياجات من المخزن، بأنهم يناضلون للبقاء، بينما وُصف الأميركيون ذوو الأصول الأفريقية، وهم يفعلون الشيء نفسه، بأنهم سالبون لأملاك الغير. لم يكن هذا بالأمر المبرر. ليس هناك خطأ في ذلك. هناك سالبون للأملاك لم يتحدث عنهم الإعلام في نيو أورليانز: تركتا هاليبرتون وبيتشتلز، وهما توقعان عقوداً هائلة من دون أي منافسة بغية احتواء الكارثة. إن ما تقومان به يشبه كثيراً ما يقوم به المستغلون الذين يتصلون ببوش، والذين يقترفون جرائم القتل في العراق.

في برنامج «الديموقراطية الآن»!، وصف أستاذ الحقوق في جامعة لويولا، بيل كويجلي، الوضع في نيو أورليانز من داخل مشفى ميموريال، حيث تعمل زوجته. أُعلم طاقم المشفى بمنع تحدث أحد مع الصحافة ـ وأصبح من الواضح

سريعاً سبب الخوف الشديد من قبل المسؤولين عن الصور. تمكن من الوصول إلينا عند منتصف ليل يوم الخميس في الثلاثين من آب/أغسطس. وبوجود محركات إضافية تكاد تعمل، وهواتف خلوية تكاد تتوقف، عرف بأن الوضع سيئ جداً لا يمكن السكوت عنه: «لقد تُرك عشرات الآلاف من الأشخاص، وهؤلاء من الأكثر مرضاً والأكبر سناً والأكثر فقراً والأصغر سناً. هم ببساطة أشخاص ذوو إعاقات جسدية، وغيرهم... لم تكن هناك خطة لمواجهة الأزمة... ثمة أزمة إنسانية تحدث هنا الآن».

قارن كويجلي الوضع في نيو أورليانز مع هايتي، أحد أفقر البلدان في العالم، حيث عمل كمحامٍ لأعوام هناك، «لطالما تمنيت أن تصبح هايتي مثل نيو أورليانز. لكن ما حدث في نيو أورليانز أصبح أشبه بهايتي».

كان رد الشعب الأميركي سريعاً ومفاجئاً على صور شاطئ الخليج المهجور والغارق. وكإشارة على تأثير الإعلام الحر، بعد أسبوع فقط من وقوع الإعصار، هبطت نسبة تأييد الرئيس بوش إلى حد منخفض حينها، وصل إلى ٣٨٪.

في هذه الأثناء، خرج «إقليم حرب» أميركي آخر عن السيطرة، وعن مرمى النظر. عشرات من الجنود الأميركيين وعشرات الآلاف من العراقيين قد قُتلوا، في حرب اعتمدت على الأكاذيب والأضاليل، وتستمر إلى نهاية لا يمكن التنبؤ بها. ولأنها تعي قوة تأثير الصور، أولت إدارة بوش حذرها في ضمان عدم ظهور إصابات الحرب في نشرات الأخبار المسائية. فالمراسلون المطوَّقون مع الجيش الأميركي يواجهون بشكل دائم سيطرة القيادة العسكرية، لضمان أن أخبارهم الجديدة مُعّدلة تبعاً للتوضيحات الرسمية. أما صور الحرب فهي منقحة من مجموعة الرقابة الحكومية الشاملة. ومثال ذلك، حظر البنتاغون تصوير التوابيت المغطاة بالأعلام، في الشبكات الإعلامية الأميركية المُساعدة، التي تنظر الصور المباشرة للأشلاء والقتلى على أنها حالة مرّوعة.

النتيجة: عندما يتعلق الأمر بالعراق، يمكن بوش أن يزوّر طريقه ليتجاوز جمهور المنتخبين. وعندما يتعلق الأمر بكاترينا، تصدم الصور الأمة، وتجبرها على تبريرات رسمية، وتجبر رئيس الوكالة الفاقد الكفاءة على الاستقالة (برغم

أنه استمر في الحصول على راتبه)، وتطلق غضبها على القائد الماكث في عطلة لا تنتهي. حتى أن الجمهوريين كانوا قد رفعوا أصواتهم الغاضبة على الإدارة. وبهبوط شعبية بوش، تعرض جدول أعماله السياسي بكامله للدورة الثانية فجأة، لخطر الخروج عن المسار.

فقط، لو لعب الإعلام دوره في العراق، كما في نيو أورليانز، لاتضحت الفكرة الرئيسية الثابتة: عندما يتعلق الأمر بالإشراف على موت آلاف من الأشخاص وتدمير الحكومات، فإن جورج بوش هو الخبير. لكن، عندما يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح وإعادة بناء المجتمعات، كمصير العراق، يكون مصير نيو أورليانز. . . وأميركا.

الحرب على الحقيقة

لطالما فضَّل الرئيس جورج بوش الأوهام على الواقع. وهذا يفسر سبب الكذب المستمر لبوش وإدارته ومستشاريه حول أسباب تواجد الولايات المتحدة في العراق. فبالنسبة إلى بوش، ليست مشاكل حقيقية، بل مشاكل سياسية وحسب. أما الأزمات الوحيدة فتنفجر عندما يتراجع أعداد الناخبين.

إن إدارة بوش مهووسة بالسيطرة على سيل المعلومات. واستراتيجيتها في إبقاء قبضتها على السلطة، بسيطة، وغير معقدة: الخوف الدائم. يجب أن نظل في حالة حرب كليّة. فالمعاني الضمنية للديموقراطية شيء مخيف. لقد كان الرئيس بوش أكد الحق بسلطات غير محدودة في زمن الحرب. ولهذا السبب، تشوه الدستور وميثاق الحقوق ومعاهدات جنيف، والفكرة نفسها الخاصة بتوازن السلطة. أما الكلمات الخطابية الرسمية، فهي أننا الآن في حرب طويلة، وعلاوة على ذلك، فإنها بقيادة الرئيس.

لقد فشل الإعلام، المُذعن منذ زمن طويل، في تقديم صورة متكاملة عن هذا الاغتيال المباشر لديموقراطيتنا. انتشرت قصص مخيفة، بشكل تدريجي، عن تجسس غير مرخص به على خطوط الهاتف، وعن إنزال عقوبات تعذيب في الولايات المتحدة، وعن سجون خارجية يُرمى فيها الآلاف تبعاً لنزوات الرئيس

الذي بيده وحده سلطات الحياة والموت، ويعمل «بأمر إلهي» على تنفيذها، ويحمّل المراسلين مهمة تتبّع آثاره.

إن المعلومات سلاح حاسم في حرب بوش. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أعلن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، أن حرب المعلومات ستكون أمراً أساسياً لمحاربة الإرهاب. انفجر غاضباً في وجوه الإعلاميين، لكشفهم أسراراً هامة فضحت برامج الولايات المتحدة السرية لمكافحة الإرهاب، بما فيها الجهود الدعائية في العراق. صرّح قائلاً: «نحن نخوض معركة يكون فيها الناجي بسبب طريقتنا المتحررة في الحياة، في خطر. ومركز ثقل ذلك القتال، ليس ببساطة في أرض المعركة هناك. إنه امتحان للإرادات، وسنربحها أو نخسرها مع شعبنا، ومع شعوب الأمم الأخرى. نحتاج إلى أن نبذل كل ما في وسعنا لجذب الدعم إلى مساعينا، ولنصحح الأكاذيب التي تُقال، والتي تجلب الضرر إلى بلدنا، والتي تتكرر وتتكرر وتتكرر»[١].

أما رده على الصور والاتهامات الخاصة بتعذيب الأميركيين للمعتقلين في خليج غوانتانامو والعراق، فهو أنها «أكاذيب ملفقة». صرّح قائلاً: «إن الإرهابيين مدرَّبون ... على الكذب. لقد تدرّبوا على ادّعاء أنهم تعرضوا للتعذيب. تدرّبوا على قول معلومات مضللة، وهم بارعون جداً في ذلك».

وأوضح رامسفيلد، في خطاب له بعد شهر، أنه يعتقد أن المشكلة الحقيقية في العراق، هي ببساطة تغطية الأحداث: الكثير من الإعلام في الولايات المتحدة والعالم، قد بالغ في وصف الوضع... وعلى نحو مثير، بدا أن جميع المبالغات في الوصف تصب في جانب واحد... يبدو أن سيل الأخطاء المستمر من طبيعة تهييج الوضع، وبالتالي مساعدة الإرهابيين[٢].

---

(١) New Realities in the Media Age: A Conversation With Donald Rumsfeld," Transcript, Council on Foreign Relations, February 17, 2006.

(٢) Andrew Buncombe, "The U.S. Propaganda Machine: Oh What a Lovely War," The Independent (U.K.), March 30, 2006.

أما الحقيقة التي يفضل رامسفيلد أن يقرأها الناس، فهي الموجودة في الأخبار التي تزرعها إدارة بوش في إعلام العراق الحر، الذي يكتبه طاقم العمليات النفسية الأميركي.

روّج الجيش العراقي رواية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تقول: «إن المقاتلين الشجعان في الاستخبارات العراقية (آي أس أف) يواجهون صعوبات في العمل على وقف هجمات القاعدة قبل حدوثها». صرّح تقرير ملفق آخر: «لقد تمكنت القوات الاستخباراتية العراقية، بسرعة، من التطور لتصبح قوة قتالية متمرسة قادرة على الدفاع عن الشعب في العراق، ضد الجبناء الذين يطلقون هجماتهم على الأبرياء»[١]. وتزامنت تلك الرواية مع إعلان الولايات المتحدة عدم وجود أي كتيبة عراقية قادرة على القتال وحدها.

إن جمهور هذه الدعاية الكاريكاتورية، ليس من العراقيين وحسب: لقد تحولت الإدارة الأميركية إلى اعتماد الحرب النفسية على الأميركيين، التي تبعاً لقوانين الولايات المتحدة، يمكن أن تُوجَّه فقط إلى الجمهور الأجنبي. تجاهل رامسفيلد المحرَّمات القانونية التي تمنع استخدام الدعاية الأجنبية في الوطن، مصرحاً في شباط/فبراير ٢٠٠٦: «كان الجدل، بالطبع، لأنها تأخذ أموال دافعي الضرائب... وتنشر الدعاية بين الشعب الأميركي. بالطبع، عندما يتحدث المرء هذه الأيام، لا يخاطب جمهوراً واحداً وحسب... مهما تكن الأمور التي يتحدث عنها المرء، فسوف يسمعها، بشكل محتوم، جمهور متنوع»[٢].

ربما تكون الدعاية أمراً يصعب التعامل معه بشكل سخيف، لكن معلومات الحرب التي وصفها رامسفيلد، بالغة الخطورة بشكل مميت. فإما أن يكون الإعلام مشاركاً في حرب بوش، وإما أن يصبح مستهدَفاً من قبلها. وتماماً كما حذر المسؤولون في إدارة بوش على نحو متكرر، فالصحافيون الذين لا يتبعون السياسة الرسمية، يعززون الإرهاب!

---

(١) Andrew Buncombe, "The U.S. Propaganda Machine: Oh What a Lovely War," The Independent (U.K.), March 30, 2006.

(٢) New Realities in the Media Age: A Conversation With Donald Rumsfeld," Transcript, Council on Foreign Relations, February 17, 2006.

التصريح بالحرب في وسائل الإعلام، حركة يائسة وخطيرة. إلا أن الإعلام المتعاون، القابل بالتسوية لأدنى الدرجات، والمتواطئ في تنمية أكاذيب إدارة بوش، ليس مستعداً، على نحو محزن، للانضمام إلى القتال. لو كان الماضي مرشداً، أثناء ما توجه الحكومة سيفها إلى قلب حرياتنا وحقوقنا المدنية، فلن يقدم الإعلام سوى مقاومة مشتتة في أفضل الأحوال.

حماية السلطة

عندما أطلقت إدارة بوش حملتها الشعبية للحرب على العراق، في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، لم يكن من المحتمل للشعب الأميركي استيعاب الحقيقة الكامنة خلف الخداع المستفحل المتصاعد من البيت الأبيض. فقد أدرك بوش وأباطرة الدعاية شيئاً لم يستوعبه الشعب الأميركي نوعاً ما: إن الإعلام الأميركي ليس سوى بوق لأصحاب السلطة. وينطبق هذا بشكل خاص على الصحافيين المشاهير، مثل جوديث ميللر، مراسل الأمن القومي، المطرود حالياً، في صحيفة «نيويورك تايمز»؛ وبوب ودوارد، وقد عمل سابقاً كصحافي شهير بنشر الفضائح العنيفة في «واشنطن بوست»، وهو الآن «كاهن الاعتراف» للنخبة السياسية.

كانت إدارة بوش لمدة ثلاث سنين، تختار اللحن، و«نيويورك تايمز» ترقص عليه. وكانت الصحيفة، بقيادة ميللر، مع تصاعد الأحداث نحو حرب في العراق، تعمل كحزام متحرك لنقل أكاذيب المنفيين العراقيين، موجّهين تحريفاتهم المضللة إلى أنفسهم مباشرة على الصفحات الأولى للصحف الأميركية. كانت مصادر ميللر هي اللاعب الرئيسي في المجلس الوطني العراقي، وهي مؤسسة أنشأتها لأول مرة الاستخبارات الأميركية، ومولها في ما بعد البنتاغون. وقد استحضر قادتهم، مثل أحمد شلبي، أساطير مذهلة عن الأخطار التي تتوعد بها أسلحة الدمار الشامل التي ادعوا أن صدام حسين يملكها. ولمحوا، بشدة، إلى مختبرات للأسلحة الكيميائية مدفونة تحت المشافي؛ وعن أنابيب ألمنيوم ينوي «الديكتاتور العراقي» استخدامها لإطلاق أسلحة نووية؛ وعن اجتماعات سرية بين صدام حسين وزعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن.

كانت هذه دعاية في أبهى معانيها: معلومات مضللة تشتريها وتدفع لها الحكومة الأميركية. أما الشيء الوحيد الذي يحتاجون إليه، فهو إخراج مادة إخبارية تُضفي الشرعية على هذه الأساطير، وتقدمها كحقائق. تأهب الإعلام الأميركي لهذه المهمة، وأخذ على عاتقه المهمة القذرة للإدارة الأميركية بكل استمتاع وتقدير. أما نتائج تنازل الإعلام عن دوره كحارس للديموقراطية، فهي كتابة تعليقات جديدة الآن في الصفحات الأمامية، عن مستنقعات دموية في العراق.

وعلى الرغم من هذه الدروس الصعبة، لا يبدو أن الإعلام يتخلص من غريزته في الإذعان للسلطة. فقد نشرت «نيويورك تايمز» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، فضيحة مروعة أماط اللثام عنها الصحافيان جيمس ريزن وإريك ليتشتبلو. وقد كشفت هذه الفضيحة أنه بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أمرت إدارة بوش وكالة الأمن القومي (أن أس أي)، بالبدء في التجسس على الأشخاص المتواجدين داخل الولايات المتحدة، بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة أنفسهم، في خرق مباشر لميثاق مراقبة الاستخبارات الأجنبية للعام ١٩٧٨، الذي يُحرّم بشكل واضح التجسس غير المرخص به داخل البلد. وفي حال قرأ أحد المقالة، يشعر بالذعر من صورة الفاشية الزاحفة التي تصفها، لكن ربما يكون مطمئناً، على نحو غامض، إلى أن الصحافة منهمكة في مهمتها كحارس... حتى قراءة المقطع التاسع:

«طلب البيت الأبيض من «نيويورك تايمز» عدم نشر هذه المقالة، بحجة أنها قد تلحق الضرر بالتحقيقات المستمرة، وتنبه «الإرهابيين المستقبليين» إلى أنهم قد يكونون تحت المراقبة. وبعد الاجتماع بضباط إداريين رفيعي المستوى لسماع مخاوفهم، أخّرت الصحيفة نشر المقالة لسنة، بغية إقامة تعديلات إضافية على التقرير. وتم حذف بعض المعلومات التي احتج مسؤولو الإدارة على أنها قد تكون مفيدة للإرهابيين».

لنُجرِ الحساب: قبل ١٣ شهراً من نشر هذه القصة، كانت هناك... انتخابات رئاسية. فاز فيها جورج بوش ـ الرجل الذي طلب خرق القوانين ـ لأنه شعر

بأنه يسمو فوق القانون، وليس بحاجة إلى الرد على أحد. إن آخر رئيس تصرف على هذا النحو هو ريتشارد نيكسون، فواجه احتجاجاً شعبياً، وأُجبر على الاستقالة «مجلَّلاً» بالعار بأكثر التهم حدةً. في الحقيقة، عندما نُشرت قصة التجسس أخيراً في «التايمز»، أثارت التحقيقات في الكونغرس، ودعواتٍ بالجملة إلى اتهام الرئيس بخرق القانون.

اتضح الأمر أن «التايمز»، كانت تمتلك في الحقيقة، هذه القصة جاهزة للنشر قبل انتخابات ٢٠٠٤، لكنها قررت الانتظار، بطلب من الأشخاص المديرين لشؤون ما قبل الانتخابات، الذين خشوا، على نحو صحيح، رد الشعب على هذه الفضائح.

لنتخيَّلْ، للحظة فقط، كم كانت الأمور لتختلف لو نُشرت هذه الفضيحة الانفجارية وقت كتابتها.

لقد أخرت «التايمز» النشر لأن هذه المعلومات قد تُلحق الضرر في التحقيقات المستمرة، متجاهلة ما أشارت إليه مجموعة مراقبة الإعلام [العدل والدقة في النقل (فاير)]، إلى أن «تعريض البرامج غير الشرعية وغير الدستورية للخطر، هو الفكرة الأساسية للتعديل الأول في الدستور»(*).

أما الأمر الأكثر إثارة للدهشة، فهو تفسير المحرر التنفيذي في «التايمز»، بيل كيللر، لسبب تأخير نشر الخبر لهذا الوقت الطويل. قال إن إدارة بوش قد «دعت المحررين ذوي السلطة العليا في «التايمز»، إلى فرض مجموعة من الإجراءات القانونية التي تُرضي الجميع، شرط أن لا يثير البرنامج أي شكوك قانونية». لأعلمكم، إننا نتحدث عن نظام جورج بوش المتخم بـ: الأشخاص الذين أكدوا لنا أن التعذيب أمر قانوني، وأن الحرب الخالية من المبررات أمر قانوني، وأن إبقاء المعتقلين في سجون انفرادية خارجية أمر قانوني. لكن بالنسبة إلى المحرر في «التايمز»، يكفي فقط أن يقتبس كلمات الحكومة ويقول إن

(*) التعديل الأول للدستور: تعديل على دستور الولايات المتحدة يحرم الكونغرس من التدخل في حرية المواطن في الكلام والدين والاعتراض [الناشر].

الأمر قانوني. نشرت «التايمز» القصة أخيراً، فقط عندما اتضح أن المراسل جيمس ريزن، ينوي نشر تلك الفضيحة في كتاب بعد شهر.

هذا هو بلد الإعلام المتعاون هذه الأيام. إنه ما ندعوه أذون الشر: الصحافيون يتاجرون بالحقيقة من أجل الأذون. إن الشعب يخطئ من دون قصد بأوهام أخبار بدلاً من الحقائق. هذا ينطبق أيضاً على المناظرات المتحيزة السائرة في الشبكات والقنوات الإخبارية. لم يعد المشاهدون يعرفون حتى ما لا يعرفونه. أجرت مجموعة مراقبة الإعلام (القضايا الإعلامية) دراسة على البرامج الإذاعية لصباح أيام الأحد. خلال دورة رئاسة بوش الأولى، كان ٦٩ في المئة من الصحافيين المشاركين في برامج أيام الأحد من المحافظين، و٥٨ في المئة من جميع الضيوف الآخرين من الجمهوريين المحافظين[1]. وهذا يثير صدى دراسة أجرتها «فاير» أثناء التجهيز للحرب على العراق. في الأسبوعين المحيطين بخطاب (وزير الخارجية السابق) كولن باول الغامض للأمم المتحدة، الذي تحدث فيه عن الهجوم الذي سيحدث بعد ستة أسابيع، ظهر ٣٩٣ خبيراً في برامج الأخبار المسائية الأساسية، بينهم ثلاثة فقط ـ أقل من واحد في المئة ـ قادة من منظمات مناهضة للحرب.

حتى أنه ليس في إمكاننا أن نطلق عليه إعلاماً ذا منحى سائد. إنه إعلام متطرف: إعلام يشجع على الحرب.

وبدلاً من معرفة ما يجري، بصورة حقيقية في العالم عن طريق الإعلام، نحصل على تشويش وتعتيم. ستار من التشويه وأنصاف الحقائق لحجب الواقع. وبارتفاع أكوام الجثث في العراق ونيو أورليانز، يحتار العديد، متسائلين من أين بدأ الخطأ في الانتشار.

إننا بحاجة إلى إعلام يخلق تشويشاً من نوع آخر: ما يعرّفه المعجم على أنه نقد أو معارضة أو تدخل غير مرغوب فيه من شخص آخر.

---

(١) If Its Sunday, Its Conservative," Media Matters for America, February 14, 2006. http://mediamatters.org/static/pdf/MMFA_Sunday_Show_Report.pdf

نحن لا ننتظر هذا الإعلام البديل؛ نحن نبنيه الآن. فقد شقت صحف الإنترنت ومراكز الإعلام المستقل وصانعو الأفلام المستقلون وغيرهم من الإعلاميين العاديين، طريقاً جديداً لفهم ما يحدث في العالم اليوم.

«الديموقراطية الآن!» هي جزء من تقليد الإعلام المستقل هذا. في كل يوم، هذه الساعة الإخبارية التحقيقية المكونة من أشخاص عاديين، تُقدِّم إلينا الفنانين والمشاكسين والشعراء والناشطين والمعارضين، وهؤلاء الأكثر تأثراً بقرارات السلطة. هؤلاء هم الأشخاص الشجعان الذين ينقلون الحقيقة إلى تلك السلطة. منذ أول إذاعة له في ١٩٩٦، انفجر الاهتمام في برنامج «الديموقراطية الآن!»، عندما أخذ الناس يبحثون عن التنوع الغني في الأصوات المفقودة من الإعلام المتعاون. أكثر من ٤٥٠ محطة راديو ومحطة إخبارية تلفزيونية تنقل هذا البرنامج، وتنقله محطات حول العالم وعلى الإنترنت.

الآن، مع وجود الأرواح والحريات على المحك، نحتاج إلى الإعلام الذي يحجب الأكاذيب والتزوير المشوهة للحقيقة. إعلام مستقل بقوة... متحرر. صحافة تعمل لإيصال الخبر وليس الخداع. لا يستحق الجنود والأبرياء المعرضون للأذى في العراق، أقل من هذا. يعتمد عليه المواطنون على شواطئ الخليج المدمرة والمُتخلى عنها. والشعب المقيد في السجون الأميركية السرية يصيح بطلبه.

الخطاب الحر هو آخر خط دفاع في الديموقراطية. لا بد من طلبه... والدفاع عنه. والأهم من ذلك كله: استخدامه. . . الآن.

أمة خارجة على القانون

«لطالما عرفت أن الأميركيين سيعيدون الكهرباء إلى بغداد. لم أعتقد إطلاقاً أنهم سيطلقونها ناراً علينا».

مترجم عراقي شاب، بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٣[١]

كان ماهر أرار في طريقه إلى كندا في إجازة عائلية، في عملية تبديل طائرات في مطار جون كنيدي في نيويورك. ستلحق به زوجته وأطفاله قريباً.

لن يصل إلى منزله في أوتاوا قبل أكثر من سنة.

في مطار جون كنيدي، أُوقف واعتُقل من قبل الـ «أف.بي.آي.» وشرطة نيويورك. وبعد أسبوعين في مؤسسة الهجرة في نيويورك، وُضعت له الأصفاد، ووُضع على متن طائرة نفاثة من طراز «جولفستريم» في نيوجيرسي على الرغم من توسلاته واحتجاجاته بأنه سيلقى التعذيب في سوريا. بكى طوال الرحلة. لم تعرف عائلته حتى إلى أين يأخذونه. ولدى وصوله، كان السجن في انتظاره.

بعد ثلاثمئة وأربعة وسبعين يوماً من نزوله في مطار جون كنيدي، أُطلق سراح ماهر أرار من السجن. لم يتم إصدار أي تهمة بحقه إطلاقاً.

وبعد أيام من إطلاق سراح أرار، قدم الرئيس خطاباً في واشنطن ينتقد فيه سوريا. صرح قائلاً: «الديكتاتوريون في العراق وسوريا قد تركوا ميراثاً من التعذيب والاضطهاد والبؤس والفساد»[٢].

---

(١) Mark Danner, "Abu Ghraib: The Hidden Story," New York Review of Books, October 7, 2004.

(٢) "President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East," Office of the Press Secretary, White House, November 6, 2003.

شهد أرار هذه المأساة بنفسه. لقد تعرض للخطف والتعذيب، وهو في وصاية أقوى الدول في العالم: الولايات المتحدة.

ولم يكن وحده.

* * *

إن الولايات المتحدة أمة خارقة للقانون.

إن القوانين التي اعتادت أن تحكم سلوك القادة الأميركيين تنبثق عن صيغ رئيسية لسلوك الأمم المتحضرة. في العام ١٢١٥، أكد ماجنا كارتا(*) أنه لا أحد، ليس حتى الملك، يعلو على القانون. وصاغ أيضاً مفهوم أمر المثول للمحكمة: حق السجين في الاعتراض على طريقة اعتقاله في محكمة قانونية عامة. الخطف والقتل والاغتصاب جميعها جرائم، وهذا أمر تتفق عليه جميع الأمم. وتنص مواثيق جنيف الأربعة، الأول الذي تم تبنيه العام ١٨٦٤، على أنه حتى في أيام الحرب، يتمتع المدنيون والعسكريون بحقوقهم. فالمواثيق تحرم القتل والتعذيب وأخذ الرهائن والعقوبات غير الشرعية وعقوبات الإعدام.

تلك هي المفاهيم المعلن عنها منذ زمن بعيد في الأمم الغربية. لكن، يتم بشكل سري، خرق تلك المفاهيم بشكل روتيني، بدءاً من فيتنام، حيث كان التعذيب والقتل غير الشرعي هما المعيار السائد في برنامج الاستخبارات الأميركية «فونيكس»، حتى أميركا اللاتينية حيث فرق القتل الأميركية تعهدت تعذيب المدنيين طوال السبعينيات والثمانينيات، وصولاً إلى المدرسة العسكرية الأميركية (التي أُعيدت تسميتها معهد العالم الغربي للتعاون الاستخباري في العام ٢٠٠١)، والتي خرّجت الديكتاتوريين والمسيئين إلى حقوق الإنسان من الأميركيين ذوي الأصل اللاتيني. لقد كانت الولايات المتحدة متورطة سرياً في أعمال التعذيب منذ عقود.

(*) ماجنا كارتا: الوثيقة العظمى، وثيقة الحقوق التي أكرَهَ النبلاء الإنكليز الملك جون على إقرارها العام ١٢١٥ [الناشر].

وعلى الرغم من هذه المعايير الدنيئة، تقوم الولايات المتحدة بالتحقيق لإصدار قوانين جديدة.

ومن أجلها، يجب أن نثق بالرئيس جورج بوش. عامل نفط فاشل، خسر انتخابات العام ٢٠٠٠، لكنه عُيّن رئيساً للولايات المتحدة بأمر المحكمة العليا. وكونه خسر الانتخابات العامة من الناحية القومية تلك السنة ـ بما في ذلك، كما تثبت الإحصائيات، في فلوريدا ـ تقدم بوش بتصريح بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بأنه يمتلك تفويضاً من الله ليس لحكم أميركا وحسب، بل لشن الحرب في أرجاء العالم. نُقل عنه قوله لرئيس الوزراء الفلسطيني (حينها، قبل أن يصبح الرئيس الفلسطيني بعد موت ياسر عرفات الغامض) محمود عباس، «إن الله أخبرني بأن أهاجم تنظيم القاعدة، وهاجمته، ومن ثم أمرني بأن أهاجم صدام»(١). كما صرّح بوش بأنه لا القانون الدولي ولا القانون الأميركي ينطبقان عليه، أو على إدارته.

لم يكن بوش قادراً على إنجاز هذا كله بنفسه. فقد كان الكونغرس المطواع، الذي ليّنته إسهامات من أعضاء المجلس التشريعي المستقلين والشركات المتعددة الجنسيات معاً، إمبراطورية إعلامية أميركية غير مسبوقة في التاريخ، تشكل أجزاء رئيسية في هذه المجموعة.

في الأمة الخارجة عن القانون التي نمت من حيث وقفت الولايات المتحدة سابقاً، يكون حجز البشر في أقفاص بعيدة، وإنكار المحاكم العادلة عليهم، أمراً، لا بأس به. لقد أصبح القتل أداة ضرورية في السياسة الخارجية. يضغط نائب الرئيس شخصياً على مجلس الشيوخ من أجل جعل التعذيب أمراً قانونياً، بينما يقرر وزير الدفاع أن بعض وسائل التعذيب الخاص بالقرون الوسطى مقبول (الإغراق والتجميد مقبولان، نزع الأحشاء مرفوض). لقد هرعت وزارة الداخلية إلى أرجاء العالم، لتؤكد بقوة وثبات لدول التحالف النزقة ـ التي يحدث

(١) Arnon Regular, "Road map is a life saver for us, PM Abbas tells Hamas," Haaretz, June 26, 2003.

الخطف والتعذيب في أرضها ـ أن ما تعرف أنه يحدث (من تعذيب تساعد سرياً على حدوثه) لا يحدث في الواقع. أشار الإعلام الأميركي بأدب إلى إساءة محتملة، وأشار بكياسة إلى أشياء مثل مواقف مثيرة للتوتر.

تعذيب الأعداء المفترضين بشكل سري ليس بالأمر الجديد على الولايات المتحدة. لكن الاعتراف بوجوده بشكل صريح ـ بل بزهو ـ أمر ليس له سابق.

لنُلقِ نظرة على الوديان المظلمة، خلف القضبان الفولاذية وداخل السجون. . . لنُلقِ بعض الضوء على الأفعال السرية للأمة الخارقة للقانون.

المعذّبون

كان الوقت حوالى الظهيرة في ٢٦ أيلول/سبتمبر العام ٢٠٠٢، وكان ماهر أرار ينتظر بملل دوره في خط الهجرة في مطار جون كنيدي الدولي في نيويورك. كان في طريقه من تونس، حيث تقضي عائلته عطلتها، إلى منزله في أوتاوا، في كندا. كان مهندس الكمبيوتر البالغ من العمر ٣٣ سنة، مدركاً روتينيات السفر العالمي. كان يعمل في شركة تكنولوجيا تدعى ماثوركس في ماساتشوتس. ولد أرار في سوريا، لكنه ترك البلد مع أسرته وهو في السابعة عشرة من عمره، وأكمل دراسته ليتخرج من جامعة ماك جيل المرموقة في مونتريال.

طبع موظف الهجرة اسم أرار على الكمبيوتر، ثم توقف. رفع رأسه فجأة، وأشار إلى أرار كي يقف جانباً وينتظر التعليمات الإضافية. بعد ساعتين، أخذه ضباط يرتدون الزي الرسمي لرفع البصمات والتصوير. قيل له إن هذه إجراءات عادية، وتم تفتيش حقيبته ومحفظته. وصل مسؤولون من قسم شرطة نيويورك والـ «أف.بي.آي.» لاستجوابه، وأكدوا له أنه سيتمكن من اللحاق برحلته إلى مونتريال. وعندما طلب أرار محامياً، قيل له إنه لا يملك الحق في الحصول على محامٍ، لأنه ليس مواطناً أميركياً!

كما كان على وشك أن يعرف أيضاً، أنه في هذه الأمة الخارجة عن القانون، ليست لديه أي حقوق على الإطلاق.

في الساعة الرابعة عصراً، جاء عميل من الـ «أف.بي.آي.» لاستجواب أرار. أراد العميل معرفة علاقة أرار مع عبد الله المالكي، وهو كندي من أصل سوري، قال أرار إنه لا يعرفه إلا قليلاً. استمر العميل في صراخه على أرار، وهو يقول إنه «وغد ذكي»، مع «ذاكرة انتقائية لعينة». وعندما استغرق أرار أكثر من بضع ثوان للإجابة عن السؤال، غضب العميل.

بعد هذا التحقيق الذي استمر خمس ساعات، استُجوب أرار لثلاث ساعات أخرى، وهذه المرة من قبل ضابط الهجرة. سأل المحقق الجديد أرار عن عضويته في عدة مجموعات إرهابية. أنكر مهندس الكمبيوتر الكندي بشدة أياً من هذه العلاقات. قُيّد أرار بعدها، ووُضعت له الأصفاد، ثم وُضع على متن عربة، إلى بناء آخر في مطار جون كنيدي، حيث وُضع في سجن انفرادي من دون سرير... لم ينم فيه.

في الصباح التالي، استجوب عميلان من الـ «أف.بي.آي.» أرار لخمس ساعات أخرى، وراحا يسألانه عن أسامة بن لادن والعراق وفلسطين، بالإضافة إلى أمور أخرى. أنكر أرار مجدداً أي علاقة له مع الإرهابيين أو مع النشاطات الإرهابية. طلب مراراً رؤية محام، أو إجراء اتصال هاتفي. تجاهله المسؤولون. كان قد مضى ما يقارب اليومين، ولم يأكل شيئاً بعد.

في وقت مبكر من ذلك المساء، جاء ضابط الهجرة إلى زنزانة احتجاز أرار. طلب منه أن يتطوع ويُرسَل إلى سوريا. رفض أرار، مصراً على إرساله إلى كندا أو سويسرا. حوالى الساعة الثامنة مساءً، قُيّد أرار وأُرسل إلى مركز اعتقال العاصمة في بروكلين. وظل مكان سجن أرار سرياً لمدة ١٣ يوماً. وبعد أيام من الإلحاح، سُمح لأرار أخيراً بالاتصال بوالدة زوجته في أوتاوا، التي أسرعت في إحضار محامية له. زارته المحامية الكندية. أخبرها أرار أنه يخشى أن ترحّله السلطات الأميركية إلى سوريا رغم إرادته. أكدت له أن ذلك لن يحدث.

لكنها كانت تفكر في أميركا أخرى، تلك التي تملك القوانين والقواعد، بينما كان ماهر أرار يكتشف أن أميركا هذه لم تعد موجودة.

عند الثالثة صباحاً، في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أُوقظ أرار في زنزانته، وأُعلم إنه سيغادر. قرأت له امرأة من وثيقة تقول إنه بالاعتماد على معلومات سرية لا يمكنها كشفها له، ولأنه يعرف عدداً من الرجال، بمن فيهم عبد الله المالكي، قرر مدير الهجرة والجنسيات ترحيله إلى سوريا.

يذكر أرار في برنامج «الديموقراطية الآن!» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: «شرحت لهم بوضوح شديد أنه في حال أعادوني إلى سوريا، فسألقى التعذيب. اتهموني بأني عضو في منظمة إرهابية. أخبرتهم بصورة متكررة أني لست عضواً في تلك المنظمة. إلا أنهم لم يصدقوني. قلت لهم في حال أعدتموني إلى سوريا، فإنهم سيحاولون هناك استخلاص المعلومات مني، والطريقة الوحيدة التي سيفعلون بها ذلك هي تعذيبي وحسب».

تجاهل المسؤولون توسلاته. وعوضاً عن ذلك، قيدوه، وأخذوه إلى سيارة تنتظره، وقادوه إلى مطار في نيوجيرسي، حيث كانت طائرة بيضاء نفاثة من دون علامة من نوع «جلف ستريم ٧» بالانتظار. عرف المحققون في ما بعد أنها واحدة من أسطول التعذيب لدى وكالة الاستخبارات الأميركية التي تأخذ المشتبه فيهم إلى البلدان الأجنبية ـ وهي عادة مصر أو المغرب أو الأردن أو سوريا ـ من أجل الاستجوابات الوحشية. توقفت رحلة أرار في واشنطن، ثم واصلت طريقها إلى بورتلاند في مين، ثم إلى روما وعمان في الأردن.

كانت الطائرة تحلق على علو ٣٠٠٠٠ قدم، بينما كان عملاء الـ «السي.آي.أيه.» يشاهدون أفلام تشويق. جلس أرار في الطائرة الفاخرة وبكى بطريقة عجز فيها عن السيطرة على نفسه. كان مذعوراً: «لم أصدق ما كان يحدث. شعرت في البداية بأنه حلم. كنت أبكي طوال الوقت. كنت مشوش الذهن. تمنيت لو كنت أحمل شيئاً في يدي لأقتل نفسي به، لأني عرفت أني سألقى التعذيب، وقد استحوذ ذلك على كل تفكيري. هذا كل ما كنت أفكر فيه وأنا على متن الطائرة».

نزل أرار من الطائرة في عمان عند الثالثة صباحاً. كان مقيداً بالسلاسل، معصوب العينين، ثم وُضع في شاحنة. بعدها أوصلوه إلى الحدود السورية، حيث سُلّم إلى السلطات السورية. أُخذ إلى بناء يُعرف باسم الفرع الفلسطيني للاستخبارات العسكرية السورية. وحال وصوله إلى الداخل، تحقق أسوأ أحلامه. جلست مجموعة من الرجال في غرفة جرداء. يذكر أرار:

«بدأ أحد الرجال استجوابي والآخرون يدّونون الملاحظات. كان اليوم الأول عبارة عن أسئلة روتينية لعدد يتراوح ما بين ثمانية أشخاص واثني عشر شخصاً منا. أما اليوم الثاني، فبدأت عملية الضرب. لم يجدوا في اليوم الأول أي شيء غريب في ما أخبرتهم به فبدأوا في ضربي بسلك كهربائي».

كانت عملية التعذيب منهكة بشكل خاص، كما ذكر أرار للصحافيين: «قال المحقق: هل تعرف ما هذا؟ قلت: نعم، إنه سلك كهربائي. فقال: افتح يدك اليمنى. وفتحت يدي اليمنى فضربني كالمجنون. كان الألم مبرّحاً، وبدأت بالبكاء بالتأكيد. ثم أمرني بأن أفتح يدي اليسرى، ففتحتها، لكنه أخطأ الهدف، فضرب معصمي، ثم بدأ بأسئلته. وفي حال اعتقد أني لا أقول الحقيقة، كان يضربني مجدداً. بعد ساعة أو ساعتين، وضعني في تلك الغرفة، حيث تمكنت أحياناً من سماع أشخاص آخرين يتعرضون للتعذيب»[1].

في حديثه في برنامج «الديموقراطية الآن!» بعد إطلاق سراحه، قال أرار: «من وجهة نظري، أرادوا فقط إسعاد الأميركيين. وجب عليهم إيجاد شيء فيّ لأني متهم بأني عضو في «القاعدة»، التي توازي هذه الأيام أفغانستان. قالوا لي: كنت في مخيم تدريب في أفغانستان. قلتُ: لا. فبدأوا يضربونني. فقلت: حسناً، ليس لدي خيار آخر. أردت فقط أن يتوقف الضرب. قلت: بالطبع، لقد

(١) Stephen Grey, "United States: Trade in Torture," Le Monde Diplomatique, April 2005.

ذهبت إلى أفغانستان. كنت جاهزاً للاعتراف بأي شيء ليتوقف التعذيب وحسب»[١].

ساعد اعتراف أرار الخاطئ على تخفيف وتيرة ضربه اليومي. لكن تعذيبه سلك منحىً آخر عندما وُضع في ما يشابه قبراً تحت الأرض:

«الأسوأ في هذا كله، هو الزنزانة التي وضعوني فيها. كانت تحت الأرض. مظلمة، ولم يكن هناك أي ضوء فيها، بعرض ثلاثة أقدام، وبعمق ستة أقدام وارتفاع سبعة أقدام مع فتحة في السقف، يدخل من خلالها القليل من الضوء فقط. لم يكن فيها تدفئة في الشتاء. كان هناك غطاءان فقط على الأرض، رُميا فوق الأرضية القاسية». صمت، متنهداً وهو يتذكر التعذيب. «إنه مكان مثير للغثيان. كان هناك جرذان. وقطط فوق الزنزانة، وكانت القطط تبول من حين إلى آخر في تلك الفتحة. لم يكن هناك ماء ساخن، وبالتحديد لا وجود للمراحيض. يمكن وصف ذلك المكان الرهيب، بكلمتين بليغتين: كان حجرة تعذيب. وقد بقيت في ذلك المكان عشرة أشهر وعشرة أيام».

سُمح لأرار بزيارات دورية قصيرة لمحاميته الكندية، لكن فقط بحضور معذبيه، لذا لم يجرؤ على مناقشة ما الذي يحدث معه. لكن هناك في كندا، صعّدت زوجته منى حملة متواصلة لجمعيات حقوق الإنسان من أجله. في النهاية، قبلت الحكومة الكندية بأعلى مستوياتها بقضيته، وطالبت بإطلاق سراحه. في الخامس من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أُخذ ماهر أرار من زنزانته. قيل له أن يغسل وجهه، واقتيد إلى محكمة، حيث سُلّم إلى مسؤولين من السفارة الكندية. لم يكن هناك أي تهم موجهة ضده.

بعد اجتماع شَمْله مع عائلته الآن في كندا، تستمر محنة أرار. أخبرنا في أوائل ٢٠٠٦، «الشيء الوحيد الذي يصيبني بالجنون هو أنه عندما يتهمون شخصاً ما بأنه إرهابي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تستمر وصمة العار هذه

(١) Democracy Now!, November 7, 2003.

تلاحقه طوال الحياة. لن يتمكن من إيجاد عمل، حتى على الرغم من أن الناس يتعاطفون معه، دائماً يتعاطفون معه في قلوبهم فقط. لكن ماذا في هذا؟ ماذا ينفع هذا».

بعد سنتين ونصف السنة على محنته، لا تزال المخاوف تتملك أرار. كان عمله كمهندس يتطلب منه السفر الدائم، وهو مدعو هذه الأيام إلى أن يتحدث في جميع أنحاء كندا. لكن، لا يمكنه قبول ذلك. «لا أجرؤ على ركوب الطائرة. أخاف جداً من الطيران». هذا ما يقوله. فالكوابيس لا تزال تراوده، وتلك الأحداث القديمة نفسها لا يزال يعيشها، بجميع تفاصيلها، كأنها حصلت أمس. «لا يدرك الأشخاص ما الذي يجري في رأس شخص تعرض للتعذيب»، يشرح قائلاً، «كنت في أحد الأيام أُقلّ ابنتي من المدرسة. ذهبت إلى النادي وأخبرتها بأن تحضر أشياءها معها وتتبعني. فجأة، أصاب الخوف قلبي. أدركت بعد دقائق، أني استعملت العبارة نفسها التي يستعملها الحراس في السجون عندما يطلبون من الناس مغادرة الزنزانة». بعد يومين، راوده كابوس مخيف. «أحياناً أرى نفسي كأني أتلقى الضربات، أسقط على الأرض ويجعلونني أقف مجدداً ثم يضربونني». إن ألمه واضح. «الأمر شبيه بأنه لن يرحل. أريد فقط نسيانه. لكني لست قادراً على ذلك. لقد فقدت الثقة بنفسي».

«لم أعتقد من قبلُ إطلاقاً أن بإمكان الإنسان أن يعذب إنساناً آخر بهذا الشكل. بالنسبة إلي، كانت صدمة هائلة. جئت من عالم تُحترم فيه كرامة الإنسان، وتنص فيه القوانين على أن يُعامَل الإنسان بعدل واحترام، وبطريقة إنسانية، ثم ذهبت إلى عالم آخر، في غضون ساعات قليلة: عالم يُعامَل فيه الإنسان بطريقة أسوأ من الحيوانات. ليس هناك أي احترام، هناك تعذيب وحسب».

«أعتقد أن عملية الشفاء ستحتاج إلى وقت طويل. بصراحة، لقد دُمر مستقبلي وحياتي على الرغم من أني أعمل الآن جاهداً لأنظف اسمي. إن المشكلة في تهمة «الإرهابي» التي تم وسمي بها. لن يكون من السهل جعل الأشخاص يصدقون أني لست إرهابياً. أنا قلق جداً على قدرتي على العودة إلى حياتي الطبيعة. لكني متأكد من شيء واحد: لا أعتقد أني سأعود إلى المهنة

نفسها... ثمة الكثير من العدالة في العالم. لا أعرف، ربما أصبح ناشطاً في حقوق الإنسان».

يقول بعد التفكير ملياً: «لست قادراً على تصديق ما الذي يحدث لي. بلد مثل الولايات المتحدة، يفترض أنه بلد يُثني على الديموقراطية ويحترم حقوق الإنسان، يفعل هذا الشيء معي»!

التجمع العالمي

كان ماهر أرار ضحية ما تطلق عليه الحكومة الأميركية التسليم الاستثنائي بإرسال المشتبه فيهم إلى بلدان أجنبية ليتم استجوابهم بقسوة. بدأ البرنامج في العام ١٩٩٥، برعاية إدارة بيل كلينتون، عندما أخذت وكالة الاستخبارات الأميركية على عاتقها سلسلة من عمليات خطف من تصفهم بـ «الإرهابيين» المشتبه فيهم في أوروبا. يُرّحل المشتبه فيهم إلى مصر، حيث يتم تعذيب البعض وقتل البعض الآخر على يد الأميركيين. وقعت إحدى أكثر العمليات إثارة للدهشة في ربيع العام ١٩٩٨ في ألبانيا. وتبعاً لما جاء في صحيفة «وول ستريت»، خطفت شرطة ألبانيا السرية، بإشراف مستشارين من الـ «السي.آي.أيه.» يراقبون من السيارة، «جهادياً» إسلامياً يدعى شوقي سلامة عطية. خلال الأشهر القليلة التالية، تم اختطاف أربعة جهاديين إسلاميين مشتبه فيهم في ألبانيا، وقُتل مشتبه فيه آخر في إطلاق نار. تم تقييد الرجال، ووضع العصابات على أعينهم، ثم أُخذوا إلى قاعدة عسكرية مهجورة، ومن هناك حُلق بهم إلى القاهرة على متن طائرة تابعة لـ «السي.آي.أيه.»، وسُلّموا إلى الاستخبارات المصرية للاستجواب. قال عطية، في ما بعد، إنه عُلّق من أطرافه، وتلقى صدمات كهربائية في أعضائه التناسلية، وسُحِل على وجهه، وحُبس في زنزانة مليئة بالمياه النتنة حتى ركبتيه. أما المشتبهان الآخران اللذان اعتُقلا في ذلك اليوم، فقد أعدما شنقاً[1].

---

(١) Andrew Higgins and Christopher Cooper, "Cloak and Dagger: A CIA-Backed Team Used Brutal Means To Crack Terror Cell," Wall Street Journal, November 20, 2001.

يتفاخر مسؤول في «السي.آي.أيه.»، متورط في برنامج التسليم، بالعلاقة القريبة بين الاستخبارات المصرية والولايات المتحدة. يمكن الأميركيين إرسال الأسئلة في الصباح إلى المستجوبين المصريين التي يريدون من المعتقلين الإجابة عنها، ويحصلون على الإجابات بحلول المساء[١].

لقد كان برنامج التسليم برنامجاً استثنائياً، ليس فقط من أجل جرأته التي تهزأ بالقانون الدولي، لكن لعدد الأرواح - الأميركية بصورة أساسية - التي ضاعت كنتيجة له. في الخامس من آب/أغسطس، ١٩٩٨، نشرت صحيفة ناطقة بالعربية في لندن رسالة من الجبهة الإسلامية الدولية للجهاد. وتعهّدت الرسالة بالانتقام لعملية ألبانيا، متوعدة بالثأر من الولايات المتحدة بلغة لن يفهموها. وبعد يومين، تم نسف السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا، وقتل ٢٢٤ شخصاً[٢].

منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أخذ برنامج التسليم الاستثنائي شكل التجمع العالمي. تم خطف المشتبه فيهم من جميع أنحاء العالم، ووُضعوا في أماكن، مثل خليج غوانتانامو وباغرام في أفغانستان. ويحتوي هذان السجنان الأميركيان على أكثر من ١٠٠٠ شخص، لم تُوجَّه إلى العديد منهم أي تُهم، وحُرموا من حماية القانون.

في قضية ماهر أرار، أصرت إدارة بوش على أنها تمتلك معلومات تربطه بتنظيم القاعدة. زعمت الإدارة أن الحكومة السورية وعدت بأن يتم التعامل معه بصورة إنسانية. أنكرت سوريا أن أرار تعرض للتعذيب. وقال المسؤولون الأميركيون إن إرسال أرار إلى سوريا كان بسبب المصلحة العليا للأمن في الولايات المتحدة[٣].

---

(١) Jane Mayer, "Outsourcing Torture," The New Yorker, February 14, 2005.

(٢) Higgins and Cooper, 2001.

(٣) "Arar Lawyers Criticizes U.S. Envoy for Comments," Associated Press, December 27, 2005.

تقدر مجموعات حقوق الإنسان أن مئات من الأشخاص قد سُلّموا إلى بلدان ذات سجل أسود في مجال حقوق الإنسان، ومتهَمة بتعذيب السجناء. في حالة سوريا، يمكن إدارة بوش الوثوق بأن أرار والسجناء الآخرين الذين ترسلهم إلى هناك لن يلقوا معاملة عادلة.

وتبعاً لتقرير مجموعة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية في الولايات المتحدة للعام ٢٠٠١، الذي نُشر قبل سبعة أشهر من إرسال أرار إلى سوريا:

«ينقل عن سجناء ومعتقلين سابقين، أن وسائل التعذيب تتضمن تطبيق الصدمات الكهربائية؛ نزع الأظافر؛ إدخال أشياء إلى المستقيم؛ الضرب أحياناً، عندما يكون السجين معلقاً من السقف؛ الإفراط في تمديد العمود الفقري؛ واستخدام كرسي ينحني للخلف لخنق الضحية أو كسر العمود الفقري لها. في أيلول/سبتمبر، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً يزعم أن السلطات في السجون السورية تعذب السجناء بشكل منتظم، أو تجبر السجناء على تعذيب بعضهم البعض. وعلى الرغم من أن التعذيب يحدث في السجون، فإنه من المحتمل بشدة أن يتم التعذيب أثناء إبقاء المعتقل في العديد من مراكز الاعتقال التي تديرها خدمات الاستخبارات المتعددة في جميع أنحاء البلد، وبشكل خاص عندما تحاول السلطات استخلاص اعتراف أو معلومات تتعلق بجريمة مزعومة أو تورط مزعوم في جريمة»[١].

في الحقيقة، أورد الرئيس بوش ذكر تقرير حقوق الإنسان المروّع في سوريا كسبب لعزل هذا البلد، وربما للهجوم عليه.

وبدلاً من المعاناة بصمت، يطالب ماهر أرار بالعدالة. في كانون الثاني/

---

(١) U.S. Department of State, "Country Reports on Human Rights Practices: Syria," 2001 Human Rights Report, Washington, D.C. March 4, 2002. http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8298.htm

يناير ٢٠٠٤، رفع مركز الحقوق الدستورية قضية باسم أرار ضد المدعي العام السابق جون أشكروفت، ووزير الاستخبارات المحلية السابق توم ريدج، ومدير الـ «أف.بي.آي.» روبرت ميولر، ورئيس الوزراء الكندي السابق جون تشارتين وآخرين، بتهم إرساله، متعمدين، إلى سوريا، كي يتم تعذيبه، في خرق للقانون الأميركي والقانون الدولي. وجاء كنتيجة لطلب أرار للعدالة، استفسار الحكومة الكندية عن دور المسؤولين الكنديين في اعتقاله وسجنه. وأثناء جلسات الاستماع المعقودة في كندا العام ٢٠٠٥، كُشف أن الشرطة الملكية الكندية قد نقلت معلومات غير مؤكدة عن أرار وآخرين من الكنديين ـ الذين تلقوا التعذيب في سوريا أيضاً ـ بإصرار من المدعي العام الأميركي جون آشكروفت. وقد حاولت في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وزارة العدل الأميركية إيقاف دعوى أرار القضائية، زاعمة أن جميع المعلومات عنه سرية بامتياز، أسرار الدولة النادر ما يتم استخدامها.

في شباط/فبراير ٢٠٠٦، رفض قاضي المقاطعة الأميركي، ديفيد تريغر، النظر في قضية أرار. كتب القاضي تريغر كتعبير عن رأيه: «مزاعم أرار بأنه واجه احتمال التعذيب في سوريا، يدعمها تقرير وزارة الداخلية الأميركية عن ممارسات حقوق الإنسان في سوريا». لكنه قال إنه عندما يمس الأمر «الأمن القومي»، فإن القرارات، حتى إن أوصلت إلى التعذيب، «فيُتكتم عنها على نحو لائق لتخص الفروع التنفيذية والتشريعية في الحكومة». شرح القاضي تريغر أنه بصرف النظر في القضية على أسس الأمن القومي، «ثمة حاجة إلى الكثير من السرية لا يمكن الشك فيها. لا حاجة إلى أن يسرح المرء في خياله للتفكير في التأثيرات السلبية في علاقتنا مع كندا إن كان الاكتشاف الذي سينبثق في هذه الحالة يوضح أن بعض المسؤولين الكنديين الرفيعي المستوى، برغم الإنكار الشعبي، يذعنون لتسليم أرار إلى سوريا. وبصورة أكثر عموماً، فإن الحكومات التي لا ترغب في التصريح علناً بأنها تساعدنا، سوف تتردد، من دون شك، في القيام بذلك، إن أدت عملية الكشف القضائي هذه إلى تعريضها للفضيحة».

أجاب مايكل راتنر، رئيس مركز الحقوق الدستورية، في برنامج «الديموقراطية الآن!»: أتدركون أن هذه هي القرارات الأسوأ والأكثر غرابة وإساءة للسمعة، من جميع القرارات التي سمعتها في حياتي عن قاضٍ فيدرالي. إن ما يقوله، يعطي في الحقيقة الضوء الأخضر للولايات المتحدة كي تعتقل أشخاصاً مثل ماهر أرار وترسلهم إلى الخارج للتعذيب.

«ما يحدث هنا هو فكرة أن التعذيب وسيلة مشروعة نوعاً ما في ما يدعى الحرب على الإرهاب. وذلك يتسرب ليس فقط من الإدارة والسلطات التنفيذية، بل إلى السلطات القضائية، وإلى النقاد وكل شيء آخر». أضاف راتنر. «هذا ما يقوله [الديكتاتور التشيلي الأسبق] أوغوستو بينوشيه: يمكنني أن أعذب تحت ذريعة الأمن القومي»[١].

كان ماهر أرار مذهولاً من قبول المحكمة بحدوث التعذيب. «في حال لم توقف المحكمة هذا التصرف الشنيع، فمن الذي سيعمل على إيقاف هذه الإدارة؟». هذا ما قاله لصحيفة «تورنتو ستار»، «إلى من نلجأ؟ إلى الأمم المتحدة؟ نحن ـ أنا وغيري ممن تعرض لذلك ـ مواطنون عاديون لم نقترف خطأً. لقد دمروا حياتي. لقد دمروا حيوات الآخرين. لكن النظام القضائي لا يصغي إلينا».

«إن النظام القضائي هو ما يميز الغرب عن العالم الثالث»، يقول، «عندما لا تتصرف المحكمة بسبب الأمن القومي، لم يعد هناك أي اختلاف بين الغرب والعالم الثالث»[٢].

إن قضية أرار تضرب في صميم كل ما هو خاطئ في نظام التسليم هذا. لهذا السبب، تحاول الحكومتان الأميركية والكندية بشدة وضع عباءة على كل شيء يترافق معه. في الحادي والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تعرضت

(١) Democracy Now!, February 27, 2006.

(٢) Tim Harper, "U.S. Ruling Dismisses Arar Lawsuit" Toronto Star, February 17, 2006

شقة المراسلة جوليت أونيل، وهي تعمل لصحيفة «سيتيزن» في أوتاوا، للاقتحام من قبل ٢٠ عميلاً من الشرطة الكندية الملكية. كانت قد كتبت عن قضية أرار قبل بضعة أشهر. اقتبست مقالاتها من وثائق تم تسريبها، وكشفت خلاصات اعترافات تعذيب أرار. كان من مضمونها أن الشرطة الكندية الملكية قد تلقت هذه الاعترافات، إما من السوريين وإما من الأميركيين. زعمت الشرطة الكندية الملكية أنها اقتحمت شقة أونيل أثناء التحقيق في تسرب معلومات في الأمن القومي. قاضت أونيل و«سيتزين» الشرطة الملكية الكندية، وأصبحت قضية كبيرة في الصحافة الحرة في كندا.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، رفع مركز الحقوق الدستورية قضية ضد الرئيس بوش ورئيس وكالة الأمن القومي لـ «أن.أس.أيه.». تزعم القضية أن برنامج «أن.أس.أيه.» للتجسس غير المرخَّص به، يخرق حقوق السرية في علاقة المحامي مع موكله، نظراً إلى أنه يتجسس على الخلايا الهاتفية بين المحامين، بمن فيهم أولئك الذين يمثلون ماهر أرار، وغيره من الموكلين.

استحق الطلب الملحّ وراء العدالة بحق ماهر أرار، لقب رجل الأهمية الإخبارية للعام في ٢٠٠٤، من الطبعة الكندية لمجلة «تايم». بالنسبة إليه، المقاومة أمر أساسي للبقاء. «الشيء الوحيد الذي منحني الراحة هو أن الأشخاص يستمعون إلي الآن». هذا ما أخبرنا به: "لقد استيقظ الناس؛ والإعلام أيضاً».

يضيف بعد تفكير، «ما يحدث في ما يدعى الحرب على الإرهاب، أمر بشع جداً. لقد تم تدميري. بدأت هذه الحملة من أجل منع الأشخاص من إرهاب أشخاص آخرين. لكن ما يحدث الآن، هو أن هذه الحملة المزعومة تهدم أرواح الناس بطريقة مختلفة، تحت حجة حماية أرواح أشخاص آخرين. لا يمكنك حماية أرواح الناس من خلال تدمير أرواح الآخرين».

الخطف

عندما كان الناس يتجولون في فيا جيروزوني في ميلان، بعد ظهر السابع عشر من شباط/فبراير ٢٠٠٣، تميز رجل بلحية طويلة وجلابية فضفاضة بين الإيطاليين ذوي الملابس العصرية. كان في طريقه لتأدية الصلوات اليومية في مسجد مجاور. فجأة، اقترب منه رجلان غربيان يضعان سماعات خلوية وأوقفاه. سألاه بالإيطالية، عن أوراقه، كأنهما من الشرطة.

وصف شاهد ما حصل بعد ذلك: «في التقاطع مع فيا جروسي فايولا، كانت هناك شاحنة باهتة اللون على الرصيف. بعدها، كل ما سمعته هو ضجيج عالٍ كصوت ارتطام مكتوم. تحركت الشاحنة بسرعة إلى الخلف، ثم انطلقت إلى الأمام مجدداً، بعيداً عن المسجد، مارة بقربي بسرعة رهيبة. لم يعد الأشخاص الثلاثة الذين رأيتهم سابقاً موجودين هناك»[١].

كان الرجل داعيةً إسلامياً يدعى حسان مصطفى أسامة ناصر، وهو لاجئ مصري يُعرف أيضاً باسم أبي عمر. وعندما حققت الشرطة الإيطالية في اختفائه، أوصلها البحث إلى مصدر يثير الدهشة: الخاطفون هم عملاء من وكالة الاستخبارات الأميركية.

علمت السلطات الإيطالية من خلال تعقب سجلات الهاتف الخلوي وجمع أقوال الشهود معاً، أن وكالة الاستخبارات الأميركية قد أرسلت «وحدة خاصة» إلى إيطاليا، تتألف من حوالى ١٩ عميلاً. ولأشهر قبل عملية الاختطاف، عاش العملاء الأميركيون كالملوك. مكثوا لستة أسابيع في فندق فاخر بكلفة ٤٥٠$ لليلة، يتجرعون نبيذاً بـ ١٠$، ويقيمون طاولات طعام يومية بكلفة ٥٠٠$، ويسافرون إلى منتجعات على شواطئ البحر. وقد عاش هؤلاء العملاء، الذين

(١) Craig Whitlock, "Italians Detail Lavish CIA Operation; 13 Charged in '03 Abduction Allegedly Stayed in Finest Hotels," Washington Post, June 26, 2005.

ظهر البعض منهم في علاقة عاطفية مع الآخر، كترف خيالات جيمس بوند، وهم يديرون عملياتهم تحت غطاء «حرب الرئيس جورج بوش على الإرهاب». لقد عمل هؤلاء العملاء في عالم يتجاوز القانون[١].

بعد إمساكهم بفريستهم، نقل عملاء الـ «السي.آي.أيه.» الداعية إلى المطار العسكري أفيانو، وهو منشأة عسكرية إيطالية أميركية مشتركة. وبعد بضع ساعات، وُضع في طائرة «ليرجيت النفاثة» وأُخذ إلى قاعدة رامستين العسكرية، وهي قاعدة عسكرية في ألمانيا. وبعدها، نُقل إلى طائرة أخرى وأُخذ إلى القاهرة. ظهر عميل من الـ «السي.آي.أيه.» في القاهرة، متمركز في ميلان، بعد خمسة أيام، في الوقت نفسه تقريباً مع أبي عمر[٢]. أما بالنسبة إلى العملاء الآخرين، فلم يكونوا قد انتهوا بعد من الاحتفال. ظل أربعة منهم في فنادق فاخرة في البندقية، بينما استرخى اثنان آخران في الجبال الإيطالية لبضعة أيام.

وبينما كان الأميركيون يحتفلون، كانت السلطات الإيطالية منشغلة في ملاحقة ظلال «الحرب على الإرهاب». هذا لأنه في آذار/مارس ٢٠٠٣، أرسلت الـ «السي.آي.أيه.» رسالة عاجلة إلى الإيطاليين تقول إن أبا عمر قد هرب إلى البلقان. لاحقت الشرطة الإيطالية بجنون ذلك إلى نهاية عقيمة. اتضح أن «معلومة الاستخبارات الأميركية هي كذبة متعمدة، وجزء من الخدعة لإحراج الشرطة الإيطالية المناهضة للإرهاب للبحث عن الداعية»، تبعاً لما ورد في «واشنطن بوست»[٣]. لم يرغب الأميركيون في تسرب كلمات توسوس للحكومات الأوروبية، أن الموقع الحقيقي لأبي عمر هو في مصر، حيث يتم استجوابه بحجة واهية. وقد تضمن تعذيبه الصدمات الكهربائية والتعريض لدرجات حرارة متجمدة[٤].

(١) Craig Whitlock, "Italians Detail Lavish CIA Operation; 13 Charged in '03 Abduction Allegedly Stayed in Finest Hotels," Washington Post, June 26, 2005.

(٢) Ibid.

(٣) Craig Whitlock, "CIA Ruse Is Said to Have Damaged Probe in Milan; Italy Allegedly Misled on Cleric's Abduction," Washington Post, December 6, 2005.

(٤) Ibid.

تلك بالتحديد المعاملة التي توقعتها إدارة بوش، وأرادتها بشكل مسلّم به.
يقول تقرير وزارة الداخلية الأميركية عن حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٢، ما يلي عن مصر:

«هناك العديد من التقارير المصدقة أن قوات الأمن تعذب المواطنين وتسيء معاملتهم... نُقل عنهم وجود وسائل أساسية للتعذيب توظفها الشرطة، وتتضمن: التجريد من الملابس وعصب العينين؛ التعليق من السقف أو في المدخل وأصابع أقدامهم تكاد تلامس الأرض؛ الضرب بالأيدي والسياط والقضبان المعدنية، أو أشياء أخرى؛ التعريض للصدمات الكهربائية؛ والغطس في الماء البارد. ونُقل عن الضحايا مرات عديدة أنهم تعرضوا للتهديد، وأُجبروا على توقيع أوراق فارغة لتُستخدم ضد الضحية أو عائلته في المستقبل في حال اشتكى الضحية من إساءة المعاملة. كما نُقل عن بعض الضحايا، بمن فيهم معتقلون من الرجال والنساء، تعريضهم للإهانة جنسياً، أو تهديدهم باغتصابهم أو اغتصاب أفراد من عائلاتهم»[١].

وعلى الرغم من زعم الرئيس بوش السخيف في العام ٢٠٠٥، أن الولايات المتحدة لا تسلم أحداً إلى البلدان التي تستخدم التعذيب[٢]، فإنه هو وإدارته قد وجدا تقرير حقوق الإنسان المرّوع أمراً لا تمكن مقاومته. أخبر رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف صحيفة «شيكاغو تربيون» أن وكالة الاستخبارات الأميركية قد سلمت المصريين ما بين ستين وسبعين مشتبهاً فيهم بالإرهاب، اعتقلتهم من جميع أنحاء العالم. قدّر مراقبو حقوق الإنسان أنه بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٥، عملت مصر مع بلدان أخرى على اعتقال أكثر من ٦٠ من الجهاديين الإسلاميين، يعيشون في الخارج، وأعادتهم إلى مصر[٣].

---

(١) U.S. Department of State, "Country Reports on Human Rights Practices: Egypt," 2002 Human Rights Report, Washington, D.C., March 31, 2003. http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2002/18274.htm

(٢) Democracy Now!, December 7, 2005.

(٣) Whitlock, Washington Post, December 6, 2005.

وشرح عميل وكالة الاستخبارات الأميركية السابق، روبرت بيير، «المنطق البارد» وراء اختيار الأميركيين للتعاقد من أجل التعذيب: «في حال رغبنا في استجواب جاد، نرسل السجين إلى الأردن. وإن أردناه أن يلقى التعذيب، نرسله إلى سوريا. وإن أردنا شخصاً ما أن يختفي، وألا نراه مجدداً على الإطلاق، نرسله إلى مصر»(١).

أما بالنسبة إلى إيطاليا، فقد تعلمَتْ درساً: أن تكون حليفة للولايات المتحدة لا يمنحها ذلك الحماية من أن تُحرق بنارها. «إن خطف أبي عمر ليس مجرد جريمة خطيرة ضد السيادة الإيطالية وحقوق الإنسان، بل إنه إساءة خطيرة إلى الجهود المضادة للإرهاب في إيطاليا وأوروبا»، هذا ما قاله أرماندو سباتارو، المدعي العام في ميلان. «في الحقيقة، في حال لم يتم خطف أبي عمر، لكان الآن في السجن، يلقى محاكمة عادلة، وربما تمكنا من تحديد هوية شركائه الآخرين»(٢).

لكن، ما كان سيحدث هو... «قانوني جداً»! في الحرب على الإرهاب، تكون القوانين وحقوق الإنسان أموراً بغيضة يجب تجاهلها.

لسوء حظ وكالة الاستخبارات الأميركية، لا تزال القوانين مطبقة في العالم الحقيقي، والخاطفون يُعتبرون مجرمين بغيضين. في تموز/يوليو ٢٠٠٥، أصدرت السلطات الإيطالية مذكرات اعتقال بحق اثنين وعشرين عميلاً مزعوماً تابعين لوكالة الاستخبارات الأميركية، بمن فيهم رئيس فرع الاستخبارات الأميركية في ميلان. اتُّهم العملاء، الذين تحددت أسماؤهم، بالخطف وبجرائم أخرى. يقول الإيطاليون إن الخطف تم بإشراف رئيس مركز الاستخبارات في روما في ذلك الوقت، روبرت سيلدون ليدي، وبتوجيهات من مسؤولين في السفارة الأميركية هناك. تم اقتحام منازل ليدي في إيطاليا، وهو، مثل المدّعى عليهم الآخرين، لم يتمكن من العودة إلى البلد خوفاً من اعتقاله. وقد رفضت السفارة في روما والاستخبارات الأميركية التعليق على أي من هذه التهم.

---

(١) Stephen Grey, "Americas Gulag," New Statesman, May 17, 2004.

(٢) Washington Post, December 6, 2005.

هذه القضية هي الأولى التي حاولت فيها حكومة أجنبية تطبيق العدالة على العمليات الاستخباراتية الأميركية[١]. هذا يشير إلى أنه، حتى لو قررت الولايات المتحدة أنه لا أهمية في تطبيق القانون الدولي، لا تزال بلدان أخرى متشبثة بالفكرة القديمة القائلة بأن لا أحد يسمو على القانون. إنها إشارة مفعمة بالأمل، تشير إلى أن المسؤولين الذين يجري تبجيلهم في إدارة بوش، قد يُوقَفون للمساءلة على أفعالهم.

* * *

إن إدارة بوش المسرورة بالتعذيب، تشعر ببعض الألم هي نفسها. يجب عليها أولاً مكافحة أزمة ما تفعله بجميع الأشخاص الذين عذبتهم في أنحاء العالم. في حال واجه هؤلاء المعتقلون أي محاكمة، ستنتشر إفاداتهم عن الإساءة في جميع الأنحاء، وربما يتم صرف النظر عن قضاياهم.

«إنها مشكلة كبيرة»، كما شرح جامي جورليك، وهو نائب سابق للمدعي العام، وعضو في مفوضية ٩/ ١١، لمجلة «نيويوركر»: «في العدالة الجنائية، إما أن تقاضي المتهم وإما تطلق سراحه. لكن، في حال عاملتهم بطرائق لا تسمح لك بمقاضاتهم، فأنت في وضع معرض فيه للخطر. ما الذي ستفعله حينها بهؤلاء الأشخاص؟»[٢].

وثمة أيضاً مشكلة بأن الاعترافات الخاطئة «ترتد» على الولايات المتحدة. اتضح في النهاية أن ابن الشيخ الليبي، المعتقل الذي زعم بشكل زائف وجود اتصالات بين «القاعدة» وصدام حسين، وهو الأمر الذي لقي تأييد الرئيس بوش بهدف تبرير اجتياح العراق، كان قد لفَّق مزاعمه لتجنب التعرض للتعذيب أثناء اعتقاله في ـ خمنوا أين؟ ـ مصر. تم تسليم الليبي إلى مصر من قبل عملاء من الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وعند انكشاف مزاعمه في

(١) Tracy Wilkinson, "Italy Seeks Former U.S. Diplomat in Kidnapping," Los Angeles Times, September 30, 2005.

(٢) Jane Mayer, "Outsourcing Torture," The New Yorker, February 14, 2005.

٢٠٠٥، ظهر أول دليل علني على أن الاستخبارات السيئة في بغداد ربما تكون نتيجة لاتكال الإدارة على بلدان ثالثة لاستجواب المعتقلين وتعذيبهم[١].

إن المشكلة ـ لأن يقول المعتقلون المعذبون أي شيء، أو يخترعوه لإيقاف تعريضهم للإساءة ـ قد عرفها في وقت مبكر، مسؤولو الاستخبارات الرئيسيون. في تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الذي انتشر بشكل واسع بين البنتاغون والبيت الأبيض، تقول وكالة الدفاع الاستخباراتية إنه من المحتمل أن يكون الليبي، وهو العضو الأرفع شأناً للقاعدة في الولايات المتحدة، قد عمل وقت اعتقاله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، «على تضليل الأشخاص الذين يستخلصون المعلومات منه عن قصد»، عندما زعم أن العراق يزود القاعدة بأسلحة غير مشروعة[٢].

لسوء الحظ، يتعارض هذا التقييم الاستخباراتي مع هدف الرئيس بوش في الهجوم على العراق. حل بوش هذا الصراع بعد ثمانية أشهر ببساطة من خلال الكذب، مصرّحاً في خطاب رسمي في سينسيناتي في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٢، قائلاً: «لقد عرفنا أن العراق درب أعضاء في القاعدة لصنع المتفجرات والسموم والغازات». وكرر كولن باول الكذبة في خطابه السيئ الذكر قبل الحرب، في الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، عندما وصف «قصة عملية لإرهابي رفيع المستوى تروي كيف يقوم العراق بتدريبات للقاعدة على هذه الأسلحة».

إنها في الواقع قصة بسيطة: كيف يؤدي التعذيب إلى الكذب. وهي ببساطة تحاكي الحجج لأكاذيب إدارة بوش الكبرى، التي تؤدي إلى الحرب، والتي تؤدي اليوم إلى موت الآلاف من المواطنين العراقيين والجنود الأميركيين.

---

(١) Douglas Jehl, "Qaeda-Iraq Link U.S. Cited is Tied to Coercion Claim," New York Times, December 9, 2005.

(٢) Douglas Jehl, "Report Warned Bush Team About Intelligence Doubts," New York Times, November 6, 2005.

رجل بريء

احتاج خالد المصري إلى استراحة. عشية رأس السنة الجديدة للعام ٢٠٠٣، كان بائع السيارات غير الموظف، البالغ من العمر ٤٢ سنة، المتحدر من ألمانيا والأب لخمسة أطفال، قد تشاجر مع زوجته. قرر أن يستقل الحافلة إلى مقدونيا ليستعيد نشاطه لبضعة أيام. لم يعرف أن إجازته البريئة ستنتهي برحلة تعذيب وتجويع وسجن تدوم لخمسة أشهر... تقدمةً من إدارة بوش.

عند حدود مقدونيا، أُمر المصري بأن يترجل من الحافلة. اتضح أن اسمه، يشابه اسم أحد الذين ساعدوا على اختطاف إحدى الطائرات في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر[١]. وُلد المصري في الكويت من أبوين لبنانيين. انتقل إلى ألمانيا العام ١٩٨٥، للهرب من الحرب اللبنانية، وأصبح مواطناً ألمانياً العام ١٩٩٥، وتزوج في العام ١٩٩٦. لكن حراس حدود مقدونيا اشتبهوا في أن جواز سفره الألماني مزور، فاقتادوا المصري إلى سكوبجي، وتحديداً إلى مبنى البرلمان في مقدونيا، للاستجواب الإضافي.

ومن دون علم المواطن الألماني، اتصلت شرطة مقدونيا بمحطة الاستخبارات الأميركية في سكوبجي. كان رئيس المحطة في إجازة، لذا تعاملت نائبة رئيس محطة الاستخبارات مع القضية. شعرت بالإثارة لأنها حظيت بفرصة أن تكون لاعباً في الحرب العالمية على الإرهاب. «أرادت محطة سكوبجي في الحقيقة، أن تحقق إنجازاً، لأن الجميع يرغب في أن يشارك في هذه اللعبة». هذا ما قاله مسؤول في الاستخبارات الأميركية لـ «الواشنطن بوست»[٢]. ونظراً إلى أن عدداً من مسؤولي وكالة الاستخبارات الأميركية المتوسطي الرتبة كانوا في إجازة العطلة، وجب على المسؤولين الأقل شأناً في سكوبجي أن يتعاملوا مباشرة مع مدير وحدة القاعدة في المركز المناهض للإرهاب في وكالة الاستخبارات الأميركية في فرجينيا. كان هذا مشروعاً عظيماً بالنسبة إليها.

---

(١) Democracy Now!, December 7, 2005.

(٢) Dana Priest, "Wrongful Imprisonment: The Anatomy of a CIA Mistake," Washington Post, December 4, 2005.

إن المركز هو «المكان المثالي لمكافحة الإرهاب»، قال مسؤول سابق في محاربة الإرهاب. إنه مكان محتشد بعملاء متوحشين متلهفين إلى وضع علاماتهم؛ عالم سفلي ظليل حيث من الممكن تجاهل القانون أو خرقه. «لم يكن علينا العبث مع الآخرين، كان الأمر ممتعاً». قال المسؤول[١].

كان خالد المصري على وشك الغرق في الشبكة العالمية. لم يكن هناك دليل على أن المصري هو ما يصر عليه: مواطن ألماني من أصل لبناني. لكن رئيسة وحدة القاعدة في المركز «لم تكن تعرف حقاً. كانت تتبع حسها الباطني وحسب، القائل بأن المصري ربما يكون إرهابياً، تبعاً لمسؤول آخر في المركز[٢]. أمرت بأن يرسل إلى سجن وكالة الاستخبارات الأميركية في أفغانستان، ويُستجوب على الفور.

تم وضع برنامج التسليم قيد التطبيق. سلّمت شرطة مقدونيا المصري إلى مجموعة التسليم في وكالة الاستخبارات. وقد اتبع عناصرها إجراءاتهم المعيارية، تبعاً لما جاء في «بوست»:

ارتدوا ملابس سوداء من الرأس حتى القدمين، بما فيها الأقنعة، ووضعوا عصابات على أعينهم، ومزقوا ثياب المعتقلين الجدد، ثم طبقوا عليهم حقنة شرجية وعقارات منومة. زودوا المعتقلين بحفاضات ورداء احتياطاً لما يمكن أن يكون رحلة تستمر لنوم واحد. ووجهتهم: إما مؤسسة اعتقال تديرها بلدان متعاونة في الشرق الأوسط ووسط آسيا، بما فيها أفغانستان؛ وإما إلى واحد من سجون وكالة الاستخبارات السرية، المشار إليها في وثائق سرية «بالمواقع السوداء»، والتي كانت تدار في أوقات متعددة في ثمانية بلدان، والعديد منها في أوروبا الشرقية[٣].

يذكر خالد المصري ما حدث معه بعد اعتقاله عند حدود مقدونيا: «في

---

(١) Dana Priest, "Wrongful Imprisonment: The Anatomy of a CIA Mistake," Washington Post, December 4, 2005.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

النهاية، نُقلت إلى فندق في مقدونيا حيث حُجزت هناك لثلاثة وعشرين يوماً. كانت الحراسة مشددة طوال الوقت، والستائر مسدلة إلى الأسفل دائماً. لم يكن يُسمح لي بمغادرة الغرفة. تلقيت التهديد بالبنادق، ولم يُسمح لي بالاتصال بأحد. في الفندق، سُئلت مرات كثيرة عن نشاطاتي في ألمانيا، وعن زملائي، وأي مسجد أتردد إليه، وعن اجتماعات لم تحصل إطلاقاً، أو عن علاقات مع أشخاص لم ألتق بهم في حياتي. أجبت عن جميع أسئلتهم بصدق، منكراً بشدة جميع الاتهامات الموجهة إلي. وبعد ١٣ يوماً، قمت بالإضراب عن الطعام كاعتراض على احتجازي»[١].

في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تعرض المصري للضرب. أُلقي به في سيارة، وأُخذ إلى طائرة تنتظره في مقدونيا. وهناك، مُزقت ثيابه، وأُعطي حقنة شرجية بالقوة، وعقاراً. استيقظ وهو محاط بجنود أميركيين، في أفغانستان. كانت محنة الرجل البريء قد بدأت للتو. يذكر أمام محامي الحريات الأميركية المدنية:

«حال نزول الطائرة، دُفعت إلى مؤخرة شاحنة. وبعد فترة قيادة قصيرة، سُحبت إلى خارج السيارة، ودُفعت بخشونة إلى داخل بناء. أُلقي بي على الأرض، وتلقيت الرفس والضرب على الرأس، وعلى أسفل قدمي، وعلى أسفل ظهري. تُركت في زنزانة اسمنتية صغيرة وقذرة وباردة. لم يكن هناك سرير، بل مجرد غطاء قذر واحد من النوع العسكري، وبعض الملابس القديمة الممزقة المحزمة لتصبح وسادة نحيلة. كنت أشعر بظمأ شديد، لكن لم يكن هناك سوى زجاجة واحدة من الماء العفن في الزنزانة. رفضوا إعطائي ماءً نظيفاً.

«استجوبني في الليلة الأولى ستة أو ثمانية رجال يرتدون الملابس السوداء وأقنعة الوجه نفسها، بالإضافة إلى طبيب أميركي ومترجم مقنّعين. نزعوا عني ملابسي. صوروني، وأخذوا مني عينات دم وبول. أُعدت إلى زنزانتي، حيث

(١) "Extraordinary Rendition: Statement of Khaled El-Masri," American Civil Liberties Union, December 6, 2005. http://www.aclu.org/safefree/extraordinaryrendition/22201res20051206.html

مكثت في العزل الانفرادي، من دون أي كتب أو مجلات أقرأها، ولم أجد أي أوراق أكتب عليها، ومن دون أن يُسمح لي، ولو لمرة واحدة، بالخروج لاستنشاق الهواء النظيف، لأكثر من أربعة أشهر.

في آذار/مارس، قمت أنا، مع عدد من السجناء الآخرين، بإضراب عن الطعام للاحتجاج على سجننا من دون توجيه أي تهم إلينا... في اليوم السابع والثلاثين من الإضراب، سُحبت إلى غرفة استجواب: رُبطت إلى كرسي، وتم إدخال أنبوب طعام عبر أنفي إلى معدتي. وبعد الإطعام الإجباري، شعرت بانتكاسة شديدة، وعانيت أسوأ مرض عرفته في حياتي.

في أوائل أيار/مايو تقريباً، أُحضرت إلى غرفة الاستجواب لألتقي بأميركي عرّف عن نفسه بأنه طبيب نفساني. أخبرني بأنه قد جاء من العاصمة واشنطن للاطمئنان عليّ، ووعد بأنه سيطلق سراحي قريباً. بعدها بوقت قصير، استُجوبت على يد ضابط ألماني متخفّ، ادعى أن اسمه سام، بحضور مدير السجن الأميركي ومترجم أميركي. حُذرت أثناءها بأنه كشرط لإطلاق سراحي، ألا أذكر على الإطلاق ما حدث معي، لأن الأميركيين ينوون إبقاء هذه المسألة سراً[(١)].

في الثامن والعشرين من أيار/مايو ٢٠٠٤، أُخرج خالد المصري من زنزانته في أفغانستان، معصوب العينين ومقيد اليدين، ثم وُضع على متن طائرة متجهة إلى أوروبا. قيل له إنه لن يرحّل مباشرة إلى ألمانيا، لأن الأميركيين يرغبون في إبقاء تورطهم في محنته أمراً سرياً. وعندما حطت الطائرة، اقتادوه معصوب العينين لعدة ساعات، صعوداً عبر طرقات جبلية متعرجة. وفي النهاية، سلمه آسروه جواز سفره، وأزالوا عصابة العينين، وفكّوا قيوده، وألقوا به على حافة طريق صحراوي. أخبروه ألا ينظر إلى الخلف إطلاقاً. بعد كل ما مرّ به، افترض المصري أن هذه هي اللحظة الأخيرة، وسيُطلق عليه النار الآن. لكن السيارة أسرعت بعيداً. وبعد وقت قصير، واجه المواطن الألماني الشرطة المحلية، التي أعلمته أنه في ألبانيا. عندما عاد أخيراً إلى ألمانيا، اكتشف أن

(١) "Extraordinary Rendition-Khaled El-Masri: Statement," American Civil Liberties Union, Web site viewed on February 1, 2006. http://www.aclu.org/safefree/extraordinaryrendition/22201res20051206.html

زوجته وعائلته قد رحلتا. حدد المصري في النهاية مكان زوجته: في لبنان. لقد اعتقدت، لمدة خمسة أشهر، أن زوجها قد هجرها، فأخذت أطفالها الخمسة من ألمانيا وانتقلت لتكون قريبة من عائلتها.

أكدت وكالة الاستخبارات الأميركية في آذار/مارس ٢٠٠٤، بعد ثلاثة أشهر من اعتقال المصري بطريقة غير شرعية، أن جواز سفره الألماني أصلي، وأنهم قد أمسكوا بالرجل الخطأ. لكن استغرق الأمر شهرين إضافيين من السجن والتعذيب ليُلقى به، كرجل حر، في ألبانيا.

إن قصة المصري ليست فريدة من نوعها. فقد اعتقلت «السي.آي.أيه.» ما يقدّر بـ ٣٠٠٠ شخص في تجميعها لمن تصفهم بـ «القادة الإرهابيين المزعومين»[١]. من المستحيل معرفة كم شخص من هؤلاء بريء. فوكالة الاستخبارات الأميركية تقوم مقام القاضي، وهيئة المحلفين، والمنفذين: يقرر عملاؤها بأنفسهم من سيعتقلون، ويقررون إن وقع خطأ، ومتى يقع. خمّن واحد من مسؤولي الوكالة أن حوالى ٣٦ شخصاً اعتُقلوا خطأً. وفي حال لم تحصل الوكالة على المعلومات التي تريدها من المشتبه فيه ـ أو إن أراد المسؤولون إخفاء خطأ مُحرج ـ تقوم ببساطة بإخفاء السجين من خلال إرساله إلى خليج غوانتانامو أو باغرام، في أفغانستان، بعيداً عن مرأى العين وبعيداً عن وصول الإعلام إليه. وهناك، يمكن قضية المتهم أن تستغرق أعواماً لتتم مراجعتها من قبل السلطة العسكرية. وقد وصف مسؤول رفيع المستوى خليج غوانتانامو بأنه «مكب نفايات» لأخطاء «السي.آي.أيه.»[٢]. في الواقع، تم إطلاق سراح ١٨٠ سجيناً من دون أي تهم من غوانتانامو، وأعيدوا إلى أوطانهم، بعد اعتقال غير مشروع، وبعد أعوام معاناة من العزلة وسوء المعاملة.

* * *

كونه مواطناً ألمانياً، لا يمكن إسكات خالد المصري بسهولة. لكن

(١) Dana Priest, "Wrongful Imprisonment: The Anatomy of a CIA Mistake," Washington Post, December 4, 2005.

(٢) Ibid.

الولايات المتحدة ستفعل ما في وسعها. في آذار/مارس ٢٠٠٤، التقى سفير الولايات المتحدة في ألمانيا، دانيل آر. كوتس، مع وزير الداخلية الألماني، لإعلامه بأن وكالة الاستخبارات الأميركية على وشك إطلاق سراح المواطن الألماني الذي اعتُقل على نحو خاطئ لمدة خمسة أشهر. طلب كوتس من الألمان عدم كشف ما يعرفونه عن مأساة المصري، حتى لو نشر المصري ذلك علناً. خشيت الولايات المتحدة فضح برنامج التسليم الخفي، وخشيت أي تصرف قانوني محتمل من المصري أو غيره ممن جرى اعتقالهم تعسفاً.

كانت الوكالة محقة في شأن شيء واحد في قضية المصري: رد الفعل القوي. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، رفعت منظمة الحريات المدنية الأميركية دعوى ضد مدير «السي.آي.أيه.» الأسبق، جورج تينيت. اتهمت هذه الدعوى غير المسبوقة، تينيت وغيره من مسؤولي الوكالة، بخرقهم قوانين حقوق الإنسان الدولية، والأميركية، عند اختطافهم المصري، وبأن خطفه غير القانوني ومعاملته السيئة هما النتيجة المباشرة لسياسة وكالة الاستخبارات غير القانونية في برنامج التسليم. كما اتهمت الدعوى الشركات الثلاث التي تملك الطائرة المستخدمة لنقل المصري إلى أفغانستان وتديرها، بأنها المسؤولة قانوناً لمساعدتها على خرق حقوقه المدنية والإنسانية[١].

وبفضح سرية التجمع العالمي غير القانوني، أخذت إدارة بوش على عاتقها القيام بجولات إلى العواصم الأجنبية، الشاكّة في أمرها، والكذب في شأن ما جرى، أمام الجماهير الحانقة. صرحت وزيرة الخارجية المنزعجة، كونداليزا رايس، في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، «بأن الولايات المتحدة لا تنقل، ولم تنقل المعتقلين من بلد إلى آخر، للاستجواب باستخدام التعذيب»[٢].

---

(١) Press Release, "ACLU Files Landmark Lawsuit Challenging CIAs Extraordinary Rendition of Innocent Man," ACLU, December 6, 2005. http://www.aclu.org/natsec/emergpowers/22207prs20051206.html

(٢) "Rendition Revisited," CBS 60 Minutes, December 18, 2005.

إن الولايات المتحدة تمتلك مُنتَجاً تريد بيعه، لكن أحداً لا يشتري. «من الواضح أن نص خطاب (رايس) قد وُضع من قبل محامين بارعين لتضليل المستمعين»، قال أندرو تايري، وهو عضو محافظ في البرلمان في المملكة المتحدة، مجيباً عن مزاعم وزيرة الخارجية «بالبراءة». وتغطية لجولة رايس المفجعة باسم «نحن لا نعذب إطلاقاً في أوروبا» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، يقول مراسل «نيويورك تايمز» بصراحة: «إنه لمن الصعب تخيل إساءة سمعة أكثر شمولاً ومفاجأة لمصداقية إدارة بوش، من هذه التي تحصل هنا الآن»[(١)].

يتضح أن ألمانيا كانت شريكاً صامتاً للولايات المتحدة في اختطاف المصري. أصر المصري على أنه خلال فترة اعتقاله في أفغانستان، اشترك متحدث طلق بالألمانية في استجواباته. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٦، اختار المصري ضابط شرطة رفيع المستوى، بين صف من عشرة أشخاص، وتعرّف إليه على أنه الرجل الذي استجوبه. ونقلت «نيويورك تايمز» القصة، لكنها مُنعت، بشكل مثير للدهشة، من تحديد اسم المسؤول الألماني «بطلب من الخدمات الاستخباراتية الألمانية، لأنه غالباً ما يقوم بأعمال استخباراتية سرية»[(٢)].

إن الضحايا الأبرياء في الحرب على الإرهاب، مثل خالد المصري، يتكومون بارتفاع عالٍ جداً لا يمكن تجاهله[(٣)]. ولا أعتقد أنني لا أزال الشخص الذي كنت عليه قبل اعتقالي»، قال ذلك وهو يعفى عن إقامة دعوى قضائية. في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، سافر إلى الولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر صحافي لاتحاد الحقوق المدنية الأميركية بشأن قضيته، لكنه مُنع من

---

(١) Richard Bernstein, "Skepticism Seems to Erode Europeans Faith in Rice," New York Times, December 7, 2005.

(٢) Don Van Natta, "Germany Weighs If It Played Role in Seizure by U.S.," New York Times, February 21, 2006.

(٣) Scott Shane, "German Held in Afghan Jail Files Lawsuit," New York Times, December 7, 2005.

الدخول حال وصوله إلى أتلانتا. انتهى به الأمر مشاركاً عن طريق الفيديو من ألمانيا.

يقول: «لقد رفعت هذه الدعوى لأني أؤمن بالنظام القضائي الأميركي. ما حدث لي هو خارج حدود أي إطار قانوني، ولا يجب أن يُسمح لذلك بالحدوث لأي شخص آخر»[1].

إخفاء السجون الخفية

«كانت وكالة الاستخبارات الأميركية تخفي بعضاً من أهم معتقلي تنظيم القاعدة، وتستجوبهم في مجمّع من الحقبة السوفياتية في أوروبا الشرقية، تبعاً لمسؤولين أميركيين وأجانب مطلعين على الإجراءات». هذا ما بدأ به البيان الفاضح لمراسلة «واشنطن بوست»، دانا بريست، في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥. «إن المنشأة السرية جزء من نظام سجن سري أقامته وكالة الاستخبارات الأميركية قبل ما يقارب أربع سنين، وقد ضم في أوقات مختلفة فروعاً في ثمانية بلدان، بما فيها تايلاند وأفغانستان وعدة دول ديموقراطية في أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى مركز صغير في سجن خليج غوانتانامو في كوبا، تبعاً لمسؤولين في الاستخبارات ودبلوماسيين سابقين وحاليين من ثلاث قارات».

تتابع المقالة: «من الناحية الفرضية، ليس هناك شيء معروف عمن يمكث في هذه المنشآت، وعن أساليب الاستجواب المطبقة عليهم، أو كيف تصاغ القرارات، وإن كان من الواجب اعتقالهم، أو عن مدة الاعتقال. وبينما قدمت وزارة الدفاع مجلدات من تقارير وشهادات علنية عن الممارسات والقوانين الخاصة بالاعتقال بعد فضائح الإساءة في سجن أبو غريب وخليج غوانتانامو،

(١) "Extraordinary Rendition-Khaled El-Masri: Statement," American Civil Liberties Union, Web site viewed on February 1, 2006. http://www.aclu.org/safefree/extraordinaryrendition/22201res20051206.html

لم تعترف وكالة الاستخبارات الأميركية حتى بوجود «مواقعها السوداء». وإن قامت بذلك، لنقل المسؤولين المعتادين على هذا البرنامج، فإنها تعرض الحكومة الأميركية لتحديات قانونية، ولا سيما في المحاكم الأجنبية، وتزيد خطر الإدانة السياسية في الداخل والخارج».

نعم، إن التدفق الحر للمعلومات في دولة ديموقراطية يحمل معه بعض المخاطر السياسية. لكن واجب الصحافة الأميركية هو إعلام قرائها من دون خوف عن «الإدانات السياسية». هذا صحيح؟ حسناً، ليس تماماً. تضيف المقالة مفاجأة مذهلة: «إن «واشنطن بوست» لن تنشر أسماء بلدان أوروبا الشرقية المتورطة في البرنامج السري، بطلب من مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى. حجتهم أن الإفصاح عنها قد يسيء إلى الجهود المناهضة للإرهاب في هذه البلدان وغيرها، ويمكن أن يجعلها أهدافاً لثأر إرهابي محتمل».

إن المعلومة الوحيدة الأكثر أهمية ـ عن مكان معتقل السجناء غير القانوني في وكالة الاستخبارات الأميركية؟ ـ قد تم حجبها، لأن إدارة بوش، «الجديرة بالثقة» عندما يتعلق الأمر بتقييم مخاطر الأمن القومي، يريدونها بهذا الشكل.

تدخلت منظمة حقوق الإنسان بسرعة، لتقول إنه من المحتمل أن يكون السجناء في بولندا أو رومانيا. واعتمدت المنظمة بهذا على سجلات حصلت عليها من رحلات عسكرية من أفغانستان. إلا أن مسؤولين من بولندا ورومانيا أنكروا هذه المزاعم. فالإبقاء على السجون السرية يخرق معاهدات حماية حقوق الإنسان الأوروبية.

أجاب المحرر التنفيذي في «بوست»، لين دوني، عن الغضب بشأن حجب المعلومات، متحدثاً إلى قناة «سي.أن.أن.»: «في هذه الحالة، نوافق على سرية أسماء هذه البلدان المحددة، لأننا أُخبرنا بذلك، ويبدو أنه من المنطقي بالنسبة إلينا، أنه من الممكن أن يكون هناك انتقام إرهابي ضد هذه البلدان... أو الأهم من ذلك، احتمال حدوث اضطرابات في النشاطات الاستخباراتية الأخرى الأكثر أهمية، وهي النشاطات المضادة للإرهاب».

وفي تعليقها على الحجج في «البوست»، تقول مجموعة مراقبة الإعلام (العدل والدقة في التقرير [فاير]): «إن احتمال جلب الضرر إلى الأفعال الحكومية السيئة غير القانونية، ليس نتيجة يجب خشيتها. بل إنه الفكرة الشاملة للتعديل الأول في الدستور»[١].

في بيئة يعرف فيها الصحافيون بوقوع الإساءة، تكون الأرواح على المحك عندما يحجب الإعلام المعلومات. وكما قال بيتر كورنبلاه، وهو محلل خبير ومختص في أرشيف الأمن القومي، لـ «الديموقراطية الآن»!: «أعتقد أن «بوست» تتحمل مسؤولية استمرار هذه الإساءات التي نعلم أنها حدثت في السابق، وربما تحدث الآن في الحاضر»[٢].

وكي نقول إن كشف مواقع التعذيب المحتملة يُلحق الأذى بطريقة ما بالأمن الأميركي، يصادق ضمناً على شرعية الرعب المُنزل بهذه الزنزانات. وكما يبرهن كورنبلاه: «الأمور التي في خطر، هي مراكز الاعتقال السرية. لقد كان الرومانيون والبولنديون وغيرهم من مواطني أوروبا الشرقية، يعملون على بناء مجتمع مدني، ويركزون على إساءات الماضي: متاحف ونصب تذكارية! وهنا السخرية من أن وكالة الاستخبارات الأميركية تستخدم سجوناً عسكرية سوفياتية فعلية كانت تعمل في هذه البلدان عندما كان الاتحاد السوفياتي هو الذي يديرها».

وبرغم ذلك، عندما وصفت المدعية العامة للعدل الدولي إرين خان، خليج غوانتانامو في أيار ٢٠٠٥، بأنه سجن عسكري سوفياتي في عصرنا، كان لذلك رد مفاجئ غاضب.

«سخيف»، رد الرئيس بوش.

---

(١) Peter Hart and Jim Naureckas, "The Consequences of Covering Up," FAIR Extra! Update, December 2005.

(٢) Democracy Now!, November 8, 2005.

«مهين»، صرح نائب الرئيس ديك تشيني.

«شاجب»، كانت إجابة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الغاضبة. "أن تحاول مقارنة السجل العسكري عن معاملة المعتقلين في أسوأ الأعمال الوحشية للقرن الماضي، أمرٌ يُلحق الضرر بأولئك الذين ضحوا بالكثير لتحقيق الحرية للآخرين»[١].

«دراماتيكي، مهتاج، ومبالغ فيه»، قاطع الحديث بذلك الناقد الليبرالي إي. جي. دايوني الأصغر[٢].

أجابت خان بأن منتقديها قد «أغفلوا إدارة الولايات المتحدة لشبكة عالمية من السجون تتجاوز خليج غوانتانامو، وتمتد من أفغانستان إلى دييغو غارسيا، ومن باكستان إلى العراق والأردن. . . حتى إلى السفن الأميركية... يُعتقل فيها أكثر من ٧٠٠٠٠ سجين ـ لم يحاكم أحدهم بعد، والعديد منهم يلقى التعذيب أو يُعامَل بطريقة مسيئة، ويتحملون أعواماً من الاعتقال والاستجواب. فهذه السجون ليست مخصصة لغرض واحد. تجب على الولايات المتحدة العودة مجدداً إلى احترام القانون وحقوق الإنسان، وإلى الأفعال التي في إمكانها إصلاح الضرر اللاحق بمصداقيتها»[٣].

كان الصحافي البريطاني ستيفن جري من بين الأوائل في الكشف عن السجون السرية ورحلات «السي.آي.أيه.» السرية التي تنقل الأشخاص ليلقوا التعذيب، في مقالته، تحت عنوان: السجون العسكرية السوفياتية ـ الأميركية التي ظهرت في أيار/مايو ٢٠٠٤ في نيوستيتس مان». شرح في البرنامج الإخباري «الديموقراطية الآن!»، «أن عبارة سجن عسكري سوفياتي مناسبة

(١) Demetri Sevastopulo, "Amnestys Gulag Jibe Irks Rumsfeld," Financial Times, June 2, 2005.

(٢) E.J. Dionne, Jr., "Hyperbole and Human Rights," Washington Post, June 3, 2005.

(٣) Irene Khan, "A U.S. Gulag by Any Name," Letter to the Editor, Washington Post, June 2, 2005.

تماماً، ليس بسبب الأعداد المتورطة. فبصورة واضحة، كان هناك عشرات الآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف من السجناء في السجون العسكرية السوفياتية. لكن المقارنة «الممتعة»، هي في النظر إلى الطريقة التي وصف فيها سوليزهينتسن السجن العسكري السوفياتي (في عمله الأدبي العام ١٩٧٣، «جزر السجون العسكرية السوفياتية»)، وهي سلسلة من الجزر فيها مراكز الاعتقال السرية، وتم بناؤها بشكل خفي، أسفل المجمع العادي.

«وما لدينا هنا، هو هذه الرحلات التي تحلق من مطارات عادية جداً، لكن داخلها سجناء نتيجة الحرب على الإرهاب. وبطريقة مماثلة، هذه السجون مبعثرة في أنحاء العالم، ولا أحد يراها. تربطها هذه الرحلات. أما الرقم فهو ربما القليل في سجون وكالة الاستخبارات الخاصة، لكنهم آلاف في سجون البلدان الحليفة، مثل مصر والمغرب والأردن»[(١)].

أما «واشنطن بوست»، فبدلاً من أن تكشف التفاصيل الأساسية لفتح أبواب المعتقلات العسكرية أمام الرأي الدولي، ساعدت على حمايتها. بعد ثلاثة أشهر من كشف «بوست» قصة السجون في أوروبا الشرقية، لم يكن محققو حقوق الإنسان قادرين بعدُ على معرفة أماكن وجودهم بالتحديد، بسبب إعاقات الحكومة. «القارة بكاملها متورطة»، قال السيناتور السويسري ديك مارتي، الذي كان يحقق في أمر السجون السرية من أجل الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، وهي هيئة تجمع مئات من واضعي القانون القوميين. «إنه من غير المحتمل بشدة، ألا تكون الحكومات الأوروبية، أو على الأقل مراكز استخباراتها، مطلّعة على الأمر»[(٢)].

عندما يتواطأ الإعلام الأسمى مع الحكومة، لتغطية قصة محرجة من الناحية السياسية، يتم تجاهل الديموقراطية عندها. بل الأسوأ: تُزهق الأرواح.

---

(١) Democracy Now!, December 8, 2005.

(٢) Jan Silva, "Investigator: U.S. Outsourced Torture," Associated Press, January 24, 2006.

تأمل ما الذي حدث قبل الاجتياح المشؤوم لخليج الخنازير. في أوائل العام ١٩٦١، كانت صحيفة «نيو ريبابليك» على وشك أن تنشر مقالة عن الجهود السرية لوكالة الاستخبارات الأميركية لتطويع اللاجئين الكوبيين في فلوريدا للهجوم على كوبا والإطاحة بفيديل كاسترو. وكما يذكر جيمس آرنسون في «الصحافة والحرب الباردة»، قام الناشر جيلبيرت هاريسون في «نيو ريبابليك»، في آخر دقيقة ذعر، بإرسال المسوّدات المطبوعة للقصة إلى آرثر شليسنجر الأصغر، مساعد الرئيس جون. كنيدي. كان شليسنجر قد كتب أن المقالة كانت «وصفاً مدمّراً ودقيقاً وصحيحاً لنشاطات «السي.آي.أيه.» بين اللاجئين [الكوبيين] في [فلوريدا]»[١]. عرض شليسنجر المقالة أمام جون كنيدي. وبطلب من الرئيس، أماتت «نيو ريبابليك» القصة.

قدّم مراسل «نيويورك تايمز»، تاد سزولسن، القصة ليتم نشرها في صحيفته عن الاجتياح الوشيك لكوبا. كان من المحدد أن تنشر أسفل عنوان رئيسي بأربعة أعمدة. في الدقيقة الأخيرة، أخبر ناشر «تايمز»، أوفيل درايفوس، مدير التحرير، تيرنر كاتليدج، بأنه أُوقع في مشاكل بسبب التضمينات الأمنية لفضح هذا الاجتياح السرّي. راجع محرر واشنطن، جيمس ريستون، القصة، وتعرضت للتمزيق، ونُزع عنها المراجع لتصبح غزواً قريباً، وألقيت في مكان أصغر أسفل الطي. احتج محرر الأخبار ومدير التحرير، لكن من دون فائدة.

في السابع عشر من نيسان/أبريل ١٩٦١، هجمت مجموعة قذرة من ١٥٠٠ منفي كوبي على كوبا عند خليج الخنازير، بدعم من «السي.آي.أيه.». كان ذلك بمثابة كارثة على حكومة كنيدي: قتل ١١٤ من المعتدين، وما يقارب ١٢٠٠ أخذوا كرهائن.

بعد عشرة أيام، التقى جون كنيدي بمدير التحرير في «التايمز»، تيرنر

(١) James Aronson, The Press and the Cold War, New York: Bobbs-Merrill, 1970, p. 166.

كاتليدج. وبخه الرئيس: «لو نشرت المزيد عن هذه العملية»، لكنت أنقذتنا من هذا الخطأ الفظيع.

بعد سنة، كرر جون كنيدي الفكرة نفسها على أورفيل درايفوس، «أتمنى لو نشرت كل شيء عن كوبا. أشعر بالأسف وحسب لأنك لم تنشرها في الوقت المناسب»[(١)].

كتب ريستون، الذي أذعن لإخفاء القصة، «لو استخدمت الصحافة حريتها في تلك الفترة للاحتجاج، لربما أثرت حتى في البيت الأبيض. وبدلاً عن ذلك، تلقت التشجيع لنشر معلومات خاطئة ونشرتها بالفعل».

وبعد شهر من فشل الاجتياح، لعبت «التايمز» دورها. نشرت الصحيفة عنواناً افتتاحياً لاذعاً «الحق في ألا يُكذب علينا»: «الديموقراطية ـ ديموقراطيتنا ـ لا يمكن أن يُكذب عليها... المبدأ الرئيسي المستخدم هو ذلك النابع من الثقة. يمكن الديكتاتورية أن تنتشر من دون رأي شعبي مطلّع. أما الديموقراطية فلا يمكنها ذلك»[(٢)].

إن المشكلة، في السابق كما الآن، لا تكمن فقط في كذب الحكومات. بل إنه الإعلام، في السابق كما الآن، الذي يشارك بصورة فعالة في هذا الخداع. بعد نصف قرن من اجتياح خليج الخنازير، لا يزال الإعلام المتعاون يعمل كغطاء للسلطة، بالنتائج المشؤومة نفسها التي ستلحق بالديموقراطية.

---

(١) James Aronson, The Press and the Cold War, New York: Bobbs-Merrill, 1970, p. 166.

(٢) Ibid.

الفصل الثاني

مرحى بوش!

كان كل من كارين بوير وليزلي ويس وأليكس يونغ، متلهفاً إلى سماع رئيسه. كانوا قد حصلوا على بطاقات إلى حضور ما أعلن أنه «حوار عن ادّخار الضمان الاجتماعي»، في دينفر في آذار/مارس ٢٠٠٥، وكان سيتحدث خلاله الرئيس بوش. حصل الأصدقاء الثلاثة على البطاقات من مكتب الممثل بوب بيوبريز (آر. كولو). لكن، عند وصول مجموعة الأصدقاء الثلاثة إلى المتحف لحضور الحدث الممول من دافعي الضرائب، عرفوا على الفور أنه سيكون محادثة من طرف واحد: بوش مهتم فقط للتحدث مع الأشخاص المتفقين معه.

كان التوقف في دينفر جزءاً من العرض المتنقل المبذّر، «٦٠ وقفة في ٦٠ يوماً»، الذي بدأت فيه إدارة بوش في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٥، بالترويج لخطتها الخلافية لخصخصة الضمان الاجتماعي. كانت الجولة واحدة من أكثر الجولات تكلفة في التاريخ، فقد كلفت دافعي الضرائب ملايين من دولارات. وقد ضمت ٣١ مسؤولاً إدارياً يزورون ١٢٧ مدينة، بما فيها العديد من اللقاءات العلنية للرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني[١].

(١) "60 Stops in 60 Days Accomplishments," Social Security Information Center, April 27, 2005. http://www.strengtheningsocialsecurity.gov/60stops/accomplishments_042705.pdf

طلب عضو الكونغرس، هنري واكسمان، الديموقراطي الرفيع المستوى في لجنة الإصلاح الحكومية التشريعية، أن يحدد مكتب المحاسبة الحكومي التكلفة الدقيقة لجولة الضمان الاجتماعي. وسأل واكسمان في رسالته، «إن كانت إدارة بوش قد تجاوزت الخط الفاصل بين التعليم إلى الدعاية... هناك خط حاسم بين إعلام الشعب بصورة شرعية، كما فعل الرئيس في خطابه السنوي أمام الكونغرس، وبين تجنيد مصادر الحكومة الفيدرالية الهائلة لتمويل حملته السياسية في خصخصة الضمان الاجتماعي»[١].

لقد أريد بجولة الضمان الاجتماعي، أن تكون دعاية طويلة الأجل لإدارة بوش، وممولة من دافعي الضرائب. وبهدف تنفيذ حملة محافظة طويلة الأمد لتقويض أكثر برامج الإصلاحات الاقتصادية أهمية، والمُحْدثة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية، هدفت الجولة إلى إخافة الأميركيين ودفعهم إلى التفكير في أن خطة تقاعدهم القومية على وشك أن تتدهور، برغم الدراسات الكثيرة التي أظهرت أن هذا غير صحيح. لقد وظفت إدارة بوش تكتيكات دعايتها المعتادة، من أجل هذه الجولة، بالحد من وصول الإعلام إلى الرئيس، باختراع قصص إخبارية ونصب خلفيات مسرحية متقنة خلف الرئيس («نصْدق بوعودنا مع الأعلى مقاماً»: هذا هو الشعار المزخرف على المنصة في دينفر).

لكن إدارة بوش تمادت في التحكم في الصور، لتصل بالأمر إلى مستوى آخر: لقد حاولوا إبعاد أي شخص لا يهلل لسياساتها من الاقتراب إلى الرئيس.

شهدت جميع أنحاء البلد خلال الأعوام العديدة الأخيرة، أنه كلما ظهر الرئيس أو نائب الرئيس، تنتشر القصص نفسها: أي شخص يُشك حتى في أنه غير متحمس بما يكفي للرئيس، يجد نفسه على قائمة الأشخاص المحظورين، أو معتقلاً أو ممنوعاً أو مضايَقاً باستمرار. يجري هذا في الأحداث الممولة من دافعي الضرائب.

(١) Jonathan Weisman, "Cost of Social Security Drive Cited," Washington Post, April 7, 2005.

كان بيير وويس ويونغ مرتدين ملابس محافظة من أجل حدث دينفر. لكن ثمة طريقة واحدة لمعرفة ميولهم السياسية: وصلوا في سيارة رياضية تحمل إشارة معارضة للحرب ضد العراق، تقول: «لا دم مقابل النفط».

وعند اقترابهم من المدرج، أُوقف اثنان منهم من قبل رجل يرتدي ربطة عنق، وذو وجه بشوش، لكنه لم يكن مبتسماً. أمرهما بأن ينتظرا «وصول ضباط الأمن الرئاسي».

بعد دقائق، ظهر رجل آخر. بدأ يهددهما، ويتوعدهما بأنهما «سوف يُرسَلان إلى السجن ويعتقلان إن سحبا أي شيء وهما في الداخل»، كما قال ألكيس يونغ لبرنامج «الديموقراطية الآن!».

سمح لهما الرجل المجهول الهوية بالدخول، لكن لفترة وجيزة فقط. فبعد عشرين دقيقة، «جاء الرجل المجهول الهوية، وأمسكنا من بين الحشد، وبدأ بدفعنا وإقحامنا إلى خارج القاعة... ظللنا نسأل: لماذا تفعل هذا؟ من أنت؟ إلى أين تذهب بنا؟ لم يُجب عن أي من تلك الأسئلة. كان هذا الرجل يحمل جهازاً لاسلكياً. يضع ميكروفوناً للأذن، ودبوساً على صدر السترة مشابهاً لما يضعه عميل الأمن الرئاسي، وكان يرتدي بذلة زرقاء داكنة.

لكن الأمن الرئاسي أنكر أن أحداً من عملائه متورط في طردهم. زعم عناصره، أن عضواً من لجنة الجمهوريين المضيفة هو من أجبرهم على الخروج.

أثناء طردهم إلى الخارج، بدأ الرئيس بوش حديثه: «سنُجري حواراً جاداً عن الضمان الاجتماعي»، قال، وهو يجلس إلى جانب السيناتور جون ماك كين. «إنها قضية تتطلب الكثير من الحوار، والكثير من النقاش»[١].

قال أليكس يونغ لبرنامج «الديموقراطية الآن!»، «أعتقد أنه إن أراد إجراء

---

(١) "President Discusses Strengthening Social Security in Colorado," Office of the Press Secretary, White House, March 21, 2005. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/03/print/20050321-13.html.

محادثات في أميركا، فسوف نحتاج إلى وجود جميع وجهات النظر لنناقشها. نحتاج إلى وجود آراء معارضة في هذه البرامج»[١].

ثلاثي دينفر، كما سموا أنفسهم لاحقاً، قرروا، أنهم هم أيضاً، مهتمون للحوار. طلبوا معرفة اسم الشرطي الذي عين نفسه بنفسه، وطردهم وهو ينتحل شخصية عميل أمن رئاسي. سمعوا عن أشخاص آخرين مُنعوا وطُردوا من مهرجانات لبوش في جميع أنحاء البلد. هل كان هذا جزءاً من الخطة؟

أوصلوا قضيتهم إلى واشنطن، حيث تولاها عدد من المحامين من كولورادو. «من طرد ثلاثة من موكِّليَّ خارج مهرجان من تمويل دافعي الضرائب؟»، سأل الممثل ديانا دي جيتي (دي كولو)[٢]. تم إطلاق التساؤلات والتهديدات في الدعاوي القضائية. أعلن رجال الأمن الرئاسي أنهم عرفوا من هو الشخص، لكنهم لن يفصحوا عنه.

وعندما سُئل الناطق الإعلامي باسم البيت الأبيض، سكوت ماك كليلان، عن الحادثة، قال: «في حال أرادوا إثارة الفوضى في الحدث، أعتقد أنه سيُطلب منهم بشكل واضح، مغادرته»[٣].

لكن مجموعة الثلاثة أصرت باستمرار على أنها لم تخطط لإثارة الفوضى في أي شيء. يكمن سبب طرد الثلاثة من اللقاء، في اللافتة التي لم تَرُقْ للعملاء الجمهوريين. فقد امتلك ثلاثي دينفر آراء سياسية مثيرة للفوضى.

في الواقع، كان هناك القليل من الدعم لخطة بوش في إنهاء الضمان الاجتماعي. إحصائيات «واشنطن بوست» وأخبار «أيه.بي.سي.» وجدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أن ٣٤ في المئة فقط من المواطنين يوافقون على خطته[٤]. لكن، لطالما كان الواقع سهل التغيير مع بوش. فهو يعرف أنه إن

(١) Democracy Now!, April 8, 2005.

(٢) Dana Milbank, "The Tenacious Trio," Washington Post, June 22, 2005.

(٣) E.J. Dionne, "Stepford Town Meetings," Washington Post, April 1, 2005.

(٤) Richard Morin and Jim VandeHei, "Social Security Plans Support Dwindling," Washington Post, June 9, 2005.

تحكمتُ في الصور، تتمكنْ من التحكم في البشر. فالإدارة التي جلبت لنا حرباً وقائية قبل أوانها، تؤكد أنها قادرة على التحكم في الخطاب الحر قبل أوانه.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، رفع كل من ليزلي ويس وأليكس يونغ، دعوى ضد مايكل كاسبر وجي بوب كليكيرمان، وخمسة آخرين غير معروفة أسماؤهم، في الفريق المتقدم في البيت الأبيض. اتهموهم بأن هذه العمليات تخالف حقوقهم المدنية. يعتقد ويس ويونغ أن كاسبر، وهو متطوع محلي في البيت الأبيض يدير مبنى مكاتب حكومية، هو الرجل الذي تظاهر بأنه عميل للأمن الرئاسي. أما كليكيرمان، رئيس فيدرالية كولورادو للجمهوريين الشباب، فمتهم بأنه هو الشخص الذي أوقفهما في البداية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، كشفت مجلة «دينفر بوست»، عند نشرها وثائق حصل عليها تقرير الأمن الرئاسي من خلال طلب قانون حرية المعلومات، أن الشخص المسؤول عن طرد ثلاثي دينفر، هو عضو في طاقم البيت الأبيض. كان الطاقم قد حدد هوية الأشخاص الثلاثة بأنهم معارضون محتملون[١].

«لا يجب أن تأخذ الحكومة على عاتقها مهمة إسكات الأميركيين الذين يدركون أنهم منتقدون لبعض قراراتها السياسية»، قال كريس هانسين، وهو محام رفيع المستوى في طاقم «أيه.سي.أل.يو.»، الذي يمثل ويس ويونغ. «يجب أن يكون الرئيس قادراً على التواجد في الغرفة نفسها مع أشخاص قد يخالفونه الرأي، ولا سيما في حدث قاعة البلدية العلني الممول من قبل دافعي الضرائب»[٢].

---

(١) Howard Pankratz, "Bush Staffers Ejected 3 at Speech," Denver Post, March 20, 2006.

(٢) News Release, ACLU Foundation, November 21. 2005.

الأحمق

لم يكن ثلاثي دينفر سوى كارثة أخرى في الحرب على المعارضة في إدارة بوش، أو حتى على إمكانية المعارضة. فقد أصبحت ملاحقة المعترضين على الرئيس بوش وكشفهم، روتيناً مألوفاً.

في الأسبوع الذي سبق عدم الترحيب بثلاثي دينفر في حدث بوش لدافعي الضرائب، تفاجأ الطالب في جامعة أريزونا، ستيفن غيرنر، عند معرفته بأنه يُعتبر خطراً جداً إلى درجة لا يمكن معها السماح له بدخول اجتماع دار البلدية مع الرئيس. وصل غيرنر إلى اجتماع في مركز مؤتمرات توكسون في ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٤، لحضور منتدى يخص الضمان الاجتماعي. كان قد حصل على البطاقات من عضو الكونغرس راول كريجالفا (دي. أريز). كان اسمه مطبوعاً على البطاقة.

صادف أن غيرنر، طالب في السنة الثانية في العلوم السياسية، وطالب سابق في الصيدلة، وكان يرتدي كنزة أعضاء الديموقراطيين الشباب في جامعة أريزونا، وكتب عليها عبارة، «لا تكن ذكياً (صورة لحمار، ورمز الحزب الديموقراطي). الديموقراطيون الشباب في جامعة أريزونا».

«أردتُ حقاً فرصة لسماع رأي بوش في نقاش الضمان الاجتماعي»، قال غيرنر للمجلة الجامعية «أريزونا ديلي وايلدكات»[(١)].

بعد الانتظار في الصف لأربعين دقيقة، اقترب عضو في طاقم الحدث، وطلب منه أن يقرأ ما كُتب على سترته. بعدها طلب الرجل، الذي رفض تقديم اسمه، بطاقة غرينر، وكاد يمزقها. وبعد عشرين دقيقة، عاد الرجل وقال إن اسم غرينر قد تمت إضافته إلى لائحة الأشخاص الممنوعين من دخول الحدث. قيل لغرينر، الذي عرض ارتداء كنزة أخرى، إنه «خطر محتمل»[(٢)].

---

(١) Cassie Tomlin, UA Young Democrat Banned from Forum," Arizona Daily Wildcat, March 22, 2005.

(١) Josh Marshall, "Public Forums are No Place for Bushs Thought Police," The Hill, April 7, 2005.

مُدرج على اللائحة السوداء

«في ما يلي أسماء أشخاص من المنطقة، مدرجة أسماؤهم على لائحة أولئك غير المقبول دخولهم إلى الميدان الرياضي في بيسون، أثناء زيارة الرئيس بوش اليوم، تبعاً لما قاله مسؤولون مجهولون مقربون من الزيارة».

كذلك بدأت القصة التي نُشرت في صحيفة «فارغو فوريوم» عن زيارة الرئيس بوش إلى فارغو في شمال داكوتا، من أجل اجتماع في دار البلدية بخصوص الضمان الاجتماعي في شباط/فبراير ٢٠٠٥. تبع ذلك نشر أسماء ٤٢ مواطناً محلياً، أُدرجت أسماؤهم على اللائحة السوداء. من بين الممنوعين: كاتب رسائل في الصحيفة انتقد سياسات بوش؛ أساتذة جامعيون؛ منتج لبرنامج إذاعي ليبرالي؛ المرشح الديموقراطي للعام ٢٠٠٤ إلى منصب الحاكم في شمال داكوتا؛ طالب في المدرسة الثانوية كان قد ساعد في حملة تدعم الاتحادات المدنية للشاذين والشاذات؛ ورسام على الزجاج[١]. ٣٣ من ٤٢ شخصاً ممنوعاً، هم أعضاء في مجموعة تحالف فارغو، أو كانوا سابقاً فيها ـ مورهيد للديموقراطية في أميركا ـ وديموقراطيون ليبراليون اجتمعوا أصلاً في فترة الرهان الرئاسي الفاشل لهاورد دين.

بصورة واضحة، يمثل هؤلاء الأشخاص تهديداً خطيراً على الرئيس. ربما... لأنهم يخالفونه الرأي.

كان من المفترض للوائح السوداء والإدانات، أن تجري ضمن عملية سرية، مخصصة لتظهر كأن طرد الأشخاص عمل روتيني. يُفترض بكل من يدخل الحدث أن يدون اسمه وعنوانه. والمدرجون في القائمة السوداء يُحرمون من الدخول لسماع الرئيس. وبعد الفضح المحرج للقائمة في الصحيفة، أعلن

---

(١) "33 on List Connected to Fargo-Moorhead Democracy Group," Fargo Forum, February 3, 2005.

المتحدث باسم البيت الأبيض، جيم مورلي، على الفور: «لقد جاء ذلك من متطوع مفرط في الحماسة. لم نكن على علم بالأمر هنا في البيت الأبيض»[1].

لكن متحدثاً عن الحاكم الجمهوري في شمال داكوتا، قال إنه تلقى القائمة من الفريق المتقدّم في البيت الأبيض. وعضو لجنة مدينة فارغو، ليندا كوتس، التي كان اسمها على القائمة، قيل لها من قبل أشخاص في أرض الحدث، إن القائمة هي من وضع «عضو متحمس في الطاقم»، وليس متطوعاً مجدداً، وقد بقيت هوية ذلك المتحمس غامضة. لكن التأثير المطلوب منه كان واضحاً.

أصرت عضو لجنة المدينة، كوتس، على أن الأشخاص الموجودين على اللائحة قد تم عزلهم، بسبب «تاريخنا في المعارضة الجريئة تجاه سياسات الإدارة».

«في المرة الأخيرة التي تحققت فيها من الأمر، كان يدعى ديموقراطية»، قالت، «تعرفونه، ذلك الحكم النبيل الذي يتلهف قادة بلدنا الحاليون إلى نشره ـ بالقوة إن دعت الضرورة ـ في جميع أنحاء العالم»[2].

أنهى بوش لقاءه في فارغو، بقوله: «التحدث في واشنطن أمر صحي، والتحدث بين الحشد يمنح النشاط، أريد أن أشكركم لمجيئكم لإلقاء التحية».

وما لم يقله، لكنه قصده: وإن حاولتم قول أي شيء آخر، فسيتم اعتقالكم.

«أحب هذا الحشد حقاً»

أثناء الحملة الانتخابية العام ٢٠٠٤، كانت إدارة بوش مهووسة بالأحداث

---

(١) Dave Roepke, "Local Volunteer at Root of Do-Not-Admit Buzz," Fargo Forum, February 4, 2005.

(٢) Ken Herman, "How to Get Straight to the People: Control the Message, Stage the Event," Cox News Service, Feb. 14, 2005.

العلنية المُوجَّهة ليظهر كأن الحشود المُبَجّلة تتبع بوش وتشيني أينما ذهبا. وقد استعادت تلك التقنية من حقبة ماك كارثي: إدارة قسم الولاء.

عندما أطلق نائب الرئيس ديك تشيني الحملة الانتخابية في ريو رانتشو، نيو مكسيكو، في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٤، قيل للأشخاص المهتمين للحضور، إنه يجب عليهم التوقيع على استمارة. شعر جون وايد، وهو متقاعد في الثانية والسبعين من عمره من ألبيكيركي، بالذهول لما جاء في الاستمارة: «أنا... أصادق هنا على انتخاب الرئيس جورج بوش عند إعادة الانتخابات في الولايات المتحدة». تقول الاستمارة أيضاً: «عند توقيعك على المصادقة، فأنت تقبل باستخدام اسمك وتحريره من قبل بوش - تشيني كمنتخب للرئيس بوش»[١].

«نائب من هذا؟»، سأل وايد. «أردتُ فقط سماع ما يملك نائب رئيسي لقوله، وجعلوني أوقع على قَسَم ولاء»[٢]. قرر وايد في النهاية ألا يقبل بقَسَم الولاء لبوش، وطلب إعادة استمارته، فتلقاها بعد أن أعاد بطاقات حضور الحدث.

وعند ظهوره بين حشد من الأشخاص الذين كانوا قد وقعوا على الولاء له، صرح تشيني في مدرسة ثانوية في ريو رانكو، «أحب هذا الحشد حقاً»[٣].

* * *

غير لائقة

سافر الرئيس بوش إلى أوريغون العام ٢٠٠٤ للترويج لحملته الانتخابية، وواجه هناك ما وصفه عملاؤه بـ «الأخطار المحتملة». هل كان ذلك من القاعدة؟ هل كان من قاتل مخبول؟

---

(١) Jeff Jones, "GOP Says Pledge Allegiance," Albuquerque Journal, July 30, 2004.

(٢) Steve Larese, "Bush-Backers-Only Policy Riles Voters at RNC Rallies," Boston Globe, August 9, 2004.

(٣) Leslie Linthicum, "I Really Like This Crowd," Albuquerque Journal, August 1, 2004.

ليس بالتحديد. إنهم ثلاثة أساتذة من ميدفورد، أوريغون، يرتدون سترات كُتب عليها: «احموا حرياتنا المدنية».

كان الأساتذة قد سمعوا بالإجراءات الصارمة تجاه المعارضين أثناء حملات بوش الانتخابية الأخرى. «اخترنا هذه العبارة بصورة خاصة لأننا لم نعتقد أنها مهينة أو مخزية»، قالت تانيا تونغ، البالغة ٣٤ عاماً، وهي مدرسة في التعليم الخاص[١].

اجتازت المرأة عدة نقاط أمنية قبل أن يوقفها منظمو الحملة، الذين أخبروا الأساتذة بشكل مزعوم، بأن ستراتهم غير لائقة. تم تهديد الأساتذة الثلاثة بالاعتقال، وأُخرجوا من بين الحشد.

قبل شهر، زار نائب الرئيس تشيني أيوجين، في أوريغون. سُحبت بيري بيتيرسون، البالغة ٥٤ عاماً، من بين الحشد، وأُحضرت للمحاكمة بسبب تعدياتها الجنائية، لصياحها بكلمة «لا»، بعد زعم تشيني أن إدارة بوش جعلت العالم أكثر أمناً .

بيترسون، التي تمتلك ابنين بعمر ١٦ و٢٢، لم تكن قد خططت لهذا الصياح. قصدت أن تسأل عن إرجاع المسوّدة، التي تشعر بالقلق حيالها من أجل ابنيها. كانت ديموقراطية مسجّلة، لكنها لم تحتجّ إطلاقاً في أي حدث سياسي في السابق.

«عندما قال، لقد جعلنا العالم مكاناً أكثر أمناً، شعرت فقط بحاجة بدائية إلى أن أقول لا! بأعلى صوتي»، قالت الأم لصحيفة «يوجين». «كنت متفاجئة من نفسي لأني أطلقتها بهذا الشكل، لكني فعلت»[٢]. وقد صرف القاضي النظر عن تهمتها الجنائية في الشهر التالي.

---

(١) "Teachers T-shirts Bring Bush Speech Ouster," KGW-Newschannel 8 and Associated Press, October 15, 2004.

(٢) "Woman who protested at Cheney rally is surprised at own emotion," Associated Press, n.d.

كانت حملة بوش محترسة في أيوا أيضاً. نشرت «بوست غلوب» قصة نيك لوسي، وهو محارب قديم في الرابعة والستين من عمره، مُنع من حضور اجتماع بوش في دابيوك في السابع من أيار/مايو ٢٠٠٤، برغم أن قائداً جمهوراً محلياً أعطاه البطاقة. كان لوسي قد ذهب لرؤية كل رئيس منذ رونالد ريغان، بدافع حسه الوطني: برغم كونه قائداً سابقاً في الفيلق الأميركي في دابيوك، يعزف الأناشيد في جنازات الجنود القدامى، فهو ليس بالجمهوري المسجل.

«طلبوا من الشرطة إخراجي من هناك»، قال لوسي لـ «غلوب». «لم أكن أنوي إثارة الجلبة لأحد، لكني ربما لم أكن لأصفق كثيراً، أيضاً. عند كل تحضير للانتخابات، يتوجه الرئيس إلى كل من يبتهج له لأنهم مُختارون بعناية. لا عجب، والحالة هذه، في أنه يعتقد أن كل شيء على ما يرام»[١].

* * *

أربع سنين أخرى!

عندما يقع الرئيس بوش في مشكلة، فغالباً ما يرسل زوجته لتضع وجهاً أُسَرياً لطيفاً وودوداً على سياساته. لكن، عندما جاءت لورا بوش إلى الحملة من أجل زوجها في نيوجيرسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لم توافق على مواجهة والدة أخرى: واحدة تعاني نتائج سياسات بوش.

قررت سو نيديرر، من هوبويل، في ولاية نيوجيرسي، أن تواجه السيدة الأولى في ترويج الحملة الانتخابية في محطة إطفاء محلية. كان ابن نيديرر، الملازم الأول في الجيش، سيث دفورين، البالغ ٢٤ عاماً، قد قُتل في العراق في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أثناء محاولته تعطيل قنبلة. وصلت نيديرر إلى مركز الإطفاء مرتدية سترة كُتب عليها: «أيها الرئيس بوش، لقد قتلت ابني»، فوق صورة لدفورين.

(١) Steve Larese, "Bush-Backers-Only Policy Riles Voters at RNC Rallies," Boston Globe, August 9, 2004.

قاطعت نيديرير، المرأة الريفية القصيرة التي ترتدي نظارات، السيدة الأولى، وطلبت معرفة سبب مقتل ابنها. كأنهم أعطوا الإشارة لفعل ذلك: انفجر الحشد بترنيمة: «أربع سنين أخرى!»، لكن، لم يكن إسكات الوالدة الحزينة ممكناً. عندما خفتت الترنيمة، واصلت احتجاجها. وعندما ذكر الرئيس الجنود في العراق، قاطعته نيديرير مجدداً: «متى سيخدم أبناؤك أنت؟». تحدته، مشيرة إلى ابنتي بوش التوأم البالغتين من العمر ٢٢ عاماً، واللتين ليستا منضمتين إلى الجيش. عند هذه المرحلة، وُضعت الأصفاد في يديها، ثم ألقيت في شاحنة شرطة، واتهمت بالاعتداء على المكان، برغم حقيقة امتلاكها بطاقة للحدث.

تابعت لورا بوش خطابها، وهي تتبع خطى زوجها لربط هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بالحرب على العراق، برغم حقيقة عدم وجود مثل هذه العلاقة إطلاقاً. «الكثير من الأشخاص هنا لديهم شخص يحبونه ذهب للعمل في نيويورك ذلك اليوم»، قال بوش. «من أجل بلدنا، من أجل أطفالنا، من أجل أحفادنا، نبذل كل هذا العمل الشاق لمواجهة الإرهاب»[١].

في هذه الأثناء، عقدت نيديرير مؤتمراً صحافياً بديلاً في بهو محطة الشرطة. صرحت قائلة: «لقد حُرمتُ من حريتي في الكلام».

اتضح أن الرد العفوي للحشد على الوالدة الحزينة كان مخطَّطاً له بعناية. وكما نقلت أخبار «سي بي سي»، فإن المتطوعة البالغة من العمر ٢٠ عاماً، كارولينا زاباوا، قد وُظفت بين الحشد مع تعليمات عما تفعله في حال حدث انفجار لكلام انتقادي حر.

«في حال علا صوت أحدهم، أبدأ بالغناء وحسب. أربع سنين أخرى!»، قالت طالبة الجامعة[٢].

* * *

---

(١) "Grieving Mom Heckles Laura Bush," CBS News, Sept. 17, 2004. http://www.cbsnews.com/stories/2004/09/17/politics/main644005.shtml

(٢) Ibid.

تفجير فقاعة بوش

يسافر الرئيس بوش داخل منطقة أمان مغلقة بشكل محكم. داخل هذه المنطقة، ليس هناك معارضون، ولا وجود لأسئلة غير متوقعة. هناك معاونوه وحسب. لقد تقلصت منطقة أمانه إلى مرحلة أصبح فيها من النادر أن يواجه فيها أحداثاً لأشخاص غير أولئك من ذوي الزي الرسمي، أو موظفي الحكومة، أو المتعصبين المترفين، أو المؤيدين الجمهوريين.

لنأخذ الأيام التي تبعت خطاب بوش الرسمي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على سبيل المثال. في الثاني من شباط/فبراير، حضر مأدبة الإفطار والصلاة الوطنية في فندق واشنطن هيلتون. ثم من المفترض، أن يتحدث في ذلك المساء عن التنافس الأميركي في المقر الرئيسي في مينيسوتا لشركة «ثري أم» (إجمالي إنفاقها على انتخابات ٢٠٠٤: ٨٦٠,٢٥٦ د.أ.؛ بنسبة ٨٥ في المئة للجمهوريين)[1]. في اليوم التالي، انطلق إلى نيو مكسيكو للتحدث في شركة إنتل (إجمالي إنفاقها على انتخابات ٢٠٠٤: ٨٦٤,٢٨٦؛ بنسبة ٧٧ في المئة للجمهوريين). وفي السادس من فبراير/شباط، كانت قد انتهت مدة الاحتياط الفيدرالي لإدلاء القسم للرئيس الجديد للاحتياط الفيدرالي، بين بيرنانك.

لكن، في السابع من شباط/فبراير، أُجبر الرئيس بوش في لحظة نادرة، على الخروج من فقاعته. كانت المناسبة جنازة كوريتا سكوت كينغ، زوجة قائد الحقوق المدنية المُغتال، مارتين لوثر كينغ الابن. هناك في كنيسة الولادة الجديدة التبشيرية في ليثونيا، في جورجيا، تعرض الرئيس للعامة، حتى ولو لوقت قصير جداً. كان ذلك حدثاً لا يمكن بوش أن يفوته، بحضور الرؤساء كلينتون وكارتر ووالده، جورج أتش دبليو بوش، وثلاثة من الحكام، و١٤ سيناتوراً على الأقل وعدد من أعضاء الكونغرس. وبقيام المتحدثين للتكلم عن

---

(١) Center for Public Integrity, 2006.

مآثر حياة السيدة كينغ وإنجازاتها، وجب على بوش الإصغاء إلى أشخاص يفكرون بطريقة مختلفة. لم يكن أمام الرئيس أي خيار سوى الاستماع: كان جالساً على المسرح، أمام عدسة الكاميرا، تماماً خلف المنصة العالية. كان ذلك حدثاً نادراً، لم يتمكن بوش من وضع المخطط له أو السيطرة عليه، وقدم ذلك فرصة لمنتقدي بوش: ثلثي الناخبين الذين لا يتفقون مع رئاسته في ذلك الوقت، ليعلموه بما يدور في عقولهم.

أثنى القس يوسف لويري، المؤسس المساعد لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبي، على السيدة كينغ من خلال نقد أولويات الإدارة الحالية: «لقد وسعت رسالة مارتين لمحاربة الفقر والعنصرية والحرب. كما شعرت بالأسف للذعر المُنزل بصواريخنا الموجهة نحو أهدافها. نعرف الآن أنه لم تكن هناك أي أسلحة دمار شامل. لكن كوريتا عرفت، وعرفنا، أن هناك أسلحة دمار شامل هنا. والملايين من دون ضمانات صحية، يسودهم الفقر. من أجل الحرب، تقدم المزيد من المليارات، لكن لا مزيد من أجل الفقراء». وتبع تعليقات لويري **٢٣** ثانية من التصفيق واحتفاء مرموق من جمهور بلغ عدده ١٥٠٠٠ شخص.

مدحت الشاعرة مايا أنجيلو صديقتها هي أيضاً، وأعلنت أنها تقف على المسرح نيابة عن المغني الشهير والناشط هاري بيلافونت، وهو صديق مقرب لعائلة كينغ. ولم يمضِ أكثر من شهر حتى كشف بيلافونت في برنامج «الديموقراطية الآن!» أنه مُنع من تقديم التأبين إلى صديقته، كوريتا سكوت كينغ. وقبل أسابيع من الجنازة، صاغ بيلافونت عناوين صحف رئيسية دولية عندما اتهم الرئيس بوش بأنه «الإرهابي الأعظم في العالم» أثناء ظهوره مع الرئيس هوغو تشافيز في فنزويلا. كان أولاد كينغ قد طلبوا من بيلافونت تقديم الرثاء. لكن في اليوم الذي سبق الجنازة ـ وبعد يومين من إعلان الرئيس بوش عن حضوره ـ أُعلم بيلافونت من ممثلين عن العائلة، أن الخطط قد تغيرت: بإمكانه حضور الطقوس، لكن ليس بإمكانه التحدث. اختار بيلافونت عدم الحضور.

شعر بيلافونت بالحزن لما رآه في جنازة صديقته على المحطات التلفزيونية.

بدا أنها إكمال لفقاعة بوش، مع القليل من الاستثناءات النبيلة: «رأيت قوة الظالم مجتمعة على المنصة، وجميع أولئك الذين يصارعون ويقاتلون لتحقيق النصر الذي تشهده هذه الأمة وتستمتع به، يجلسون في الخارج: يجلسون في الميدان، يجلسون بعيداً. ولو لم يكن هناك لويري أو الرئيس كارتر أو مايا أنجيلو، لما كنا سمعنا أي صوت، ولما رأينا أي ممثل على الإطلاق».

تحدث الرئيس السابق جيمي كارتر في جنازة كينغ، وأشار بوضوح إلى استراق السمع غير المرخص به من قبل بوش على الأميركيين: «لقد غيرت جهود مارتين وكوريتا أميركا. لم يتلقيا التقدير حتى من أعلى سلطات الحكومة. كان ذلك صعباً عليهما بشكل شخصي، فقد تم خرق الحريات المدنية لكل من الزوج والزوجة عندما أصبحا هدفاً لاستراق السمع السري من قبل الحكومة ـ وكما تعرفون ـ ولغيرها من المراقبات المزعجة المستمرة من قبل الـ «أف. بي. آي.».

تابع كارتر: «إن النضال من أجل الحقوق المتساوية لم ينتهِ بعد. ليس علينا سوى استذكار لون وجوه أولئك في لويزيانا وألاباما وميسيسيبي؛ أولئك الذين دمرهم إعصار كاترينا، لنعرف أنه ليست هناك بعد فُرصٌ متساوية لجميع الأميركيين. إن المسؤولية تقع على عاتقنا لإكمال مسيرتهما».

بدا الرئيس الأميركي، وهو يعتلي المنصة إلى جانب السيدة الأميركية الأولى، وعلامات الاستياء بادية على وجهه؛ كما لو أنه بشكل واضح، يشكل الستارة الخلفية للمتحدثين. وبحلول اليوم الثاني، عاد إلى فقاعته: خاطب منظمة الصناعة والتجارة في مانشستر، نيو هامبشير، وبعد يومين، كان يتحدث عن الحرب على الإرهاب، أمام رابطة الحراسة الوطنية للولايات المتحدة.

وبينما تابع بوش طريقه، كان الإعلام ينشر شائعاته عن الجنازة: يحدثون ضجة عن كل ما قاله منتقدو بوش.

عند تحدثه في محطة «فوكس» في برنامج تقرير خاص مع بريت هام، قال

محرر «ويكلي ستاندرد»: «يشابه هذا أسلوب جيمي كارتر الآن. إنه موالٍ رخيص، رجل تافه، يستمر في انتقاد جورج بوش»[١].

في البرنامج نفسه، أعادت قناة «فوكس» عرض جزء من ملاحظات «القس» لويري، مضيفة تعديلات على التصفيق والحماسة اللذين تبعا حديثه عن العراق. واستنتج مورتون كوندرالك في «رول كال» بعد رؤيته المقطع المُعَدل، أن الجمهور «لم يكن صاخباً بشكل دقيق في رده على لويري»[٢].

«إن الأمر مجرد كراهية بكامله، إنه لا شيء سوى الغضب»، قالت الاستراتيجية الجمهورية ماري ماتالين في نشرة أخبار «فوكس». «قادة حقوق الإنسان ليسوا سوى متعصبين عنصريين، ويُبقون جمهور ناخبيهم وجيرانهم ومواطنيهم من الأميركيين ذوي الأصل الأفريقي عبيداً لهم، من خلال جعلهم يستمرون في الاعتقاد ـ أو يجبرونهم على الاعتقاد ـ بأنهم ضحايا»[٣].

جعلنا هذا نفكر: ما الذي كان سيفعله مارتين لوثر كينغ في هذا الوضع؟ وكإجابة عن ذلك، لجأنا إلى رسالة كينغ الشهيرة من سجين بيرمينغهام، المكتوبة العام ١٩٦٣ لزملائه من رجال الدين الجنوبيين الذين ينتقدون أساليب كينغ. وفي تعليقاته في حواشي الصحف أثناء مكوثه في السجن، كتب كينغ:

نعرف من خلال تجربتنا المؤلمة أن الحرية لا يعطيها الظالم طوعاً، يجب أن يطلبها المظلوم... انقضت أعوام الآن، وأنا أسمع كلمة انتظر!. يتردد صداها في أسماع كل أسود باعتياد مؤلم. هذه الكلمة انتظر! كادت تعني أنه لا إمكان لتحقيقها أبداً. لقد بدأنا نرى، من واحد من محامينا، أن العدالة التي تؤجل لوقت طويل جداً هي عدالة مُنكَرة».

... الجنوب والأمة والعالم، في حاجة ماسّة إلى متطرفين مبدعين. كنت آمل

---

(١) Special Report with Brit Hume, Fox News, February 8, 2006.

(٢) Media Matters, February 9, 2006. http://mediamatters.org/items/200602090006.

(٣) Hannity & Colmes, Fox News, February 8, 2006.

أن المعتدل الأبيض سيرى هذه الحاجة. ربما كنت متفائلاً جداً؛ ربما كنت أتوقع الكثير. أفترض أنه يجب عليّ إدراك أن قلة من أعضاء العِرْق الظالم يمكنهم فهم التأوهات العميقة والرثاء الحنون للعِرْق المظلوم، بل هناك أقل منهم ممن لديهم القدرة على رؤية أنه لا بد من القوة والإصرار والتصميم من أجل استئصال الظلم.

بإمكان كينغ أن يقول هذا تماماً للأميركيين تحت قيادة جورج بوش. لكن، إن فعل ـ وخاصة لو كان في لقاء مع هذا الرئيس ـ فلربما انتهى به الأمر عائداً إلى سجن بيرمينغهام.

أراقبك

«كل نَفَسٍ تأخُذه
كل حركةٍ تقوم بها
كل قيدٍ تكسره، كل خطوةٍ تسلكها،
سأراقبك.

في كل يوم
وفي كل كلمةٍ تهمس بها
وكل لعبةٍ تلعبها، وكل ليلةٍ تسهر فيها
سأراقبك».

ـ «كل نَفَسٍ تأخذه»، «فرقة بوليس»

الرئيس كاذب. غرقت أميركا في حرب خارج حدودها، لاأخلاقية ومقيتة. كان الأميركيون يعودون إلى أوطانهم في أكياس الجثث. أما شبح الخطر الأجنبي فقد أُحدث لتبرير كل اغتيال جديد للحريات المدنية. لقد تعرض منتقدو الحكومة للتجسس وسوء المعاملة والاعتقال. ولم يكن الكونغرس إلا رجلاً هزيلاً خلف ستار قوي. أما الإعلام الأميركي فقد كان صامتاً بشكل كبير، ومشبوه، عن هذه الإساءات.

إنه العام ١٩٧١، والرئيس: ريتشارد نيكسون. قرر المواطنون في ضواحي فيلادلفيا، أنه لا بد من القيام بشيء ما. وهم بذلك، على وشك أن يغيروا مسار التاريخ.

في الثامن من آذار/ مارس ١٩٧١، استخدم ناشطون غامضون القضبان لشق طريقهم في اقتحام مكاتب الـ «أف. بي. آي.» المخصصة للمشاريع الصغيرة في المدينة الإعلامية (ميديا)، في بنسلفانيا في منتصف الليل. لم يجد عملاء الـ «أف. بي. آي.» عند وصولهم إلى عملهم في الصباح سوى ملفات فارغة. تم أخذ أكثر من ١٠٠٠ وثيقة. أنجزت عناصر «لجنة المدنيين للتحقيق» في الـ «أف. بي. آي.»، كما أطلقوا على أنفسهم، أول وآخر عمل لها برغم جميع الصعوبات. فتأثير ذلك الاقتحام لا يزال يُشعرَ به حتى يومنا هذا.

خلال الأسابيع القليلة التالية، كانت مظاريف من ورق المانيلا، لا تحمل أي عناوين، تصل إلى غرف الأخبار في جميع أنحاء البلد، وفي داخل كل ظرف، مجموعة من وثائق الـ «أف. بي. آي.» المسروقة. تلقى جميع المحررين في «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» و«لوس أنجلوس تايمز» و«فيليج فويس» نسخاً منها. ورافقت مقالة من لجنة المدنيين بعضاً من هذه الوثائق: «نعتقد أن المواطنين لديهم الحق في التدقيق والسيطرة على حكومتهم... لقد خانت الـ «أف. بي. آي.» ثقتها الديموقراطية، ونأمل أن نقدم الدليل على هذا الادعاء للبدء بمحاكمة علنية شعبية لمواطنينا»[(١)].

طلب المدعي العام جون ميتشيل من المحرر التنفيذي لصحيفة «واشنطن بوست»، بين برادلي، عدم نشر المعلومات، لأن بإمكانها إلحاق الخطر بأرواح محققي الحكومة[(٢)]. وردت «بوست» بكونها أول من نشر القصة في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٧١. نشرت الصحيفة كيف جندت الـ «أف. بي. آي.» رئيساً في الشرطة المحلية وساعي بريد وعامل هاتف في كلية سوارثمور، للتجسس على حرم الجامعة ومجموعات من الناشطين السود في منطقة فيلادلفيا.

كتبت «بوست» أنها كانت تنشر الملفات المسروقة باهتمام شعبي... «نعتقد

---

(١) Nat Hentoff, "J. Edgar Hoover Lives!" Village Voice, February 7, 2002.

(٢) Allan M. Jalon, "A Break-In to End All Break-Ins," Los Angeles Times, March 8, 2006.

أن الشعب الأميركي... يحتاج إلى التفكير طويلاً وجدياً في ما إن كان الأمن الداخلي يتعلق بشكل أساسي بالمراقبة الرسمية، أو بإخماد المعارضة، أو بالحرية التقليدية لكل مواطن للتحدث بما يريد في أي موضوع، سواء أكان الآخرون يعتبرون ما يقوله حكيماً، أم غبياً؛ وطنياً أم مُخَرباً»[١].

والمفاجأة أنه كان هناك مصطلح جديد: «كون تيل برو»، مدفوناً في الوثائق الرسمية، ويرمز إلى برنامج الاستخبارات المضادة الخاص بالـ «أف. بي. آي.». بدأ البرنامج الفائق في السرية، كما كشفت الوثائق، العام ١٩٦٥، «بشكل جزئي بسبب إحباط قوانين المحكمة العليا المحددة لسلطة الحكومة لمقاضاة المجموعات المنشقة علناً»، تبعاً لتقارير «لجنة تشيرش» المحررة في وقت لاحق[٢]. وكما جاء في إحدى صيغ المذكرات، فإن الـ «أف. بي. آي.» تستخدم برنامج الاستخبارات المضادة لتشجيع مرض جنون الارتياب في هذه الدوائر لتصل إلى درجة يتواجد فيه عميل الـ «أف. بي. آي.» خلف كل صندوق بريد»[٣].

أنارت تلك الوثائق المسروقة والفضائح اللاحقة، واحداً من أكثر الفصول الأميركية ظلاماً. لم يكن الـ «أف. بي. آي.» ببساطة يجمع الاستخبارات. لقد كان برنامج الاستخبارات المضادة («كون تيل برو») يهدف إلى زعزعة سمعة المنظمات والأهداف واستفزازها وتدميرها وتشويهها بصورة عدوانية، ولم يكن العديد منها يقترف شيئاً سوى ممارسة حقه في الكلام الحر. وغالباً، ما يكون الخطأ الوحيد لهذه المجموعات والأفراد، هو أن مدير الـ «أف. بي. آي.»، جي إدجار هوفر، لا يوافقها الرأي. تضمنت المجموعات المستهدفة: الحزب

---

(١) Cited in Nat Hentoff, "J. Edgar Hoover Lives!" Village Voice, February 7, 2002.

(٢) "COINTELPRO: The FBI'S Covert Action Programs Against American Citizens," Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, Vol. III, U.S. Senate, April 23, 1976. http://www.icdc.com/~paulwolf/cointelpro/churchfinalreportIIIa.htm

(٣) Jalon,. op cit.

الشيوعي في أميركا وحزب العمال الاشتراكي وجمعية الكوكلوكس، ووصلت لتشمل نطاق المنظمات اليسارية الجديدة، التي ضمت العديد من مناهضي الحرب ومجموعات حقوق الإنسان والمجموعات الدينية. وبدا أن طلاباً ومشاهير وأساتذة جامعيين ومواطنين متورّطين ومتفرجين أبرياء، جميعهم أهداف برنامج الـ «أف. بي. آي.» السري. لقد صورت إحدى المذكرات المسروقة «العقلية الشريرة» لبرنامج الاستخبارات المضادة: «إننا نقضي عليهم بالطريقة نفسها التي يحاولون فيها هدم الولايات المتحدة والقضاء عليها»[1].

غالباً ما كانت عمليات «كون تيل برو» تجلب أضراراً مدمرة. وكما يذكر آلان جالون في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، كان العملاء يحاولون ابتزاز مارتين لوثر كينغ، الابن، للانتحار. أما الممثلة جين سيبريغ، فقد كانت مستهدفة لدفعها تبرعاً لحزب الثوار السود، انتهى بها الأمر بالانتحار بعد تسرب شائعات زائفة عنها، بسبب عمليات تنصت من قبل الـ «أف. بي. آي.»، ونشرها في «لوس أنجلوس تايمز».

لم يدّع أحدٌ المسؤولية إطلاقاً عن اجتياح العام ١٩٧١ في بنسلفانيا. وصلت الـ «أف. بي. آي.» بعد ست سنين، إلى تحقيق «دسم» من ٣٣٠٠٠ صفحة، لكنها لم تتمكن من حل لغز الجريمة.

صدم ما تضمنته المعلومات المفاجئة لمذكرات برنامج الاستخبارات المضادة، الأمة. شعر أعضاء الكونغرس بالغضب الشديد لأن عمليات الـ «أف. بي. آي.» «الخبيثة»، قد تجاهلتهم. وقد أدت تلك الفضائح إلى جلسات استماع من قبل السيناتور فرانك تشيرش من أداهو عن إساءات من قبل وكالات الاستخبارات (انظر الفصل السادس، للمزيد من المعلومات). لقد تم كبح سيل إساءات الحكومة ببطء، لكن لفترة وجيزة فقط.

* * *

(١) Jalon. op.cit.

لقد عادوا. وبعد سنين من إلحاق الخزي والافتراض أنه إبطال برنامج الـ «أف. بي. آي.» للتجسس وإثارة الفوضى على المنظمات المحلية، عملت الحكومة الفيدرالية مجدداً للتجسس على الأميركيين. يتشارك مستهدفو هذا التجسس غير الشرعي عادة في استهداف غرض واحد: مواطنين أبرياء يمارسون حقهم في التحدث بحرية.

اكتشفت سارة باردويل، وهي طبيبة مقيمة في لجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين في دينفر، أن إدارة بوش تمتلك اسماً آخر لممارسة الحق في التعبير الحر: «الإرهاب». تعلمت هذا الدرس عندما جاء رجال شرطة مسلحون، يرتدون ملابس وحدات القوات الخاصة، أمام بابها في تموز/يوليو ٢٠٠٤. وقد ذكرت في برنامج «الديموقراطية الآن!»:

«كان ذلك يوم الخميس في الثاني والعشرين من شهر تموز/يوليو، عندما جاء أربعة من عملاء الـ «أف. بي. آي.» وضابطا شرطة من دينفر، إلى منزلنا بعد الظهر. طلبنا منهم البقاء عند الشرفة الأمامية. أخبرونا أنهم يقومون بتحقيقات وقائية للإرهابيين المشتبه فيهم بخصوص أعمال مخطط القيام بها في المؤتمرات الانتخابية الرئاسية، الجمهورية والديموقراطية، على حد سواء. بعدها، تابعوا سؤالنا إن كنا نخطط لأي أعمال إجرامية، أو إن كنا نعرف أحداً يخطط لأي نشاط إجرامي في المؤتمر.

«أخبرتهم أنا وعدد من أصدقائي في الغرفة. أننا نفضل عدم الإجابة عن هذه الأسئلة... قضوا الكثير من الوقت وهم يفتشون منزلنا، ويدونون الملاحظات عن الأشياء المعلقة على الجدران في غرفة المعيشة، ويسألوننا عما كان عليه منزلنا، ومن نحن، وعن أسمائنا. أخبرناهم أيضاً أننا لن نقدم أي معلومات إليهم. في النهاية، قالوا إنه بسبب عدم تقديمنا إليهم المعلومات التي يريدونها، فسيعتبرون ذلك عدم تعاون. وبناءً عليه، سيضطرون إلى القيام بالمزيد من الجهود التطفلية (التجسسية) في المستقبل لمعرفة ما يحتاجون إلى معرفته. لكنهم رفضوا تحديد ما الذي يحتاجون إلى معرفته، أو ما هي هذه الجهود التطفلية.

لم تعرف باردويل في ذلك الوقت، لكنها كانت واحدة من الأعداد الهائلة للناشطين المستهدفَين من قبل الـ «أف. بي. آي.»، في حملة تجسس وتخويف سياسي تشمل جميع أرجاء الدولة. لنرَ، نتيجة لهجمات أشخاص ذوي أصل سعودي على الأبنية بالطائرات، نذرت إدارة بوش أن تجعلنا أكثر أمناً... من خلال تجسس غير شرعي على منتقديها في أرجاء البلاد.

في الأشهر التي سبقت مؤتمرات الجمهوريين والديموقراطيين القومية العام ٢٠٠٤، زار رجال الـ «أف.بي.آي.» الناشطين السياسيين في ست ولايات على الأقل للتحقيق معهم بشأن اشتراكهم في الاحتجاجات. وصف مسؤولون في الـ «أف.بي.آي.» التحقيق بأنه جزء من جهود أكبر لتعقب أي فوضى مخطط القيام بها في المؤتمرات أو النقاشات الرئاسية، أو انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر.

قال متحدث باسم الـ «أف.بي.آي.»، إن الأشخاص الذين تمت زيارتهم هم «أشخاص تم تصنيفهم بأنهم من الممكن أن يمتلكوا معلومات عن مثل هذه الخطط والمؤامرات في حال وجدت»[١]. لكن مجموعات حقوق الإنسان تقول إن ٤٠ إلى ٥٠ حالة موثقة عن تحقيقات الـ «أف.بي.آي.» قبل المؤتمرات، قد تصاعدت إلى مضايقات مستمرة بسبب ممارسة الحق في التعبير.

تلك الإدارة التي أقحمت بلدنا في حرب وقائية، تنوي الآن القيام باعتقالات وقائية لمنع الناس من الاحتجاج. «إن الـ «أف.بي.آي.» تعتبر بصورة غير مبررة المظاهرات والمعارضة الشعبية «إرهاباً كامناً»، هذا ما قاله مارك سيلفيرستين، المدير القانوني لاتحاد الحريات الأميركية المدنية في كولورادو[٢].

قال سيلفيرستين لبرنامج «الديموقراطية الآن!»: «أميل إلى الشك بشدة في

(١) Eric Lichtblau, "FBI Goes Knocking for Political Troublemakers," New York Times, August 16, 2004.

(٢) Press Release, ACLU of Colorado, March 28, 2006.

أن هذه الزيارات ليست في الحقيقة ما يزعم الـ «أف. بي. آي.» عنها. لا تبدو تحقيقات صادقة في نشاطات إجرامية مشتبه فيها على نحو عقلاني. إنها أشبه بزيارات مخصصة لإرعاب أولئك الشبان لمنع اشتراكهم في أي نشاط احتجاجي أو لمنع اتصالهم مع أي شخص مشترك في مثل هذه النشاطات. إن الأسئلة التي يطرحها الـ «أف. بي. آي.» ليست من نوع الأسئلة التي يتم طرحها في حال كانوا يحققون بالفعل في نشاط إجرامي محتمل»[١].

تابع سيلفيرستين، «إن الأسئلة متشابهة. في العديد منها، يمتلك رجال الـ «أف. بي. آي.» أوراقاً تتضمن صوراً لشبان. وأعتقد أن أحد الأشياء التي تقال: لدينا ملفات عنك، وأنت موجود في هذه الملفات. أما الرسالة الأكبر التي توصلها، فهي أنك في حال اشتركت في أفعال منتقدة للحكومة أو لسياساتها، فربما ينتهي بك الأمر في ملف الـ «أف. بي. آي.». إن الخطر، بالطبع، هو أن هذا النوع من الأفعال من قبل الـ «أف. بي. آي.» يمكنه ردع الناس عن الانضمام إلى الاحتجاج، أو عن توقيع عريضة، أو عن كتابة رسالة إلى المحرر في حال راودهم الشعور بأن ذلك سيؤدي إلى التدقيق من طرف الـ «أف. بي. آي.»، أو ربما فتح ملف الـ «أف. بي. آي.»».

إن هذا هو التأثير المحدد الذي نتج عن المراقبة التي أقامتها الـ «أف. بي. آي.» في ميزوري. في ٢٠٠٤، تم التحقيق مع طالب حالي وطالبين سابقين في جامعة ولاية ترومان في كيركسفيلي في ميزوري من قبل الـ «أف. بي. آي.»، بشأن خططهم للذهاب إلى مؤتمر الديموقراطيين. ولتحقيق إضافة إلى التأثير المرجو، تم استدعاؤهم للمثول أمام هيئة محلفين كبيرة، وخضعوا لمراقبة الـ «أف. بي. آي.» على مدار أربع وعشرين ساعة لما يقارب الأسبوع. لم يصدر أي اتهام بحق الطلاب على الإطلاق. «لم تكن المحاكمة والمراقبة للحصول على المعلومات، لكن لمضايقتهم وتخويفهم». هذا ما قاله دينسي ليبرمان، المدير القانوني الأسبق لاتحاد الحريات الأميركية في شرقي

---

(١) Democracy Now!, August 19, 2004

ميزوري لصحيفة «نيشن». انتهى الأمر بالطلاب بتفضيلهم عدم حضور المؤتمر. قال ليبرمان، «تحقق المرجو. لقد شعروا بالخوف الشديد»(١).

في العام ٢٠٠٥، رفع اتحاد الحريات الأميركية المدنية دعاوي قضائية بخصوص قانون حرية المعلومات في ٢٠ ولاية للحصول على معلومات عن الأشخاص الذين تتجسس عليهم الـ «أف.بي.آي.»، وعن سبب قيامه بذلك. وفي ولاية تلو الأخرى، كانت الإجابات تأتي ببطء، ووصل الإصرار القومي المخيف إلى تركيز أكثر حدة: أطلقت إدارة بوش يدي وكالة الـ «أف.بي.آي.» لإسكات معارضيها السياسيين. بعض الأمثلة على ذلك:

* في كانون الأول/ديسمبر، حرر اتحاد الحريات في كولورادو وثائق سرية عن الـ «أف.بي.آي.»، أظهرت أن قوات مكافحة الإرهاب المشتركة راقبت الناشطين البيئيين المتورطين في احتجاجات سلمية ضد مؤتمر العام ٢٠٠٢ في جمعية لبيع الخشب بالجملة في شمال أميركا. أظهرت الوثائق أسماء وأرقام للوحات سيارات لعدد من الناشطين في ملف الـ «أف.بي.آي.»، تحمل اسم مكافحة الإرهاب. كانت هذه القضية مثيرة للصدمة على نحو خاص، لأن شرطة دينفر كانت قد وصلت إلى اتفاق لإيقاف مثل هذه التكتيكات، بعد أن كشف اتحاد الحريات في كولورادو أنه في العام ٢٠٠٣، احتفظ القسم بملفات عن ٣٠٠٠ شخص و٢٠٠ مجموعة، كانوا شاركوا في الاحتجاجات.

* صُدم أعضاء جمعية سلام فريزنو عندما اكتشفوا أن أحد مشتركيهم، آرون ستوكس، توفي في حادث دراجة نارية. نُشر النعي في صحيفة محلية في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو يظهر صورة آرون. لكن الاسم المدون أسفل الصورة لم يكن لآرون ستوكس. كان آرون كلينر، وهو محقق سري يعمل لمديرية عمدة مقاطعة فريزنو، وهو أيضاً عضو في وحدة مكافحة الإرهاب

---

(١) John S. Friedman, "Spying on the Protesters," The Nation, September 19, 2005.

المحلية. قال نيكولاس دي غراف، وهو عضو في «سلام فريزنو»، «إن السؤال الأول الذي يخطر في عقل كل شخص، هل هو حمامة بغطاء صقر، أم صقر بغطاء حمامة؟»[١].

* في آذار/مارس ٢٠٠٦، كشف اتحاد الحريات الأميركية في كولورادو أنه كجزء من تحقيقات الإرهاب المحلي، تجسس عملاء الـ «أف.بي.آي.» على محل لبيع الكتب في دينفر، يسوّق كتب بريك داون، (منذ إغلاقه) في الخامس عشر من شباط/فبراير ٢٠٠٣. قضى العملاء ساعتين في مراقبة ٤٠ شخصاً تجمعوا هناك في حشد للتظاهر ضد الحرب في كولورادو سبرينغس، في وقت متأخر من ذلك اليوم. سجلت الـ «أف.بي.آي.» الأوصاف وأرقام رخص القيادة لعدد من السيارات في جوار المحل.

* في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حرر اتحاد الحريات الأميركية المدنية أكثر من ٢٣٠٠ صفحة لوثائق الـ «أف.بي.آي.»، تكشف كيف كان العملاء المناهضون للإرهاب يراقبون المنظمات المحلية الناشطة في قضايا متنوعة، مثل السلام والبيئة والعنف ضد الحيوان والتخلص من الفقر. وضمت المجموعات الخاضعة لمراقبة الـ «أف.بي.آي.»، منظمة السلام الأخضر، ومجموعة أناس من أجل المعاملة الإنسانية للحيوان، ومجلس الشؤون الإسلامية العامة، ولجنة مناهضة التمييز العربي الأميركي، ومجموعة إنقاذ الغابة القديمة، ولجنة خدمات الأصدقاء الأميركيين، ومجموعة نساء من أجل السلام (كود بينك)، ونقابة المحامين الوطنية والعمال الكاثوليك. وكشفت الوثائق، التي كانت جزءاً من الدعاوي القضائية من أجل قانون حرية المعلومات التي رفعها اتحاد الحريات المدنية الأميركي، أن عناصر الـ «أف.بي.آي.» كانوا يراقبون المحتجين ويستخدمون المعلومات السرية داخل المنظمات لكسب المعلومات. وأشارت إحدى الوثائق إلى أن عملاء الـ «أف.بي.آي.» في إنديانا بوليس، قد خططوا لاتباع المراقبة على

---

(١) Democracy Now!, October 9, 2003.

مشروع مجتمع النباتيين. كما تحدثت وثيقة أخرى عن العمال الكاثوليك ذوي النظريات شبه الشيوعية. وأشارت وثيقة ثالثة إلى اهتمام الدائرة الرسمية، بتحديد موقع احتجاج على فرو اللاما من قبل مجموعة أشخاص من أجل المعاملة الأخلاقية للحيوان. إن العديد من وثائق التحقيقات الموضوعة من قبل الدائرة الرسمية، محررة بعناية، جاعلةً إياها من الصعب أو المستحيل، تحديد النص الكامل للمراجع أو سبب جعل الـ «أف.بي.آي.» تناقش أحداثاً كاحتجاج من قبل مجموعة حقوق الحيوان.

إن قوات مكافحة الإرهاب المشتركة تحتل الصفوف الأمامية في التجسس الوطني. إنها فريق من شرطة الولاية والشرطة المحلية، وعملاء فيدراليين بقيادة الـ «أف.بي.آي.». ويبلغ عددهم حالياً ٦٦ فرقة في جميع أنحاء البلد، تبعاً لاتحاد الحريات المدنية الأميركية[١]. ومن بين المؤسسات التي تعمل بصورة مقربة مع القوات ما يقارب كل جامعة في الدولة، هذا ما تقوله الـ «أف.بي.آي.». والعديد من قوات مكافحة الإرهاب المشتركة لديها ضباط شرطة في حرم الجامعة يعملون بدوام كامل مع الـ «أف.بي.آي.»: يجمعون المعلومات عن الطلاب ومنظمات الجامعة لتقديمها إلى الوكالة. وعندما طلب الصحافي، جون فريدمان من مجلة «نيشن»، من عددٍ من الجامعات التحقيق في ما إن كان لديها مسؤولون معينون من قبل الـ «أف.بي.آي.»، أكد حوالى ثلثها أن لديها ذلك ـ بما فيها جامعة إيلينوي، في تشامبين ـ أوربانا؛ وجامعة تكساس في أوستن؛ وجامعة ماساتشوتيس في أمهيرست؛ وجامعة فلوريدا في جينسفيلي؛ وجامعة ولاية ميتشيغان ويبل[٢].

وبوجود عناصر شرطة حرم الجامعة الآن يخدمون كعيون للحكومة الفيدرالية وآذان لها، لا عجب في أن الطلاب يشعرون برياح متجمدة تعصف في

---

(١) "The Denver Police Spy Files," ACLU of Colorado. Web site accessed 4/1/2006. http://www.coloradoaclu.org/spyfiles/fbifiles.htm

(٢) John S. Friedman, "Spying on the Protesters," The Nation, September 19, 2005.

مهجعهم. فقد ذهبت الـ «أف.بي.آي.» في جامعة ولاية كارولينا الشمالية، لتطرق على الأبواب وتستجوب الطلاب الذين شاركوا مظاهرة في مقر مجاور للجمهوريين بعد فترة قصيرة من انتخابات ٢٠٠٤. كما زادت شرطة حرم الجامعة من وجودها في مظاهرات حرم الجامعة المناهضة للإرهاب. «إن لهذا تأثيراً مرعباً من دون شك»، قال طالب متخرج حديثاً، يدعى إلينا إيفيريت، وهو رئيس حزب شمال كارولينا الأخضر. «لم يعد يشعر الناس، ولا سيما الطلاب الدوليون، بالراحة عند التحدث بحرية»[١].

في شباط/فبراير ٢٠٠٥، استدعى النواب الفيدراليون القيّمين على جامعة دراك في آيوا للمثول للمحاكمة بسبب معلومات عن تمويل لمنتدى مناهض للحرب في حرم الجامعة. وقد تم إسقاط تلك الدعوى بعد احتجاج شعبي.

«لا يعرفون أين هو أسامة بن لادن، لكنهم ينفقون أموالهم على مراقبة أشخاص مثلي»، قالت المستاءة كيرستين أتكينز، وهي ناشطة بيئية وصل رقم لوحة سيارتها إلى ملف الـ «أف.بي.آي.» لمكافحة الإرهاب بعد مشاركتها في احتجاج على صناعة الخشب في كولورادو سبرينغس العام ٢٠٠٢[٢].

في جميع أنحاء دينفر، حيث تم فضح العدد الهائل لقضايا التجسس، ذكر الناشطون أن الناس يتجنبون الاحتجاجات خشية أن يتم التحقيق معهم من قبل الـ «أف.بي.آي.».

«لقد قمنا نوعاً ما بجمع أشيائنا وتراجعنا»، قالت ناشطة السلام سارة باردويل لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» في آذار/مارس ٢٠٠٦، بعد حوالى سنتين من زيارة السلطات لها. «في منزلنا، لم نعد نتحدث عن السياسة إطلاقاً. لقد أصبح هناك تلطيف لكل شيء نفعله»[٣].

---

(١) John S. Friedman, "Spying on the Protesters," The Nation, September 19, 2005.

(٢) Nicholas Riccardi, "FBI Keeps Watch on Activists," Los Angeles Times, March 27, 2006.

(٣) Ibid.

«تجسسوا علينا»

في العام ١٩٧٢، تم إنشاء مركز توماس ميرتون في بيتسبيرغ «لإيجاد قاعدة مشتركة للنضال السلمي من أجل مجتمع أكثر أمناً وعدالة».

في العام ٢٠٠٢، بعد سنة من تولي جورج دبليو بوش الرئاسة، كانت نشاطات المركز سبباً لجعلهم هدفاً للتحقيقات الإرهابية الدولية.

وتبعاً لملفات الـ «أف.بي.آي.» السرية التي كشفها اتحاد الحريات الأميركية المدنية في آذار/مارس ٢٠٠٦، أدارت قوات مكافحة الإرهاب المشتركة تحقيقاً سرياً في نشاطات مركز توماس ميرتون، التي بدأت منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بسبب معارضتها الحرب على العراق. وقال اتحاد الحريات الأميركية إن هذه الوثائق هي الأولى التي كشفت، بصورة حاسمة، أن السبب الرئيسي للاستهداف من قبل الـ «أف.بي.آي.» هو معارضته للحرب.

ووصفت إحدى المذكرات مركز ميرتون بأنه «منظمة يسارية تناصر، من بين العديد من القضايا السياسية، اللاعنف». وأشارت إلى أن المركز يوزع منشورات بشكل يومي لمعارضة الحرب على العراق. كما أشارت ملفات الـ «أف.بي.آي.» أيضاً، إلى أن واحداً من ناشطي السلام ممن لوحظوا وهم يوزعون المنشورات، ذو أصول شرق أوسطية. ويحمل ملف آخر عن مركز السلام، عنوان: «قضايا الإرهاب الدولية»، ويتضمن معلومات عن سلسلة من الاجتماعات المناهضة التي يفترض أن تحدث في بيتسبيرغ، وفي أرجاء الدولة. وعلاوة على ذلك، تقول وثيقة أخرى للـ «أف.بي.آي.» إن القوات المشتركة لمكافحة الإرهاب في بيتسبيرغ كشفت أن «مركز توماس ميرتون... قد صُمم ليكون منظمة معارضة لحرب الولايات المتحدة على العراق».

قال تيم فاينيغ، المدير السابق لمركز توماس ميرتون، في برنامج «الديموقراطية الآن!»، «النشاط الذي دعانا إلى المثول أمام الحكومة، هو ببساطة توزيع منشورات في ساحة ماركيت. كان ذلك يوم «عدم شراء شيء»، في اليوم التالي لعيد الشكر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عندما خرجنا

ببساطة لتوزيع منشورات عن قضايا متنوعة: تحويلات العبور، مناهضة الحرب، العدالة العالمية. وبسبب ذلك، تم استهدافنا».

يعتقد فاينيغ أن جهد مركز السلام في العمل مع المجتمعات الإسلامية المحلية، قد جذب انتباهاً خاصاً من قبل الـ «أف.بي.آي.». «لأننا حاولنا بناء علاقات تتجاوز الحدود بين الأديان، التي اعتادت أن تقسم شعبنا، بسبب هذا، تم التجسس علينا من قبل الحكومة. الآن، في الوقت الذي يؤدي سوء الفهم والاختلافات الدينية إلى الكثير من الإرهاب والعنف في العالم، يعتقد المرء أن حكومتنا ستكافئنا لبحثنا عن السلام، ومحاولة فهم بعضنا الآخر. وبدلاً من ذلك، تجسسوا علينا».

يقول وليام جي كرولي، وهو ناطق باسم الـ «أف.بي.آي.» في بيتسبيرغ، «يجب أن نكون قادرين على الخروج والبحث في الأشياء. يجب أن نكون قادرين على إدارة التحقيق»[(١)].

أما مؤيدو حق الحرية فيرون الحافز الأكثر شراً. «بدءاً من الـ «أف.بي.آي.»، إلى البنتاغون، إلى وكالة الاستخبارات القومية، عملت هذه الإدارة في حملة غير مسبوقة للتجسس على الأميركيين الأبرياء»، كما تقول آن بيسن، المديرة القانونية المساعدة في اتحاد الحريات الأميركية القومي. وبصورة متزايدة، أُعطي الأميركيون صفات جديدة من قبل الحكومة: المشتبه فيهم. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» أن مركز مناهضة الإرهاب الوطني يمتلك الآن خزينة متوسطة من ٣٢٥ ألف اسم من المشتبه فيهم من «الإرهابيين الدوليين» أو الأشخاص الذين يُزعم أنهم يساعدونهم. وقد بلغ ذلك الرقم أكثر من أربعة أضعافه منذ خريف العام ٢٠٠٣[(٢)].

أصر تيم فاينيغ، «أعتقد أن المهم هو ألا نسمح لهذا بدفعنا إلى عدم الثقة

---

(١) Nicholas Riccardi, "FBI Keeps Watch on Activists," Los Angeles Times, March 27, 2006.

(٢) Walter Pincus and Dan Eggen, 325000 Names on Terrorism List," Washington Post, February 15, 2006.

ببعضنا البعض، أو إلى أن نعيش بخوف وجنون وارتياب. أنتم تعرفون، لمدة أعوام، منذ إنشاء مركز توماس ميرتون العام ١٩٧٢، دائماً ما ساندنا الأشخاص المستهدَفين أو أكباش الفداء، سواء أكانوا أميركيين ذوي أصل أفريقي، أم شاذين وشاذات، مهاجرين، عمالاً، شباباً، ولن نعمل على إيقاف ذلك الآن. وفي حال جعلنا ذلك تهديداً للحكومة، فليكن. لكننا لن نرتدع. في الحقيقة، في السبت القادم، سنعود إلى شوارع بيتسبيرغ، وسنجمع مظاهرة ضخمة أخرى بالآلاف للدفاع عن حقوقنا، وسوف نتحدث بصراحة عن مناهضتنا لهذه الحرب».

التجسس من أجل البنتاغون

عندما اجتمعت مجموعة من الناشطين معاً في اتحاد كويغر في ليك فورث، في فلوريدا العام ٢٠٠٤، للتخطيط لاحتجاج ضد المجندين العسكريين في المدارس الثانوية، كان هناك ضيف سري غير مدعو: جاسوس للبنتاغون، الذي وصف المظاهرة المخطط لها، بأنها تهديد. عرف الناشطون ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عندما كشفت أخبار الـ «أن.بي.سي.» والصحافي ويليام أركين، وجود قاعدة بيانات سرية للبنتاغون لتعقب الاستخبارات المتجمعة داخل الولايات المتحدة. وتضم قاعدة البيانات معلومات عن العديد من الاجتماعات والاحتجاجات المناهضة للحرب، ولا سيما الأعمال المستهدَفة ضد التجنيد العسكري.

تمتلك وزارة الدفاع دلائل إرشادية صارمة، أُنشئت العام ١٩٨٢، وهي تحجب المعلومات التي يسمح لها بجمعها وإخفائها عن المواطنين الأميركيين. وهذه الدلائل قد تكون خاطئة أو معتدية. واحتوت قاعدة بيانات البنتاغون، التي تم الحصول عليها من قبل الـ «أن.بي.سي.»، على ١٥١٩ تهديداً بين تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠٠٥، بما فيها:

* اجتماعات مناهضة للتجنيد العسكري، المعقودة في اتحاد كوير في ليك فورث، فلوريدا؛

* احتجاجات مناهضة للنووي في نبراسكا في الذكرى السنوية لإلقاء الولايات المتحدة قنبلة نووية على ناغازاكي؛
* احتجاج مناهض للحرب، منظم من قبل عائلات الجيش خارج فورت براغ في شمال كارولينا؛
* احتشاد في سان دييغو لدعم مناهض الحرب، بابلو باراديس.

عموماً، ضمت قائمة البنتاغون ٤٨ اجتماعاً لمناهضة الحرب، تشمل تلك التي وقعت بعيداً عن أي منشأة عسكرية أو مكتب تجنيد[١].

أشارت الوثائق أيضاً إلى أن البنتاغون يدير الآن مراقبة على الاحتجاجات، وربما يراقب محادثات الإنترنت. واستنتجت إحدى وثائق البنتاغون التي تحمل طابع السرية: «لقد لاحظنا تزايداً في الاتصالات والتشجيع بين مجموعات الاحتجاج عبر الإنترنت». وأشارت الوثيقة نفسها إلى أن الجيش يتعقب الاحتجاجات إلى حد ما، من خلال إبقاء سجلات عن السيارات التي يتم مشاهدتها في الاحتجاجات.

لقد تم القيام بالجمع الاستخباراتي المحلي للبنتاغون من خلال برنامج سري يدعى تالون، يسمح للقواعد العسكرية وغيرها من منشآت الدفاع بضم تقارير عن النشاطات المشبوهة في قاعدة بيانات مدمجة. إن برنامج تالون، المنشأ العام ٢٠٠٣ من قبل نائب وزير الدفاع حينها، بول ولفوفيتز، بالغ السرية إلى درجة أن عدد التقارير الموجودة في قاعدة البيانات يحظر كشفه. والسري أيضاً هو الحجم والميزانية للوكالة التي تشرف على قاعدة البيانات، وهي وكالة النشاطات الميدانية للاستخبارات المضادة (سيفا).

تعمل ماري زويكر في مشروع الحقيقة Truth، وهو مجموعة مناهضة التجنيد في ليك فورث، فلوريدا، التي تم التجسس عليها. قالت لبرنامج

(١) Lisa Myers, Douglas Pasternak, Rich Gardella, "Is the Pentagon Spying on Americans?" NBC News, December 14, 2005.

«الديموقراطية الآن!»: «نقوم بعقد اجتماعات علنية، وعملُنا، كما يفعل غيرنا من مجموعات مناهضة التجنيد، هو في المدارس الثانوية لمقاومة تأثيرات التجنيد العسكري ورصدها».

قالت زويكر إنها وغيرها من أعضاء المجموعة، «شعرنا بالغضب الشديد لأن حكومتنا تتجسس على مجموعات كهذه. أقصد، حرية المعارضة ليست فقط حقاً ممنوحاً لنا في القانون الأميركي لحقوق الإنسان وفي دستورنا. إنها مسؤولية محتمة على الأشخاص الذين يرون ويؤمنون بأن حكومتهم تسلك الاتجاه الخطأ. إن مسؤوليتنا أن نقف ونتحدث بصراحة. وهذا ما نشعر بأننا نفعله».

ويذكر بيل دوبس، المتحدث باسم منظمة «متحدون للسلام والعدل»، وهي تحالف بين ١٥٠٠ مجموعة مسؤولة عن المظاهرات القومية المناهضة للحرب، في برنامج «الديموقراطية الآن!»: «يأتي القمع الشديد للمعارضة بعدد من الصيغ المختلفة. الأمر المثير للذعر بشأن المراقبة، بالطبع، هو أننا لا نعرف ما نوع التسريب الذي يحدث، وما نوع الأفعال السرية التي قد تقع، وربما لن نعرف إطلاقاً».

المسؤولون في المناصب العليا أيضاً يجهلون مدى هذا التجسس. وعندما تم إدراج نشاطات لمجموعتين من سلام فيرمونت على أنها تهديدات من قبل البنتاغون، أرسل سيناتور فيرمونت، باتريك ليهي، ثلاث رسائل خلال شهرين إلى وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد، يطلب منه فيها معلومات عن تلك المراقبة. وفي اجتماع مجلس الشيوخ في آذار/مارس ٢٠٠٦، قال المستاء ليهلي لرامسفيلد، «أخشى أننا نعود إلى أيام برنامج الاستخبارات المضادة الخاص بفيتنام. كانت رسائلي تسأل عن أشياء محددة، يُفترض أن تكون سهلة الإجابة: هل الإعلام محق في مراقبة المواطنين في فيرمونت؟ أعتقد أن أعضاء مجلس الشيوخ الذين مضى عليهم هنا ٣١ سنة، قادرون على الإجابة عن سؤال بسيط كهذا. لمدة أشهر، رفض الجميع الإجابة عن سؤالي»[1].

---

(١) Transcript, Senate Appropriations Committee Hearing, March 9, 2006. http://leahy.senate.gov/press/200603/030906.html

بعد تصرفه الغاضب مع رامسفيلد، تلقى ليهلي أخيراً رسالة من وزارة الدفاع بعد ظهر ذلك اليوم، تفيد بأن مجموعات فيرمونت يجب ألا تكون مدرجة في قاعدة بيانات تالون، بالنظر إلى أنه من المفترض بالنظام أن ينقل الأحداث المثيرة للشك، والمتعلقة بالتهديدات المحتملة للإرهابيين الأجانب إلى وزارة الدفاع. لكن ليس هناك إشارة إلى أن التجسس على المجموعات المحلية سيتوقف. لقد ذكرت الرسالة ببساطة أن التقارير قد جُمعت في قاعدة البيانات الخاطئة.

التجسس غير المرخص

من أكثر البرامج إثارة للدهشة، والواسعة النطاق بين برامج تجسس إدارة بوش التي تم فضحها حتى الآن، برنامج التنصت غير المرخص من قبل وكالة الاستخبارات القومية. تم فضح هذا البرنامج في مقالة في صحيفة «نيويورك تايمز» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، بعد إخفاء القصة من قبل محرري «التايمز» لأكثر من سنة بطلب من البيت الأبيض (انظر المقدمة). ومنذ العام ٢٠٠٢، كانت وكالة الاستخبارات القومية تعترض الاتصالات الهاتفية الدولية والرسائل الالكترونية للأميركيين، وغيرها في الولايات المتحدة، الذين تعتقد الوكالة بوجود علاقة لهم مع القاعدة. وقد تم الترخيص لهذا البرنامج بأمر تنفيذ موقع من قبل الرئيس بوش، لتسريع تراخيص المحكمة العادية التي تم طلبها منذ زمن طويل.

بعد فترة وجيزة من فضح «التايمز» وجود مثل هذا البرنامج، تحدث فاضح «أن. أس. أيه.»، روسيل تيس، عنه في برنامج «الديموقراطية الآن!»: «أعتقد أني رأيت بعض الأشياء غير القانونية»، بدأ قوله. «ربما يقع هذا في الترتيب الأول للوصايا العشر في نقل استخبارات «سيغنت»، بصفتك ضابطاً في «سيغنت»: لا تتجسس على الأميركيين... كل من يعمل في وكالة الاستخبارات القومية يعرف أن ضابط «سيغنت» لا يفعل هذا. وبصورة أساسية، كذلك يفعل القادة في «أن. أس. أيه.». لقد قرر قادة «أن. أس. أيه.»، على نحو واضح، أن يعترضوا على معتقدات شيء مقدس».

منذ زمن بعيد، كانت ثمة طريقة شرعية لمراقبة الاتصالات الالكترونية للأميركيين: احصل على استمارة ترخيص من المحكمة السرية، مرخص بها من قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (فيسا). يتم منح تلك التراخيص بسهولة، كما شرح تيس: «إني أشبّه محكمة «فيسا» بالقرد الحامل ختماً مطاطياً... عندما يختم عبارة مرخص... تنكشف قطع الموز، وبعدها تصل الورقة الثانية إلى القرد. عندما يكون لديك حوالى ٢٠٠٠٠ طلب (تنصت)، وأعتقد أن أربعة فقط يتم رفضها، لا يمكنك اعتبار محكمة «فيسا» سوى ذلك».

تابع كلامه: «إذاً، يجب أن تطرح على نفسك هذا السؤال: لمَ قد يرغب أحد في الذهاب إلى محكمة «فيسا» إن كانت بهذا الشكل؟ أعتقد أن الإجابة قد تكمن في أن هذا الشيء أكبر بكثير حتى مما وُصف للرئيس، وأنه، من دون شك، قد تم استخدام مقاربة المكنسة الكهربائية(*)... ولهذا السبب بالتأكيد، لا يذهب المرء إلى محكمة فيسا»».

لقد بررت إدارة بوش التنصت غير القانوني بطريقتها التقليدية: من خلال الخوف. قال نائب الرئيس ديك تشيني لـ «سي.أن.أن» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، إن التنصت غير المرخص «قد أنقذ آلاف الأرواح». ويشير الرئيس بوش إلى البرنامج على أنه «مراقبة للإرهابيين»، وقال، «في حال كنت تتحدث مع عضو في القاعدة، نريد أن نعرف السبب».

أما حقيقة البرنامج، تبعاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، فإنه في الأشهر التي تلت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، تم التجسس على آلاف الأميركيين من قبل وكالة الاستخبارات القومية، لترسل فيضاناً من أرقام الهواتف والرسائل الالكترونية والأسماء إلى الـ «أف.بي.آي». من هذه المعلومات السرية، «في الواقع، جميعهم، من الضباط الحاليين والسابقين، يقولون إنها تؤدي إلى نهايات عقيمة، أو أميركيين أبرياء». وفي غضون ذلك، تم إغراق مصادر الاستخبارات بفيض من المعلومات العقيمة. يمزح عملاء

(*) مقاربة المكنسة الكهربائية: كناية عن تنظيف الأدلة [الناشر].

الـ «أف.بي.آي.» بأن بعض الإشارات المحلية الإرهابية الجديدة لوكالة الاستخبارات القومية، هي اتصالات إلى «بيتزا هوت»، تبعاً لما ذكره مراقب من الـ «أف.بي.آي.»[١].

إن سخرية برامج التجسس غير الشرعية والهائلة التي يقوم بها الـ «أف.بي.آي.» و«أن.أس.أيه.»، هي أنها جعلتنا أقل أمناً. فبينما تتجسس الشرطة على ناشطي السلام وغيرهم من الأميركيين الأبرياء، يتم إغفال حاجات الأمن القومية الحقيقية: فقد أخبرت هيئة مجلس الشيوخ في آذار/مارس ٢٠٠٦، بأن محققي الكونغرس في أمن مرافئ الولايات المتحدة، قد هرّبوا ما يكفي من المواد الإشعاعية إلى الولايات المتحدة العام الماضي لصنع قنبلتين إشعاعيتين «قذرتين»[٢].

هذا كثير على الأمن الداخلي

يأتي التهديد الحقيقي لأمن أميركا من الداخل. وكما قال روسيل تيس، وهو جمهوري صوت طوال حياته لجورج دبليو بوش، في رسالة إلى الكونغرس، «لا تمكن حماية حرية الشعب الأميركي عندما يتم تجاهل حرياتنا الأساسية، وعندما تتحول أمتنا إلى دولة بوليسية»[*].

* * *

إن الظل الداكن لبرنامج الاستخبارات المضادة شديد السواد. لقد أصبحت أفكار الحرب على الإرهاب في هذه الأيام أفكاراً مألوفة: يتطلب التهديد الأجنبي خنقاً للحريات المدنية. ليس لدى الأبرياء شيء يخشونه... الغاية تبرر

(١) Lowell Bergman, et al, "Spy Agency Data After Sept. 11 Led FBI to Dead Ends," New York Times, January 17, 2006.

(٢) Spencer Hsu and William Branigan, "GAO: Customs Failed Dirty Bomb Test," Washington Post, March 29, 2006.

(*) الدولة البوليسية: دولة تقوم على كَبْت الحكومة للحياة السياسيّة والاقتصادية والاجتماعيّة باستخدام قوة البوليس، وبخاصة قوة البوليس السريّ استخداماً اعتباطياً [الناشر].

الوسيلة. لكن، كما عرفنا كيف أن الأبرياء يغرقون في شبكة الحكومة، تحضر لنا ذكريات عن إساءات مبكرة. فإدارة بوش تحاول إخفاء أكاذيبها بوسيلة فظة من سلطة الحكومة ـ بدءاً من العراق إلى دينفر ـ عند انقلابها على مواطنيها هي. ربما لا تكون الإساءة أمراً مفاجئاً، عندما نرى أن اللاعبين الرئيسيين من حقبة نيكسون ـ دونالد رامسفيلد (عضو سابق في مجلس وزراء نيكسون)، وديك تشيني (نائب معاون سابق لنيكسون) ـ صعدوا مجدداً من مستنقع برنامج الاستخبارات المضادة للإمساك برافعات السلطة.

في العام ١٩٧١، لعب الإعلام، عندما أسمعَ أصوات المعارضين، دوراً حاسماً في فضح إساءات الحكومة، وإيقافها. في يومنا هذا، يقع الصحافيون في آخر خط دفاع ضد حكومة خصصت لنفسها سلطات لا مثيل لها. هل إعلامنا الحديث مستعد للتحدث؟ الإشارات المبكرة ليست مبشرة. وبخلاف الصمود على المبدأ الذي تمسكت به صحيفة «واشنطن بوست» العام ١٩٧١، اختارت صحيفة «نيويورك تايمز» العام ٢٠٠٥ إخفاء الحقيقة عن تجسس «أن. أس. أيه.» غير المرخص، لأكثر من سنة. ربما لن نعرف إطلاقاً ثمن هذه الخيانة المفاجئة لواجبها الصحافي والأخلاقي.

إن لجنة المواطنين للتحقيق في الـ «أف. بي. آي.» تتألف من الوطنيين والأبطال. وعن طريق تحدي حكومة آثمة وخارجة عن القانون، أوقفوا، من خلال الصحف التي نشرت وثائق الـ «أف. بي. آي.»، القادة الأميركيين المسؤولين عن أعلى مثاليات الديموقراطية. الآن، كما في السابق، تترنح أميركا تحت نير قادتها الكاذبين، وحربها اللاأخلاقية، والأفعال الحكومية غير الشرعية ضد المواطنين الأبرياء، برفقة إعلام يذعن ويتواطأ بالتناوب. الآن، كما في السابق، تحتاج أميركا بصورة جادة إلى مثل هؤلاء الأبطال.

تلفزيون الخيال

بحلول العام ٢٠٠٦، ترأس الرئيس بوش سلسلة مستمرة من الفضائح والإخفاقات السياسية والفشل في العلاقات العامة. كانت حربه المفضلة قد أصبحت مستنقعاً دموياً. هدم إعصار كاترينا شاطئ الخليج، وكشف عدم كفاءة حلفائه المعيّنين. أما برنامج بوش لدورته الثانية ـ خصخصة الضمان الاجتماعي ـ فقد اصطدم بجدار المعارضة الشعبية، وغرق فيها لبضعة أشهر مضت سريعاً. كان الاقتصاد في الحضيض، فالمنفذ الرئيسي في حزبه ـ قائد حزب الأكثرية «المطرقة» توم ديلي ـ قد عُزل من منصبه، وخضع للمحاكمة؛ ورئيس الأركان، نائب الرئيس، قد خضع للمحاكمة، وكذلك الجمهوري العضو الأعلى في مجلس الشيوخ، جاك أبراموف، ومستشار الشؤون السياسية المحلية في البيت الأبيض، كلود آلين، ورئيس مشتريات الإدارة، ديفيد سافافيان. كانت الفضيحة المحيطة به تهدد بالإطاحة بعدد كبير من الجمهوريين ذوي المراتب العليا. وبحلول أوائل العام ٢٠٠٦، كان ثلثا الأميركيين، وربما أكثر، يعارضون سياسات رئيسهم.

بالنسبة إلى بوش، لم يكن أي من هذا مشكلة لا يمكن الدعاية حلها. كان بوش قد استخدم الخديعة والمعلومات المضلّلة ليقودنا إلى الحرب، وسيفعل الشيء نفسه لينقذ نفسه من أي مشكلة سياسية. فالحكومة التي زعمت أنها غير قادرة على تحمل كلفة الرعاية الطبية ووجبات الطعام في المدارس، أو ما يكفي

من الدروع الجسدية لجنودها، لم تتوانَ عن بذل أي شيء عندما تعلق الأمر بتلميع صورة الرئيس. بالنسبة إلى حكومة تأسست على الأكاذيب، يمكن مجزرة أن تختفي ببساطة من خلال منع آلات التصوير، أو شحطة قلم.

انشغلت إدارة بوش منذ توليها السلطة في حملة منظمة ببراعة من الدعاية السرية الهادفة إلى تدمير الإعلام المحلي والإعلام الأجنبي. ويقدر مكتب المحاسبة الحكومي أن الإدارة أنفقت ٦,١ مليارات دولار على الإعلان و«العلاقات العامة» بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، بهدف تشجيع سياساتها[١]. إن حيلة الإعلام الأميركي أصبحت ملحوظة بشدة بسبب انتشارها، وبسبب مدى تشابه الدعاية المقامة مع التغطية المعيارية للإعلام المتعاون.

في العراق، لم يكن التحدي الذي تواجهه إدارة بوش في كيفية إعادة بناء الدولة، وهي المهمة التي أهملتها الولايات المتحدة بصورة واسعة. بل يكمن التحدي في كيفية جعل العراقيين يبتهجون. «الاستراتيجية» الأميركية تعتمد على أن العراقيين يحتاجون فقط إلى الاعتقاد أن الاحتلال الأميركي هو النعمة التي حلت على بلدهم المُدمر، ونسيان حقيقة أنه في بغداد، تعمل الكهرباء لمدة أربع ساعات يومياً، بينما كانت تعمل من ١٦ إلى ٢٤ ساعة يومياً في عز الحصار الأميركي والدولي على العراق، قبل اجتياح الولايات المتحدة؛ وتجاهل حقيقة أنه مع أوائل العام ٢٠٠٦، انخفضت جميع قطاعات الخدمة في العراق بصورة مأساوية ـ بما فيها النفط والكهرباء والماء والصرف ـ إلى مستويات أقل مما كانت عليه قبل الاجتياح[٢]. ولا يجب على العراقيين القلق إطلاقاً لأن هجمات المتمردين ترتفع لتسجل أعلى المستويات، وأن آلاف العراقيين الأبرياء يتمرغون في السجون التي يديرها الأميركيون، وأنهم يخشون أن يُقتلوا بانفجار سيارة في كل مرة يخرجون فيها إلى السوق.

---

(١) "Media Contracts: Activities and Financial Obligations for Seven Federal Departments," Government Accountability Office, January 2006.

(٢) James Glanz, "Iraq Utilities are Falling Short of Prewar Performance," New York Times, February 9, 2006.

تم نسيان هذا كله. في بغداد، بدأت الأخبار الجيدة بالظهور في الصحف العراقية في منتصف العام ٢٠٠٥. «المزيد من الأموال تهدف إلى تطوير العراق»، دوى بهذا أحد العناوين الرئيسية. «الرمال تعصف نحو عراق ديموقراطي»، كما جاء في إعلان آخر. وكما نقلت إحدى المقالات بابتهاج، «بتعاون الناس وقوات الأمن العراقية معاً، سيتمكن العراق أخيراً من طرد الإرهاب خارج العراق إلى الأبد»[١].

تلك القصص، التي جُعلت تبدو كأنها مكتوبة بأقلام الصحافيين العراقيين المستقلين، هي في الحقيقة، مكتوبة من قبل جنود «عمليات الأخبار» الأميركيين، كجزء من مخطط البنتاغون الممول بعشرات ملايين الدولارات، السري، لزرع الدعاية في الإعلام العراقي. كانت الصحف العراقية المُفلسة تتلقى ما بين ٥٠$ إلى ٢٠٠٠$ لنشر رواية واحدة. بالإضافة إلى تلقي عدد من الصحافيين العراقيين معاشات تصل إلى ٥٠٠$ شهرياً، تبعاً لعدد المقاطع التي ينشرونها والمؤيدة للأميركيين[٢].

يدير هذا البرنامج السري متعاقد حماية أمنية مجهول الهوية نسبياً، يدعى مجموعة لينكولن، التي حصلت العام ٢٠٠٥ على عقد لعدة سنين بـ ١٠٠ مليون دولار لتقديم رسائل مؤيدة للأميركيين ومناهضة للمتمردين على المحطات التلفزيونية والإذاعية والصحافة. تأسست مجموعة لينكولن العام ٢٠٠٣ من قبل بيج كريج، البالغ من العمر ٣١ عاماً، وهو طالب منسحب من الأكاديمية العسكرية في الولايات المتحدة وجندي سابق خدم في العراق، يعاونه كرستيان بيلي، البالغ من العمر ٣٠ عاماً، وهو بريطاني، تلقى تعليمه في أكسفورد، وانتقل إلى الولايات المتحدة، وترأس «ليد ٢١»، وهي مجموعة تبادل معلومات

---

(١) Mark Mazzetti and Borzou Daragahi, "U.S. Military Covertly Pays to Run Stories in Iraqi Press," Los Angeles Times, November 30, 2005.

(٢) Jeff Gerth, "Militarys Information War is Vast and Often Secretive," New York Times, December 11, 2005.

بين الجمهوريين الشبان. أدرك بيلي وكريج أن هناك جرائم قتل تُقترف في العراق، تحت اسم ما يدعى «إعادة النظام». في العام ٢٠٠٤، أسسا «عراقكس»، التي تشاركت بإيجاز مع مجموعة ريندون، وهي شركة علاقات عامة روجت للمنفيين العراقيين ما قبل الحرب. في منتصف العام ٢٠٠٤، فازت «عراقكس» بعقد بقيمة ٦ ملايين دولار من البنتاغون لتصميم وتنفيذ «إعلان مغامر وحملة علاقات عامة لإعلام الشعب العراقي بصورة دقيقة عن أهداف التحالف وكسب دعمه»[١]. انسحبت مجموعة ريندون بعد أسابيع من حصول «عراقكس» على العقد. أحد مشاريع المجموعة، إقناع الشعب في العراق والولايات المتحدة «بقوة القوات العراقية وكفاءتها في العمليات القتالية في الفلوجة» العام ٢٠٠٤. وقد أشارت معظم الإحصائيات إلى أن الجنود العراقيين لعبوا دوراً ثانوياً في الفلوجة.

غيّرت «عراقكس» اسمها لتصبح مجموعة لينكولن. وبرغم حقيقة عدم امتلاك بيلي وكريج أي معرفة في الإعلام أو الاتصالات، قدّما عرضهما على عقد للعلاقات العسكرية العامة العام ٢٠٠٤ الذي كان يدعو إلى «خدمة إعلانية كاملة وشركة علاقات عامة». وما لبثا أن كسبا عقداً لثلاث سنين بقيمة ١٨ مليون دولار[٢]. وفي العام ٢٠٠٥، حصلت مجموعة لينكولن على عقد لشهرين بقيمة ٢٠ مليون دولار للتأثير في الرأي العام في منطقة الأنبار العراقية، مرتع المتمردين. أما الفرصة الذهبية فقد جاءتهما في صيف العام ٢٠٠٥، عندما فازت لينكولن بعقد بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وهو جزء من حملة دنيئة لعلاقات عامة عالمية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من قبل البنتاغون[٣].

بحلول كانون الأول/ديسمبر العام ٢٠٠٥، كانت لينكولن قد وضعت أكثر

---

(١) Andrew Buncombe, "So, Just Who Is Christian Bailey?" The Independent (UK), December 17, 2005.

(٢) Mark Mazzetti and Kevin Sack, "Planted PR Stories Not News to Military," Los Angeles Times, December 18, 2005.

(٣) Buncombe, The Independent (UK), December 17, 2005.

من ١٠٠٠ مقالة تم نشرها في ١٥ إلى ١٧ صحيفة عراقية وعربية. كما أنها دفعت إلى الدعاة الدينيين المسلمين للاستشارة عن كيفية إقناع المسلمين السُّنة في الاشتراك في الانتخابات ومقاومة التمرد العراقي. واقترحت مجموعة لينكولن مسرحية هزلية عربية عن «الجواسيس الثلاثة»، يمثل فيها ثلاثة «إرهابيين» مضطربين كشخصيات رئيسية؛ إلا أن البنتاغون رفض هذه الفكرة[١].

قال موظفون حاليون وسابقون في مجموعة لينكولن لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، إن حملة الأنبار للعلاقات العامة كانت «باهظة على نحو غير ضروري، تعمل بشكل سيئ، وعديمة الجدوى بشكل واسع في تحسينها صورة أميركا في العراق».

ووصف موظف عراقي سابق الأمر بأنه «بتقديري الخاص، لم يكن لهذا الأمر أي تأثير على الإطلاق، وهو مضيعة كبيرة للمال»، و«يمكن كل عراقي أن يمر على مثل هذه الأخبار بسرعة»[٢].

لكن الدعاية كانت مفيدة، ليس في العراق، بل في الولايات المتحدة. فبغياب التقدم الحقيقي في العراق، كان الوهم جيداً بالنسبة إلى إدارة بوش. لذلك، رحب وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد، بالإعلام العراقي المستقل المزدهر المؤيد للأميركيين، ووصفه بأنه علاوة إضافية «رائعة» لاجتياح العراق. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، صرح رامسفيلد بأن «الإعلام الحر» العراقي قدم «فسحة أمل» للشعب العراقي لمناقشة القضايا الحالية.

من بين «الإعلام الحر» الذي ينشر قصصاً من صنع الولايات المتحدة، صحيفة «المؤتمر»، وهي صحيفة بغدادية يومية يشرف عليها نائب رئيس الوزراء العراقي السابق، أحمد شلبي. وقبل غزو العراق، كان شلبي يتلقى أجره من الولايات المتحدة لترؤس المجلس القومي العراقي، وكان «عزيزاً» على قلوب المحافظين الجدد في البنتاغون. فهو مصدر القصص الزائفة والمضللة عن أسلحة الدمار الشامل التي استشهد بها الرئيس بوش كمبرر على الحرب ضد العراق.

(١) Gerth, New York Times, December 11, 2005.

(٢) Mazzetti and Sack, Los Angeles Times, December 18, 2005.

أما الآن، فشلبي هو المصدر الرئيسي للقصص الزائفة عن الاحتلال الأميركي التي يستشهد بها بوش من أجل الاحتفال بنصره. وشرح لؤي بلداوي، مدير التحرير في صحيفة «المؤتمر»، عن المعيار المُقنع الذي تتبعه الصحيفة في نشر القصة: «نحن مؤيدون لأميركا. ننشر أي شيء يدعم أميركا»[1].

أقيمت حملة دعاية البنتاغون عندما كانت وزارة الخارجية تقدم برامج في مهارات الصحافة الأساسية وأخلاقيات الإعلام للصحافيين العراقيين. كانت إحدى ورش العمل معنونة بـ: «دور الصحافة في المجتمع الديموقراطي»[2].

«نحاول أن نخلق هنا مبادئ الديموقراطية في العراق»، قال مسؤول رفيع في البنتاغون، يعارض زرع القصص في الإعلام العراقي. واعتبر أن «كل خطاب نقدمه في تلك الدولة هو عن الديموقراطية. ونحن نخرق جميع المبادئ الأولى للديموقراطية عندما نفعل ذلك»[3].

«الإعلام الحر» الزائف في العراق

كان خلق وهم «إعلام عراقي حر» من الأولويات الهامة لدى الرئيس بوش. بعد فترة قصيرة من الاجتياح، كافأت حكومة التحالف الموقتة بقيادة الولايات المتحدة، متعاقد الحماية، الشركة الدولية للتطبيقات العلمية، «سايك»، بعقد بلا منافسة، بقيمة ٨٢ مليون دولار، لإنشاء شبكة إعلام عراقية.

استأجرت «سايك» منتجي أخبار وبرامج تلفزيونية بخبرة طويلة مثل دون نورث لإنشاء شبكة من ٣٠ جهاز إرسال تلفزيوني وإذاعي، وثلاثة استوديوهات للبث، و١٢ مكتباً في أنحاء العراق. اعتقد نورث، عند طرد الرئيس العراقي، بأنه يؤسس أول مراكز صحافة مستقلة في العراق. يا لها من سذاجة منه!

---

(١) Mark Mazzetti and Borzou Daragahi, "U.S. Military Covertly Pays to Run Stories in Iraqi Press," Los Angeles Times, November 30, 2005.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

«بدأنا على الفور بالتصادم مع حكومة التحالف الموقتة، التي أرادت السيطرة. لم يتمكنوا من مقاومة التحكم في الرسالة»، قال نورث في برنامج «الديموقراطية الآن!»: «لسوء الحظ، حوّلوا ما يجب أن يكون الصوت المستقل للعراقيين - الذي كان هدفنا - إلى نوع على طراز تلك التي تقدمها «بي.بي.سي»، من خلال بث برامج تلفزيونية وإذاعية شعبية موجهة إلى العراقيين. لكن بدلاً من ذلك، أصبح مجرد ناطق بلسان التحالف، ولم يجد العراقيون أنه جدير بالثقة. اعتبروه أنه «صوت أميركا» آخر، وحوّلوا اهتماماتهم إلى قنوات تلفزيونية أخرى مثل «الجزيرة»»[١]. و«صوت أميركا» هو خدمة إذاعية بتأسيس الحكومة الأميركية تبث في البلدان الأجنبية؛ وزير الخارجية عضو في مجلسها، وتعتبر أنها سوق دعاية للولايات المتحدة على نحو شاسع.

كان من الصعب أحياناً معرفة أين تنتهي حكومة التحالف الموقتة، ومن أين تبدأ شبكة الإعلام العراقي «الحر». قال أحد المسؤولين الأجانب لـ «الواشنطن بوست» العام ٢٠٠٣، إن مارغريت تيتويلر، التي اختيرت لترأس مكتب وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة، والمتحدث عن «مكتب المحاسبة العام المخول»، دان سينور، «يتصرفان عملياً على أنهما مدير المحطة ومحرر الأخبار». أجرى سينور مرة لقاءً مع رئيسه، بول بريمر أمام الكاميرا بعد أن صمم على أن عضو الطاقم القليل التجربة في الشبكة الإعلامية العراقية غير مستعد لذلك.

قال مستشار وكالة إعادة البناء الموجهة إن تيتويلر وسينور قد أنجزا «ما كان يحلم به البيت الأبيض لأعوام: ... يسيطران على نشرة الأخبار المسائية»[٢].

حاولت الشبكة أيضاً إنجاز العديد من الأعمال بطرق سريعة طائشة. بدأت أسعار رواتب مقدمي برامج الأخبار بستين دولاراً شهرياً، وقدمت الشبكة بدلاً صغيراً عن الملابس: فقط للملابس فوق الخصر، وأموالاً لشراء شاشة قراءة النصوص، ليس لمقدمي البرامج الإخبارية، بل من أجل بول بريمر[٣].

---

(١) Democracy Now!, January 14, 2004.

(٢) Peter Slevin, "Iraqis Unhappy With U.S. Signals," Washington Post, May 26, 2003.

(٣) Bruce B. Auster, "Iraq: Broadcast Blues," U.S. News and World Report, January 26, 2004.

لم يجب أن يأتي هذا بأي مفاجئة. فشركة «سايك» لا تملك أي خبرة إعلامية: مجرد روابط متينة مع البنتاغون. ويُعرف عن الموظفين الإعلاميين في «سايك» أنهم يُحيلون أسئلة عن الشركة إلى مكتب الصحافة العام في البنتاغون.

اشتغل المسؤول التنفيذي السابق في «سايك»، الأميرال ويليام أوينز، كنائب رئيس الأركان المشتركة في الولايات المتحدة، وفي هيئة سياسة الدفاع في البنتاغون. أما عضو هيئة «سايك»، واين داونينغ، فهو جنرال عسكري متقاعد، وعضو سابق في الكونغرس القومي العراقي. كان داونينغ أيضاً عضواً في لجنة مناصرة الحرب من أجل تحرير العراق[١].

كانت شبكة الإعلام العراقية مثالاً على الإخفاق، إلى درجة أن مقدم الأخبار العراقي الأعلى مقاماً، أحمد ركابي، ترك الوظيفة بعد ثلاثة أشهر، وسرعان ما أنهت الولايات المتحدة عقدها مع «سايك» بعد سنة واحدة فقط.

لكن بعد مضي أقل من سنتين، في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، اختارت قيادة العمليات الخاصة في البنتاغون، «سايك» وشركتين أخريين ـ مجموعة لينكولن و«أس واي» كوليمان ـ للإشراف على حملة إعلامية جديدة لخمس سنين بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في «مناطق مثل العراق ولبنان». إن تنسيق هذه الحملة يدعى عنصر الدعم في العمليات النفسية المشتركة. وتبعاً لهذا العقد، ستقوم الشركات الثلاث «بإدارة الحملات الإعلامية بهدف حشد الدعم لسياسات حكومة الولايات المتحدة وأهدافها في البلدان الأجنبية بين الجماهير الأجنبية». وقد نقلت صحيفة سان دييغو، «يونيون تربيون»، أنه «ستشمل الحملة الشبكات الإذاعية وبرامج الفيديو والمقالات الإخبارية ومنشورات مطبوعة ووسائل جديدة أيضاً، مثل القمصان والكرات ولاصقات السيارات»[٢].

---

(١) Katrin Dauenhauer and Jim Lobe, "Massive Military Contractors Media Mess," Asia Times, August 16, 2003.

(٢) Dean Calbreath, "SAIC Rejoins Pentagons Media Blitz," San Diego Union-Tribune, June 18, 2005.

لم تكن «سايك» المتعاقد الوحيد مع الاحتلال الأميركي ممن لا يملك أي خبرة صحافية ويفوز في عقد الإعلام العراقي من دون أي منافس. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، سلمت الولايات المتحدة ٩٦ مليون دولار لشركة هاريس، التي مقرها في فلوريدا، للبدء من حيث فشلت «سايك». بعد أشهر، كادت الصحيفة الرئيسية، «الصباح»، التي تديرها الولايات المتحدة، تنهار. في الخامس والعشرين من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، خرج محررها، إسماعيل زاهر وحوالى ٢٠ آخرين من الطاقم، في احتجاج على نقص الاستقلال التحريري تحت سلطة هاريس والولايات المتحدة.

وفي رسالة صريحة تشرح إضرابهم، اتهم الطاقم التحريري لصحيفة «الصباح» المتعاقد الثانوي في هاريس «بتحويل البناء إلى حصن، كأن هذا سيقدم أمناً أفضل من استقلالية «الصباح»».

اكتشف المراسلون العراقيون أن العمل في صحيفة دعائية للولايات المتحدة، أمر خطير. كتب طاقم الصحيفة: «لقد غيرت المعارك في الفلوجة وغيرها من المدن العراقية الوضع. لم يعد صحافيو المجلة وسائقوها وعمال المطبعة، قادرين على تحمل التهديدات الكثيرة التي كانوا يتلقونها بالموت. خافوا على حيواتهم. تم إحباط خمس محاولات لتفجير بناء الصحيفة في القاهرة، لكن ما الذي سيحدث المرة القادمة؟». وختم أعضاء الطاقم كلامهم «برغم كوننا صحيفة وطنية عادلة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن «الصباح» تُعتبر، على نحو صحيح، صحيفة ممولة من الولايات المتحدة؛ وعلى نحو خاطئ، صوت مكتب المحاسبة المرخص و/أو المجلس الحاكم»[1].

بعد إضراب طاقم «الصباح»، استمرت الصحيفة بخلفيتها الأميركية بالنشر تحت إشراف رئيس التحرير، ماهر فيصل. «لا نحتاج إلى الاستقلالية التي يتحدث عنها زاهر [المحرر السابق إسماعيل زاهر]»، قال فيصل لـ «واشنطن

---

(١) Daniel Williams, "Staffers Quit at U.S.-Backed Paper," Washington Post, May 5, 2004.

بوست»، «نحتاج إلى نشر المعلومات الجديرة بالثقة وحسب. ليس لدى هؤلاء المنفيين أي شيء ليعلّموه للعراقيين. يمكننا العمل من دونهم».

لقد كان فيصل ماهراً جداً في قوانين إعلام الحكومة، فقد اعتاد العمل في إحدى الصحف الرسمية الخاصة بصدام حسين: «الجمهورية».

السؤال الملحّ: كيف تمكنت هاريس من الفوز بعقد إعلامي من دون منافس مع تلك الخبرة الصحافية الضئيلة التي تملكها؟ هذا سهل: بالنسبة إلى البنتاغون، الإعلام هو سلاح، وليس مصدر معلومات.

«لطالما كان الهدف الرئيسي من التوسع الإعلامي للحكومة الأميركية في العراق، هدفاً عسكرياً وسياسياً: لقمع الاضطراب والفوز بعقول الناس، ومقاومة الدعاية المناهضة للأميركيين من مصادر أخرى». هذا ما قاله شيري جوسيت من المجموعة التي تحافظ الدقة في الإعلام. «وحقيقة أن الولايات المتحدة بدأت عملاً مع متعاقد حماية... ثم اختارت هاريس ـ شركة تكنولوجيا إعلامية من دون أي خبرة صحافية ـ تؤكد تلك الأولويات»[١].

وساعد ذلك أيضاً على إيجاد روابط مع البنتاغون والحزب الجمهوري. أثناء دورة انتخابات العام ٢٠٠٤، تبرعت هاريس بـ ٥٧٠,٢٦٣$ للجان والمرشحين في النشاطات السياسية في الحزب الرئيسي القديم «جي أو بي»، **٢٣** مرة أكثر مما منحته للديموقراطيين. وقضى نائب الرئيس الأعلى سلطة في هاريس، روبرت كي هينري، ثماني سنين مع قيادة الاتصالات العسكرية في الولايات المتحدة ووكالة اتصالات الدفاع[٢].

إن حملة دعاية الولايات المتحدة لا تشوه الديموقراطية في العراق وحسب، بل تشوه الديموقراطية في الولايات المتحدة أيضاً. فقد منعت تعليمات البنتاغون

(١) Noelle C. Haner, "How Harris Became a Major Media Player," Orlando Business Journal, December 12, 2004.

(٢) Ibid.

السرية للعام ٢٠٠٣، الخاصة بسياسة عمليات المعلومات، الجنود الأميركيين من إدارة العمليات النفسية الموجهة إلى الإعلام. كان القرار موقعاً من رامسفيلد[١]. وهدف جزء من هذا القرار إلى منع الدعاية المزروعة في المنشورات الأجنبية من الوصول إلى الإعلام الأميركي، الأمر الذي يحرّمه القانون. لكن، كان الأميركيون بشكل واضح، جزءاً من الجمهور المستهدف في هذه الدعاية.

لقد أُمسك بالجيش مسبقاً وهو يزرع قصصاً زائفة في الإعلام الأميركي. في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٤، ظهر متحدث باسم جنود البحرية على شاشة «سي أن أن» ليصرح بأن القوات الأميركية قد بدأت عملية كبيرة للسيطرة على المدينة العراقية، الفلوجة. «لقد قطع الجنود خط المغادرة»، قال الملازم الأول ليلي جيلبرت. «ستكون ليلة طويلة».

في الحقيقة، لم يكن غزو الفلوجة سيبدأ حتى بعد ثلاثة أسابيع أخرى.

نقلت صحيفة «لوس أنجلوس»، «أن إعلان جيلبرت المُعبّر عنه بعناية، هو عملية نفسية متقنة تهدف إلى خداع المتمردين في الفلوجة، والسماح للقادة الأميركيين برؤية رد فعل رجال العصابات في حال صدقوا أن الجنود الأميركيين سيدخلون المدينة»[٢].

لم تكن تلك المرة الوحيدة التي يستخدم فيها الجيش الصحافة المحلية في حملات عملياته النفسية. بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بوقت قصير، اعترف ضابط عسكري لـ «واشنطن بوست»، «هذه الحرب هي الحرب الأشد تكثيفاً في المعلومات التي بإمكان المرء تخيلها... سنكذب حول الكثير من الأمور»[٣].

---

(١) Mark Mazzetti, "Planted Articles May be Violation," Los Angeles Times, January 27, 2006.

(٢) Mark Mazzetti, "PR Meets Psy-Ops in War on Terror," Los Angeles Times, December 1, 2004.

(٣) Howard Kurtz, "Journalists Worry About Limits on Information, Access," Washington Post, Sept. 24, 2001.

لقد تلقى أحمد شلبي، عضو المجلس الوطني العراقي، أموالاً بسخاء من الأميركيين لخداع الأميركيين. تم تأسيس المجلس الوطني العراقي بعد حرب الخليج الأولى بعقد من «سي.آسي.أيه.» مع مجموعة ريندوم، وهي شركة للعلاقات العامة. كانت خطة المجلس العراقي، بمساعدة من مجموعة ريندوم، نشر قصص في الصحافة البريطانية عن الأعمال الوحشية التي يقترفها صدام حسين. «كان الهدف من هذه القصص، أن تصل إلى الإعلام الأميركي، وبذلك تجنب القانون الأميركي الذي يمنع الحكومة من تمويل الدعاية المحلية»، كما كتب جاك فيرويثر، رئيس مكتب بغداد سابقاً في صحيفة «ديلي تيليغراف»، في مقالة لصحيفة «موزر جونز»[١]. «سببت محاولة اختراق القانون هذه، بعض الاضطراب» في «السي.آي.أيه.»، كما نقل فيرويثر، لكن ليس ما يكفي لمنع الوكالة من الاستمرار في دعم هذا الجهد. يقول نبيل موسوي، وهو صلة الاتصال السياسية في المجلس العراقي، عن مموليه الأميركيين: «ماذا تتوقعون؟ كنا ملتزمين بإطاحة صدام حسين، وليس بإقامة حفل شاي لذلك. وجبت علينا المخاطرة لفعل ذلك».

في العام ١٩٩٨، وافق الكونغرس بقيادة الجمهوريين على قانون تحرير العراق. تلقى المجلس الوطني العراقي ٣,١٧ ملايين دولار من أجل «جمع المعلومات ونشرها» عن جرائم صدام حسين في الإعلام[٢]. وبحلول العام ٢٠٠٢، كانت وزارة الدفاع تدفع للمجلس الوطني العراقي ٣٤٠ ألف دولار أميركي في الشهر من أجل استخباراتها، على الرغم من أنه في ذلك الوقت كانت الـ «السي.آي.أيه.». قد قررت أن معلومات «الكونغرس العراقي» غير جديرة بالثقة.

خصص «الكونغرس العراقي» أموال الأميركيين للقيام بأفضل ما في صالح المجموعة: خداع الأميركيين. زرع الكونغرس قصصاً ملفَّقة عن أسلحة دمار شامل غير موجودة، ولفّق أساطير عن لقاءات بين صدام حسين وأسامة بن

(١) Jack Fairweather, "Heroes in Error," Mother Jones, March/April 2006.

(٢) Ibid.

لادن. زُرعت هذه القصص عبر شبكة من الصحافيين الأميركيين الساذجين، الأبرز بينهم جوديث ميلير من «نيويورك تايمز». بل استمرت أساطيرها: في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قدم «الكونغرس العراقي» الجنرال العراقي المزعوم، جمال الجريري، ليجري مقابلة مع صحافي «نيويورك تايمز». اقتبست قصة الصفحة الأولى في «التايمز» كلام الجنرال، وهو يصف الطريقة التي تم فيها تدريب المقاتلين العرب الأجانب لخطف الطائرات في سلمان باك، وهي مؤسسة عسكرية في جنوب بغداد. «إننا ندرب هؤلاء الأشخاص للهجوم على مؤسسات مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة»، قال. وكُررت قصص عن هذا الاتهام الاستثنائي في العديد من المنشورات، بما فيها «واشنطن بوست» و«فانتي فير» و«لندن أوبزيرفر». وكضربة قاضية أخيرة، ضم البيت الأبيض «قصة سلمان باك» في ورقته الخلفية، «عقد من الخداع والتحدي»، التي تم تجهيزها لخطاب الرئيس بوش في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

لكن، كما كشف جاك فيرويثر في ما بعد في صحيفة «موذر جونز»، اتضح في النهاية أن الجنرال العراقي الحقيقي الجريري، لم يغادر العراق إطلاقاً. كان «جنرال» «الكونغرس العراقي» شخصاً مخادعاً آخر.

اكتملت دائرة الخداع. كان الرئيس بوش يدعم تحضير القصص الزائفة وتحضيرها في الإعلام الأميركي، ثم يستشهد بهذه الأقاويل الزائفة كمبرر لإطلاق الحرب. وبوجود صحافيين متلهفين ليس إلا إلى التجارة بالحقيقة من أجل الأذون، لن يكون أمام الواقع أي فرصة.

إن شراء الصحافيين ليس أمراً محصوراً في العراق. في مقالة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عن برنامج الدعاية السري في العراق، اقتبست «نيويورك تايمز» عن مايكل روبن، وهو خبير في الشرق الأوسط في مؤسسة المشاريع الأميركية، قوله: «لست متفاجئاً مما يجري، ولا سيما في مناخ يقوم فيه الإرهابيون والمتمردون ـ المتخمون بأموال عائدات النفط ـ بالشيء نفسه.

نحتاج إلى ملعب عادل، لكن لا يمكننا القتال وأيدينا مربوطة خلف ظهورنا»[١].

لم تتمكن إدارة بوش من كتابة دفاع أفضل، لأنها كانت تدفع مسبقاً لروبن من أجل مقالاته المساعدة. وبعد شهر من نشر هذه المقالة، كشفت «تايمز» أن روبن كان يعمل في مجموعة لينكولن، بشكل سري، بالطبع[٢]. رفض روبن كشف مقدار المال الذي كان يتلقاه من المجموعة.

ولماذا يفعل؟ إنه مجرد عضو آخر في «إعلام بوش ورامسفيلد الحر»، يقدم آراءه «الصادقة». . . إلى المزايد الأعلى.

أما بالنسبة إلى النتائج، فقد فشلت حملة الدعاية في العراق في التغلب على العديد من العراقيين. وفي استفتاء أجرته جامعة ميريلاند في كانون الأول/ يناير ٢٠٠٦، قال نصف العراقيين ـ بمن فيهم نسبة تسعة من عشرة من السُّنة ـ إنهم يوافقون على الهجمات ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة. يعتقد ثمانون في المئة من العراقيين، أن الولايات المتحدة تخطط لإقامة قواعد دائمة في العراق، بينما تدعم نسبة سبعين في المئة جدول الانسحاب الزمني للقوات الأميركية. كما يؤمن ثلث العراقيين بأن الأمن والخدمات الاجتماعية المتوافرة ستتحسن إن غادرت القوات الأميركية في غضون ستة أشهر[٣].

أوه، حسناً. يبدو كأن ورقة الحقيقة الرابحة قد هبطت في العراق. إلا أن الرئيس بوش مصمم على ألا يدع ذلك يحدث في الولايات المتحدة.

---

(١) Jeff Gerth and Scott Shane, "U.S. is Said to Pay to Plant Articles in Iraq Papers," New York Times, December 1, 2005.

(٢) David S. Cloud and Jeff Gerth, "Muslim Scholars Were Paid to Aid U.S. Propaganda," New York Times, January 2, 2006.

(٣) "What the Iraqi Public Wants," Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, January 31, 2006. http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/jan06/Iraq_Jan06_rpt.pdf

مزيفو الأخبار

نقلت المراسلة كارين راين خبراً مفرحاً: ستحقق خطة الرئيس جورج دبليو بوش الجدلية بشأن الرعاية الصحية، نجاحاً هائلاً. «جميع الأشخاص ذوي الرعاية الصحية، سيتمكنون من الحصول على تغطية لخفض وصفة الإنفاق العلاجي»، صرحت راين، ثم قابلت تومي جي ثومبسون، وزير الصحة والخدمات الإنسانية وقتها، الذي قال إنه، «سيكون هذا نظام الرعاية الصحية نفسه مع بعض الإعانات الجديدة فقط، والمزيد من الخيارات والفرص لتعزيز تلك الإعانات».

حملت أربعون محطة تلفزيونية في مختلف أنحاء البلد، ذلك الجزء من الخبر، العام ٢٠٠٤. لم يكن هناك ذكر للفضائح المحيطة بقانون الرعاية الطبية، بما فيها الطريقة التي تم فيها إصداره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عندما أبقى القادة الجمهوريون في الكونغرس التصويت مفتوحاً حتى السادسة صباحاً تقريباً، وهم يهددون ويرشون ويتملقون المعارضين الممانعين من أجل ثنيهم عن اعتراضهم، وتغيير تصويتهم. ولم يكن هناك أي ذكر للانتقاد الذي تلقاه قانون الرعاية الطبية، الذي يمنع الحكومة الفيدرالية من تحصيل أسعار تنافسية على الأدوية، من قبل النقاد كتشجيع لشركات الأدوية.

بعدها، جاء التقرير اللامع عن إدارة أمن النقل التي تتلقى النقد كثيراً. شرحت الصحافية جينفر مورو كيف أن «أفضل الموظفين» في إدارة أمن النقل ـ التي تتلقى الانتقاد بقسوة بسبب الهفوات الأمنية، بما فيها نسيان «قنبلة»

واحدة مزيفة من أصل أربع في اختبار في مطار نيوارك[١] ـ قد أوصلونا إلى «واحدة من أكثر الحملات الاستثنائية في تاريخ الملاحة». وبوجود نظام أمن مهتاج في المطار يدمدم برفق أمام الكاميرا، تقول مورو: «هناك الآلاف ممن يتركون مهنهم المحترمة وأعمالهم الجيدة ليأخذوا مواقعهم في الصفوف الأمامية لمواجهة الإرهاب»[٢].

أما بالنسبة إلى الحرب على الإرهاب، فإنها تجري بشكل ناجح، والفضل يعود إلى الرئيس بوش. نعرف ذلك، لأننا شاهدنا الرجل الأميركي ذا الأصل العراقي، والبهجة تغمره على نشرة الأخبار المسائية، خلال رد فعله على سقوط بغداد: «شكراً، بوش! شكراً أميركا! أحبك يا بوش، أحب أميركا. لأنهم فعلوا هذا من أجل حرية الشعب العراقي»!

شهادات مزورة وروايات ساحرة، وجميعها مضللة. تلك القصص، التي بُثت في برامج الأخبار الأميركية، جميعها من إنتاج حكومة الولايات المتحدة. كان «المراسلون» أساتذة في العلاقات العامة، مستأجَرين من قبل الحكومة، وغالباً ما يستخدمون أسماء مستعارة.

هذه هي نسخة إدارة بوش عن «تلفزيون الواقع»: عندما لا يُعجَبون بالواقع، يخلقون ببساطة واقعاً بديلاً. نطلق على هذا توصيف دعاية عندما نسمعه في البلدان الأخرى. وهنا، تقوم شبكات الأخبار الساذجة بتقديم هذه الأوهام كأخبار.

وتبعاً لما جاء في فضيحة آذار/مارس ٢٠٠٥ في «نيويورك تايمز»، تحت سلطة إدارة بوش، أنفقت ٢٠ وكالة فيدرالية على الأقل ٢٥٠ مليون دولار لخلق المئات من مقاطع الأخبار المزورة للتلفاز التي ترسل إلى المحطات المحلية[٣].

---

(١) "US Screeners miss one in four bombs," Daily Telegraph (London), 10/16/2004.

(٢) David Barstow and Robin Stein, "Under Bush, A New Age of Prepackaged TV News," New York Times, March 13, 2005.

(٣) Ibid.

قالت المسؤولة في وزارة الخارجية، باتريشيا هاريسون (رئيسة النقابة الإذاعية العامة حالياً) للكونغرس العام ٢٠٠٣، إن إدارة بوش تعتبر مقاطع «أخبارها الجيدة، أدوات استراتيجية قوية» من أجل التأثير في الرأي العام[١].

أما مكتب المحاسبة العام، ذراع التحقيق في الكونغرس، فلديه تسمية أخرى لها: «الدعاية السرية»[٢]. وقد قدم مكتب المحاسبة العام هذا في أربعة تقارير مختلفة حُررت العام ٢٠٠٥، تفاصيل عن كيفية خرق إدارة بوش للقانون. وجاء رد الإدارة: أعلم البيت الأبيض رؤساء جميع الوكالات الحكومية في رسالة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥، للتغاضي عن نتائج بحث مكتب المحاسبة العام عن الدعاية السرية[٣].

كثفت إدارة بوش جهودها لنشر الدعاية المحلية بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. في ذلك الوقت، أراد مسؤولو البيت الأبيض تغطية إخبارية إيجابية عما يدعى «الحرب على الإرهاب». وعلى نحو واضح، لم يبد الإعلام متحمساً بشكل كاف. لذا، قرر بوش والمؤيدون والمتحمسون، خلق أخبارهم الخاصة. بصورة رسمية، قالوا إنهم يريدون «مواجهة التهم ضد الامبريالية الأميركية من خلال إحداث قصص تؤكد الجهود الأميركية في تحرير العراق وأفغانستان، وإعادة بنائهما».

عرفت وزارة الخارجية أين تتجه تماماً: لديها مسبقاً مكتب «بي.أس.» (رسمياً، مكتب الخدمات الإذاعية). وبدءاً من أوائل ٢٠٠٢، كانوا يعملون جنباً إلى جنب مع البيت الأبيض. بدأ حوالى ثلاثين محرراً في مكتب «بي. أس.»،

---

(١) David Barstow and Robin Stein, "Under Bush, A New Age of Prepackaged TV News," New York Times, March 13, 2005.

(٢) "Video News Releases: Unattributed or Prepackaged News Stories Violate Publicity or Propaganda Prohibition," U.S. General Accounting Office, May 12, 2005, http://www.gao.gov/new.items/d05643t.pdf

(٣) Memorandum from Joshua Bolton, White House Office of Management and Budget, March 11, 2005. Web site viewed February 2006: http://www.whitehouse.gov/omb/memoranda/fy2005/m05-10.pdf

(الذين كانوا يقضون وقتهم في السابق بتوزيع أشرطة الفيديو من المؤتمرات الصحافية)، في تقديم تقارير إخبارية متميزة، للتشجيع على إنجازات إدارة بوش في العراق وأفغانستان، وتقوية حجة الحرب. كانت أشرطة الفيديو تخفي ببراعة، الأصل والمغزى الحقيقيين لها: تقدم قصصاً ونهايات مشابهة لتلك التي يقدمها الصحافيون. في إحدى القصص عن أفغانستان، تولت شركة «ميمفيس فوكس» القصة بكاملها، باستخدام مراسل أخبار محلي لقراءة نص من وزارة الخارجية ليبدو كأنه قد أُنتج محلياً. «بعد قضاء حيواتهن لعقود يشعرن بالخوف»، قال المراسل، تيش كلارك في محطة «دبليو أتش بي كيو»، «أصبحت النساء الأفغانيات يتلقين المساعدة الآن ـ ويبنين الثقة ـ مع محرريهن من قوات التحالف»[١].

كانت وزارة الخارجية قد وزعت أشرطة الفيديو هذه في أنحاء الولايات المتحدة، والعالم. وبحلول أوائل ٢٠٠٥، أنتج مكتب «بي. أس.» ٥٩ رواية إخبارية زائفة مشابهة. وانشغلت الخدمة الإخبارية المحلية للقوات الجوية والعسكرية التابعة للبنتاغون، في هذا العمل لتلفيق الأخبار. وفي العام ٢٠٠٤، ابتكرت ٥٠ رواية، تم نشرها ٢٣٦ مرة، بهدف أن تصل إلى ٤١ مليون منزل أميركي[٢].

وكانت أعداد هائلة أيضاً من الوكالات الحكومية الأخرى قد دخلت في العمل الدعائي. ولحسن حظ إدارة بوش، تلهف العديد من منظمات الأخبار الأميركية إلى العمل كناطق بلسان الحكومة. وفي المحطة الإخبارية التلفزيونية المسماة «دبليو السي.آي.أيه» في تشامبين، نشرت إلينوي أكثر من أربعة وعشرين مقطعاً إخبارياً مقدماً من وزارة الزراعة الأميركية في فترة واحدة، بلغت ثلاثة أشهر، العام ٢٠٠٥. وفي أحد المقاطع المتملقة عن دور الحكومة في تنظيف آثار الإعصار في فلوريدا، افتخر مسؤول محلي بإنجازات وزارة الزراعة:

---

(١) New York Times, March 13, 2005.

(٢) Ibid.

«لقد أنجزوا عملاً مذهلاً». واقتبس آخر من وزير الزراعة، مايك جوهانز، وصفه للرئيس بوش بأنه «أفضل رسول للعالم»[١].

دافع جيم جي، مدير الأخبار في «دبليو السي.آي.أيه»، عن اتهام محطته بأنها أصبحت وسيلة نقل «للأخبار» التي تقدمها الحكومة، قائلاً في «نيويورك تايمز»: «لا نعتقد أنها دعاية. إنها تناسب معاييرنا الصحافية. إنها معلومات إخبارية. . . متزنة»[٢].

يخالف مكتب المحاسبة العام هذا. فقد وصل في أحد تحقيقاته في برنامج الأخبار المزورة للحكومة، إلى أن مقاطع الفيديو الإخبارية المحررة من المكتب القومي للسياسة والسيطرة على المخدرات «تحتوي على دعاية سرية، وتخالف قوانين الإعلام ومنع الدعاية».

واستند في حكمه هذا، إلى أن حكومة الولايات المتحدة ممنوعة من استخدام أموال دافعي الضرائب للقيام بعلاقاتها العامة. وتبعاً لما جاء في النظام الفيدرالي الذي استشهد به مكتب المحاسبة العام، «يُمنع استخدام أي جزء من المخصصات التي يشملها هذا القانون أو أي قانون آخر، لأغراض الدعاية أو الإعلان داخل الولايات المتحدة، حتى إن كان مرخصاً من قبل الكونغرس»[٣].

ويعود تاريخ قانون فيدرالي آخر موجه إلى الدعاية، إلى العام **١٩٤٨**. يحرم قانون سميث ـ منديت الحكومة من نشر الدعاية داخل الولايات المتحدة، سامحاً بها في الخارج فقط عبر منافذ مثل «صوت أميركا». ولقد أصدر الكونغرس ذلك القانون لضمان ألا تتمكن وكالة حكومة الولايات المتحدة من غسل عقول المواطنين، كما فعل أدولف هتلر في ألمانيا[٤]. اليوم، ليس لدى

---

(١) New York Times, March 13, 2005.

(٢) Ibid.

(٣) GAO, p. 1.

(٤) Alvin A. Snyder, "U.S. Foreign Affairs in the New Information Age: Charting a Course for the 21st Century," The Annenberg Washington Program in Communications Policy Studies of Northwestern University, 1994.

المواطنين الأميركيين أي علم بأن المحطات التلفزيونية والإخبارية المحلية تؤدي الآن الدور نفسه.

عند مواجهته لاحتجاج شعبي بعد فضائح الأخبار المزورة، دافع الرئيس بوش عن هذه الممارسة: «لقد كانت تلك الممارسة موجودة منذ زمن بعيد لدى الحكومة الفيدرالية عند استخدامها هذا النوع من الفيديو»، صرح في آذار/مارس ٢٠٠٥. واقترح أنه سيكون «من المفيد لو انكشفت المحطات المحلية على مشاهديها» الذين يشاهدون «الأخبار» المقدمة من قبل الحكومة. لكنه قال إنه «من الجلي أنه في بعض الحالات، لا يكون الأمر كذلك».

عندما لا يتم تزوير الدعاية الحكومية وتقديمها كأخبار، تعيد العديد من المحطات التلفزيونية تقديم العلاقات العامة المتعاونة على أنها «أخبار». يعقّب مركز الإعلام والديموقراطية كيف استخدمت غرف الأخبار التلفزيونية ٣٦ إذن نشر مادة إخبارية تلفزيونية (في أن أر) تم إنتاجها من قبل ثلاث شركات علاقات عامة من أجل مجموعة شركات أخرى، بما فيها جنرال موتورز وفايزر وكابتل ون. وقد بُثت المقاطع في سبع وسبعين محطة لـ ٩٨ مرة، من دون الكشف أمام المشاهدين أن الشركات هي من أنتجت تلك المادة. وبصورة نموذجية، كانت المقاطع تشجع على منتجات معينة. وتبعاً لما ورد في البحث، «من دون استثناء، تخفي محطات التلفزة بصورة رائجة المحتوى الممول على أنه تقريرها الخاص. وفشلت المحطات، في جميع الحالات تقريباً، في موازنة رسائل الزبائن مع تسلسل الأحداث المجمع على نحو مستقل، أو البحث الصحافي المستقل. وفي أكثر من ثلثي الوقت، تبث المحطات مقاطع الفيديو المحضرة مسبقاً ككل»[١].

وبوجود منافذ إعلامية تكرس بثها الإذاعي للمجموعات ذات المصالح الخاصة، لا عجب في أن بعض الصحافيين أيضاً قد ضاقوا ذرعاً في المهنة

(١) "Fake TV News: Widespread and Undisclosed," Center for Media and Democracy, April 6, 2006. www.prwatch.org/fakenews

الأقدم في العالم. وفي بيئة، تُباع فيها مخارج البث الإذاعي والصفحات الأمامية لأعلى مزايد صامت، وجد رجال دعاية الحكومة من السهل الاختيار من هذه الطبقة الرابعة (الإعلام).

منتقدون مرتشون

إن خلق واقع بديل، عمل مُجهد يتطلب أكثر من مجرد صناعة الأخبار. بصورة مثالية، على المنتقدين المبالغة في اهتياجهم على برامج الحكومة بهدف إعارته بعض الاستغاثة العصرية. وتتطلب هذه الحيلة من الصحافيين القيام ببعض المهام البغيضة. بالنسبة إلى إدارة بوش، لم يكن العثور على شركاء للاستئجار بالأمر الصعب.

في كانون الثاني/يناير، كشفت صحيفة «الولايات المتحدة اليوم» أن كاتب العمود الخاص في الصحيفة، المحافظ، أرمسترونغ ويليامز، قد تلقى مبلغ **٢٤٠** ألف دولار من وزارة التعليم لمدح «أفضل» قانون عدم إهمال أي طفل. يشترط الاتفاق أن «يعلّق ويليامز بانتظام على هذا القانون أثناء تقديم منشوراته، وعلى أن يعمل مع صحيفة أميركية ذات أصل أفريقي لنشر قصص وتعليقات على القانون الخاص بعدم هجر أي طفل». كما سيقدم ويليامز إلى «مسؤولي الوزارة الخيار بأن يكونوا ضيوفاً في الاستوديو لمناقشة القانون وغيره من القضايا الهامة الخاصة بالإصلاح التعليمي». وسيستخدم المُعّلق المحافظ «علاقات عمله الطويل مع نادي السود في أميركا [برنامج أخبار أميركي بأصل أفريقي] لتشجيع المنتجين على التحدث عن قانون الأطفال بصورة دورية»[(١)]. وسينتج أيضاً إعلانين تلفزيونيين للتشجيع على قانون الأطفال.

باختصار، عرض أرمسترونغ ويليامز استخدام عمله كصحافي ليكون محل

---

(١) Office of Inspector General, Department of Education, "Review of Formation Issues Regarding the Department of Educations Fiscal Year 2003 Contract with Ketchum, Inc. for Media Relations Services," April 2005, ED-OIG/A19-F0007, p. 11.

دعاية كامل الخدمات لإدارة بوش. وعند إغوائه لوزارة التعليم، وعد بأن «يربح المعركة للفسحة الإعلامية من خلال التعليقات المؤيدة التي ستقوم بتصعيد التعليقات الإيجابية من المنافذ الإعلامية التي تنشرها»[(١)]. حافظ ويليامز على وعده ببيع نفسه. كتب مقالات متملقة تتفجر بأقوالها أن قانون «لا نهجر أي طفل» قد زود إعانات للأطفال الفقراء أكثر من أي مشروع قانون تعليمي آخر في تاريخ هذا البلد، وأن وزير التعليم، رود بيج، «قد مضى عليه زمن طويل، وهو يتصدر حركة زيادة الخيارات التعليمية للطلاب الفقراء»[(٢)]. حقق مكتب المحاسبة العام في قضية ويليامز، واتخذ قراره ثانيةً بأن وزارة التعليم قد خرقت القانون بنشر «دعاية سرية»[(٣)]. زعم ويليامز أنه أدى «١٦٨ نشاطاً آخر غير الإعلانات... للتشجيع على قانون عدم إهمال أي طفل». لكن وزارة التعليم لم تقدم إلى مكتب المحاسبة العام سوى واحد من أعمدته، كدليل على ذلك»[(٤)].

الصحافية المأجورة الأخرى، ماغي جالاجر، كاتبة عمود في الصحيفة، دعمت مبادرة الرئيس بوش البالغة ٣٠٠ مليون دولار لتشجيع الزواج كوسيلة لتقوية العائلات. كتبت في «ناشونال ريفيو أون لاين»، «مبادرة الزواج التي قام بها بوش سوف... تعلم الشباب قيمة تأجيل إنجاب الأطفال إلى ما بعد الزواج». أضافت أن هذا «سيحمل عائدات هائلة في المستقبل على دافعي الضرائب والأطفال»[(٥)]. لكن، كان هناك عائد آخر كبير لمبادرة الزواج التي

---

(١) Office of Inspector General, Department of Education, "Review of Formation Issues Regarding the Department of Educations Fiscal Year 2003 Contract with Ketchum, Inc. for Media Relations Services," April 2005, ED-OIG/A19-F0007, p. 16.

(٢) Armstrong Williams, "Secretary Paige and Mayor Williams Fight for Change," syndicated column, 1/7/2004, http://www.townhall.com/columnists/Armstrongwilliams/aw20040107.shtml.

(٣) GAO, "Department of Education-Contract to Obtain Services of Armstrong Williams," GAO, 9/20/2005, p. 6.

(٤) Ibid., p. 5.

(٥) Howard Kurtz, "Writer Backing Bush Plan Had Gotten Federal Contract," Washington Post, January 26, 2005.

نسيت جالاجر أن تذكرها: تلك التي تلقتها من وزارة الصحة والخدمات الإنسانية التابعة لبوش. اتضح في ما بعد أنه في العام ٢٠٠٢، تلقت جالاجر ٢١,٥٠٠ دولار للتشجيع على سياسة الرئيس. كما تلقت ٢٠ ألف دولار أخرى من وزارة العدل في السنة التالية لكتابة التقرير، «هل يمكن الحكومة تقوية روابط الزواج؟»، من أجل مبادرة الأبوة الوطنية، وهي منظمة أسسها وايد هورن، الذي أصبح معاون الوزير لشؤون الأطفال والعائلات في وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية[١].

وبعد فضح عقودها مع الحكومة في «واشنطن بوست»، كتبت جالاجر، التي يُنشر عمودها في ٧٥ صحيفة، مقالة تقول فيها إنه «ليس عليها أي واجب لفضح هذه المعلومات»، لكنها كانت ستفعل ذلك على أي حال، «لو أنها كانت قد تذكرتها»[٢].

وفي حين سببت أخبار جالاجر عن عائدات الحكومة، إيقاف عمودها في خدمات تريبيون الإعلامية، لم يزعج ذلك بعض المنافذ الإعلامية. «هذا ما كلفنا غي ماجي لتكتب عنه»، قالت كاثي كير، المتحدثة عن نقابة الصحافة المتحدة، التي استمرت في نشر عمود جالاجر. «ربما لم يكن ذلك ليغير رأينا في نشره». قال محرر «ناشونال ريفيو»، ريتش لوري، «لكننا فضلنا لو أخبرتنا هي، وكنا فضحنا ذلك في سيرتها الذاتية»[٣].

وتحوطاً لمنع ترك أي شيء للصدفة، دفع نظام بوش أيضاً لكاتب العمود المحافظ مايك ماك مانوس. حيث كشف موقع salon.com أن ماك مانوس، مؤسس مجموعة «منقذي الزواج» وكاتب العمود الذي يدعي الأخلاقيات والدين، والذي ينشر في أكثر من ٥٠ صحيفة، قد تلقى ١٠,٠٠٠ دولار من وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية لتدريب مستشاري الزواج كجزء من مبادرة

(١) Howard Kurtz, "Writer Backing Bush Plan Had Gotten Federal Contract," Washington Post, January 26, 2005.

(٢) Maggie Gallagher, "A Question of Disclosure," United Press Syndicate, January 25, 2005. http://www.uexpress.com/maggiegallagher/index.html?uc_full_date=20050125

(٣) Kurtz, The Washington Post, January 26, 2005.

تعزيز الزواج التي أقامتها الوكالة[١]. جاء ذلك الكشف بعد يوم من طلب بوش إيقاف استئجار المعلقين للتشجيع على مبادرات الإدارة.

كانت تلك القضايا المتميزة وحسب. فقد انتشرت حملة الدعاية السرية في إدارة بوش في كل مكان. في أواخر ٢٠٠٥، كشف تحقيق لوزارة التربية أن ١١ صحيفة على الأقل قد نشرت مقاطع إخبارية في الصفحات المقابلة لصفحة رئيس التحرير، تكتبها مجموعات مناصرة التعليم التي تدفع أجورها الحكومة الفيدرالية، لكنهم لم يحددوا جهة الممول الحكومي إطلاقاً[٢].

صرح الممثل جورج ميلير (ديموقراطي ـ كاليفورنيا)، الذي طلب إجراء التحقيق في وزارة التعليم، «لن يمتلك الأشخاص الذين ينظرون إلى الإعلانات أو يقرؤون الصحف المحلية، أي فكرة في أن ما يقرؤونه قد تم شراؤه ودُفع ثمنه بدولارات ضرائبهم. مهما تكن الطريقة التي تجزئها فيها، فهذه دعاية»[٣].

لقد كان الإعلام المتعاون منزعجاً جداً بسبب فضيحة الأخبار المزيفة. اعترف قادتهم بأنهم مصدومون: مصدومون من حملة دعاية الحكومة السرية. وكما عبرت عنها صحيفة «نيويورك تايمز» في الافتتاحية، «المشاهدون المحنكون وحدهم من بإمكانهم أن يميزوا بسهولة أن هذه المقاطع في الحقيقة، إعلانات تجارية غير مدفوع ثمنها من البيت الأبيض، أو منظمة أخرى تابعة للحكومة»[٤].

(١) Eric Boehlert, "Third Columnist Caught with Hand in the Bush Till," salon.com, 1/27/2005. www.salon.com/news/feature/2005/01/27/mcmanus/index.html

(٢) Office of Inspector General, Review of Department Identified Contracts and Grants for Public Relations Services, U.S. Department of Education, September 2005, p. 14. www.ed.gov/about/offices/list/oig/aireports/i13f0012.doc

(٣) Press Release, Rep. George Miller, "Department of Education Pays For Op-Eds, Ads That Promote Bush Policies, Do Not Reveal Federal Government as Funding Source," September 6, 2005. www.house.gov/apps/list/press/ed31_democrats/rel9605.html

(٤) "And now, the counterfeit news," Editorial, New York Times, 3/16/2005.

لكن، لا يوجد أمام الإعلام خيار سوى لوم نفسه بسبب أن معظم الأشخاص، بمن فيهم مدراء الأخبار في التلفاز، لا يمكنهم تمييز الصحافة من الدعاية، ذلك أن منظمات الإعلام قد وصلت إلى دناءة لا مثيل لها في كيفية إخفاء قضايا الحرب والسلام. وبدلاً من مواجهتها بسلطة قوية، عملت مؤسسات الأخبار كغرف إرجاع الصدى. وبدلاً من تحدي المزاعم المخادعة في إدارة بوش، حصلنا على إعلام عمل كحزام نقل لأكاذيب الحكومة.

لا يجب أن يكون الأمر مفاجئاً، لأن إدارة بوش، عندما وجدت الإعلام مساعداً ومطواعاً بتغطيتها للحرب على العراق، جدّت في الطلب حينها لتنسيق تغطية مشابهة لانقدية لقضايا أخرى تهتم بها. لم تكن الحكومة خائبة الأمل بشهية الإعلام في التلفيق. فنادراً ما طرفت أعين مشاهدي المحطات التلفزيونية في أنحاء البلد، أثناء مشاهدتهم التغطية المتملقة وسماعهم إياها، عن كيف «ساعدت الولايات المتحدة النساء الفقيرات، وأعادتهن إلى العمل» في أفغانستان، وكيف يقوم حراس السجون العسكرية المدانون بالتعذيب وقتل المعتقلين في العراق وأفغانستان، «بمعاملة السجناء بصرامة، لكن بطريقة عادلة».

مثل هذه الدعاية الوقحة من قبل الحكومة، كانت لتكون سبباً لإثارة الضحك لو قام الإعلام بمهمته كحارس على الديموقراطية. لكن، بدلاً من ذلك، لم يبدُ أي شيء من الأخبار المبهجة خارجاً عن المألوف.

صحفيون زائفون

في هذا الواقع البديل، ليس ثمة حاجة إلى إقناع الصحافيين المتشككين، بتقديم صحافة جيدة. تلتفت إدارة بوش ببساطة إلى الصحافيين المزيفين للقيام بمهامها.

كان ذلك هو الحال مع جيف جانون، الذي حضر المؤتمرات الصحافية في البيت الأبيض بصفته مراسلاً لمؤسسة تدعى «أخبار تالون» (جي أو بي، يو أس أيه). وفي مؤتمر صحافي رئاسي نادر في البيت الأبيض (خلال دورة رئاسته

الأولى، عقد بوش ١٥ مؤتمراً صحافياً»، أقل من أي رئيس آخر منذ بدء حفظ السجلات[١]، كان بوش يتلقى الإزعاجات المستمرة من الصحافيين بسبب فضيحة أرمسترونغ ويليامز. وكوسيلة نجاة، دعا الرجل في الصف الرابع ذا الرأس الحليق. نهض جانون وأطلق على الرئيس سؤالاً لا يحتاج إلا إلى إجابة بسيطة: «لقد رسم القادة الديموقراطيون في مجلس الشيوخ صورة كئيبة جداً لاقتصاد الولايات المتحدة. كان هاري ريد يتحدث عن خطوط عريضة، وهيلاري كلينتون تتحدث عن اقتصاد على حافة الانهيار. وبرغم ذلك، يقولون في الوقت نفسه، إن الضمان الاجتماعي أمر ثابت، ولا وجود لأي أزمة هناك. كيف ستعمل ـ قلت إنك ستصل إلى هؤلاء الناس ـ مع أشخاص يبدو أنهم فصلوا أنفسهم عن الواقع؟».

على الأقل، كان جانون محقاً في شأن الانفصال عن الواقع. اتضح أن هذا «الصحافي»، هو في الحقيقة واحد من جماعة جيمس جوكيرت، وهو رفيق ذكر، منتج للمواقع الالكترونية للصور الإباحية للشاذين (بما فيها hotmilitarystud.com وmilitaryescorts4m.com)، والنجم الصاعد لموقع إخباري مُقلّد ممول من ناشط جمهوري تكساسي اسمه بوبي إبيرلي[١].

لقد شكل جوكيرت الكمال المثالي لعالم إدارة بوش من الأخبار الزائفة والدعاية السرية. أصبح لدى هذه الإدارة الآن الصحافي الألعوبة لتحركه لفبركة أخبار جيدة للجمهوريين عندما تزداد أسئلة الصحافيين الحقيقيين قسوة.

لا يزال أمام البيت الأبيض أن يشرح بصورة كاملة كيف حصل جانون على أوراق اعتماد صحافية من البيت الأبيض قبل أن ينشر مقالته الأولى، أو كيف مُنح أذوناً للبيت الأبيض لـ١٩٦ مرة منذ العام ٢٠٠٣.

---

(١) Mike Allen, "Bushs Isolation From Reporters Could Be a Hindrance," Washington Post, October 8, 2004.

(٢) David Margolick and Richard Gooding, "Jeff Gannon's Public Blogging," Vanity Fair, June 2005.

لم يكن صحافيون آخرون محظوظين مثله، ككاتبة العمود مورروين دود في صحيفة «نيويورك تايمز». «لقد مُنعت من الحصول على إذن صحافي للبيت الأبيض عند بدء إدارة بوش، لكن أحداً معروفاً بتهربه من دفع الضرائب وبامتلاكه صوراً على الإنترنت، وهو بوضعية تمثال لذكر عار، لديه «المصداقية» لتغطية نشاطات البيت الأبيض، وهو الذي ربح دورة ثانية من خلال تكريس كراهية الشاذين ومدح القيم الأسرية؟»، كتبت دود.

أضافت: «في البداية، عندما حاولت التذمر بشأن عدم الحصول على تجديد للإذن، برغم أني كنت أعمل في تغطية الأخبار الإعلامية للرؤساء وزوجاتهم منذ العام ١٩٨٦، لم يعاود أحد الاتصال بي. في النهاية، عندما أعاد ماك كليلان وضع آري فليشير، قال إنه سيعمل على تجديد الإذن، بعد أن يتم إجراء فحص خلفية جديد في الأمن الرئاسي، الذي سيدوم لعدة أشهر»[١].

تأتي بعدها قضية هيلين ثوماس، عميدة المجموعات الصحافية في البيت الأبيض. كانت ثوماس قد عملت على تغطية كل حدث رئاسي منذ عهد كنيدي، وعملت في الصحافة منذ العام ١٩٤٣. كانت قد احتلت منذ زمن بعيد مقعداً في الصف الأول في جميع المؤتمرات الصحافية الرئاسية، حتى العام ٢٠٠٣، عندما أُلقيت فجأة في الصف الخلفي. «لم يُعجبوا بي»، شرحت سبب محاولة إدارة بوش طردها. «أطرح الكثير من الأسئلة المزعجة»[٢].

قامت المعلقة المحافظة آن كوتلر، في عمودها الصحافي، بالاستفسار عن سبب حصول ثوماس على أوراق اعتماد صحافية: «لا يمكن الأذون الصحافية أن تكون بتلك الصعوبة إن سمح البيت الأبيض للعربية الكبيرة في السن هيلين ثوماس، بالجلوس على بعد ياردات فقط عن الرئيس»[٣].

---

(١) Maureen Dowd, "Bushs Barberini Faun," New York Times, February 17, 2005.

(٢) Real Time with Bill Maher, October 28, 2005.

(٣) Ann Coulter, "Republicans, Bloggers and Gays, Oh My!," February 23, 2005. http://www.anncoulter.com/cgi-local/article.cgi?article=4321

لم يكن أصل ثوماس العربي هو الذي أغضب كولتر فقط، لكن إصرارها على الحصول على إجابات حقيقية. إليكم حوار بين ثوماس والناطق الصحافي باسم البيت الأبيض آري فليشر في السادس من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣:

هيلين ثوماس: آري، قلت إن الرئيس استهجن إزهاق أرواح الأبرياء. هل هذا ينطبق على جميع أرواح الأبرياء في العالم؟ ولدي تتمة لهذا.

آري فليشر: أشرت بصورة خاصة إلى الهجمات «الإرهابية» المروعة على تل أبيب التي قتلت العديد وجرحت المئات. والرئيس، كما قال في تصريحه أمس، استهجن بأقصى التعابير إزهاق تلك الأرواح وجرح أولئك الناس الأبرياء في إسرائيل.

هيلين ثوماس: إكمالي هو: إذاً، لماذا يريد إلقاء القنابل على الأبرياء العراقيين؟

آري فليشر: هيلين، السؤال هو كيف يمكننا حماية الأميركيين، وحلفائنا وأصدقائنا. . .

هيلين ثوماس: إنهم لا يهجمون عليك.

آري فليستشر: من دولة. . .

هيلين ثوماس: هل اعتدى أولئك العراقيون عليك أو على الولايات المتحدة، منذ أحد عشر عاماً؟

آري فليشر: أعتقد أنك نسيت الأميركيين الذين قُتلوا في حرب الخليج الأولى، كنتيجة لعدوان صدام حسين وقتها.

هيلين ثوماس: هل تسمي هذا انتقاماً، انتقاماً بعد ١١ سنة؟

آري فليشر: هيلين، أعتقد أنك تعرفين جيداً أن الرئيس يريد تفادي الحرب، وأن الرئيس قد طلب من الأمم المتحدة الذهاب إلى العراق للمساعدة بهدف تجنب الحرب.

هيلين توماس: هل سيهجم الرئيس على أرواح الأبرياء العراقيين؟

آري فليشر: يريد الرئيس التأكد من أنه قادر على الدفاع عن بلدنا، والدفاع عن مصالحنا، والدفاع عن أمتنا، والتأكد من عدم ضياع أرواح الأميركيين.

هيلين توماس: وهو يعتقد أنهم يشكلون تهديداً علينا؟

آري فليشر: ليس هناك شك في أن الرئيس يعتقد أن العراق يشكل تهديداً على الولايات المتحدة.

هيلين توماس: الشعب العراقي؟

آري فليشر: الشعب العراقي ممثَّل بحكومته. في حال حصل تغيير في النظام، فإن العراقيين...

هيلين توماس: إذاً، سيكونون عرضة للخطر؟

آري فليشر: في الواقع، لقد أوضح الرئيس أنه لا وجود لأي خلاف مع الشعب العراقي. لهذا، ظلت السياسة الأميركية تهدف إلى تغيير النظام. ليس هناك شك في أن الشعب العراقي...

هيلين توماس: هذا القرار يعود إليهم، أليس كذلك؟ إنه بلدهم.

آري فليشر: إن كنت تعتقدين أن الشعب في العراق في وضع يمنحه السلطة بتحديد من هو ديكتاتورهم، فلا أعتقد أن التاريخ قد أظهر هذا.

هيلين توماس: أعتقد أن العديد من البلدان لديها ذلك ـ لا يعود القرار إلى الشعب ـ بمن فيهم نحن.

انتهى السجال لم يسحب مسؤولو البيت الأبيض الشارة الصحافية من توماس، لكنهم أسكتوها بطريقة أخرى: لم يعد يتم اختيارها في طرح الأسئلة. في الواحد والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٦، دعاها الرئيس أخيراً، لأول مرة منذ ثلاث سنين. أكملت توماس تماماً من حيث أوقفت. سألت الرئيس: «قرارك في اجتياح العراق قد سبّب موت آلاف الأميركيين والعراقيين، وإصابة

أميركيين وعراقيين بعاهات أبدية. كل سبب قُدم، علنياً على الأقل، اتضح أنه غير صحيح. سؤالي هو: ما هي الحقيقة التي خضتم من أجلها تلك الحرب؟».

في تبادل نزق، أجابها بوش الغاضب، «بكامل احترامي لسؤالك ولك كصحافية منذ زمن بعيد... لم أكن أريد الحرب. افتراض أني أردت تلك الحرب أمر خاطئ بصراحة، هيلين».

ثم أتى روسيل مخيبر، وهو محرر في «كوبريت كرايم ريبورتر». كثيراً ما كان يحضر المؤتمرات الصحافية في البيت الأبيض، لكن نادراً ما أُعطي الفرصة ليطرح الأسئلة (تماماً مثل ثوماس، مخيبر أميركي من أصل عربي). لكنه اشترك في بعض النقاشات الجديرة بالذكر مع الناطق باسم البيت الأبيض سكوت ماك كليلان، كما حصل في الثاني من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣:

روسيل مخيبر: سكوت، هناك أمران. الأول، هل يعرف الرئيس كم عدد الأشخاص الذين قُتلوا وجُرحوا في العراق منذ بداية الحرب؟

سكوت ماك كليلان: هذه الأرقام معروفة علنياً.

روسيل مخيبر: هل الرئيس يعرف عدد. . .

سكوت ماك كليلان: إنه مدرك تماماً للتضحيات التي تتم في العراق.

روسيل مخيبر: حسناً، كم عدد. . . كم عدد الأشخاص الذين قُتلوا في العراق؟ ليس الأميركيين وحسب. . . بل جميع الأشخاص الذين قُتلوا وجُرحوا في العراق منذ بداية الحرب؟

سكوت ماك كليلان: ... لا أعرف. بإمكانك مواصلة تعقب كل تلك الأرقام. أعني أن تلك أمور تحتاج إلى مناقشتها مع سلطة التحالف الموقتة...

روسيل مخيبر: هل يعرف الرئيس عدد الأشخاص الذين قُتلوا؟

سكوت ماك كليلان: يعرف الرئيس أن ما نفعله في العراق أمر ضروري للفوز بالحرب على الإرهاب.

روسيل مخيبر: لم يكن هذا سؤالي.

سكوت ماك كليلان: إنه من الضروري...

روسيل مخيبر: هل يعرف عدد الأشخاص الذين قُتلوا وجُرحوا؟

سكوت ماك كليلان: إنه من الضروري من أجل...

روسيل مخيبر: أعرف هذا. لكن كم عدد الأشخاص...

سكوت ماك كليلان: ... المزيد من السلام والأمن.

روسيل مخيبر: ... الذين قُتلوا وجرحوا.

سكوت ماك كليلان: ... هذا يعني عالماً أكثر أمناً.

روسيل مخيبر: هذا ليس السؤال، سكوت. السؤال الذي طرحته، هل يعرف الرئيس عدد...

سكوت ماك كليلان: مجدداً، لقد أجبت عن سؤالك. أخبرتك بأنه مدرك تماماً للتضحيات التي يقوم بها جنودنا، وللتضحيات التي تبذلها العائلات من أجل جنودنا هناك في العراق.

كان مخيبر طوال الحرب على العراق، يواجه صعوبة في الحصول على أذون صحافية للبيت الأبيض. وفي إحدى المرات، اضطر إلى جعل المحامي يتصل لتهديد مكتب صحافة البيت الأبيض. لكنه أعاد الكرّة مجدداً في الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٥:

روسيل مخيبر: سكوت، ليلة أمس، أثناء التقديم القضائي المرفوع أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة، وصلت وزارة العدل إلى قرار يدعم نشر الوصايا العشر في قاعات المحكمة ومباني المجالس التشريعية في جميع أنحاء البلد. سؤالي هو: هل يؤمن الرئيس بالوصية السادسة: لا يجب أن نقتل، على أنها تنطبق على الغزو الأميركي للعراق؟

سكوت ماك كليلان: «تفضل، السؤال الثاني»!.

جيش من المشجعين

يعتقد المرء غارقاً في عالم أحلامه الخيالي من الصحافيين الزائفين والأخبار المزورة والكتّاب المأجورين، أن الرئيس بوش بإمكانه أن يرتاح آمناً بمعرفته أنه يوصل رسالته إلى جميع الأرجاء. لكن القائد المهووس بالصورة لا يمكنه أن يقتصد في ذلك.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عقد الرئيس ما أعلن عنه البيت الأبيض أنه «حوار ارتجالي» مع الجنود. جاء مؤتمر الفيديو على شاشات التلفزة، كاحتفال قومي، قبل بضعة أيام من اليوم الذي يفترض أن يصوت فيه العراقيون على دستور جديد. «إنه توقيت هام»، قالت أليسون باربر، نائبة مساعد وزير الدفاع، للجنود قبل ظهور بوش على الشاشة. «إن الرئيس يتطلع بشوق إلى إجراء مثل هذه المحادثة معكم»(١).

كان من المفترض أن يكون نقاشاً حراً، مع جنود يقولون تماماً ما قيل لهم أن يقولوه.

تقدمت باربر لتدرب الجنود الأميركيين العشرة المعاقين من كتيبة المشاة ٤٢ في الجيش، والعراقي الوحيد الموجود، على الأجوبة. وقفت على منصة البيت الأبيض حيث سيقف بوش في ما بعد. قرأت جزءاً من ملاحظاته الافتتاحية، ثم حددت الأسئلة التي سيطرحها بوش. اقترحت في بعض الأحيان جملاً كردود للجنود. أراد البيت الأبيض من هذا الحدث، أن يمنح بصورة واضحة انطباعاً بأن خطة الولايات المتحدة في العراق تتقدم تماماً كما خطط لها بوش.

كان مؤتمر الفيديو مجهزاً في مسقط رأس صدام حسين في تكريت، التي اعترف بوش مازحاً بأنه لا يمكنه زيارتها مطمئناً. وعلى نحو مثير للفضول، كانت تكريت الستار للعديد من أشرطة الدعاية الخاصة بصدام حسين.

أثناء المؤتمر، بدا الجنود يتملقون الرئيس. في إحدى المرات، قال

(١) Associated Press, October 13, 2005.

أحدهم: «لقد بدأنا حربنا ضد الإرهاب غداة هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ونحن فخورون لإكمالها هنا». لكن اللحظة المؤثرة حلت عندما طلب بوش من الجنود التعليق عن تفاعلهم مع المواطنين العراقيين. لم يكن بإمكان النقيب ديفيد ويليامز، سوى ذكر تعليق واحد مبتذل: «سيدي، كنت مع زميلي العراقي في مدينة تكريت العراقية، وكان يتكلم مع السكان المحليين. وما أخبرني به أن السكان المحليين أخبروه بأن الشعب العراقي جاهز ومتلهف للتصويت على هذا الاستفتاء».

كان هناك رجل عراقي واحد يحضر المؤتمر، هو الرقيب الأول عقيل شاكر ناصر، المسؤول عن منشأة تدريب الجيش العراقي في تكريت. كانت مساهمته قصيرة، لكنها متحمسة: «شكراً لك على كل شيء. أحبك».

عندما اتضح أن الحدث منظم مسبقاً، استجوب المحققون الناطق باسم البيت الأبيض سكوت ماك كليلان عن التدريب:

سيد ماك كليلان: أنا متأسف، هل تلمح إلى أن ما كان جنودنا يقولونه ليس صادقاً، أو أن ما كانوا يقولونه لا ينبع من أفكارهم هم؟

المراسل: لا شيء من هذا إطلاقاً. أسأل وحسب إن كان من الضروري تدريبهم.

سيد ماك كليلان: حسناً، في ما يخص الحدث اليوم، كان الحدث مجهزاً لتسليط الضوء على مرحلة هامة في تاريخ العراق، ولمنح الرئيس الفرصة، مجدداً، للتعبير على تقديرنا لما يفعله جميع جنودنا عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الحرية ولشجاعتهم وتضحيتهم.

وصفت القصة الإخبارية الحدث في «واشنطن بوست» بأنها «واحد من أكثر الأحداث العلنية المجهزة غرابة وإحراجاً في رئاسة بوش»[١].

---

(١) Jim VandeHei, "Troops Put in a Good Word to Bush About Iraq," Washington Post, October 14, 2005.

يا لحظ الرئيس بوش العاثر. كان يعتقد أنه يصنع خبراً في الحقيقة... كما الحال دائماً.

* * *

كان لبرامج دعاية إدارة بوش السرية تأثيرها المرجو: الشعب مضطرب على نحو يُرثى له. لا بد من أن كارل روف وجورج بوش كانا مسرورين لمعرفة أنه حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كشفت إحصائيات هاريس أن الشبان الأميركيين لا يزالون يؤمنون بالمبررات المخزية التالية لغزو العراق:

* ٤١ في المئة من الشباب الأميركي، يؤمنون بأن صدام حسين «يمتلك روابط متينة مع القاعدة».

* ٢٢ في المئة من الشباب يعتقدون أن صدام حسين «ساعد على التخطيط ودعم الخاطفين الذين نفذوا الهجمات على الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر».

* ٢٦ في المئة من الشباب يعتقد أن العراق «كان يمتلك أسلحة دمار شامل عندما اجتاحته الولايات المتحدة».

* ٢٤ في المئة من جميع الشباب يعتقدون أن «العديد من الخاطفين الذين هاجموا الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، هم من العراقيين»[١].

الإشارة الوحيدة المفعمة بالأمل، هي أن نسبة أقل بكثير من السابق تؤمن بهذه الخدع: قبل عشرة أشهر فقط، كان ضعفا عدد الأشخاص في إحصائيات هاريس يعتقدون أن صدام حسين متورط في التخطيط لهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر .

---

(١) The Harris Poll # 95, December 29, 2005. http://www.harrisinteractive.com/harris_poll/index.asp?PID=623

بين الجنود الأميركيين، كان الارتباك أعظم: تبعاً لأول إحصائية لمعهد زغبي عن جنود الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ما يقارب تسعة من كل عشرة قالوا إن مهمة الولايات المتحدة هي «الانتقام لدور صدام في هجمات ٩/١١»، بينما ٧٧ في المئة قالوا إنهم يعتقدون أن السبب الرئيسي للحرب هو «إيقاف صدام عن حماية القاعدة في العراق»[١].

إن الأميركيين يؤمنون بهذه الأكاذيب، ليس لأنهم أغبياء، لكن لأنهم مستهلكون جيدون للإعلام. يثقون بأن الإعلام ينقل إليهم من دون خوف أو تفضيل، ويمثل المرجع الصادق للديموقراطية. بصورة محزنة، غالباً ما تتم خيانة هذه الثقة.

نحتاج في هذا البلد بقوة إلى إعلام مستقل، يطرح الأسئلة الصعبة ويحاسب أصحاب السلطة. عندها فقط، ستتم رؤية دعاية الحكومة على ما هي عليه، ويمكن المواطنين عندها البدء في صنع خياراتهم وهم مطّلعون على الواقع، وليس على المعلومات الخاطئة الخادمة للأغراض الشخصية. أي شيء أقل من هذا، هو إساءة إلى هذا البلد ومواطنيه، وإساءة إلى المجتمع الديموقراطي.

---

(١) John Zogby, "A Letter from the Troops," tompaine.com, March 1, 2006. http://www.tompaine.com/articles/2006/03/01/a_letter_from_the_troops.php



مايتي ورليتزر(*)

صُقلت العلاقة الودودة بين الإعلام المتعاون وحكومة الولايات المتحدة بعناية. عمل الصحافيون الأميركيون ذوو السلطة العليا في السابق، جنباً إلى جنب، ومن دون أي تعبير عن الاعتذار، مع وكالة الاستخبارات المركزية «السي.آي.أيه.»، بل إن بعضهم مدرج في جدول رواتب وكالة التجسس.

أطلق فرانك ويسنر، رئيس قسم الأعمال السرية في «السي.آي.أيه.» في أوائل الخمسينيات، على هذا اسم مايتي ورليتزر: «بكبسة زر تقريباً»، كما وصفتها «نيويورك تايمز»، «أصبح ورليتزر وسيلة تنسيق الأوركسترا، في أي لغة حول العالم تقريباً، مهما يكن الإيقاع الذي ترغب «السي.آي.أيه.» في سماعه»[1]. وورليتزر مزمار كبير، كان يُستخدم في المسارح في الثلاثينيات والأربعينيات، ويقوم بتقليد صوت العواصف الرعدية وأبواق السيارات، بالإضافة إلى عزف الموسيقى.

كانت آلة مايتي ورليتزر الخاصة بويسنر، مدعَّمة بأوركسترا ضخمة من الصحافيين. بدءاً من الخمسينيات إلى السبعينيات، اشتغل أكثر من ٤٠٠ صحافي أميركي على نحو سري في مهام تابعة لـ «السي.آي.أيه.»[2]. وصل

(*) ايتي ويرليتزر: مصطلح يُستخدم لوصف التلاعب السري التنظيمي للإعلام مع وكالات الاستخبارات الأميركية.

(١) John M. Crewdson and Joseph B. Treaster, "Worldwide Propaganda Network Built by the CIA," New York Times, December 26, 1977.

(٢) Carl Bernstein, "The CIA and the Media," Rolling Stone, October 20, 1977.

هذا البرنامج، المشار إليه باسم عملية الطير المحاكي في بعض التقارير، إلى ذروته في الستينيات عندما ضمت شبكة دعاية «السي.آي.أيه.» أكثر من ٨٠٠ خبر وأفراد ومنظمات شعبية إعلامية، تبعاً لما جاء في سلسلة تحقيقات العام ١٩٧٧ في «التايمز»[١]. كانت الولايات المتحدة في قبضة الحرب الباردة، وتم تجنيد المدراء الأعلى سلطة في المنظمات الإخبارية الرائدة، كجنود في تلك الحرب. وبينما سخر السياسيون الأميركيون من فكرة إعلام ممول من الحكومة في أماكن مثل الاتحاد السوفياتي، أصبح الصحافيون الأميركيون عملاء طوعيين لحكومتهم. وحتى بداية السبعينيات، نادراً ما ظهرت أي إشارة عن مفاجأة أو احتجاج على هذه الإجراءات.

في مقالة في «رولينغ ستون» العام ١٩٧٧، قدم المراسل كارل بيرنستين (الذي نشر هو وبوب ودوارد الفضيحة التي أطاحت بالرئيس نيكسون في «واشنطن بوست»)، تفاصيل عقود من العمليات السرية بين «السي.آي.أيه.» والإعلام. من بين المنفذين الأوائل الذين ساعدوا «السي.آي.أيه.»، ويليام بالي من «سي بي أس»، وهنري لويس من «التايم»، وآرثر سولزبيرجر من «نيويورك تايمز»، وباري بينغهام الابن من «لوسفيل كورير جورنال»، وجيمس كوبلي من الخدمات الإخبارية في «كوبلي». أما الشبكات التلفزيونية الرائدة، بما فيها «أيه بي سي» و«أن بي سي»، والخدمات السلكية ـ «أيه بي»، «يو بي آي»، و«رويترز»، ـ بالإضافة إلى صحف «هيرست وسكريبس هوارد» و«نيوزويك» و«ميامي هيرالد» و«ساتردي إيفنينغ بوست»، فجميعها امتلكت تعاملات مع وكالة التجسس. أما أكثر علاقات «السي.آي.أيه.» قيمةً فهي مع «نيويورك تايمز» و«سي بي أس» ومجلة «تايم إنك»[٢].

«كان بعض علاقات الصحافيين مع الوكالة سرياً؛ والبعض الآخر علنياً»، كتب بيرستين. «كان هناك تعاون وتزويد وتداخل. يقوم الصحافيون بتقديم سلسلة كاملة من الخدمات السرية، بدءاً من جمع استخبارات بسيطة إلى خدمات

---

(١) Crewdson and Treaster.

(٢) Bernstein, Rolling Stone.

وساطة بين الجواسيس في الدول الشيوعية. فقد كان الصحافيون يشاركون «السي.آي.أيه.» دفاتر ملاحظاتهم، والمحررون يشاركونها كامل طاقمها. كان بعض الصحافيين حاصلاً على جائزة بوليتزر، وكان بعضهم صحافيين متميزين ممن يعتبرون أنفسهم سفراء من دون تسمية في بلدهم. أما معظمهم فكانوا أقل منزلةً: مراسلين أجانب وجدوا أن علاقتهم مع الوكالة تساعد عملهم. كانوا صحافيين يعملون بدوام حر مهتمين بأعمال جريئة بطولية في مجال التجسس تماماً مثل كتابة المقالات؛ أما الفئة الأصغر فهي موظفون بدوام كامل في «السي.آي.أيه.» يتنكرون كصحافيين في الخارج. وفي العديد من الأمثلة، أظهرت وثائق «السي.آي.أيه.» أن الصحافيين كانوا منشغلين في تأدية مهام للـ «السي.آي.أيه.» بموافقة مدراء المنظمات الأميركية الإخبارية الرائدة».

كانت «السي.آي.أيه.» مهتمة بشدة لصقل هذه الإجراءات. «صحافي واحد بعشرين عميلاً»، شرح مسؤول في «السي.آي.أيه.» رفيع المستوى لـ «رولينغ ستون». «لديه أذون الدخول، والقدرة على طرح الأسئلة من دون إثارة الشبهات».

واحد من أوائل المراسلين الذين عملوا مع «السي.آي.أيه.» هو جوسيف ألسوب، كاتب عمود رائد في الخمسينيات. في عام ١٩٥٣، سافر إلى الفلبين ليراسل من هناك، بطلب من «السي.آي.أيه.». «أنا فخور لأنهم طلبوا مني ذلك، وفخور لأني لبيت طلبهم»، قال ألسكوب الذي قام بعمل سري مع الوكالة. «إن مفهوم ألا يؤدي الصحافي واجبه تجاه بلده هراء كامل»[١].

كانت المنظمات الإعلامية شريكة متحمسة بشدة في هذه الخدعة. كما تعجب مدير «السي.آي.أيه.»، ويليام كولبي، في إحدى المرات من محققي لجنة تشيرش، وهي لجنة مجلس الشيوخ التي كانت تحقق في إساءات «السي.آي.أيه.» في أواسط السبعينيات: «دعونا لا نسئ إلى الصحافيين المساكين، حباً بالله»، «دعونا نتجه إلى الإدارات. هي المسؤولة»[٢].

---

(١) Bernstein, Rolling Stone.

(٢) Ibid.

وصل الأمر بناشر «نيويورك تايمز»، آرثر هيز سولزبيرجر، ليوقع اتفاقاً سرياً، واعداً بألا يفشي سر تعاون صحيفته مع الوكالة. لكن عادة ما تكون الإجراءات أقل رسمية كي تحافظ على إنكار مستحب لكل شخص متورط.

كان التعاون مع «السي.آي.أيه.» أمراً روتينياً منتشراً في كل مكان إلى درجة أن العديد من الصحافيين اعتبروه جزءاً من عملهم. أنشأ مدير «السي.آي.أيه.»، ألين دولز، إجراءً «لاستخلاص المعلومات» من المراسلين الأميركيين الأجانب. عند عودتهم إلى الولايات المتحدة، يقدم المراسلون روتينياً ملاحظاتهم وانطباعاتهم إلى مسؤولي «السي.آي.أيه.» ـ الذين غالباً ما يقابلون الصحافيين عند مرافئ السفن ـ «سيكون هناك رجال من «السي.آي.أيه.» يبرزون بطاقاتهم، ممن يبدو كأنهم ينتمون إلى نادي ييل»، قال هوف مورو، مراسل «ساتردي إيفنينغ بوست»، الذي أصبح في ما بعد المستشار الصحافي لنائب الرئيس نيلسون روكفيلر. «أصبح الأمر روتينياً جداً إلى درجة أنك تشعر بالاستياء بعض الشيء إن لم تُطرح عليك الأسئلة»[1].

كانت علاقة الصحافيين مع «السي.آي.أيه.» علاقة منفعة متبادلة. فقد يحصل الصحافي على بعض الاتصالات الداخلية، وحتى بعض المال. والوكالة تحصل على تغطية رائعة، أو يكون منبراً لآرائها. وقد لاحظ بيرنستين أن كاتب العمود في «نيويورك تايمز»، سي أل سولزبيرجر (ابن أخي الناشر)، شخص مفيد على نحو خاص.

وتبعاً لما قاله مسؤول في «السي.آي.أيه.» رفيع المتسوى، «يمتلك يونغ سي يو بعض الاستخدامات المفيدة... وقع اتفاقاً سرياً لأننا نزوده بمعلومات سرية... هناك تبادل، وأخذ ورد. نقول، نريد أن نعرف هذه؛ إن قلنا لك إنها ستساعدك على الحصول على أذون إلى كذا وكذا؟ وبسبب أذونه في أوروبا، يمتلك وسائل سحرية ناجحة («افتح يا سمسم»). نطلب منه أن ينقل إلينا وحسب: ماذا قال كذا، كيف يبدو، هل هو بصحة جيدة؟ كان متلهفاً جداً،

---

(١) Bernstein, Rolling Stone.

أحبَّ التعاون». في إحدى المناسبات، تبعاً لعدد من مسؤولي «السي.آي.أيه.»، أعطت الوكالة لسولزبيرجر ورقة معلومات قام بنشرها حرفياً تقريباً تحت اسم كاتب العمود مباشرة في «التايمز». «جاء سي يو وقال، أفكر في تقديم مقالة، هل بإمكانك تزويدي ببعض الخلفيات؟» وقال مسؤول «السي.آي.أيه.». «أعطيناها لسي يو كقطعة خلفية، وأعطاها سي يو للناشر ووضع اسمه عليها». أنكر سولزبيرجر حدوث أي من هذا. «الكثير من الهراء»، هذا كان رده[١].

احتج سولزبيرجر على بيرستين، بأنه كان ودوداً في تعامله مع العديد من مدراء «السي.آي.أيه.»، بل اعتاد أن يلعب الغولف مع مدير «السي.آي.أيه.» السابق جون ماك كوني. «لكن يجب عليهم أن يكونوا ماكرين على نحو فظيع لأنهم استخدموني»، هذا ما قاله.

كذلك كانت ـ ولا تزال ـ العلاقات الودودة بين عمالقة الإعلام والحكومة والصناعة. لهذا، نصح الصحافي الخاص بالفضائح، إي أف ستون، بأن عمل المراسل ليس مؤانسة ذوي السلطة، لكن تحديهم وفضحهم.

كانت «سي بي أس»، هي الشبكة التلفزيونية المفضلة لدى «السي.آي.أيه.». في الخمسينيات والستينيات، انضم مراسلو «سي بي أس» إلى كبار المسؤولين في «السي.آي.أيه.» في مناسبات العشاء الخاصة واجتماعات تزويد المعلومات. أسس مالك «سي بي أس» وليام بالي مع مدير «السي.آي.أيه.» ألان دولز شخصياً العلاقة الحميمة بين الشبكة والوكالة. ومن بين الإجراءات، كانت «سي بي أس» تزود «السي.آي.أيه.» بأفلام الأخبار، بما فيها المقاطع المحذوفة. بالإضافة إلى أن فرانك كيرنس، مراسل محطة «سي بي أس» من العام ١٩٥٨ إلى ١٩٧١، وأوست جودريش، مراسل «سي بي أس»، كانا يعملان معاً كموظفين سريين لـ «السي.آي.أيه.»، وقد تم استئجارهما ضمن إجراءات موافق عليها من بالي[٢]. في العام ١٩٧٦، عندما

(١) Bernstein, Rolling Stone.

(٢) Ibid.

سرب مراسل «سي بي أس»، دانيل سكور، محتويات تقرير الكونغرس الممنوع من النشر عن نشاطات «السي.آي.أيه.» و«أف بي آي» إلى الإعلام، ورفض في ما بعد كشف مصدره، شعر بالي بالغضب الشديد وأراد طرده. وتبعاً لما ورد في التقرير، استقال سكور على الفور من «سي بي أس».

كانت «نيوزويك» أيضاً شريكاً مع الحكومة. امتلكت المجلة العديد من المراسلين ذوي الدوام الحر، والذين عرفت المجلة أنهم موظفون متعاقدون مع «السي.آي.أيه.»، كما «تستخدم «السي.آي.أيه.» أحياناً المجلة لأغراض سرية». قال هاري كيرن، المحرر الأجنبي لـ «نيوزويك» من العام ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥، لـ «رولينغ ستون»:

«العلاقة غير الرسمية [بين «نيوزويك» و«السي.آي.أيه.»] كانت موجودة. لم يكن على أي شخص توقيع أي شيء؟ ما نعرفه نَقُلْه لهم [للـ «السي.آي.أيه.»] ولوزارة الخارجية... عندما ذهبت إلى واشنطن، كان علي التحدث إما مع فوستر وإما مع ألين دوليز [وزير الخارجية ومدير «السي.آي.أيه.»، على التوالي] عما كان يحدث... اعتقدنا أن الأمر رائع في ذلك الوقت. كنا جميعاً في الجانب نفسه».

في العام ١٩٧٣، كشف مدير «السي.آي.أيه.»، ويليام كلوبي، أن لديه ٣٦ صحافياً أميركياً «على جدول رواتب «السي.آي.أيه.»»، من ضمنهم خمسة يعملون في «منظمات إخبارية عامة النشر». وفي العام ١٩٧٦، كشف تقرير لم يُنشر من لجنة اختيار الاستخبارات المحلية التي يرأسها الممثل أوتيس بايك، أن ١٥ منظمة إخبارية على الأقل لا تزال تؤمن الحماية لعمليات «السي.آي.أيه.»[1].

«السي.آي.أيه.»، إنك المحدودة

ليس بنية تملق ورشوة الصحافيين الأميركيين للقيام بمزايداتها، أنشأت

(١) Bernstein, Rolling Stone.

«السي.آي.أيه.» عالماً مشابهاً كاملاً من إعلام تدعمه الوكالة في أنحاء العالم. وبدءاً من الخمسينيات إلى السبعينيات، امتلكت وكالة الاستخبارات الأميركية، أو اشترت بالرشوة، أكثر من ٥٠ صحيفة ومحطة إذاعية وخدمات إخبارية ومجلات دورية وغيرها من وسائل الإعلام، أغلبها خارجية. كان بعضها مجهزاً لنشر الدعاية، بينما تهدف البقية إلى تزويد العمليات السرية بغطاء صحافي. كان هناك اثنا عشر شخصاً على الأقل كعملاء «السي.آي.أيه.» يعملون بدوام كامل، وموظفون في المؤسسات الإخبارية الأميركية، وغالباً بعلم من مدرائهم. واثنا عشر شخصاً أو ما يقارب، من المؤسسات الإخبارية الأجنبية التي كانت تَرْشَح بعملاء «السي.آي.أيه.» مدفوع أجرهم. وكانت ٢٢ مؤسسة إخبارية أميركية على الأقل قد وظفت صحافيين أميركيين يعملون أيضاً لصالح «السي.آي.أيه.». وحوالي اثني عشر دار نشر أميركية طبعت أكثر من ١٠٠٠ كتاب أنتجته أو مولته «السي.آي.أيه.»(١).

عندما سألت في العام ١٩٧٦ عما إذا كانت «السي.آي.أيه.» تمتلك صحافيين أجانب، يعملون كعملائها المدفوع أجرهم، تملي عليهم ماذا يكتبون، أجاب مدير «السي.آي.أيه.» السابق، ويليام كولبي، «أوه، بالتأكيد، طوال الوقت»(٢).

تُمنع «السي.آي.أيه.» من قبل القانون، من نشر الدعاية في الولايات المتحدة. لكن، حتى قبل عصر الإنترنت، علمت «السي.آي.أيه.» أن الاتساع المطلق لعملياتها ذات المعلومات الخاطئة، يعني ظهور قصص خاطئة مزروعة في منافذ إعلام الولايات المتحدة. لم يكن هذا بالعائق الذي يُذكر، كما كشفت صحيفة «تايمز» في سلسلة تحقيقات العام ١٩٧٧:

---

(١) John M. Crewdson and Joseph B. Treaster, "Worldwide Propaganda Network Built by the CIA," New York Times, December 26, 1977; and Crewdson and Treaster, "The CIAs 3-Decade Effort to Mold the Worlds Views," New York Times, December 25, 1977.

(٢) Ibid.

قبلت «السي.آي.أيه.»، ككارثة لا يمكن تفاديها من معاركها الدعائية، حقيقة أن بعض الأخبار التي تصل إلى القراء والمشاهدين الأميركيين، ملطخ بما يطلق عليه الروس اسم «المعلومات المضللة». بل إن الوكالة ابتكرت مصطلحات لوصف هذه الظاهرة: الضربة المرتدة، رد الفعل، أو العواقب المحلية...

صرحت إدارة «السي.آي.أيه.» ببساطة في العام ١٩٦٧، بأن «العواقب التي أصابت الولايات المتحدة من المنشورات الأجنبية التي تدعمها، أمر محتم، وبناءً على ذلك، أمر جائز». أو كما عبر عنها عميل سابق في «السي.آي.أيه.» بقول موجز: «لتصب ما تصب».

إلا أن بعض موظفي الوكالة السابقين، قالوا في مقابلات معهم، إنهم يعتقدون أنه بغض النظر عن ردود الفعل غير المقصودة، كانت بعض الجهود الدعائية للوكالة، ولا سيما أثناء حرب فيتنام، موجهة نحو هدفها النهائي في الولايات المتحدة.

وبرغم ظهور أن ما يقارب جميع الصحافيين الأميركيين الموظفين في وكالة الاستخبارات الأميركية لأعوام، كانوا يُستخدمون لجمع الاستخبارات أو دعم عمليات جمع الاستخبارات الحالية، انبثقت بعض القضايا التي أصبح فيها بعض العملاء، سواء أكانوا على اطلاع بذلك أم لا، قنوات من المعلومات المضللة للشعب الأميركي[(١)].

إحدى الطرائق التي كانت «السي.آي.أيه.» تتبعها من أجل إعادة الدعاية إلى الولايات المتحدة، نشر القصص في الخدمات السلكية، التي يتم انتقاؤها في جميع أنحاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة. قدرت شبكة الصحافة المتحدة «أسوشيتيتد بريس»، أن مادتها وصلت إلى سكان نصف العالم في العام ١٩٧٧. كانت «السي.آي.أيه.» تضع بصورة فعّالة معلومات مضللة من خلال وكالات: الصحافة المتحدة («أي بي») والصحافة الدولية المتحدة («يو بي آي»)

(١) Crewdson and Treaster, December 25, 1977.

و«رويترز». خلال حرب فيتنام، وصف موظف في «السي.آي.أيه.» عمله، بأنه نشر الأخبار القائلة بأنه «مهما حدث من أمر سيئ في فيتنام، فإنه خطأ العدو»، والذي عَلِم بأنه موجه إلى الجمهور الأميركي. صعّدت «السي.آي.أيه.» أيضاً الجهود الدعائية لإضعاف الرئيس الكوبي، فيديل كاسترو، والرئيس التشيلي، سالفادور أليندي. وكانت هذه الجهود موجهة أيضاً إلى الجماهير الأميركية.

حاولت «السي.آي.أيه.» بشدة، كتم الأخبار التي لا ترغب في نشرها. في العام ١٩٦٤، نشر الصحافيان ديفيد وايس وثوماس بي روس، كتاباً بعنوان «الحكومة الخفية»، وهو أول فضح كبير لعمليات «السي.آي.أيه.» السرية حول العالم. زار مسؤول في «السي.آي.أيه.» رفيع المستوى دار راندوم للنشر، واقترح أن تشتري الوكالة جميع النسخ المطبوعة. قال الناشر إنه قد تم الترحيب بالوكالة لتشتري العدد الذي تريده من النسخ، لكن دار راندوم ستحرر ببساطة طبعات أخرى. تم صرف النظر عن تلك الفكرة، لكن «السي.آي.أيه.» أطلقت حملة تشويه سمعة لتشجيع القراء على إتلاف الكتب.

تم تصعيد جهد تشويه آخر، لم يلق النجاح، من قبل وكالة «السي.آي.أيه.» ضد كتاب «سياسات الهيروين» في جنوب شرق آسيا، وهو كتاب نُشر العام ١٩٧٢ وكتبه ألفريد ماك كوي، أستاذ التاريخ الآن في جامعة ويسكونسين ماديسون. كان ماك كوي قد أجرى أبحاثه عن الكتاب في جبال لويس، حيث اكتشف بأن الجنود المدعومين من قبل «السي.آي.أيه.» يشترون الأفيون، ويشحنونه إلى مجمع «السي.آي.أيه.» حيث يتم تحويله إلى هيروين، وبعد ذلك يتم بيعه في جنوب فيتنام. وذكر ماك كوي ما حدث لكتابه في برنامج «الديموقراطية الآن!»: «عندما كان الكتاب في المطبعة، زار رئيس العمليات السرية في «السي.آي.أيه.» مكاتبي والناشر في نيويورك، واقترح أن يوقف الناشر الكتاب». سمحت هاربر كولينز لـ «السي.آي.أيه.» بمراجعة المخطوط، ثم نشرت الكتاب من دون «تغيير أي كلمة»[١].

---

(١) Democracy Now!, February 17, 2006.

في العام ١٩٧٦، حققت لجنة تشيرش الخاصة بمجلس الشيوخ الأميركي في العمليات السرية لـ «السي.آي.أيه.». أظهر التقرير الأخير المتعدد المجلدات، تفاصيل عن عمليات الاغتيال السرية ودعمهم للانقلابات، وما يشابهها من تلك الأمور. لكن تم تخصيص تسع صفحات فقط للتحدث عن استخدام الوكالة للصحافيين، أما التفاصيل الحاسمة عن ذلك ـ بما فيها أسماء الصحافيين الذين يعملون مع «السي.آي.أيه.» ـ فقد حُجبت عن لجنة مجلس الشيوخ، وحُذفت من التقرير الأخير. كانت تلك إشارة إلى مدى التكثيف الذي تحرس فيه «السي.آي.أيه.» هذا البرنامج الثمين: كانت الوكالة مستعدة لكشف أسرار قتل القادة الأجانب، لكنها لن تسلم أياً من عملياتها السرية القيمة والأكثر إثماراً، ألا وهي استخدام الصحافيين.

«لم يكن لتقرير لجنة تشيرش على الإعلام أي تأثير يذكر»، صرح بهذا السيناتور الأسبق جاري هيرت، وهو عضو في اللجنة. «كانت هناك نقاشات طويلة ومفصلة [مع «السي.آي.أيه.»] بشأن ما سوف يقال»[١].

في العام ١٩٧٦، بدا مدير «السي.آي.أيه.» جورج أتش دبليو بوش واعداً بحقبة جديدة، عندما صرح: «بصورة فعالة على الفور، لن تدخل «السي.آي.أيه.» في أي علاقة نقدية أو من خلال عقد مع أي مراسل أخبار بدوام كامل أو جزئي منتسب إلى أي خدمة إخبارية في الولايات المتحدة أو صحيفة أو مجلة دورية أو شبكة أو محطة إذاعية أو تلفزيونية». لكن، كانت هناك تحذيرات هامة: يمكن أن يتم التغاضي عن هذا القانون من قبل مدير «السي.آي.أيه.»؛ كما أن العديد من المراسلين الأحرار هم صحافيون غير منتسبين؛ وستستمر «السي.آي.أيه.» في قبول تعاون الصحافيين الطوعي. كان من الواضح أن «السي.آي.أيه.» لا تمتلك أي نية في إنهاء عملها السري في غرف الأخبار.

في الواقع، لا يزال مايتي ورليتزر منتعشاً، وبحالة جيدة. لم تعد

(١) Bernstein.

«السي.آي.أيه.» بحاجة إلى الاعتماد على صحافيين معينين ويتلقون أجورهم بشكل سري. لديها أشخاص مثل مراسلة الأمن القومي في «نيويورك تايمز»، جوديث ميلر، التي تنفذ أوامر الحكومة مجاناً. عندما قدمت ميلر عرضاً في الصفحات الأولى لمدة سنتين في «التايمز» للمجلس الوطني العراقي المدعوم من قبل «السي.آي.أيه.» ورئيسه، أحمد شلبي، تلقت ميلر ـ مثل محرر «التايمز سي» أل سولزبيرجر قبل عقود ـ «تصريح أمن حكومياً» يمنحها الإذن بالاطلاع على الوثائق السرية، لكنه يمنعها من نقل أي شيء تراه.

«أثناء الحرب على العراق، منحني البنتاغون الأذون للاطلاع على المعلومات السرية كجزء مما «يتضمنه» عملي مع الوحدة العسكرية الخاصة للبحث عن الأسلحة الاستثنائية»؛ كشفت ميلر في السادس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، بعد أعوام من بدئها إرسال تقارير عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق. «لم يسمح لي مناقشة بعض المعلومات الحساسة عن العراق مع المحررين»(١).

تعرضت علاقة ميلر السرية مع البنتاغون للنقد اللاذع. «هذا يشابه تماماً قدرة المرء على الحصول على تراخيص حكومية للصحافيين»، كتب بيل لونتش، وهو مراسل متقاعد في «سي بي أس»(٢).

اتضح أن ميلر، التي أُعطبت رسائلها التنبئية بالكوارث ـ والكاذبة ـ بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق، أسمى المراتب في المنفذ الإعلامي الأكثر تأثيراً في أميركا، تمتلك سجلاً طويلاً عن كونها الناطق بلسان الحكومة. اشتكى كريج بيس، وهو كاتب متعاقد سابق في «التايمز» وعمل مع ميلر في مسلسل عن القاعدة، منها في مذكرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ لمحرري

(١) Judith Miller, "A Personal Account: My Four Hours Testifying in the Federal Grand Jury Room," New York Times, October 16, 2005.

(٢) James Rainey, "New York Times Story on Leak Raises Questions," Los Angeles Times, October 18. 2005.

«التايمز»، يطلب فيها إزالة اسمه من قطعة إخبارية: «لم أعد قادراً على متابعة العمل مع جودي ميلر»، كتب بيس، وهو يعمل في «لوس أنجلوس تايمز» الآن. «لا أثق بعملها، أو إدارتها. إنها موالية للسلطة، وأفعالها تهدد كرامة المؤسسة وكل من يعمل معها... سلّمت مسودة قصة عن عمل تجميعي لم يكن سوى إملاء من مصادر حكومية في عدة أيام، ممتلئة بتأكيدات غير مثبتة وأخطاء حقيقية»، و«حاولت إقحامها في الصحيفة»[١].

بإمكان المرء سماع المزامير البالية لمايتي ورليتزر، تعزف بإيقاع مثالي أثناء زحف الدبابات الأميركية إلى بغداد.

كما استنتج مسؤول رفيع المستوى في«السي.آي.أيه.»، تنبئياً في العام ١٩٧٧: «إن رقّاص الساعة سيتأرجح، ويوماً ما سنعمل على تجنيد الصحافيين مجدداً». «عندما يأتي هذا اليوم، أضاف بثقة، لن يكون لدي أي مشكلة في تجنيدهم. أرى الكثير منهم، وأعلم أنهم مستعدون لقطف الثمار»[٢].

---

(١) Howard Kurtz, "The Judy Chronicles," Washington Post, October 17, 2005.

(٢) John M. Crewdson and Joseph B. Treaster, "CIA Established Many Links to Journalists in U.S. and Abroad," New York Times, December 27, 1977.

نقاطع هذا البرنامج

تماماً بعد منتصف ليلة الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤، استيقظ سكان بوبال، في الهند، على أصوات الصراخ. كان الناس يترنحون في الشوارع، وأعينهم وأنوفهم وأفواههم تحترق. وصف السكان غيمة بيضاء كثيفة تدخل منازلهم، يتبعها شعور بالاحتراق والاختناق. انفجرت أبواب جهنم في وجه تلك المدينة المأهولة بكثافة بالسكان. ركض الناس مذعورين. ثم بدؤوا سريعاً بالسعال وتقيؤ الدم. يذكر الناجي، تشامبا ديفي شوكلا: «لم يكن أحد يساعد الذين يسقطون على النهوض. استمروا في السقوط وحسب، وداسنا أناس آخرون بأقدامهم. أخذ الناس يتسلقون ويتعثرون ببعضهم لإنقاذ حيواتهم. حتى الأبقار ركضت محاولةً إنقاذ حياتها، وأخذت تدهس الناس وهي تركض»[١].

خرجت الغيمة السامة من مصنع يونيون كاربايد الموجود في بوبال. عند الإحصاء، تبين أن ٢٧ طناً من غاز الميتيل إيزو سيانات المميت، قد تسربت بعد فشل ستة أنظمة حماية في استيعاب التسرب. تعرض نصف مليون شخص للتسمم بالغاز. توفي حوالى ٧٠٠٠ شخص على الفور، وما يقارب ٢٠ ألفاً آخرين توفوا كنتيجة للتسمم[٢]. لم يتم تنظيف مصنع يونيون كاربايد المتهالك بشكل كامل على الإطلاق بعدها، واستمرت الفضلات السامة في تسميم سكان

(١) "What Happened in Bhopal," The Bhopal Medical Appeal & Sambhavna Trust, http://www.bhopal.org/whathappened.html#_ftnref2

(٢) Saheed Shah, "New documents will threaten US giant's defence on Bhopal disaster," The Independent (U.K.), December 6, 2004.

بوبال. في العام ٢٠٠١، اشترت شركة دو كيميكال مصنع يونيون كارbايد، لتتوارث مع هذه الصفقة كل ديون الشركة. بدأت شركة دو كيميكال من حيث توقف كاربايد: رفضت تنظيف الموقع أو توفير مياه شرب آمنة، أو تعويض الضحايا بطريقة عادلة. فقد استمر بالمعاناة ما يقارب ١٥ ألف شخص أصيبوا بأمراض مزمنة نتجت عن حادث العام ١٩٨٤[١].

كان مصنع يونيون كاربايد قد أنكر منذ وقت طويل أي مسؤولية عن أسوأ حادث صناعي في العالم. زعم أن الشركة الهندية التابعة لها، والتي تملك فيها حصة بنسبة ٥١٪، هي المُلامة. لكن الوثائق التي حصلت عليها الصحيفة اليومية في لندن العام ٢٠٠٤، «الإندبندنت»، كشفت «التورط العميق والشامل ليونيون كاربايد في إدارة الأجهزة، وتصميم الخدمات التقنية لمصنع بوبال». كانت الشركة الأميركية مشتركة في جلب معدات الأمان ومراقبة استخدام الآلات، وهما الأمران اللذان فشلا في ليلة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤. كشفت مذكرة أخرى في الشركة، أن يونيون كاربايد قد خفضت ٣٣٥ وظيفة عمل من مصنعها في بوبال في السنة التي سبقت الحادث، لتوفر بذلك ١,٢٥ مليون دولار. «التوفير المستقبلي لن يكون سهلاً»، استنتجت مذكرة يونيون كاربايد السرية، مشيرة إلى أن تلك التخفيضات قد تُلحق الخطر بعمليات المصنع. كان وارين أندرسون، رئيس يونيون كاربايد في ذلك الوقت، قد رفض المثول أمام جلسات القضاء في الهند لمواجهة تهم القتل المستحقة[٢]. اكتُشف مؤخراً أنه يعيش برفاهية في معتزل في هامبتونز.

لم تلق قصة الإهمال المشترك والمأساة المستمرة لبوبال، إلا ذكراً ضئيلاً في صحافة العالم، المخصصة للقصص العالمية الإخبارية، الأمر الذي جعل جاكيس سيرفين يُفاجَأ عند تلقيه رسالة الكترونية من «بي بي سي» في شقته في

(١) Pierre Prakash, "In Bhopal, the Poison Still Flows," La Liberation, December 3, 2003. http://www.truthout.org/docs_03/120503G.shtml

(٢) Shah, The Independent, December 6, 2004.

باريس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. كانت قناة «بي بي سي» ترغب في بث قصة في الذكرى العشرين للمأساة. طلبت الرسالة الالكترونية، التي كانت موجهة إلى الموقع www.dowethics.com، لقاءً مع الناطق باسم «دو» لمناقشة موقف الشركة من مأساة بوبال.

لو أن منتجي «بي بي سي» ألقوا نظرة عن قرب أكثر، للاحظوا أن موقع الشركة الالكتروني يحمل شعار شركة «دو»، لكنه في الحقيقة يسخر لنقص أخلاقيات الشركة (ethics). كان الموقع من إنتاج «يس مين»، وهي مجموعة ناشطة متخصصة في أداء متميز من «تصحيحات الهوية» للشركات ذات المشاكل الأخلاقية.

ومع وجود إعلام ضخم مستاء بشدة من أن يسلّط الضوء على جرائم معلنيه ومموليه المتعاونين، فشل الناشطون في كسر حاجز الصوت لجلب الانتباه إلى هذه القصص المأساوية المخبأة. استخدمت مجموعة «يس مين» السخرية كسلاح لاختراق جدار الصمت الذي فرضه الإعلام المتعاون. وكما ذكرت «يس مين»، «في الولايات المتحدة، على الأقل، لا يمكنك إخفاء منظمة التجارة العالمية أو الذكرى السنوية لبوبال فقط، لأنها بارزة الأهمية. يمكننا أحياناً تقديم العلف، الذي يجعل هذه المواضيع تبقى سرية». ضمت أهدف «يس مين» الأخرى، منظمة التجارة العالمية. وساعد موقع المنظمة الالكتروني الساخر مجموعة «يس مين» على الحصول على دعوة إلى التحدث كسلطات مسؤولة عن التجارة الدولية. أصروا على أن الناس يجب أن يستمعوا إلى منظمة التجارة بدلاً من استماعهم إلى الحقائق، ذلك أن «منظمة التجارة العالمية تمتلك الكثير من الخبرة». في العام ٢٠٠٤، أطلقت «يس مين» «حملة» في أرجاء الولايات المتحدة لجورج دبليو بوش. وزعت عريضة تطلب من الناس دعم ارتفاع درجة حرارة الأرض، وطلبت من مؤيدي بوش توقيع عهد بالموافقة على إبقاء الفضلات النووية في باحاتهم الخلفية وإرسال أطفالهم إلى الحرب.

لذا، عندما اتصلت قناة «بي بي سي» بموقع dowethics.cm، كانت مجموعة (يس مين) جاهزة. ارتدى سيرفين بذلة رخيصة، ذهب إلى استوديو «بي بي سي»

في باريس، حيث تحول هناك ليصبح الناطق الرسمي باسم «دو»، جود فينستيرا. إليكم المقابلة التي بُثت مباشرة في جميع أنحاء العالم على قناة «بي بي سي» في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٤:

«بي بي سي» ورلد: ينضم إلينا مباشرة من باريس جود فينيستيرا. إنه المتحدث باسم شركة دو كيميكال التي اشترت يونيون كاربايد. صباح الخير. اليوم هو ذكرى كارثة بوبال. هل تقبلون الآن أي مسؤولية عما حصل؟

جود فينيستيرا: ستيف، حسناً. اليوم، هو يوم عظيم لنا جميعاً في «دو»، وأعتقد أنه كذلك بالنسبة إلى ملايين الأشخاص حول العالم. لقد مضت عشرون سنة منذ حصول الكارثة، وأنا اليوم أشعر بالسعادة الشديدة لأعلن أنه لأول مرة تقبل «دو» المسؤولية الكاملة عن كارثة بوبال. لدينا خطة باثني عشر مليار دولار لتعويض الضحايا بشكل كامل أخيراً، بعد مرور كل ذلك الوقت، بمن فيهم ١٢ ألف شخص قد يحتاجون إلى رعاية طبية طوال حياتهم، ولتنظيف موقع مصنع بوبال بشكل كامل وسريع. الآن، عندما اشترينا يونيون كاربيد قبل ثلاث سنين، عرفنا ما الذي نحصل عليه، وأنه يساوي ١٢ مليار دولار. سددنا دين يونيون كاربيد، هذا الكابوس الذي حل بالعالم، والذي سبب الآلام لـ «دو»، وخصصنا اثني عشر مليار دولار لدفع أكثر من ٥٠٠$ لكل ضحية، والذي هو كامل المبلغ الذي استلموه [حتى اليوم]. الحد الأقصى هو ٥٠٠$ لكل ضحية. ليس بالشيء الكافي بالنسبة إلى الهندي، كما قال، لسوء الحظ، واحد من متحدثينا قبل سنتين. في الحقيقة، إنها كافية لدفع نفقات سنة كاملة من الرعاية الطبية. سنعوض الضحايا بالشكل الكافي. علاوة على ذلك، سنقدم إصلاحاً كاملاً وشاملاً لموقع بوبال، الذي، كما ذكرت، لم يتم تنظيفه إطلاقاً. عندما هجرت يونيون كاربايد الموقع قبل ١٦ سنة، تركت خلفها أطناناً من الفضلات السامة. إلا أن الموقع يستمر في الاستخدام كملعب للأطفال. ويستمر شرب المياه من المياه السطحية أسفله. إنه فوضى كاملة، لذلك نحن نحتاج إلى «دو».

«بي بي سي» ورلد: إنه في حالة فوضى، بالتأكيد، جود. إنه لخبر جيد أن

نعلم أنكم قبلتم أخيراً المسؤولية الكاملة. سيقول بعض الناس إن الوقت قد تأخر كثيراً لفعل ذلك، فقد مضت ثلاث سنين، أربع تقريباً. متى ستحقق أموالكم التعويض على شعب بوبال؟

جود فينيستيرا: حسناً، حالما نتمكن من إيصالها إليهم، ستيف. لقد بدأنا في عملية سداد ديون يونيون كاربيد. هذا، كما قلت، قد تأخر كثيراً، لكنه الشيء الوحيد الذي بإمكاننا القيام به. عندما حصلنا على يونيون كاربيد، قمنا بتسوية ديونها في الولايات المتحدة على الفور. ونحن الآن، بعد ثلاث سنين، جاهزون للقيام بالشيء نفسه في الهند. كان علينا القيام بذلك قبل ثلاث سنين. إننا نقوم به الآن. وأحب أن أقول إنه أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً. وأحب أن أقول أيضاً، إنها ليست بالقضية الصغيرة، ستيف. إنها المرة الأولى في التاريخ التي تقوم بها شركة بملكية عامة بحجم «دو» بالقيام بعمل يضر بأرباحها بشكل بارز فقط لأنه الشيء الصحيح. وربما يتأثر الشركاء بذلك، لكنهم إن كانوا مثلي بشيء، فأعتقد أنهم سيشعرون بالبهجة لكونهم جزءاً من هذا الحدث التاريخي، ولأنهم يقومون بتصحيح خطأ اقترفه غيرهم.

«بي بي سي» ورلد: هل يعني هذا أنك ستتعاون أيضاً في أي أفعال قانونية مستقبلية في الهند أو الولايات المتحدة الأميركية؟

جود فينيسترا: حتماً. أحد التزاماتنا غير المالية هو الإلحاح على حكومة الولايات المتحدة لتسليم وارين أندرسون أخيراً، الذي فر من الهند بعد اعتقاله العام ١٩٨٤. دفع كفالة بـ ٢٠٠٠ دولار لعدد من تهم القتل وهرب من الهند على الفور. سنقوم بالضغط على حكومة الولايات المتحدة لتسليم أندرسون الذي يعيش في لونغ أيلاند، إلى الهند، ليواجه تهمه أخيراً... وسنقوم أخيراً بنشر المكونات الكاملة للمواد الكيميائية والدراسات التي أجرتها يونيون كاربيد بعد فترة قصيرة من الكارثة... وأخيراً، سنقوم بتمويل، من دون إرفاق أي شروط، بحثاً في سلامة أي منتج من «دو»... لا نريد أن نكون شركة تبيع منتجات قد تحتوي على تأثيرات سلبية طويلة الأمد على العالم.

«بي بي سي» ورلد: جود، سنترك الأمر هنا. شكراً لانضمامك إلينا. فقط لتأكيد ما قاله جود فينيسترا للتو، المتحدث باسم دو كيميكال، يقول إن دو كيميكال تتحمل الآن المسؤولية الكاملة عن الأحداث التي وقعت في بوبال قبل عشرين سنة. وسيتعاونون للقيام في الأعمال القانونية في المستقبل.

* * *

هل يمكن أن يكون هذا صحيحاً: دو كيميكال تتحمل مسؤولية كاملة وتعوض عن جريمة القرن المشتركة؟ عند نشر هذا الحدث التاريخي، أطلقت قناة «بي بي سي» شعار «الخبر العاجل» في أسفل شاشتها. في فرانكفورت، انخفض سعر أسهم «دو» ٤,٢٪ بعد ٢٣ دقيقة، لتخسر ملياري دولار من سعرها في السوق قبل التعويض عن خسائر اليوم بكامله بعد ثلاث ساعات.

يا للحسرة، لقد كان وهماً سريع الزوال. بعد ساعة من بث الخبر، حررت المتحدثة باسم «دو»، مارينا أشانين، الإنكار التالي:

«في هذا الصباح، أعلنت قناة «بي بي سي» ورلد خبراً كاذباً، يتعلق بالمسؤولية تجاه كارثة بوبال. عرّف الشخص الذي أدلى بهذا التصريح عن نفسه بأنه متحدث باسم «دو» يدعى جود فينيسترا. نؤكد عدم وجود أي أساس مهما يكن لهذا التقرير، ونؤكد أيضاً أن جود فينيسترا ليس موظفاً ولا متحدثاً باسم «دو».

تم اختيار الاسم المستعار لجاكيس سيرفين بعناية: جود هو الملاك الراعي للقضايا المستحيلة، شرح لبرنامج «الديموقراطية الآن!»، وفينسترا تعني نهاية الأرض، التي صرحت مجموعة «يس مين» «بأنها تمثل الوضع نوعاً ما» في بوبال[1].

بفضح سريتهم، قررت «يس مين» قول الحقيقة... نوعاً ما. صنعت سبقاً صحافياً عن الحادث، زاعمةً أنه من «دو»، لتوضيح موقف الشركة في بوبال.

---

(١) Democracy Now!, December 6, 2004.

نشرت العديد من المنافذ الإعلامية هذا الكلام، على أنه تصريح حقيقي من دو كيميكال:

في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعلن متحدث زائف باسم «دو» على قناة «بي بي سي» وردد خطط زائفة لتحمل المسؤولية الكاملة عن المأساة الحقيقية في بوبال التي وقعت في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. تنكر دو كيميكال بشدة هذا الإعلان. برغم أنه يبدو إنسانياً في طبيعته، إلا أن الخطط المزيفة كانت من اختراع وكلاء إعلانيين غير مسؤولين من دون أخذ الحقيقة بالاعتبار.

وكما أشارت «دو» على نحو متكرر، لا يمكن «دو»، ولن تقوم بتحمل المسؤولية عن الحادث. («ما نحن غير قادرين على فعله ولن نفعله... هو قبول المسؤولية عن حادث بوبال». هذا ما صرّح به المسؤول التنفيذي مايكل باركر، في ٢٠٠٢). لم يتغير موقف «دو»، برغم الضغط الشعبي...

وكي نكون واضحين بصورة مثالية:

* لن يتم التخلص من ديون شركة يونيون كاربيد («خطة دو» المزيفة دعت إلى إحلال الشركة التي تملكها دو، وبيعها بشكل كامل، بقيمة ١٢ مليار دولار، لتمويل التعويض والإصلاح في بوبال.)

* لن تلتزم «دو» بأي تمويل لتعويض ومعالجة ١٢ ألف شخص في بوبال ممن يحتاجون إلى رعاية طوال الحياة. لقد تم تعويض ضحايا بوبال مسبقاً، فالعديد منهم تلقى حوالى ٥٠٠ دولار أميركي قبل عدة سنين، وهو المبلغ الذي بإمكانه تأمين الرعاية الطبية لسنة كاملة في الهند.

* لن تصلح «دو» (تنظف) موقع مصنع بوبال. نفهم أن شركة يونيون كاربيد قد تركت آلاف الأطنان من المواد الكيميائية السامة في الموقع، وأن هذه لا تزال تلوث المياه السطحية التي يشرب منها سكان المنطقة. ترى «دو» أن اقتراح الحكومة الهندية الأخير لتكليف دراسة لتقييم الإصلاح الملائم في وقت ما في المستقبل، كافٍ بصورة كاملة.

* لا تحث «دو» الولايات المتحدة على تسليم المدير التنفيذي السابق في يونيون كاربيد، ورنر أندرسون، إلى الهند، حيث كان مطلوباً منذ ٢٠ سنة بتهم قتل مختلفة.

* لن تنشر «دو» معلومات خاصة عن الغازات المتسربة، ولا نتائج عن الدراسات التي أقامتها شركة يونيون كاربيد في السابق، ولم تنشرها إطلاقاً.

* لن تمول «دو» أبحاثاً عن سلامة الأعطال الداخلية بالنظر إلى تأثيراتها السلبية الطويلة الأمد.

* توافق «دو» على أنه «ليس بإمكان أحد تخصيص قيمة معينة للقيام بالشيء الصحيح أخلاقياً»، كما قال «المخادع» فينيسترا. لهذا السبب اعترفت «دو» وحلت العديد من ديون يونيون كاربيد في الولايات المتحدة على الفور بعد امتلاك الشركة في العام ٢٠٠١.

الأهم من كل هذا:

* لن يشهد مالكو الأسهم في «دو» أي خسائر، لأن سياسة «دو» تجاه بوبال لم تتغير. تماماً كما نحن نهتم في «دو»، كبشر، لضحايا كارثة بوبال، يجب أن نكرر أن مسؤولية «دو» الفريدة والوحيدة هي تجاه مالكي أسهمها، ولا يمكن لـ «دو» القيام بأي شيء ضد أهدافها الربحية، إلا إذا أجبرها القانون[١].

بمزيج لافت ومثير من الدعابة والمعلومات والتمثيليات المسرحية، حولت «يس مين» منظور الإعلان عن جريمة القرن المشتركة. للحظة قصيرة، نظر العالم إلى قصة بوبال من وجهة نظر الضحايا، وكيف أُنكر تحقيق العدالة لوقت طويل.

تعرضت مجموعة «يس مين» للانتقاد من قبل البعض لإثارتها آمالاً وهمية بين الناجين في بوبال، ولخداع «بي بي سي». «ربما منحنا الناس ساعتين من

(١) "Dow Help Announcement is Elaborate Hoax," The Yes Men (web site), December 2004. http://www.dowethics.com/r/about/corp/bbc.htm

الأمل الكاذب»، قال سيرفين عن عمل «يس مين». «لقد منحتهم «دو» ٢٠ سنة من المعاناة»[١].

أهداف الغريب

ما قدمته «سي أن أن» على أنه اجتماع البلدية الدولي، مكان في قلب البلدة حيث سيتمكن مسؤولو إدارة كلينتون من بيع خطتهم لقذف العراق بالقنابل. إنه الثامن عشر من شباط/فبراير ١٩٩٨، ووزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، تتوقع المعتاد: أشخاصاً مختارين بعناية لطرح الأسئلة وجمهوراً محجوباً بشكل جيد، وإليهم ستتمكن من تقديم قضية إدارة كلينتون المبررة للهجوم على العراق. تميز ضغط الإدارة للحرب على العراق، بمواجهات مع صدام حسين بشأن إبقاء مفتشي الأمم المتحدة في العراق. كما جادل مفتش أسلحة سابق في الأمم المتحدة، يدعى سكوت ريتر، في برنامج «الديموقراطية الآن!»، «هذه المواجهات لا تتعلق بتجريد العراق من السلاح. إنها تتعلق بإبقاء العقوبات الاقتصادية كعربة لاحتواء صدام حتى التمكن من إسقاطه»[٢].

إن الجدل حول تفتيش الأمم المتحدة في العراق، يحدث مقابل الستارة الخلفية لفضائح بيل كلينتون المتصاعدة. في الواقع، تم تأجيل جلسات الاتهام في مجلس الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ليوم واحد عندما تم إطلاق الهجمات المشتركة البريطانية والأميركية على العراق تماماً كما كان مخططاً لانطلاق جلسات الاستماع.

كانت أولبرايت، تماماً، كغيرها من السياسيين الذين يوافقون على المشاركة في مثل هذه المواجهات، تزعم أنه غير مخطط لها مع الشعب، مطمئنة إلى أن الحدث قد تم توجيهه بعناية. كانت أولبرايت قد جاءت إلى جامعة ولاية أوهايو

(١) Shah, The Independent, December 6, 2004.

(٢) Democracy Now!, October 21, 2005.

مع مستشار الأمن القومي ساندي بيرغر ووزير الدفاع وليام كوهين. هؤلاء الثلاثة، أوائل وزراء حرب كلينتون، كانوا يتوقعون جمهوراً متحمساً بابتهاج. وشرح تقرير في «كولومبوس فري بريس»: «على خلاف اجتماعات البلدية الحقيقية، كان القبول لحضور هذا الحدث انتقائياً بصورة بالغة. في البداية، كانت هناك البطاقات الحمراء التي تُعطى للمقاعد الألف في الباحة الرئيسية. حاملو البطاقات الحمراء هم وحدهم يحظون بفرصة طرح الأسئلة (وبرغم ذلك، أي شخص يمتلك بطاقة حمراء، ويرغب في طرح سؤال على اللجنة المُناقشة، يجب عليه أولاً التقدم به خطياً على بطاقة ٥٣. في حال لم يُعجَب البيت الأبيض أو «سي أن أن» بسؤالك، لن تتقدم به). كما ستقدم جامعة ولاية أوهايو توصية لمجموعات محلية محددة، ومن الجامعة لأهليتهم في امتلاك البطاقة الحمراء، وعندها إما أن توافق «سي أن أن»، وإما لا توافق عليهم. تضمنت المجموعات التي حصلت على بطاقات حمراء فيلق تدريب جنود الاحتياط ومجموعات متعددة من الجنود المتقاعدين وجيش الخدمة العسكرية وتحالف المنتخبات النساء، وأساتذة الجامعة والطاقم، بالإضافة إلى الموافقة على ٤٠ طالباً. إلا أن العديد من مجموعات الطلاب، بمن فيهم مجموعتان بيئيتان، قد رُفضوا ومنعوا فعلياً. وبعدها، تأتي البطاقات البيضاء لـ ٦٠٠٠ مقعد في الجزء المكشوف من المدرج. لا يسمح لحاملي البطاقات البيضاء بطرح أي أسئلة إطلاقاً. . .»[(١)].

هذا كثير على مناقشة حرة. غير أن أعضاء المجتمع لم يكونوا قادرين على لعب دور المشجعين. اصطف المواطنون والناشطون المهتمون والمتشككون، للحصول على بطاقات لحضور الحدث مسبقاً. النتيجة: جاء مسؤولو كلينتون لبيع الحرب، لكن هذا الجمهور لم يكن يشتري. عندما بدأت أولبرايت بالتحدث، بدأ بعض المحتجين بالغناء: «واحد، اثنين، ثلاثة، أربعة، لا نريد حربك

(١) David Evans, "Heckled in Columbus," Columbus Free Press, February 25, 1998, http://www.freepress.org/Backup/UnixBackup/pubhtml/iraq/heckled.html.

العنصرية». آخرون أطلقوا شعار: «لا للحرب»[1]. نقلت «سي أن أن»: «أصبحت المضايقات كثيفة جداً في إحدى المرات إلى درجة أن أولبرايت قاطعت متحدث «سي أن أن» جود وودرف وقالت: «هل بإمكانك إخبار هؤلاء الأشخاص أني سأكون مسرورة جداً بالتحدث معهم عندما ينتهي هذا؟ أريد أن أوضح فكرتي»[2].

خرج مدراء «سي أن أن» للتفاوض مع الجمهور الغاضب غير القادر على طرح الأسئلة. اتفقت الشبكة في النهاية على السماح لشخص واحد، لم يكن من الصفوف الأمامية الموافق عليها مسبقاً، بطرح سؤال. وقع الخيار على جون سترانج، وهو أستاذ بديل في الثانية والعشرين من عمره في المدارس العامة في كولومبوس، ليتحدث مع صقور القيادة في إدارة كلينتون. مشى إلى الأمام وطرح سؤاله:

جون سترانج: لماذا الهجوم على العراق بينما اقترفت بلدان أخرى إساءات مشابهة؟ تركيا، على سبيل المثال، ألقت القنابل على المواطنين الأكراد. وعاملت السعودية المعارضين الدينيين والسياسيين بقساوة شديدة. لماذا تطبق الولايات المتحدة معايير مختلفة للعدالة على هذه البلدان؟

وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت: دعني أَقُل إنه عندما تكون هناك مشاكل كما وصفت، نختارها ونقدم توضيحنا في المعارضة عليها. لكن لا أحد فعل لشعبه وجيرانه ما فعله صدام حسين أو ما يفكر في القيام به...

سترانج: ماذا عن إندونسيا؟ لقد أطفأتم الميكروفون...

أولبرايت: ... قام صدام حسين بإنتاج أسلحة دمار شامل، وهو لا يجمعها بصورة واضحة من أجل متعته الشخصية، لكن بهدف استخدامها. لذلك، يختلف

---

(١) Cleveland Plain Dealer, February 19, 1998.

(٢) "U.S.s Iraq policy catches flak in Ohio," CNN, February 18, 1998. http://www.cnn.com/WORLD/9802/18/town.meeting/

كماً ونوعاً عن أي ديكتاتور وحشي آخر ظهر مؤخراً. ونحن، بصورة خاصة، قلقون جداً منه ومما قد تكون خططه.

سترانج: وماذا تقولون عن الديكتاتوريين في بلدان مثل إندونيسيا، التي نبيع الأسلحة لها، فهم يذبحون الناس في تيمور الشرقية؟ ماذا لديكم لتقولوه عن إسرائيل، التي تذبح الناس في فلسطين والتي فرضت القانون العسكري؟ هؤلاء هم حلفاؤنا. لماذا نبيع الأسلحة لهذه البلدان؟ لماذا ندعمها؟ لماذا نلقي القنابل على العراق عندما تقترف مشاكل مشابهة؟ [الجمهور يبتهج، يصفق، ليخمد صوته].

أولبرايت: هناك أمثلة متعددة عن أشياء ليست صحيحة في هذا العالم والولايات المتحدة تحاول. . . [صياح] أنا متفاجئة حقاً من أن الناس يشعرون بأنه من الضروري الدفاع عن حقوق صدام حسين عندما يجب علينا التفكير في طريقة للتأكد من أنه لا يستخدم أسلحة الدمار الشامل.

جود وودرف، «سي أن أن»: الناس يصيحون... للحظة فقط...

سترانج: إني لا أدافع عنه على الإطلاق. ما أقوله أن هناك حاجة إلى أن نكون مطبقين ملتزمين بسياسة الولايات المتحدة الخارجية. لا يمكننا دعم الأشخاص الذين يقترفون انتهاكات متشابهة لأنهم حلفاؤنا السياسيون. هذا غير مقبول. لا يمكننا انتهاك تشريعات الولايات المتحدة عندما يكون ذلك ملائماً لنا. أنت لا تجيبين عن سؤالي سيدة أولبرايت [تصفيق، ابتهاج].

أولبرايت: اقترح سيدي أن تدرس بعناية ما تنص عليه السياسة الخارجية الأميركية، ما قلناه بالتحديد عن القضايا التي ذكرتها. لقد تم تحذيرهم جميعاً. قمنا بتوضيح سياستنا مع الجميع. وإن أحببت، بصفتك أستاذاً سابقاً، سأكون مسرورة في قضاء ٥٠ دقيقة معك، أصف بالتحديد ما نفعله في مثل هذه القضايا.

كان الجمهور يصيح على أولبرايت، وضيف «سي أن أن» جود وودرف حذرهم: «كلما قضيتم وقتاً في الصياح أكثر، زاد الوقت الذي تأخذونه من

الأشخاص الذين يمتلكون الأسئلة». ثم تابع وودرف من حيث أُسكت جون سترانج:

جود وودرف: أيتها الوزيرة، لدي إكمال قصير يتعلق بهذه النقطة. ثمة العديد من البلدان التي تمتلك مثل هذه الأسلحة الكيميائية والبيولوجية: ستة بلدان في الشرق الأوسط وحده. لقد أوضحت سبب عزل صدام حسين. لكن يحير الناس السبب الذي يجعل أنه لا بأس به لبلدان أخرى أن تمتلك هذه الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلا العراق.

أولبرايت: أعتقد أنه من الواضح أن بلداناً أخرى تمتلك أسلحة دمار شامل. إن السؤال هو إن كان هناك ميول إلى استخدامها، كما أن صدام حسين منتهك تكررت أفعاله. أعتقد أنه من الضروري لنا توضيح أن الولايات المتحدة والعالم المتحضر لا يمكنهما التعامل مع شخص قادر على استخدام أسلحة الدمار الشامل تلك على شعب، هذا غير التحدث عن جيرانه.

طرح جون سترانج الأسئلة الفظة التي يجب على جميع الصحافيين طرحها، ليجعل من الآمن على وودرف التأكيد على الموضوع. كان هذا يبث مباشرة على الهواء، لذا لم يتمكن مسؤولو إدارة كلينتون من الاختباء من الغضب الذي أشعلته سياساتهم. سمع تحدي سترانج أكثر من ٢٠٠ مليون شخص حول العالم. تبعت حواره أسئلة غاضبة من غيره من الجمهور الذي أخذ يصيح على مسؤولي الإدارة. وصفت «سي أن أن» «معترضاً» ينتقد المسألة بكاملها، يقول إن هذا ليس باجتماع البلدية، لكنه «حدث إعلامي مجهز من قبل «سي أن أن». ذكرت الشبكة أيضاً كيف أن «معترضاً» آخر سأل كيف بإمكان أولبرايت وكوهين وبيرغر النوم ليلاً، وهم على علم بأن العراقيين الأبرياء قد يُقتلون ويُجرحون في أي ضربة عسكرية.

«لن نقوم بإرسال رسائل إلى صدام حسين بدماء الشعب العراقي»، تحدث رجل مجهول الهوية بين الحشد مع المسؤولين الثلاثة. «إن أردتم الاتفاق مع صدام، اتفقوا مع صدام، وليس مع الشعب العراقي».

أجابته أولبرايت بسرعة، «إننا نقوم بذلك كي تتمكنوا جميعاً من النوم ليلاً». تابعت كلامها، تصيح بصوت يعلو صوت الحشد، «إني فخورة جداً مما نفعله. نحن أعظم أمة في العالم...»[١].

أسرعت أولبرايت لترحل بعيداً بعد انتهاء الاجتماع على الفور. وعدها لجون سترانج بمحاضرة تستمر لخمسين دقيقة لم يتحقق إطلاقاً.

تحدثت كاثي كيلي، في اليوم التالي عبر برنامج «الديموقراطية الآن!»، وهي مؤسّسة أصوات في البرية، معنا من العراق، حيث كانت تجلب الطعام والتجهيزات الطبية للمشافي التي تعاني بسبب العقوبات الاقتصادية. شوهد اجتماع البلدية على قناة «سي أن أن» بصورة واسعة في العراق. أخبرتنا كيلي، «أعتقد أن العديد من الأشخاص هنا استمدوا التشجيع منه. قال لي الناس، ليس هناك دعم للهجمات العسكرية في الشرق الأوسط، وليس حتى في الولايات المتحدة... قضيت معظم يومي في المشفى، حيث أخبرتني الأمهات: نحتاج إلى الدواء. نحتاج إلى الحليب. لا نحتاج إلى القنابل»[٢].

هذه هي حال ديموقراطيتنا اليوم: يتآمر قادة حكومتنا والإعلام المتعاون لحماية من في السلطة من التعرض للتحديات. في روتين مسرحي كان مثالياً في الأعوام الأخيرة في إدارة بوش، استخدمت «سي أن أن» وإدارة كلينتون غطاء الديموقراطية المزخرف كدعامة يمكنهما خلفها تجنب الإجابة عن الأسئلة الصعبة. هكذا تعمل غرفة إرجاع الصدى في الحكومة والإعلام. الأشخاص الذين يختلفون مع الحكومة يتجمدون خارج «نقاش» بطرف واحد، ومن ثم يتقلصون ليصير حكماً عليهم الصياح بشؤونهم أو أسئلتهم. إنهم «معترضون» مصنفون، يُسخر منهم، ويصرف النظر عنهم. لو سُمح لهم سؤال قادتهم بحرية ـ كما اعتاد النقاد المؤيدون للحرب أن يفعلوا ـ لوُصفوا عندها بصورة مختلفة: مواطنين مهتمين.

---

(١) "U.S.s Iraq policy catches flak in Ohio," CNN, February 18, 1998. http://www.cnn.com/WORLD/9802/18/town.meeting/

(٢) Democracy Now!, February 19, 1998.

كان جون ستون مدركاً أن أسئلته الجريئة قد أغضبت الإدارة و«سي أن أن». وقد قال لبرنامج «الديموقراطية الآن!» في اليوم التالي: «لا أعتقد أن هذا ما كان يدور في خلدهم».

موت يتحدى الفعالية

في العام ١٩٨١، نقلت مراكز مكافحة الأمراض في رسالة إخبارية تقريراً عن خمس حالات غير متصلة، عن مرض ذات الرئة عند رجال مثليين في منطقة لوس أنجلس. كان اثنان منهم قد توفيا. لم يُثر التقرير إلا القليل من الاهتمام. كانت هذه هي البداية الصامتة المميتة لوباء الأيدز.

بتصاعد أعداد الموتى، وجد الأشخاص المصابون بالأيدز أنفسهم وأزواجهم يواجهون فوارق لا تصدق: حكومة رفضت الاعتراف بالمرض (لم يذكر الرئيس ريغان إطلاقاً مرض الأيدز علناً خلال دورة رئاسته الأولى)؛ بيروقراطيو الحكومة يجرون أنفسهم للحصول على موافقة الأدوية؛ قادة محافظون يسمون المرض بانتقام الله من الشاذين؛ رجال شرطة متوحشون يرتدون قفازات أثناء ضربهم للناشطين؛ وسكان بهوس كره للشاذين يقفون جانباً يراقبون بصمت.

احتاج ناشطو الأيدز إلى طريقة لكسر هذا الرضا الصامت. بأخذهم الإلهام من حركة الحقوق المدنية، جلبت اعتراضاتهم غير المسبوقة انتباهاً لا مثيل له إلى هذا الوباء المخفي:

* الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨: أغلق «ائتلاف إطلاق القوى ضد الأيدز» المُؤسَّس حديثاً ـ مجموعة «آكت أب» الناشطة لإيجاد حل للأيدز ـ مبنى إدارة الغذاء والدواء في واشنطن. طلب تمويلاً متزايداً وحصولاً أسهل على عقاقير الأيدز الواعدة.
* الرابع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩: أطلق أعضاء «آكت أب» مظاهرة في

أرض سوق أسهم نيويورك، ليوقفوا تجارتها للمرة الأولى في التاريخ. طلب الناشطون أن يقوم التجار ببيع الأسهم في بوروز ويلكوم (الآن غلاكسو ويلكوم)، وهو المصنع الوحيد لعقاقير الأيدز AZT، التي تكلف أسعاراً باهظة.

* كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩: تمدد أعضاء «آكت أب» في الجناح الرئيسي في كاتدرائية سينت باتريك في مدينة نيويورك، للاحتجاج على دور الكنيسة الكاثوليكية المتدخلة في ثقافة الأيدز في المدارس العامة.

وباستمرار الأيدز في دورته المميتة، ازداد غضب الناشطين لقلة التغطية الإعلامية عن هذا المرض، ولغياب معالجته عن أولويات الحكومة غير الموضوعة في مكانها. تزامنت القضيتان في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، عندما أطلق الرئيس جورج إتش دبليو بوش حرب الخليج الأولى. كان جون وير، العضو في «آكت أب» في مدينة نيويورك، يخطط لاحتجاج يدعى «يوم اليأس في مدينة نيويورك»، يهدف إلى الاحتجاج على كل من الحرب والإجابة غير الملائمة عن مشكلة الأيدز.

قرر وير وناشطان آخران الظهور فجأة في نشرة أخبار المساء على قناة «سي بي أس» مع دان راثر في الليلة التي تسبق يوم اليأس، حيث كانت آن نورثرآب، وهي عضو آخر في «آكت أب»، منتجة سابقة في «سي بي أس». قدمت إليهما التوجيهات إلى استوديو راثر، وبطاقة هوية «سي بي أس» قديمة لتمنحهم إذن الدخول إلى البناء .

في الثاني والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بدأ دان راثر نشرته بالطريقة المعتادة: «هذه أخبار المساء من «سي بي أس»، معكم دان راثر. مساء الخير».

فجأة، انبثق رأس جون وير في الصورة أمام راثر. «قاتلوا الأيدز وليس العرب! قاتلوا الأيدز وليس العرب!»، صاح مع اثنين آخرين.

حدق راثر إلى الأمام. بدا مذهولاً. أعلن سريعاً، «سنأخذ استراحة إعلانية

قصيرة الآن». أمسك تقنيو الاستوديو بهم، أبعدوهم عن الموقع، وأُخذوا في ما بعد إلى السجن. ظهر راثر بوجهه الكالح بعد الفاصل. «أريد أن أعتذر عن الطريقة التي صدر بها الإعلان على الهواء الليلة. كان هناك بعض الأشخاص الوقحين هنا. حاولوا إطلاق مظاهرة. لقد تم طردهم من الاستوديو، لكننا نقدم اعتذارنا عن الطريقة التي بدأنا فيها تغطية حرب الخليج. سنتابع بعد هذه الإعلانات».

في هذه الأثناء، كانت مجموعة «آكت أب» أخرى تجهّز لحدث على بعد بضعة شوارع في خدمة الإذاعة العامة في موقع أخبار الساعة لماكنيل ـ ليهرير. جلس الناشطون أثناء البث المباشر، وقيدوا أنفسهم بالكراسي والمكتب. أثار ذلك الفعل نقاشاً بين المضيفين. شرح روبين ماك نيل ما حصل للجمهور المتفرج:

«كان هناك مظاهرة في الاستوديو. إنها مجموعة من المتظاهرين المسالمين من مجموعة «آكت أب» الذين يشتكون من أننا والإعلام نصرف الكثير من الوقت والانتباه على الحرب في الشرق الأوسط، التي يقولون إنها لن تقتل أناساً بعدد الأشخاص الذين يموتون من الأيدز. أخبرتهم أن هذا البرنامج صرف الكثير من الوقت على قضية الأيدز، وسيقدم المزيد من التغطية عنه في المستقبل».

في الموقع الالكتروني لمجموعة «آكت أب»، ذكروا كيف حقق المراسل مع المعترضين بعد ذلك: «ألا تعتقدون أن هذه طريقة سخيفة وغير ناضجة في إيصال وجهة نظركم إلى أنحاء البلد؟».

أجاب الناشطون: «لا، نعتقد أن صرف مئات المليارات من الدولارات في إلقاء قنابل على أناس في قارة أخرى، طريقة سخيفة وغير ناضجة في إيصال وجهة النظر إلى أنحاء البلد»[1].

(١) "Day of Desperation," ACT UP web site, http://www.actupny.org/diva/synDesperation.html.

وذكرت آن نورثرآب في ما بعد، في برنامج «الديموقراطية الآن!»، «اعتقدت أنه أمر رائع لأن هذا الانقطاع في أخبار «سي بي أس» سيراه كل أرجاء العالم. نشرت «سي أن أن» ذلك كقصة إخبارية، وأذكر أن كاتب العمود جيمي بيرسلين أخبرني أنه كان في إسرائيل في ذلك الوقت، يحاول تغطية حرب الخليج، وشاهدها على قناة «سي أن أن». لقد حقق هذا تأثيراً في كل مكان».

«إن الفكرة الأساسية لكل هذه الأفعال، هي إيصال مرض الأيدز إلى الأخبار، لجعلهم يتحدثون عنه، ليجعلهم يعترفون بوجوده وينظرون إليه كمشكلة». شرحت. «لأن ما يحدث هو أن القضايا التي نهتم بها يتم تجاهلها من قبل الإعلام السائد. ما عرفناه كناشطين، هو أنه يجب علينا القيام بأمور تجذب الانتباه لتتم تغطية المشكلة. لطالما كان هدفنا غير مرغوب فيه شخصياً، لكنه ببساطة، يقوم بما نحتاج إليه لجلب الانتباه إلى هذه الأمور».

تقول عن مجموعة «آكت أب»: «لا نذعن للسلطة. وأعتقد أن هذا هو السبب الذي جعل لنا تأثيراً جيداً. نحن جاهزون لقول الحقيقة تحت أي ظروف».

بعض الصدامات غير المتوقعة

كان الكوميدي جون ستيوارت، ضيف برنامج العرض اليومي على «كوميدي سنترال»، يثير المشاكل في سخريته المسائية على أخبار اليوم. كانت نسخته عن الوجه الجاد للصحافيين والسياسيين، تخدمه أحياناً في الاتهامات الساخرة عن النفاق الرسمي وتواطؤ الإعلام. هذا ما أكسب مقدم الأخبار المزيفة دعوة إلى أن يكون ضيفاً في برنامج الصدام على قناة «سي أن أن»، وهو برنامج سياسي يقدم ضيوفاً مثل توكر كارلسون، من مجلس المحافظين، ومساعد كلينتون السابق بول بيجالا.

لكن، عندما بدأ كارلسون وبيجالا لقاءهما المباشر في الخامس عشر من

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لم يتوقعا أن يقوم الكوميدي السياسي المفضل في أميركا بقلب سخريته اللاذعة عليهما. إليكم مقتطف من حوارهم:[١].

جون ستيوارت: لقد بذلت جهداً خاصاً للمجيء إلى البرنامج اليوم، لأنني قد ذكرت بصورة خاصة، بين أصدقائي وأيضاً في الصحف المقروءة وبرامج التلفاز، أن هذا البرنامج سيئ.

بول بيجالا: لاحظنا ذلك.

ستيوارت: وأردت [عدم المجيء] ـ شعرت بأن هذا ليس عادلاً ويجب أن آتي إلى هنا ـ ليس لأنه سيئ، بل لأنه يؤذي أميركا. لكني أردت المجيء إلى هنا اليوم وأقول: توقفوا، توقفوا، توقفوا عن إيذاء أميركا...

أنتم الآن تساعدون السياسيين والشركات. أما نحن فتُركنا خارجاً هناك لنحصد مروجنا.

بيجالا: بضربهم؟ لقد قلت للتو بأننا قاسون جداً عليهم عندما يقترفون الأخطاء.

ستيوارت: لا. لا. لا. أنتم لستم قاسين عليهم. أنتم جزء من استراتيجياتهم. أنتم موالون ـ ماذا نسميهم؟ ـ مأجورون... ليس ذلك صادقاً. ما تفعلونه ليس صادقاً. ما تقومون به هو الاستئجار الموالي. وسأخبرك سبب معرفتي لذلك.

توكر كارلسون: لديك جون كيري في برنامجك وأنت تشتم عرشه، ثم تتهمنا بالاستئجار الموالي؟

ستيوارت: قطعاً.

كارلسون: لا بد من أنك تمزح. يأتي وأنت...

---

(١) "Jon Stewarts America," Crossfire, CNN, October 15, 2004. http://transcripts.cnn.com/TRANSCRIPTS/0410/15/cf.01.html

ستيوارت: أنتم على قناة «سي أن أن». البرنامج المخصص لي هو دمى تقوم باتصالات هاتفية مهووسة! ماذا حل بك؟

كارلسون: حسناً، إني أقول وحسب إنه ليس هناك سبب ـ عندما تحصل على هذه الفرصة الرائعة كي لا تكون ذيلاً للرجل ـ كي تتابع وتكون ذيله. هيا. هذا محرج.

ستيوارت: ... لديك مسؤولية تجاه المحادثة الشعبية، وفشلت بصورة بائسة.

كارلسون: أعتقد أنك بحاجة إلى الحصول على عمل في مدرسة الصحافة.

ستيوارت: أنت بحاجة إلى دخول واحدة. الشيء الذي أريد قوله، عندما يكون لديك أشخاص للقيام بردود الفعل وحسب، فإن الرجعية تظهر...

كارلسون: انتظر، اعتقدت أنك ستكون ممتعاً. هيا ... كن ممتعاً.

ستيوارت: كلا، لن أكون قردك.

بيجالا: تابع. تابع.

ستيوارت: إني أشاهد برنامجك كل يوم، وهو يقتلني.

كارلسون: يمكنني القول إنك تحبه.

ستيوارت: أوه، إنه، إنه من المؤلم جداً أن تشاهده [ضحك]. تعرف، لأننا نحتاج إلى ما تفعله. إنها فرصة عظيمة تملكها هنا لتخرج السياسيين حقاً من أسواقهم واستراتيجيتهم.

كارلسون: هل هذا هو حقاً جون ستيوارت؟ ما هذا، على أي حال؟

ستيوارت: نعم، إنه شخص يشاهد برنامجك ولم يعد قادراً على تحمله. لا يمكنني ببساطة...

كارلسون: لا أعتقد أنك أكثر إمتاعاً في برنامجك. هذا رأيي وحسب...

ستيوارت: لكن، أتعرف ما الممتع، برغم ذلك؟ أنت وغد كبير في برنامجك، تماماً كما في أي برنامج آخر [ضحك].

كارلسون، الآن، أنت تتحدث عن الموضوع. أحببته. حسناً. سنعود معكم.

بعد خمود الضحك. حققت سخرية ستيوارت هدفها. في الرابع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ألغى رئيس «سي أن أن» جوناثن كلين، برنامج التصادم وأنهى علاقة كارلسون مع الشبكة. السبب الرئيسي الذي ذكره كلين: «أوافق بكل قلبي مع تقديم جون ستيوارت»، وهو أن المشاهدين مهتمون للمعلومات، وليس الرأي[1].

لو أن «سي أن أن» تطبق المعيار نفسه على كل تغطيتها الإعلامية!

---

(١) New York Times, January 6, 2005.

حملة ضد المنشقّين

«أنا مظلومة. إنه لشيء مخزٍ أن على المرء إطاعة كل أولئك الناس الذين فقدوا عقولهم».
مارثا كارير، حوكمت لممارستها السحر في سالم، وشُنقت في التاسع عشر من آب/أغسطس، ١٦٩٢.

في شباط/فبراير ١٦٩٢، أصيبت مجموعة من الشابات، بالقرب من مدينة سالم في ماساتشوستس، بالمرض على نحو غريب. اشتكين من الحمى والانفعالات، وأصبحن هستيريات. من بين النساء، ابنة الكاهن المحلي وابنة أخته. عندما سُئلن عن الإغماء والهذيان، زعمت الفتيات أنهن تعرضن لسحر مجموعة أخرى في المجتمع، واستحوذ عليهن الشيطان. تبعت ذلك اتهامات على الفور: متسولة البلدة، امرأة يكرهها البروتستانتيون، وخادمة من أصل أميركي، كانتا من بين الأوائل في اتهامهما بالشعوذة. بدأت المحاكمة الذائعة الصيت لمشعوذات مدينة سالم في حزيران/يونيو، التي سمحت «بالأدلة الروحية» . وهي شهادة تعتمد على أحلام وتخيلات عن أفعال اقترفتها أرواح الساحرات المتهمات. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه مطاردة الساحرات في أيلول/سبتمبر، تم إعدام ٢٠ شخصاً بريئاً. طلب أخيراً الحاكم الملكي في ماساتشوستس، السِّير ويليام فيبز، نهاية لهذه المحاكمات بعد اتهام زوجته بأنها ساحرة.

لقد أخذت حملة مطاردة المنشقين أشكالاً مختلفة في أميركا منذ محاكمات ساحرات سالم. أثناء الحرب العالمية الثانية، أدت اتهامات اليابانيين إلى حشد

١٢٠ ألف أميركي من أصل ياباني وطردهم ورميهم في مخيمات اعتقال. في الخمسينيات، حدثت حملة «ريد مينيس»، حيث قاد السيناتور جوزيف ماك كارثي حملة لاستئصال أعدائه السياسيين من الحياة العامة. وتحت اسم مقاومة الشيوعية، دعمت الولايات المتحدة بصورة سرية الحروب في جنوب شرقي آسيا وأميركا الوسطى من الستينيات حتى الثمانينيات. وفي أواخر التسعينيات، أُعلن عن التجسس الصيني بشكل موجز (المزيد عن ذلك في ما بعد). وفي بداية القرن الواحد والعشرين، أصبح الإرهاب، هو البعبع الجديد.

تغيرت الأهداف، لكن الوسائل ظلت نفسها لقرون: يشير القادة السياسيون إلى تهديد خارجي، يضخم الإعلام تلك التهم ويؤجج لهب الهستيريا. والناس، غالباً من الأقليات العرقية، هم الضحايا. لقد سُحقت الحريات المدنية منذ تطبيق العدالة على الساحرات القدامى.

سرقة «المجوهرات الملكية»

«قام عالمٌ يُشتبه في أنه جاسوس للصين، بصورة جريئة، بنقل بيانات سرية من أحد أنظمة الكمبيوتر في مختبر حكومي، ليلحق الخطر فعلياً بكل سلاح نووي في ترسانة الولايات المتحدة، وذلك نقلاً عن الحكومة ومسؤولين في المختبر»[١].

كذلك، بدأت مقالة مروعة في «نيويورك تايمز» في الثامن والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٩٩ ـ امتزجت بصور عن معركة وشيكة بين «الخير» و«الشر»، واستذكار هستيريا الحرب الباردة ـ عن أجانب غزاة يهددون حياة الأميركيين بالخطر. امتزج كل ذلك مع مسحة من مكيدة التجسس. امتلكت مقالة «التايمز» جميع المكونات الضرورية لإصابة الأمة وصنّاع القانون، بنوبة من الجنون.

---

(١) James Risen and Jeff Gerth, "U.S. Says Suspect Put Code on Bombs in Unsecure Environment, " New York Times, April 28, 1999.

كانت جميع المكونات، موجودة باستثناء أمر واحد: الحقيقة.

كانت مقالة «التايمز» واحدة في سلسلة الفضائح المزعومة ضد العالم النووي ذي الأصل التايواني، وين هو لي. وبدءاً من السادس من آذار/مارس ١٩٩٩، كشف المراسلان المحنكان في «التايمز»، جيمس ريزن وجيف جيرث، تفاصيل مثيرة للصدمة عن خروق أمنية في مختبر لوس ألموس القومي، وهو مركز برنامج الأسلحة النووية الأميركية. المقالة الأولى، خرجت تحت عنوان «خرق في لوس ألموس: تقرير خاص؛ الصين تسرق أسرار القنابل النووية، هذا ما يقوله المعاونون الأميركيون»، في إشارة صريحة إلى «المشتبه فيه الرئيسي، عالم الكمبيوتر في لوس ألموس وهو أميركي من أصل صيني»[(١)]. بعد يومين، لي، الرجل الخجول البالغ من العمر ستين عاماً، والذي مضى على عمله في مختبر لوس ألموس أكثر من عقدين، يُطرد من المختبر بأوامر من وزير الطاقة الأميركي بيل ريتشاردسون. وفي اختراق كبير لخصوصية لي، تسربت هويته وكُشفت في «التايمز»، بالإضافة إلى خبر طرده. وبذلك، انطلقت الحملة القذرة والعنصرية الواسعة ضده. طوال السنة التالية، كتب ريزن وجيرث العديد من المقالات لـ «التايمز» عن تجسس وين هو لي. ومع تلك المقالات المثيرة في «التايمز» المعتمدة على سلسلة مستمرة من التسريب عن «جريمة» لي المزعومة والمثيرة لهستيريا شعبية عن القضية، وأخبار السياسيين في واشنطن الذين يوقدون لهب تهديد التجسس الصيني، ألقى المدّعون الفيدراليون بصورة نهائية لي في سجن انفرادي قبل المحاكمة لمدة تسعة أشهر.

أصبحت القضية ضد وين هو لي، تمثل ما يمكن أن يحدث من أخطاء عندما يتعاون الإعلام والحكومة على استهداف الفرد. كان جوهر مقالات «التايمز» يكمن في أن الدكتور لي، الرجل المتواضع الذي يتحدث الإنكليزية بلكنة ثقيلة، قد سرق مخططات أولية عن أكثر الأسلحة النووية الأميركية تطوراً،

---

(١) James Risen and Jeff Gerth, "Breach at Los Alamos: A Special Report; China Stole Nuclear Secrets for Bombs, U.S. Aides Say, " New York Times, March 6, 1999.

ثم قدمها إلى أو باعها للصينيين. وهذا يفسر تمكُّن الصين من نسخ التكنولوجيا، وصنع رؤوس نووية صغيرة تماثل في تكنولوجيتها الأسلحة الأميركية.

أيد تلك التهم الموجهة ضد لي، مسؤول سابق في وزارة الطاقة، يُدعى نوترا ترولوك الثالث، وهو محلل سوفياتي أثناء الحرب الباردة، أصبح مدير الاستخبارات في وزارة الطاقة[١]. قدم اتهاماته في تحقيق سري في الكونغرس برئاسة الممثل الجمهوري لكاليفورنيا، كريستوفر كوكس. تأسست لجنة كوكس في تموز/يوليو ١٩٩٨، بإلحاح من متحدث المجلس حينها نيوت غينغرش للتحقيق في ما إن كان هناك أي علاقة غير قانونية بين المساهمات في حملة إعادة انتخابات الرئيس كلينتون العام ١٩٩٦ وتصدير التكنولوجيا العسكرية إلى الصين. وسعت اللجنة تحقيقها لتشمل التجسس الصيني. اكتمل تقرير لجنة كوكس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتم تسريبه على الفور إلى «التايمز». انتهزت الصحيفة اتهامات ترولوك المفصّلة وقدمتها على أنها حقائق.

منذ أول فضيحة في «التايمز»، اتسمت المقالات بتحذير غريب: على الرغم من تحذيرات ترولوك الواضحة، المدعومة بأسطر لا تنتهي لتوضح الدليل المُدين بالتجسس الذي يقترفه وين هو لي، أصرت «أف بي آي» على أنها لا تمتلك الدليل الكافي لاعتقاله. كانت هناك تعريفات كهذه، تم نشرها في القصة الأولى: «لا يمتلك المحققون أدلة كافية للحصول على استراق سمع على المشتبه فيه، وهذا ما يجعل من الصعب إقامة قضية جنائية قوية»[٢]. هذا، وغيره من التحذيرات (يتطلب استراق السمع حداً قانونياً صغيراً نسبياً، وبرغم ذلك، لم تتمكن السلطات في هذه القضية من تحديدها) التي ذُكرت كدليل على فرضية أخرى: بأن تغطية لخرق أمني ضخم كانت تأخذ مجراها.

لم تكن أوائل عام ١٩٩٩ وقتاً عادياً في السياسة الأميركية. فقد وصل

---

(١) Matthew Purdy, "The Making of a Suspect: The Case of Wen Ho Lee, " New York Times, February 4, 2001

(٢) New York Times, March 6, 1999.

الغضب الجمهوري ضد الرئيس كلينتون إلى ذروته في الاتهامات الموجهة إليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وفي محاكمته أمام مجلس الشيوخ بعد شهرين. كانت علاقات كلينتون مع الصين قد أصبحت محط تركيز غضب الموالين. كانت هناك تهم بأن الصين قد وجهت مالاً إلى الحملات الديموقراطية العام ١٩٩٦، وتهم بأن كلينتون كان يحاول دعم الروابط السياسية والاقتصادية مع الصين العام ١٩٩٧.

في هذا المناخ السياسي الملوث، أخذت «التايمز» تؤجج النزاع من خلال تملق بطل جديد في مقالتها الأولى على الفور: «في علاقة شخصية متبادلة، أصبح التعامل مع هذه القضية قصة لمسؤول استخبارات وزارة الطاقة، نوترا ترولوك، الذي كان أول من أثار التساؤلات حول قضية لوس ألموس. أصبح ترولوك الشاهد السري الأكثر أهمية أمام لجنة الكونغرس المنتقاة بعناية الخريف الماضي»[١].

كان نوترا ترولوك جندياً قديماً صارماً، انتشر كرهه لكلينتون والصين بشكل واسع بين زملائه. أيدت «التايمز» نسخته عن الأحداث، وتمادت فيها، تشبعها بتفاسير تخيلية: «في مطلع العصر الذريّ[*]، سرقت عملية استخبارات سريّة سوفياتية، ضمت جوليوس روزنبرغ، أول أسرار نووية خارج لوس ألموس. أما الآن، مع نهاية الحرب الباردة، فبدا أن الصين قد نجحت في اختراق مختبر الأسلحة نفسه. سيكون هذا سيئاً، تماماً مثل فضيحة عائلة روزنبرغ، ذكر باول ريدموند [رئيس «السي.آي.أيه.» في كشف عمليات التجسس]»[٢].

تبعت ذلك حملة سياسية وإعلامية ضد المنشقين، مشابهة لتلك التي لم يشهدها أحد منذ... فضيحة روزنبرغ. بعد طرد لي، تم استجوابه بقسوة، وخضع لآلة كشف الكذب مرات كثيرة. وأخيراً، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تمت

---

(١) New York Times, March 6, 1999.

(٢) Ibid.

(*) العصر الذريّ: العصر الذي استُخدمت فيه الطاقة الذريّة للمرة الأولى في حقلي الحرب والصناعة.

مقاضاته بتسع وخمسين تهمة، لكن أياً منها لم تكن بسبب التجسس. اتُّهم بتحميله معلومات سرية بطريقة غير ملائمة. بدأت المحاكمة. لكن بحركة نادرة، وافق القاضي الفيدرالي على طلب الحكومة إبقاء لي في سجن انفرادي. قضى سجنه في زنزانة ذات ضوء ينير على مدار الساعة، وسُمح له بالتدرب خارجاً لمدة ساعة كل يوم، غالباً وهو يضع الأصفاد.

تشابكت «التايمز» في علاقة تكافلية مع الحكومة، حيث تقود تغطية «التايمز» الهستيرية تحقيق الحكومة، والعكس بالعكس. بل حتى اقترح ديفيد كيتشين، رئيس مكتب «أف.بي.آي» في ألباكيركي، على العميلة كارول كوفرت (نعم، هذا هو اسمها بالفعل) أن تعيد فتح قضية روزنبرغ، لأن مقالة «التايمز» أشارت إليها. بدأت كوفرت استجوابها للعالم المذهول من خلال إخباره ـ بصورة كاذبة ـ بأنه فشل في اختبار كشف الكذب. وبعدها، أكملت كوفرت من حيث توقفت الصحيفة:

«هل تعرف من هم آل روزنبرغ؟»، سألت الآنسة كوفرت.

«سمعت بهم، نعم، سمعت بهم»، قال الدكتور لي.

«عائلة روزنبرغ هم الأشخاص الوحيدون الذين لم يتعاونوا إطلاقاً مع الحكومة الفيدرالية في قضية تجسس»، قالت له، «أتعرف ماذا حل بهم؟ تم صعقهم بالكهرباء»[1].

كانت الحكومة والإعلام يقيمان في غرفة رجع الصدى. لم يكن هناك مجال للشك أو للتحقيق في الافتراضات الرئيسية للقضية. بالتحديد، هل كان وين هو لي جاسوساً فعلاً؟ هل تمتلك القضية أي مصداقية حقيقية؟

وكما اتضح، كانت «أف.بي.آي» مستعدة لإغلاق التحقيق مع لي قبل عدة أشهر. ذكر ديفيد كيتشن، المتقاعد الآن من «أف.بي.آي.»، في العام ٢٠٠١ لـ «التايمز»: «لم نفهم كيف توصلوا إلى الاستنتاج نفسه الذي وصلنا إليه،

(١) New York Times, February 4, 2001.

تحديداً، عما إن كان لي هو المشتبه فيه الرئيسي». قرر كيتشن في أواخر العام ١٩٩٨، إغلاق تحقيق لي. «عملنا في القضية لفترة لا بأس بها، وماذا لدينا لنقدمه فيها؟»(١).

كانت مشاكل هذه القضية متعددة. أُولاها أن الأسرار النووية التي يُزعم أن الصين حصلت عليها، متوافرة من مئات المصادر، ليس فقط من لوس ألموس، بل الكثير منها كان في متناول العامة. وعلى الرغم من اتهام الممثل كوكس بأن «مجوهرات عرش مستودعنا النووي» قد سُرقت، فقد تمت السرقة، إن حصلت، في الثمانينيات، ولم يكن هناك دليل يربط لوس ألموس أو لي مع هذه القضية(٢).

في كانون الأول/يناير ١٩٩٩، نشرت «وول ستريت جورنال» مقالة تكشف فيها بأن «أف.بي.آي.» كانت تحقق في تسرب لأسرار عن الأسلحة النووية في لوس ألموس. لكن، لم يكن ذلك حتى بدأت سلسلة قصص «التايمز» بعد شهرين ليتحول التركيز إلى لي. في الواقع، بعد ظهور أول مقالة في «التايمز»، واجه عملاء «أف.بي.آي.» لي، ودفعوا بالمقالة أمامه. «يشير هذا بصورة أساسية إلى أن شخصاً في المختبر اقترف جريمة التجسس، وأنه يشير إليك»، أخبرته عميلة «أف.بي.آي.» كوفرت.

«لكن، هل يمتلكون أي دليل... إثبات؟»، سأل الدكتور لي.

كل ما امتلكته «أف.بي.آي.» هو الحس الداخلي، ومعرفة أن أقوى صحف الأمة استغلت هذه القضية الواهية، لتدشن أكبر حملة للقضاء على الجواسيس منذ نصف قرن. كان هذا كافياً لإقحام لي في كابوس طويل.

وسعت «التايمز» غيمة الشك المظلمة لتشمل زوجة لي، سيلفيا، التي عملت كسكرتيرة في مختبرات لوس ألموس. في التاسع من آذار/مارس، ١٩٩٩، نقلت

(١) New York Times, February 4, 2001.

(٢) Robert Scheer, "The Real Scandal: A Scientist Slandered," Los Angeles Times, October 7, 1999.

«التايمز»، «يقول المسؤولون في وزارة الطاقة أيضاً، إن زملاءها العمال استفسروا عن سبب دعوتها نفسها إلى اجتماعات المختبر مع المندوبين الصينيين الزائرين. قال مسؤولون في «أف.بي.آي.» إنها ليست هدفاً في استجوابهم، لكنهم قالوا إنها من الممكن أن يكون هناك آخرون متورطون في سرقة البيانات. لكنهم، لم يحددوا أي مشتبهين آخرين»[1].

الأمر الذي لم تذكره «التايمز» حتى بعد ستة أسابيع، هو أن سيلفيا كانت تعمل على تزويد «أف.بي.آي.» بالمعلومات من العام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢[2].

قامت صحف أخرى، بما فيها «واشنطن بوست» و«لوس أنجلوس تايمز» و«وول ستريت جورنال»، بالكتابة عن القضية. إلا أن «التايمز» كانت منهمكة فيها كأنها تحاول إثبات صحة القضية بنفسها. وهو الأمر الذي كان كذلك، بعدة طرائق. وعند شرحها خصوصيات القضية لقرائها، أشارت صحيفة «الإندبندنت» اليومية في لندن، إلى أنه «في الدوائر السياسية والحكومية، تستخدم «التايمز» درجة من النفوذ لا مثيل له في الإعلام الأميركي. عندما سمت «نيويورك تايمز» جاسوساً مشتبهاً فيه، لم يكن ذلك مجرد إخافة صحافية أخرى: كانت سلطتها مذهلة»[3].

احتج فقط القليل من المراسلين على المطاردة التي تبعتها الصحيفة في البداية. كتب روبرت شير من «لوس أنجلوس تايمز» بضع مقالات يشجب فيها سوء العدالة في هذه القضية، بما فيها وجهة النظر هذه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩: «إنه ليوم محزن في تاريخ الصحافة الأميركية يوم قامت «نيويورك تايمز»، إحدى المنظمات الإخبارية الرائدة في الدولة، بالإعلان بصورة غير

(١) James Risen, "U.S. Fires Scientist Suspected of Giving Bomb Data," New York Times, March 9, 1999.

(٢) James Risen and Jeff Gerth, "U.S. Says Suspect Put Code on Bombs in Unsecure Files," New York Times, April 28, 1999.

(٣) Mary Dejevsky, "How the New York Times Said Sorry (and Lost its Reputation)," The Independent (London), October 3, 2000.

مهنية، عن تهم خطيرة في التجسس ضد مواطن أميركي بالاعتماد على تسرب مُخزٍ من لجنة الكونغرس. بل الأسوأ من ذلك، تصرف الإدارة، التي ذُعرت بوجه هذه التهم وطردت لي من دون جلسة استماع بهدف استرضاء هذه المزاعم على حسابه. أما المطلوب فهو تقديم الاعتذارات إلى لي».

وبدلاً من الاعتذارات، قامت الحكومة بتسليم اتهاماته في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. أُخذ قرار محاكمته بصورة نهائية في اجتماع غرفة المراقبة في البيت الأبيض في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ومن بين الحاضرين في هذا الاجتماع، كان مستشار الأمن القومي، ساندي بيرغر، والمدعي العام لمدينة رينو، ومدير «أف. بي. آي.» لويس فريه، ووزير الطاقة بيل ريتشاردسن، ومدير «السي. آي. أيه.» جورج تينت[١].

كانت حركة حفظ سمعة يائسة من قبل وزارة العدالة و«أف. بي. آي.» للتغطية على فشلهما في الإشارة إلى الجريمة ـ إن كان هناك واحدة في الواقع، على شخص ما، والأفضل على شخص من مواليد الصين ـ حملت التهم عقوبة بالسجن مدى الحياة.

اتهمهم وين هو لي، المواطن الأميركي المجنَّس، بأنه استُهدف لمجرد كونه من العرقية الصينية. شجبت المجموعات الأميركية ذات الأصول الآسيوية المعاملة التي لقيها، وهرعت للدفاع عنه. وافقت مجموعة الأميركيين ذوي الأصول الآسيوية والمتحدرة من المحيط الهادي، على القرارات التي تحث جميع العلماء ذوي الأصل الأميركي، على مقاطعة أعمالهم في المخابر الفيدرالية. لكن الحكومة لم تخضع. في أوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وكرد على مطلب أن تبرر الحكومة السجن الانفرادي المستمر للي، صرح محامي الحكومة بأن إطلاق سراح لي سيلحق الخطر «بمئات الملايين من الأرواح»[٢]. وبرغم

(١) David A. Vise, "President Troubled by Lee Case," Washington Post, September 15, 2000.

(٢) James Sterngold, "Nuclear Scientist Set Free in Secrets Case; Judge Attacks U.S. Conduct," New York Times, September 14, 2000.

ذلك، طالب القاضي بآلاف الصفحات من الوثائق من الحكومة لتقييم إن كانت مقاضاة لي تعتمد على عرقه.

فجأة، أخذ منزل الحكومة الكرتوني يتداعى نحو السقوط. أنكر عميل رائد في «أف.بي.آي.» شهادة أساسية قدّمها. وفي أواسط أيلول/سبتمبر، أسقطت الحكومة بصورة مفاجئة ٥٨ تهمة من التهم التسع والخمسين ضد لي. لقد تم تجريم العالم بتهمة واحدة، هي سوء إدارة المعلومات السرية.

في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٠، بعد خضوع لي لـ ٢٧٨ يوماً من السجن الانفرادي، كان القاضي جميس إي باركر، وهو محافظ معين من ريغان، قد اكتفى من القضية. أطلق القاضي باركر سراح وين هو لي من السجن. وفي تصريح استثنائي من القضاة، وبخ الحكومة واعتذر من وين هو لي. «أعتقد أنك تحملت الظلم بصورة مروعة»، بدأ القاضي باركر كلامه، واصفاً سجن لي في شروط عقابية مجحفة وغير ضرورية: «آسف حقاً لأني اتبعت الفرع التنفيذي في حكومتنا، وأمرت باعتقالك في كانون الأول/ديسمبر الماضي».

إنه من النادر أن يقوم قاض فيدرالي بانتقاد نخبة المسؤولين، لكن باركر لم يخضع لذلك. «دكتور لي، أخبرك بحزن عميق أني أشعر كأن الفرع التنفيذي في الحكومة قد ضللني في كانون الأول/ديسمبر الماضي». قال القاضي إن «المسؤولين عن صنع القرار في الفرع التنفيذي، وخاصة وزارة العدل ووزارة الطاقة، بصورة محلية... قد ورطوا بالمشاكل كل أمتنا وكل من هو مواطن فيها».

ختم القاضي باركر، «ربما أقول إني حزين ومشوش لأني لم أعرف الأسباب الحقيقية التي دفعت الفرع التنفيذي إلى القيام بهذا كله»[1].

أما بالنسبة إلى نوترا ترولوك، الشبح الحكومي السابق الذي كان مهووساً

---

(١) "Statement by Judge in Los Alamos Case, With Apology for Abuse of Power," New York Times, September 14, 2000.

بإيجاد كبش فداء لتطوير الصين صناعتها العسكرية والتكنولوجيا فيها، فقد انتهى به الأمر لأن يكون سبباً رئيسياً لانهيار القضية. إن القضية التي رفعها وين هو لي، بأنه كان ضحية التمييز العرقي، أكدتها شهادة من زملاء ترولوك السابقين، الذين وصفوه بالعنصري.

صرح روبرت فرومان، وهو رئيس سابق للاستخبارات المضادة في لوس ألموس، في شهادة محلفة، «ظهرت القضية العرقية على السطح بصورة واضحة، في التعليقات التي أدلى بها نوترا ترولوك، رئيس مكتب الاستخبارات المضادة في وزارة الطاقة، الذي أخبرني في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بأنه لا يجب السماح للعرق الصيني بالعمل في مشاريع سرية، من ضمنها الأسلحة النووية»[١]. شهد فرومان مرات متكررة في أوائل ١٩٩٩ في جلسات مغلقة أمام لجان استخبارات مجلس الشيوخ والمجلس التنفيذي، بالإضافة إلى عدة لجان تحقيق، بعدم حدوث أي عملية تجسس. أصر على أن استهداف لي بصورة غير عادلة، سببه أنه أميركي من أصل صيني. وكرد على ذلك، أنّب وزير الطاقة بيل ريتشاردسن رسمياً فرومان في آب/أغسطس ١٩٩٩ لفشله في مساعدة «أف. بي. آي» في تحقيقها في عملية التجسس الصيني[٢].

وبعدها، جاء التصريح اللاذع لكارليس واشنطن، نائب المدير السابق في الاستخبارات المضادة في وزارة الطاقة: «بالاعتماد على خبرتي ومعرفتي الشخصية، أعتقد أن ترولوك قد استهدف الدكتور لي بصورة غير ملائمة، بسبب عرق الدكتور لي وأصله القومي».

وأشار واشنطن إلى أن ترولوك جندي سابق قُلّد وساماً في فيتنام، وموظف رفيع في الحكومة. وتابع قائلاً: «بالاعتماد على خبرتي الشخصية مع ترولوك، أؤمن بشدة بأنه يتصرف بصورة انتهازية ومحبة للانتقام، وبأنه يستخدم قضايا الأمن بصورة غير ملائمة لمعاقبة الآخرين وتشويه سمعتهم، وبأن لديه آراء

---

(١) Cited in Robert Scheer, "No Defense," The Nation, October 23, 2000.

(٢) Bob Drogin, "Zeal to catch 'spy' created shaky case that finally crumbled," Los Angeles Times, September 18, 2000.

عنصرية تجاه المجموعات الأقلوية. أنا رجل أسود أميركي من أصل أفريقي، وشهدت شخصياً سوء تعامله مع ذلك، وسمعت عن أقليات أخرى كانت ضحية للسيد ترولوك. في إحدى المرات، اضطررت إلى استدعاء ضباط الشرطة الخارجية بسبب إساءة تصرف السيد ترولوك، وقمت بمقاضاة وزارة الطاقة بسبب ذلك الحادث، بالإضافة إلى غير ذلك من التصرفات غير الملائمة التي اقترفها السيد ترولوك. لقد تمت تسوية تلك القضية بصورة مُرْضية معي من قبل وزارة الطاقة هذه السنة بتقديم علاوة ومكافأة نقدية وتعويض إجازة، وغيرها من الحوافز»[١].

وفي تشوش نهائي، أصبح ترولوك نفسه موضوع تحقيق «أف.بي.آي.» لكشفه بصورة غير ملائمة معلومات سرية[٢]. استمر يعمل كمحرر مساعد في المجموعة المحافظة «أكيوراسي» في ميديا ريبورت (كفكرة عن التوجهات السياسية لـ «أكيوراسي»، تضمنت عناوين من موقعها: «يشوه السخيف كلوني سمعة السيناتور ماك كارثي»، «هوليود تستسلم للإرهابيين» و«نيويورك تايمز تساند القاعدة»).

كان هذا هو الرجل الذي أطلقت عليه «التايمز» لقب «الشاهد الأساسي». أيدت «التايمز» رأي ترولوك، لتُبهج القادة الجمهوريين المتلهفين إلى ضرب إدارة كلينتون، لتساهلها في قضية الأمن النووي.

أجبر الانهيار الكامل لقضية الحكومة ضد وين هو لي، المسؤولين الحكوميين على تفسير أفعالهم. قال الرئيس كلينتون إنه «قلق جداً» من حقيقة منع إطلاق سراح لي. اعترف كلينتون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، «بأنه من الصعب جداً التوفيق بين موقفين. في ذلك اليوم كان خطراً مروعاً على الأمن القومي، وفي اليوم التالي، يرفعون دعوى ضد الإساءة أكثر بساطةً مما كان قد

(١) "Declaration of Charles E. Washington," Court document on FindLaw, "Wen Ho Lee Case," http://news.findlaw.com/hdocs/docs/lee/washington_dec.pdf.

(٢) James Sterngold, "U.S. To Reduce Case Against Scientist to a Single Charge," New York Times, September 11, 2000.

زُعم سابقاً»[١]. في هذه الأثناء، لام مسؤول التغطية الصحافية في البيت الأبيض، جو لوكهارت، «تقرير التحقيق الهستيري نوعاً ما» لخلقه مناخ كارثة حول قضية أمن الأسلحة النووية[٢].

بعد أسبوعين من إطلاق سراح لي، نشرت «نيويورك تايمز» ملاحظة من المحرر بـ ١٦٠٠ كلمة بعنوان، ««التايمز» ووين هو لي». الآن، حان وقت التوضيح أخيراً. لكن «التايمز» تعامت عن ذلك. «بالإجمال، نبقى فخورين بعملنا الذي جلب إلى العلن مشكلة أمن قومية كبيرة، كان المسؤولون مطلعين عليها منذ أشهر، بل سنين». كتب المحررون. «لكن عند النظر إلى الخلف، نجد أيضاً بعض الأمور التي نتمنى لو قمنا بها بصورة مختلفة بخصوص التغطية الإعلامية لمنح الدكتور لي التبرئة الكاملة». توصلت «التايمز» إلى أن «اللوم يقع بصورة مبدئية على أولئك الذين أداروا التغطية»[٣].

بعد يومين، جاء دور صفحة التحرير في «التايمز» لتبحث عن روحها. دافعت بشدة عن أفعالها في نشر نسخ عديدة لتشويه سمعة لي. لم يكن الاعتذار أن تعترف بمجرد القول «إننا قبلنا سريعاً نظرية الحكومة بأن التجسس هو السبب الرئيسي للتطورات النووية الصينية، ورأيها بأن الدكتور لي قد تم اعتباره بشكل مؤكد المتهم الرئيسي»[٤].

استمر وين هو لي بحملته للمطالبة بالعدالة، في المحاكم. طالبت المجموعات الأميركية ذات الأصل الآسيوي، بعفو رئاسي من أجل لي. وقام لي بنفسه بمقاضاة الحكومة، متهماً الوكالات الحكومية بأنها انتهكت خصوصيته من خلال فضح معلومات عنه بصورة غير ملائمة بما أساء إلى سمعته. وكجزء

(١) David A. Vise, "President Troubled by Lee Case," Washington Post, September 15, 2000.

(٢) "An Overview: The Wen Ho Lee Case," New York Times, September 28, 2000.

(٣) "From the Editors: The Times and Wen Ho Lee," New York Times, September 26, 2000.

(٤) "An Overview: The Wen Ho Lee Case," New York Times, September 28, 2000.

من تلك المحاكمة، طلب لي أن يكشف أربعة مراسلين صحافيين - جيمس ريزن من «نيويورك تايمز»؛ وبوب دروجين من «لوس أنجلوس تايمز»؛ وإتش جوزيف هيربرت من الإعلام المتعاون، وبيري ثوماس، سابقاً في «سي أن أن» والآن في «أيه بي سي» - مصادرهم السرية التي زودتهم بالمعلومات. وقد تم اتهام الصحافيين، الذين رفضوا كشف مصادرهم، بعصيان المحكمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، رفضت المحكمة العليا تهم عصيانهم المحكمة.

أما روبرت سكير، فتوصل بصورة صحيحة إلى أنه «يفترض أن توجه حرية الصحافة إلى مصلحة القراء بصورة عامة، وإلى ضحايا إساءات الحكومة بصورة خاصة. وبرغم ذلك، فإن «التايمز»، كالعديد من المنابر الإعلامية هذه الأيام، قد أفسدت تلك الحرية لتبرر مشاركتها المتعمدة في تلاعب الحكومة في الأخبار.

«لم تحاول «نيويورك تايمز» بعد مقاومة أعمالها الشائنة في خيانتها مبادئ العدالة التي يفترض أن تحكم صحيفة كبيرة السؤال: ما الذي يمكن أن يكون أكثر ضرورة لهذا الالتزام من الحماية القوية لحق جميع المواطنين، بمن فيهم المهاجرون التايوانيون، لافتراض براءته؟»[١].

في التجادل مع الصحافيين لكشف مصادرهم في كل من قضايا وين هو لي وفاليري بالم، صرحت مجموعة مراقبة الإعلام (الدقة والعدل في النقل): «لقد أُحدث التعديل الأول لتكون الصحافة المحقِّق في إساءة سلطة الحكومة، وليس وصيفة لها»[٢].

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تحدث بيل ريتشاردسن، وزير الطاقة أثناء رئاسة كلينتون، والحاكم الديموقراطي الآن لنيو مكسيكو، في برنامج «الديموقراطية

(١) Robert Scheer, "All the Secrets Unfit to Print," Pittsburgh Post-Gazette, February 8, 2001.

(٢) "FAIR Calls for Revealing Sources in Plame, Lee Cases," Media Advisory, FAIR, August 19, 2004. http://www.fair.org/index.php?page=1830

الآن!». وقد طرد وين هو لي في آذار/مارس ١٩٩٩. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٥، صرح القاضي الفيدرالي ديفيد سينتيل بأن ريتشاردسن كان المصدر المحتمل لتسرب المعلومات عن لي. أما ريتشاردسن فأنكر هذا. هل تعلّم ريتشاردسن، الذي ساعد في قيادة الحملة ضد لي، أي شيء من هذا الفصل المؤسف؟ لا، بصورة واضحة. «أؤكد كل شيء قلته وفعلته في السابق في تلك القضية»، صرح. «هذا هو الرجل الذي اقترف في عدة قضايا، تلاعباً بالمعلومات السرية... أساند جميع الأفعال المتحمسة التي اقترفتها لحماية أسرارنا السرية».

أما برأي القاضي سنتيل في تورط ريتشاردسن في تسريب اسم لي، فقد كان ريتشاردسن مصراً على موقفه: «إنه مخطئ تماماً».

لم يكن ريتشاردسن مبالياً بتوبيخ القاضي باركر. «حسناً، هذا هو رأيه. أعتقد أننا تصرفنا بشكل ملائم لحماية أسرارنا النووية. كان مذنباً في عدة اعتبارات. كان هناك بعض الأخطاء في تلك القضية. شملت قضيته الحكومة الفيدرالية بكاملها، وأقف خلف كل شيء فعلته»[(١)].

كان ريتشاردسن مخطئاً. لم يكن وين هو لي «مذنباً في عدة اعتبارات». كان مذنباً في تهمة وحيدة، في تحميله وثائق سرية بصورة غير ملائمة. قارن محامي لي معاملته لذلك مع مدير «السي.آي.أيه.» السابق، الذي حمّل أسرار أمن قومي أكثر حساسية على جهاز كمبيوتره المنزلي. وصف محقق البنتاغون تصرف دتش بأنه «فاضح بشكل بارز»[(٢)]. رفضت وزارة العدل في البداية مقاضاة دتش، ثم فتحت تحقيقاً. اتُّهم دتش بجنحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وعفا عنه الرئيس بيل كلينتون في آخر يوم من رئاسته.

---

(١) Democracy Now!, September 22, 2005.

(٢) Vernon Loeb, "Pentagon: Deutch Did No Harm," Washington Post, February 1, 2001.

البعبع الجديد

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عمل مراقبو الحكومة لساعات إضافية طويلة.

عرف جيمس يي هذا بطريقة صعبة. وُلد يي، الأميركي من أصل صيني من الجيل الثالث، في نيوجرسي، وتخرج من الأكاديمية العسكرية في ويست وبنت العام ١٩٩٠. بعد ذلك بفترة قصيرة، تحول من المسيحية إلى الإسلام، وانضم إلى نشاطات دينية في سوريا. كان يي أول إمام مسلم يحمل رتبة عسكرية في الجيش الأميركي. بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أصبح يي متحدثاً باسم الحكومة لمرات كثيرة، يساعد على تعليم الجنود عن الإسلام، وينشئ تسامحاً دينياً كبيراً في الجيش. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تم اختياره ليكون الإمام المسلم في خليج غوانتانامو. في ذلك الوقت، كان هناك ما يقارب ٧٠٠ شخص معتقل من قبل الحكومة لنشاطات «إرهابية مشبوهة». كانت واجبات يي كإمام تعطيه أذوناً غير محدودة مع المعتقلين.

شغل يي نفسه بواجباته. وبصفته الإمام المسلم الوحيد في القاعدة لمدة عشرة أشهر، قاد يي المعتقلين في الصلاة اليومية، لبى حاجاتهم الغذائية، وعاقب الحراس لسوء احترام القرآن والتدخل في الشعائر الإسلامية الأخرى.

وفي بيئة مليئة بالإساءة وبالخوف من الأجانب وكرههم في خليج غوانتانامو، وهو المكان الذي أصر الرئيس بوش على أنه لا يخضع للقوانين النظامية، تعاون الجيش للتحقيق في ولاء الإمام المسلم. تصاعد شكه إلى ذروته بعد أقل من سنة من بدء خدمة يي هناك.

في العاشر من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣، نزل النقيب يي من الطائرة القادمة من خليج غوانتانامو إلى القاعدة العسكرية البحرية في فلوريدا، وتم اعتقاله سراً. السبب هو افتراض أنه يحمل وثائق سرية، بما فيها قائمة بأسماء المعتقلين، ومخطط لموقع زنزاناتهم. أما المعنى الضمني الذي حمله ذلك، فهو أن يي يخطط لاختراق «إرهابي» للسجون في خليج غوانتانامو، أو شيء من هذا القبيل.

بعد عشرة أيام من اعتقال يي، سرب المسؤولون العسكريون قصة إلى «واشنطن تايمز» المحافظة، التي نشرت مقالة عن اعتقال يي في العشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. كشفت الصحيفة أن يي كان متهماً بالتحريض على العصيان، ومساعدة الأعداء، والتجسس والفشل في تلبية رتبة القائد.

«يمتلك الكابتن يي أذوناً خاصة غير محدودة كجزء من برنامج وزارة العدل لتزويد السجناء باستشارة دينية، بالإضافة إلى ملابس ووجبات موافق عليها إسلامياً»، كما نقلت «واشنطن تايمز». لمحت المقالة بشدة: «رفض مصدر لتنفيذ القانون تحديد مقدار الضرر الذي ألحقه الكابتن يي في حرب الولايات المتحدة ضد شبكة الإرهاب العالمية الخاصة بأسامة بن لادن. قال المصدر إن مستويات عليا في الحكومة هي التي أصدرت قرار اعتقال الكابتن يي، الذي خضع للمراقبة لبعض الوقت»[١].

أخبر مسؤول رفيع المستوى في إدارة بوش، «واشنطن تايمز» في اليوم التالي، «في حال تسربت قائمة المعتقلين، عندها ستتدمر مجموعة كاملة من زنزانات القاعدة». وقال المصدر إن البنتاغون والبيت الأبيض مشتركان في قرار اعتقاله.

كانت تلك خسارة مروعة للقائد العسكري الذي اعتبر ممثل الوطنية الأميركية («عندما أخرج للميدان»، قال للمراسل، «أحمل نسخة من القرآن، وإلى جانبها نسخة من دستور الولايات المتحدة»)[٢]، عند اتهامه بأنه خائن أجنبي يشكل تهديداً على الأمن الأميركي. انطلق الإعلام في نوبة جنون. تم تشويه سمعة الإمام يي على القنوات الإذاعية وعبر الإنترنت، واتهامه بأنه خائن لوطنه وجاسوس داخل الجيش. جميع المكونات الهامة ـ أجنبي، مسلم، القاعدة ـ اختلطت معاً في شراب مسمم لتلويث المناخ وضمان الإدانة قبل المحاكمة.

---

(١) Rowan Scarborough, "Islamic Chaplain is Charged as Spy, The Washington Times, September 20, 2003.

(٢) Oliver Burkeman, "He is Not Guilty and He Is Not Innocent," The Guardian, March 30, 2004.

«إن الحكومة منشغلة في المبالغة وتخلق مناخاً من الهستيريا حول هذه القضية»، قال محامي يي، إيوجين فيديل(١). في الحقيقة، كانت الهستيريا ضرورية للقضية ضد يي، نظراً إلى أن الإهانات التي اتُّهم بها، كما وضحها فيديل ـ وهي أخذ مواد سرية وحمل وثائق سرية من دون تغطية مناسبة ـ تشكل خروقاً شائعة في الجيش تتسبب في عقوبات صغيرة، هذا إن تمت مقاضاتها أصلاً.

كانت الحملة ضد المسلمين في غوانتانامو تتوسع. فبعد اعتقال يي، كُشف أن أحمد حلبي، وهو عضو مسلم في القوات الجوية الأميركية كان يعمل في غوانتانامو، قد اعتُقل في تموز/يوليو، وحُبس سراً. كما تم اتهام حلبي أيضاً بتَهريبه وثائق رسمية، واتُّهم، مثل لي، من قبل بعض زملائه في غوانتانامو بإدلائه بـ «تصريحات تنتقد السياسة الأميركية، تتعلق بالمعتقلين و... السياسات الأميركية في الشرق الأوسط».

وبعد شهر من اعتقال يي، نقلت «واشنطن بوست»:

توقع المسؤولون أخيراً أن ولاء يي قد انتقل من الجيش إلى ٦٦٠ معتقلاً. فقد اشتكى من أنهم لا يشعرون بالراحة من التوتر في حياتهم، الذي سببه إلى حدّ ما، عدم معرفة إن كان سيطلق سراحهم أم لا، نقلاً عن مصادر عديدة.

«يخشى أنه وقع في ورطة مع كيفية التعامل مع الأمر. وبذلك، بدأ يخلط في ولائه»، قال مسؤول في الجيش. «شكل ذلك تحدياً بصورة واضحة بالنسبة إليه».

ووصف مسؤول آخر في الجيش أن اعتقاد يي أن السجناء كانوا يُعامَلون بقسوة مفرطة، أمر سخيف... لقد أفرط يي في الوقاحة»(٢).

حُبس الكابتن يي ستة وسبعين يوماً، معظمها في سجن انفرادي في زنزانة

---

(١) John Mintz, "Clashes Led to Probe of Cleric," Washington Post, October 24, 2003.

(٢) Ibid.

بمساحة ثمانية أقدام بعشرة أقدام، مقيَّداً والأصفاد الحديدية في قدميه. تم اعتقاله في سجن بحري في جنوب كاليفورنيا، برفقة جوسي باديلا وياسر حمدي. في ذلك الوقت، كانت إدارة بوش قد صرحت أن باديلا وحمدي مقاتلان من الأعداء يمكن أن يُحبسا إلى الأبد، حتى من دون محاكمة.

أجّل الجيش محاكمة يي خمس مرات. بعدها، في آذار/مارس ٢٠٠٤، مساء يوم الجمعة، أعلن الجيش إطلاق سراح يي، وتم تخفيف العقوبة عليه. الجاسوس الأعظم سابقاً، اتُّهم الآن بالزنا، وتحميل صور إباحية على جهاز كمبيوتره. أنكر يي تلك التهم، وصُرف النظر عنها في ما بعد.

«كانت مجرد حملة جائرة على يي»، قال غاري سوليس، المدعي العام في البحرية، الذي يقوم بتدريس قانون الحرب في جامعة جورج تاون. «قالوا، انتهت قضيتنا بلا شيء، لكن انتظروا، لدينا هذه. اختاروا شيئاً يحرجه ويُذله ولا صلة له بالموضوع على الإطلاق»[١].

بعد بضعة أشهر، أُطلق سراح الملاح الجوي أحمد حلبي، وهو مترجم عربي للقوات الجوية في غوانتانامو، واجه ٣٠ تهمة تتعلق بالتجسس، بعد قضاء تسعة أشهر في السجن. تداعت القضية ضده أيضاً: تم إسقاط ٢٦ تهمة، التهم الأربع التي بقيت، هي مخالفات ثانوية نسبياً. كانت تلك هي المرة الثالثة التي يتراجع الجيش فيها عن مزاعم مفرطة في التجسس ضد موظفين في غوانتانامو في أقل من سنة[٢].

وبانكشاف القصة الحقيقية، كان جيمس يي قد أثار غضب زملائه في خليج غوانتانامو، لأنه اعترض على معاملة السجناء. وصف يي في برنامج «الديموقراطية الآن!» ما شهده داخل السجن العسكري الأميركي:

---

(١) Burkemon, The Guardian, 2004.

(٢) John Mintz, "Plea Deal Erases Charges of Spying," Washington Post, September 23, 2004.

«أحد أكثر الأمور إثارة للمشاعر التي رأيتها هناك، كان الظروف المعيشية، وكيف فسدت مع مرور الوقت الذي قضيته هناك، والشروط العاطفية والعقلية للسجناء أنفسهم. أذكر أني رأيت، على سبيل المثال، سجينين مقيمين بصورة دائمة في مشفى المعتقل، أصيبا بالكآبة والجزع الشديدين، إلى درجة أنهما لم يعودا يمتلكان أي شهية للطعام، وتوقفا عن الأكل. تم إجبارهما على الأكل بأنبوب يتم إدخاله عبر أنفيهما إلى معدتيهما بصورة طبية، وإجبارهما على الأكل بتلك الطريقة. رأيت في المشفى كيف يتم إدخال هذا الأنبوب في أنف السجين، غصباً عن إرادته. إنها تجربة مؤلمة جداً. كان يتم تقييد السجين بالأصفاد على جانبي السرير، ثم يأتي الحارس إلى الخلف ويرفع رأس السجين إلى ناحيته، ثم يأتي الطبيب أو الممرض ويضع هلاماً زيتياً عند نهاية هذا الأنبوب البلاستيكي في أنفه، فينزلق الأنبوب. وعند حدوث هذا، تسمع صراخ المعتقل من شدة الألم».

تابع الجيش الأميركي استخدام تقنية الإطعام الإجباري، وأوضح أنها تهدف إلى إنهاء الإضراب عن الطعام. انخفض عدد المضربين عن الطعام بصورة مفاجئة من ٨٤ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، إلى ٤ في شباط/ فبراير ٢٠٠٦. صرح محققو مجموعة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في شباط ٢٠٠٦، بأن الإطعام الإجباري يماثل التعذيب، وطالبوا بإغلاق معتقل غوانتانامو.

صرح رئيس الطاقم الطبي في غوانتانامو، الكابتن جون س. إيدموندسن من القوات البحرية، بأن طاقمه لا يقوم بالإطعام الإجباري لأي معتقل، لكنه «يقدم مكملات غذائية على أسس طوعية للمعتقلين الراغبين في الاحتجاج على سجنهم من خلال عدم تناول غذاء فموي». في كانون الأول/ يناير، غادر الكابتن إدموندسن غوانتانامو لتسلم منصب جديد. وقبل المغادرة، كافأه الجيش بميدالية الاستحقاق «لقيادته الملهمة وأدائه النموذجي»[١].

(١) Eric Schmitt and Tim Golden, "U.S. Concedes to Force-Feeding Detainees," New York Times, February 22, 2006.

ذكر يي، الذي كتب عن محنته كتاب، «من أجل الله والبلد: الإيمان والولاء تحت النار»، في برنامج «الديموقراطية الآن!»: «إن أمكن هذا أن يحدث لي ـ كأميركي من أصل صيني من الجيل الثالث تخرج من ويست بوانت، فخر الكليات العسكرية في الولايات المتحدة، يخدم بلده بوطنية، ويتلقى المديح والمكافآت والثناء لمساهماته الرائعة ـ وإن أمكن أن أبقى في السجن ستة وسبعين يوماً مع تهم تحمل عقوبات بالموت، فيمكن أن يحدث ذلك لأي منا. لهذا السبب، يجب علينا أن ندافع عن العدالة».

يجب أن يكون الإعلام هو من يقوم بالتحقيق في إساءات سلطة الحكومة. لكن، كثيراً ما تكون علاقة الصحافيين الوطيدة مع ذوي السلطة، سبباً لجعلهم أدوات للإساءة. عندما يكون رد فعل الصحافيين، هو ببساطة الوثوق بذوي السلطة، يمكن لتحقيق العدالة أن يطول.

لقد مرت ثلاثة قرون على محاكمة الساحرات في سالم. لكن، كما يشهد وين هو لي وجيمس يي، فإن الحملة قد تتكرر وتخرج عن السيطرة هذه الأيام، تماماً كما حدث عندما زعمت الفتيات الشابات أن الشياطين تتلبسهن.



المتدرب على التعذيب

«نحن لا نُعذّب»، قالها الرئيس بوش، بسخط شديد، أثناء المؤتمر الصحافي في بنما، في نهاية جولة تعيسة ممزوجة بأعمال الشغب ضده في أميركا اللاتينية. كان ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وكان الرئيس يتلقى الانتقادات حول سياساته في التعذيب أينما ذهب. وهكذا، لجأ بوش إلى تجربة تقنية كانت قد خدمته بشكل جيد أثناء تقديمه لغزو العراق: طرح كذبةً كبيرة، وأخذ يكررها من وقت إلى آخر، فيبدأ الناس في تصديقها.

أما المشكلة فهي أن «نائب الرئيس بوش لشؤون التعذيب»، كما أُطلق على ديك تشيني في «واشنطن بوست»[1]، كان يعمل جاهداً في الوقت نفسه لمحاولة ليّ ذراع مجلس الشيوخ لمنح وكالة الاستخبارات الأميركية الإذن باستخدام التعذيب. وبرغم تصويت ٩٠ ضد ٩ لصالح مشروع قانون مُمول من قبل السيناتور جون ماك كين يحظر معاملة السجناء «الوحشية أو غير الإنسانية أو المذلة»، استماتت تشيني لحصول الوكالة على استثناء يحررها من أي قيود مفرطة.

إن تجاور القائدين في محاولة تطبيق عمل مخادع منظم، أمر سخيف ومضحك، إن لم يكن مؤامرة مروّعة ـ فهناك تشيني، بطل التعذيب، يمارس ضغوطه في الغرف الخلفية، في الوقت نفسه الذي يصطنع فيه الرئيس بوش الابتسامات ويصر على الإنكار أمام عدسات الكاميرا. أضف إلى ذلك إطلاق

---

(١) "Vice President for Torture" Editorial, Washington Post, October 26, 2005.

البيت الأبيض «قذائفه» عبر سكوت ماك كليلان الذي حاول الالتفاف على القضية، وأصبح بذلك الجميع في دنيا المسرح: مسرح الحرب.

في الحقيقة، لقد صُنع فيلم عن هذا الموضوع مسبقاً ـ في العام ١٩٦٦ ـ وكان أحد أكثر الأفلام السياسية تأثيراً في التاريخ، «معركة الجزائر»، للمخرج الإيطالي، جيلو بونتيكيرفو، وهو يصف بصورة حية نضال الجزائريين للحصول على استقلالهم من الاحتلال الفرنسي في الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي. هناك مفارقات مذهلة بين الاستخدام الفرنسي للتعذيب ضد المقاتلين المقاومين في جبهة تحرير الجزائر الوطنية «أف أل أن»، وإساءة الولايات المتحدة إلى السجناء في أبو غريب وخليج غوانتانامو.

تصدَّر فيلم «معركة الجزائر» عناوين الأخبار مجدداً في العام ٢٠٠٣ بعد فرض البنتاغون الرقابة على الفيلم، بعد شهور قليلة فقط من تصريح بوش المتعجل بأن الحرب على العراق قد انتهت رسمياً. وقد أيد أحد أبواق دعاية البنتاغون بعبارته: «كيف نكسب معركة ضد الإرهاب ونخسر حرب الأفكار؟ يطلق الأطفال النار على الجنود من مدى قريب. تزرع النساء القنابل في المقاهي. وبعدها، تصيب العرب بكاملهم الحماسة الجنونية... يبدو مألوفاً؟ يمتلك الفرنسيون خطة، نجحت تكتيكياً، لكنها فشلت استراتيجياً. لفهم السبب، احضر العرض النادر لهذا الفيلم»[(١)].

في برنامج «الديموقراطية الآن!»، عقدنا مقارنة بين كيفية تحدث إدارة بوش عن التعذيب في أيامنا هذه، مع كيفية تحدث فرنسا عنه في الستينيات[(٢)]. في هذا المشهد من «معركة الجزائر»، عقد قائد القوات المظلية الفرنسية، غير الآسف على شيء، الكولونيل ماثيو، مؤتمراً صحافياً مع المراسلين:

المراسل: أيها الكولونيل، سمعنا مؤخراً كلاماً على نجاحات أفراد القوات المظلية [القوات المظلية الفرنسية في الجزائر]، وعلى وسائل يُزعم أنهم يستخدمونها. هل يمكنك التعليق على هذا؟

(١) Democracy Now!, November 9, 2005.

(٢) Ibid.

الكولونيل ماثيو: إن النجاحات تحققت من هذه الوسائل. الأولى تستلزم التالية.

المراسل: أهتم بالدقة المفرطة، فزملائي يستمرون في طرح أسئلة ملتوية لا يمكنك سوى الإجابة عنها بطرائق ملتوية. لكن، من الأفضل تسمية كل شيء باسمه مباشرة. إن كان ذلك هو التعذيب، فلنتحدث عن التعذيب.

الكولونيل ماثيو: فهمت. ليس لديك أي أسئلة؟

المراسل: لقد طُرِحت الأسئلة. نريد الإجابات.

الكولونيل ماثيو: «دعنا نتحدث بدقة. إن كلمة التعذيب لا تظهر في أوامرنا إطلاقاً. نطرح الأسئلة كما في أي عملية تنفذها الشرطة ضد عصابة مجهولة. تأمر جبهة تحرير الجزائر أعضاءها بأن يبقوا صامتين لمدة ٢٤ ساعة في حال تم اعتقالهم. وبعدها، يمكنهم التكلم. هذا هو الوقت المطلوب لجعل المعلومات عقيمة. كيف يجب علينا التحقيق مع المشتبهين؟ كما يحصل في المحاكم عندما يستغرق الأمر بضعة أشهر؟ إن للطريقة القانونية عوائقها. هل من القانوني تفجير الأماكن العامة؟

واجبنا هو الفوز. لذلك، لنكن أكثر وضوحاً، سأطرح عليك سؤالاً بنفسي: هل يجب على فرنسا البقاء في الجزائر؟ إن كان الجواب لا يزال «نعم»، فيجب أن تقبل بكل النتائج الملزمة لذلك».

لنقم بتسريع للفيلم إلى بعد نصف قرن، ولننقل ما جرى إلى مؤتمر صحافي في البيت الأبيض في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. طُرح على الناطق باسم الرئيس بوش سكوت ماك كليلان السؤال من مراسلة البيت الأبيض المحنكة المتشبثة برأيها، هيلين توماس. في هذا اليوم، كانت توماس تُلح على ماك كليلان لمعرفة إن كان البيت الأبيض يطالب بالحصول على استثناء لوكالة الاستخبارات الأميركية من القانون الذي يحظر المعاملة الوحشية وغير الإنسانية والمُذِلة للسجناء.

هيلين توماس: أنا أسأل: هل الإدارة تطالب بالاستثناء؟

سكوت ماك كليلان: أنا أجيب عن سؤالك. لقد أوضح الرئيس أننا سنقوم بما هو ضروري.

هيلين توماس: أنت لا تجيب. نعم أم لا؟

سكوت ماك كليلان: لا، لا تريدين الشعب الأميركي أن يسمع ما هي الحقائق، هيلين. وأنا أريد إخبارهم بالحقائق.

هيلين توماس: [بصوت يتعذر سماعه] الشعب الأميركي كل يوم. أنا أسأل: نعم أم لا، هل طلبتم الاستثناء؟

سكوت ماك كليلان: دعيني أُجِبْ. لقد حظيتِ بفرصتك لطرح السؤال، وأنا أريد الإجابة عنه الآن.

هيلين توماس: أَجِبْ بطريقة مباشرة إن أمكنك.

سكوت ماك كليلان: أنا سأجيب عنه، تماماً مثل الرئيس: لقد فعلت للتو. ولقد أجاب عنه الرئيس عدة مرات.

هيلين توماس: نعم أم لا؟

سكوت ماك كليلان: إن مسؤوليتنا الأكثر أهمية هي حماية الشعب الأميركي. نحن مشاركون في حرب عالمية ضد المتطرفين الإسلاميين الذين يهدفون إلى نشر أيديولوجية كراهية، ومصممون على قتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء.

هيلين توماس: هل طلبنا هذا الاستثناء؟

سكوت ماك كليلان: سنقوم بما هو ضروري لحماية الشعب الأميركي.

هيلين توماس: هل هذه هي الإجابة؟

سكوت ماك كليلان: وسنقوم بذلك أيضاً، بطريقة نلتزم فيها بقوانيننا وقيمنا. لقد وضّحنا هذا تماماً. فقد أمر الرئيس كل شخص داخل الحكومة، بعدم استخدام التعذيب. لن نمارس التعذيب. لقد وضّح هذا جيداً.

هيلين توماس: هل تنكر أننا طلبنا ذلك الاستثناء؟

سكوت ماك كليلان: هيلين، سنستمر في العمل مع الكونغرس على تلك القضية التي ذكرتها. أما الطريقة التي صغته بها، بأننا نطالب باستثناء لنمارس التعذيب، فهو مجرد أمر خاطئ تماماً، لأن ثمة قوانين في الكتب تمنعنا من استخدام التعذيب. ونحن نلتزم بهذه القوانين.

هيلين توماس: لقد طلبنا ذلك الاستثناء؛ هل هذا صحيح؟ أقصد، كن واضحاً. هذا سؤال بسيط جداً.

سكوت ماك كليلان: لقد أجبت عن سؤالك للتو. كما أجاب عنه الرئيس بوش الأسبوع الماضي.

ديفيد كريجوري، (أخبار «أن بي سي»): ما الذي نطلبه؟ هل تصف لنا ما الذي نطلبه؟

سكوت ماك كليلان: نحن نطالب بالقيام بما هو ضروري لحماية الشعب الأميركي بطريقة تتناسب مع قوانيننا ومع التزامات معاهدتنا. وهذا ما نفعله.

ديفيد كريجوري، (أخبار («أن بي سي»): لماذا تحتاج «السي.آي.أيه.» إلى الاستثناء...؟

سكوت ماك كليلان: ديفيد، دعنا نتحدث عن الناس الذين تذكرهم، والذين اعتُقلوا وجُلبوا إلى العدالة. أنت تتحدث عن أشخاص مثل خالد شيخ محمد؛ وأشخاص مثل أبي زبيدة.

المراسل: أنا أسألك.

سكوت ماك كليلان: لا، هذه هي حقيقة ما تتحدث عنه.

مراسل [غير محدد الهوية]: لماذا تحتاج «السي.آي.أيه.» إلى استثناء من القوانين التي تحكم سلوك جيشنا في ممارسات الاستجواب؟

سكوت ماك كليلان: هناك قوانين وأحكام مسبقاً موجودة في الكتب، ونحن نتبع تلك القوانين والأحكام. ما نريد التأكد منه هو أن نكون قادرين على القيام بحرب على الإرهاب، تكون فعالة ما أمكن، وليس فقط...

المراسل: ما الذي يعنيه هذا؟

سكوت ماك كليلان: هذا ما أقوله لك الآن. ليس فقط حماية الأميركيين من أي هجمة، لكن منع الهجوم من الحصول أصلاً.

لم يكن هذا المؤتمر الصحافي خيالياً... بل فقط الإجابات الصادرة عن البيت الأبيض كانت كذلك.

اتضح أن المصافحة الدراماتيكية في المكتب الرئاسي المُعدة بين الرئيس بوش والسيناتور جون ماك كين في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، كانت خيالاً آخر. صرح الرئيس بوش في ذلك اليوم، بأن القانون الذي كان يوقعه «قد وضح للعالم أن هذه الحكومة لا تتبع التعذيب». لكن أحشاء قانون معاملة السجناء للعام ٢٠٠٥، كادت تُنزع من مكانها بتلك الفكرة. وبإصرار من السيناتور الجمهوري، ليندسي غراهام من جنوب كارولينا، وبإذعان ديموقراطي ميشيغان، كارل ليفين، حُرم معتقلو غوانتانامو من حقهم في الاعتراض على اعتقالهم في المحاكم الأميركية، وبالتالي، تمت مخالفة قرار واضح للمحكمة العليا الذي يؤكد بوضوح امتلاك السجناء هذه الحقوق. لذا، بينما يحظر القانون استخدام التعذيب، لا يمتلك معتقلو غوانتانامو ـ كما يؤكد محققو الأمم المتحدة، مع الآخرين، تعرضهم للتعذيب من سجانيهم الأميركيين ـ أي وسيلة لتطبيق القانون. لو كان جون ماك كين لا يزال سجين حرب في فيتنام، لأثار قانون مثل هذا ضحكاً ينبع من القلب لدى معذبيه، فهو يخولهم عندها الاستمرار بوحشيتهم من دون أي اعتراض.

بالنسبة إلى إدارة بوش، حتى هذا المقدار من المراقبة القانونية، كثير جداً. بعد أسبوعين في مزرعته في كراوفورد، وبعد توقيع قانون دفاع تضمن تعديل ماك كين، أصدر بوش «تصريحاً موقعاً». كان ذلك مساء يوم الجمعة عشية الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وهو الوقت المختار بعناية لإثارة أقل انتباه من الصحافة والعامة. يقول التصريح: «سيطبق الفرع التنفيذي [القانون] بطريقة تتناسب مع السلطة الدستورية للرئيس... بصفته رئيس الولايات المتحدة».

بمعنى آخر، يستطيع بوش التصرف وفقاً لهواه، لأنه هو الرئيس.

انطلقت وزارة العدل في عملها: تنكر العدالة على ضحايا التعذيب. في الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أعلمت وزارة العدل، مستشهدة بهذا القانون الجديد، القضاة الفيدراليين بأنها تسعى إلى صرف نظر مباشر بـ ١٦٠ قضية تحقيق بالسجن كان قد رفعها مسبقاً ٣٠٠ معتقل في غوانتانامو. كان مكتب المحامي العام، مستشهداً بالقانون الجديد نفسه، يدعم ذلك أيضاً، ليعلم المحكمة العليا في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير بأنها لم تعد تمتلك أي سلطة قضائية على غوانتانامو، وتطلب من القضاة صرف النظر عن قضية حمدان ضد رامسفيلد، وهي قضية أخرى بارزة بشأن «المقاتلين الأعداء». وكما لخص ألفريد ماك كوي هذه الأحداث، «بعد ذلك، لجلب الابتهاج إلى قمة التركيبة القانونية المتعددة الطبقات في الإدارة، في الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير، قام الجيش بتغيير أوامره المطبقة للسماح بعقوبات الإعدام العسكرية في غوانتانامو، وبالتالي منع محاكم الولايات المتحدة من التدخل في أي عقوبات عسكرية لإعدام المعتقلين»[١].

كانت حجرات التعذيب الخاصة ببوش، فضلاً عن أنها مجردة من الأثاث، تحصل على غطاء جديد من الطلاء، وتزود ببعض ستائر التعتيم على النوافذ.

المُستجوب

أخذت حصون الاستجواب الأميركية المغلقة، تكشف عن أسرارها. ومع انهماك المزيد من الجنود في واجبهم كمُعذّبين، وروايات المزيد من الضحايا قصص الإساءة المروّعة التي تعرضوا لها على أيدي مُعتقليهم الأميركيين،

(١) Alfred W. McCoy, "Why the McCain Torture Ban Wont Work," TomDispatch.com, February 8, 2006. http://www.tomdispatch.com/index.mhtml?emx=x&pid=57336

ينكشف يومياً المزيد من التفاصيل المروعة عن الانحدار الأميركي إلى عالم التعذيب.

لكن، ما لم نسمع عنه هو حصول الولايات المتحدة على أي استخبارات مفيدة من تقنيات تعذيبها المُستمَدة من القرون الوسطى.

كان الاختصاصي توني لاغورانيز، مستجوِباً في الجيش الأميركي من العام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. خدم لمدة سنة في العراق بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. عمل في البداية في أبو غريب لأشهر بعد إثارة صور التعذيب المسيئة، التي تم التقاطها في السجن، للغضب الدولي. وبعدها، تم تعيينه في فريق الاستجواب المتنقل الذي يزور منشآت الاعتقال حول العراق.

تحدث لاغورانيز علناً عن مزاعمه في التعذيب مكرهاً. قبل لحظات من بدء اللقاء المباشر معه في برنامج «الديموقراطية الآن!» في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قال إنه لا يرغب في إجراء اللقاء. في الثانية الأخيرة، وافق على القيام به.

شرح لاغورانيز أنه انضم إلى الجيش في أيار/مايو ٢٠٠١، لأنه كان يبحث عن طريقة لدفع قروض دراسته. وكان مهتماً أيضاً بتعلم اللغة العربية؛ فقد أخبره مستجوِب سابق أن الجيش علمه تحدث الروسية والألمانية. «بدت صفقة جيدة بالنسبة إلي»، قال الطبيب البيطري الشاب ذو الملامح الجادة.

تحدث لاغورانيز عن بعض تقنيات الاستجواب التي استخدمها، أو شهدها في العراق. بدأ عمله بطريقة مسالمة، لكنه سريعاً ما علم أن مستجوِبين آخرين قد تجاوزوا الحدود. «كنا نتحدث معهم وحسب، نطرح عليهم الأسئلة، ربما، وكما تعرف، نستخدم بعض الطرائق النفسية، لكن لا شيء خطيراً على الإطلاق. لكني علمت أن بعض المحققين لا يزالون، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، يستخدمون بعض التقنيات القاسية نوعاً ما. فمثلاً، إن لم يكن السجين متعاوناً، يقوموا بتعديل نظامه الغذائي. وقد يظل الأشخاص في عزلة قاتمة جداً لأشهر، الأمر الذي أعتقد أنه غير قانوني، تبعاً لمبادئ الجيش. كما يقوم

[المستجوِبون] أيضاً بأخذ ملابسهم وأغطيتهم ليشعروا بالبرد في زنزاناتهم في حال لم يتعاونوا.

«عندما تقوم قوات المغاوير البحرية باستجواب الأشخاص، يستخدمون المياه المثلجة لخفض حرارة جسد السجين، ويقيسون حرارته من شرجه للتأكد من أنه لم يمت».

اكتشف المحققون العسكريون أن استخدم الكلاب طريقة فعالة بشكل خاص لإرعاب السجناء. في منشأة اعتقال في مطار الموصل، «كنا نضع السجين في حاوية شحن. نبقيه واقفاً طوال الليل مع تسليط الأضواء المبهرة والموسيقى الصاخبة، وتركه في وضعيات مثيرة للتوتر، وبعدها يدفعون بالكلاب لتهاجمهم... ينبح الكلب ويثب أمام السجين، ولا يفهم السجين حقاً ما الذي يجري».

«عرفت أننا نتجاوز الحدود»، قال لاغورانيز، «كنت أطلع على قوانين الاستجواب في المعركة حيث أعطوني إياها في الوحدة التي كنا نعمل معها هناك، محاولاً كشف ما هو قانوني وما هو غير قانوني. وتبعاً لقوانين الاستجواب الخاصة بالمعركة، كان ذلك قانونياً. لذا، عندما أمروني بأن أفعل ذلك، كان عليّ فعله. كما تعلم، عندما يتعلق الأمر بما إن كنت أعتقد أنها ممارسة استجواب مجدية، ففي الحقيقة، لم أعتقد ذلك على الإطلاق. لم نجن منها أي معلومات استخباراتية».

في الثامن والعشرين من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض برنامج «سي بي أس»: «سيكتستي مينتيس II»، الصور الشهيرة للمعتقلين العراقيين، وهم يتلقون التعذيب على أيدي سجانيهم الأميركيين. ذكر لاغورانيز، «كان رد الفعل الأول أنهم مجرد تفاحات فاسدة، تماماً كما وصفهم البيت الأبيض. لكن أتعلم، هذا مضحك، لا أصف ذلك حقاً بما كنا نفعله هناك. استخدمنا تقنيات قاسية على السجناء بعض الشيء. رأيت وحدات أخرى تستخدم تقنيات مؤلمة جداً. لكني لا أصفها بالفضيحة».

قال لاغورانيز إنه بدأ يشك في تقنيات الاستجواب، لكن بصورة محدودة فقط. «كنت نوعاً ما أجتهد للامتناع عن استخدام الوسائل القاسية، لكن في الوقت نفسه، كنت، بطريقة ما، أرغب في إحداث الضغط، لأننا كنا حانقين لعدم حصولنا على المعلومات. لذا، كنت متردداً... كنت أملك انطباعاً بأننا نأسر السجناء الذين يمتلكون معلومات استخباراتية ليخبرونا إياها، وكنت لا أزال أعتقد أنهم هم الرجال السيئون... في ما بعد، توضح لي أنهم مجرد فلاحين بسطاء. وأن مثل هؤلاء الرجال أبرياء تماماً، ولهذا السبب لا نحصل منهم على أي معلومات. وقد جعل هذا ما نفعله يبدو أكثر وحشية».

إن فضح ما كان يحصل في أبو غريب، قام بمجرد نقل الإساءة التي رآها لاغورانيز من السجون إلى المناطق السكنية. بدءاً من آب/أغسطس حتى تشرين الثاني/أكتوبر من العام ٢٠٠٤، عمل لاغورانيز مع وحدة استطلاع المارينز في شمال بابل، جنوب بغداد تماماً. «يخرجون، يشنون غاراتهم، ويمكثون في منازل المعتقلين، ويعذبونهم هناك. كانوا أسوأ بكثير من أي شيء شاهدته مسبقاً في السجن. يهشّمون عظام المعتقلين وأقدامهم بالفؤوس. يحرقون الناس».

«في كل مرة تشن فيها وحدة استطلاع [المارينز] أي غارة، يُحضر عناصرها معهم سجناء مع عظام مكسورة، وأحياناً حروق. كانوا متوحشين جداً مع أولئك الرجال. وعندما أسأل السجناء عما حصل، وكيف حدثت تلك الجروح، يخبروني بأنها حدثت بعد اعتقالهم، أثناء إخضاعهم للسيطرة، وأثناء التحقيق معهم من قبل وحدة الاستطلاع... أُجبِر أحد الرجال على الجلوس على أنبوب عادم سيارة همفي العسكرية... ما أصابه بقرحة كبيرة، وحروق من الدرجة الثالثة في مؤخرة ساقه».

حدد لاغورانيز «أن ما يقارب ٩٨ في المئة من هؤلاء الرجال لم يكونوا قد فعلوا شيئاً. أقصد، كانوا يعتقلون الناس لأتفه الأشياء. مثلاً، هناك رجل اعتقلوه، أوقفوه عند نقطة التفتيش، كإجراء روتيني. كان يمتلك مجرفة في شاحنته، وهاتفاً خلوياً في جيبه. قالوا، يمكنك استخدام المجرفة لدفن مواد متفجرة، ويمكنك استخدام الهاتف الخلوي لتفجيرها. لم يكن يمتلك أي مواد

متفجرة في سيارته، لا يحمل أي سلاح... لا شيء. لم يكن لديهم أي سبب للاعتقاد أنه يخبئ مواد متفجرة سوى المجرفة والهاتف الخلوي. هذا هو نوع السجناء الذين يحضرونهم».

حربٌ اعتمدت على الأكاذيب، لا بد من أن تستحضر باستمرار أكاذيب أعظم لتُخلِّد نفسها. لهذا، كان مصير أي شخص يحضره المارينز محدَّداً بالقضاء والقدر: «بشكل أساسي، كل من يأتي إلى السجن، يحددون أنه إرهابي، مذنب، ومن ثم يرسلونه إلى أبو غريب. وعندما أذكر أن الشخص بريء في تقارير الاستجواب، يقومون بإرسال السجين إلى أبو غريب من دون تقرير الاستجواب».

تمرد الشاب الذي أمل تعلم اللغات الأجنبية وخدمة وطنه، على السادية والخداع، اللذين أصبحا الصفتين الرئيسيتين لمهمته. بدأ بالإعلام والجهر عن اعتراضاته. «في تلك المرحلة، كنت مستاءً جداً مما يفعله الجيش. أتعلم؟ كنت أحتج على ضابط المارينز المسؤول عن منشأة الدفاع. صنعت منها قضية أمام قائد المارينز ورجل «جي أيه جي» [الذي كان محامياً عسكرياً في الذراع القضائية للقوات العسكرية الأميركية «جي أيه جي»] المسؤول عن إطلاق السراح، وينظم إبقاء السجناء. لكنهما لم يرغبا في الاستماع، أتعرف؟ أرادا أرقاماً. أرادا أرقاماً عن معتقلين إرهابيين... ليتمكنا من نقلها إلى الجنرال».

نظم لاغورانيز تقارير إساءة مع الجيش، ما لبث أن اختفت جميعها بصورة غامضة. فبعد تحدثه علناً عن تجربته على برنامج «فرونت لاين» على قناة «بي بي أس»، اتصل به المحققون العسكريون، الذين كانوا يحققون معه، يريدون معرفة سبب عدم إعلامه عن الإساءة إطلاقاً.

في النهاية، أُعيد توظيف توني لاغورانيز في الفلوجة. أُوكلت إليه مهمة إحضار الجثث إلى المستودع، ثم تفتيش جيوبها لتحديد هوية أصحابها، وجمع معلومات عنهم. قدّر أنه فتش ٥٠٠ جثة. لم يكن الجيش قد قرر بعدُ ما يفعله بتلك الجثث، فأخذت تتكدس هناك وحسب. في الليل، ينام في المستودع جنباً إلى جنب مع جثث الموتى.

شرح عن تفتيش الجثث قائلاً، «في البداية، كان سبب قيامنا بذلك هو محاولة إثبات أن هناك الكثير من المحاربين الأجانب في الفلوجة. لذا، كان هذا هو السبب الرئيسي الذي يدفعنا إلى القيام بذلك... ربما كان نصفهم فقط يحمل بطاقة هوية. والقليل بينهم يحمل هويات أجنبية. ثمة أشخاص يعملون معي، بهدف زيادة الأعداد إحصائياً، عندما يعثرون على قرآن مع الرجل، والقرآن مطبوع في الجزائر، يحددون هويته على أنه جزائري. والرجال الذين يرتدون قميصاً أسود وبنطالاً باللون الكاكي، يقولون: حسناً، هذا هو لباس رجال «حزب الله»، ويحددون هويتهم على أنهم لبنانيون. كان الأمر سخيفاً. لكن، تعرف الحال». من بين الجثث الخمسمئة التي فتشها لاغورانيز ـ، بما فيها العديد من جثث النساء والأطفال ـ «حوالى ٢٠ في المئة منهم، كانوا يحملون أسلحة».

ولإرشادهم إلى كيفية إنجاز مهمتهم، تبع لاغورانيز وزملاؤه الجنود قيادة رئيسهم، جورج بوش: عند غياب الدليل الحقيقي، لا بأس في تزويره. كان الجنود يعرفون الإجابات مسبقاً: لقد صرح دونالد رامسفيلد بأن المقاتلين الأجانب هم سبب المشاكل في العراق، لذا أصبحت مهمتهم صنع بعض الأدلة.

لم تكن جلسات الاستجواب مثمرة على الإطلاق. يذكر لاغورانيز، «أجريت أكثر من ٣٠٠ استجواب في العراق، وأعتقد أني حصلت على معلومات حقيقية فقط من ٢٠ شخصاً تقريباً. تمكنت من تحقيق ذلك فقط عندما أنشأت نوعاً من العلاقة مع الأشخاص، وجعلتهم يثقون بي. لم تكن جلسات الاستجواب القاسية تأتي بأي نتيجة».

في برنامج «الديموقراطية الآن!»، تحدث توني لاغورانيز عما كان يتمنى فعله في العراق: «تدربنا على إجراء الاستجواب تبعاً لاتفاقيات جنيف مع سجناء الحرب من العدو... ولا يُسمح لنا بتجاوز ذلك. لذا، لا أعرف سبب سماحي للجيش بأن يأمرني بالقيام بعكس ما تدربت عليه، وبعكس تقديري الشخصي، وبعكس تقديراتي الأخلاقية. لكني فعلت. كان يجب عليّ أن أقول لا».

يقول لاغورانيز إن مسؤولية التشجيع والإجازة بالتعذيب «تعود بصورة واضحة ومباشرة إلى المسؤولين في البنتاغون، لأنهم هم من كانوا يصدرون قوانين التعذيب المطبقة [والتي] لم تكن متطابقة مع دليل الجيش الميداني، أو مع اتفاقيات جنيف». مقاضاتهم على الإساءة «يجب أن تصعد في السلسلة إلى الحد الأقصى».

يذكر محقق الجيش، «أعتقد أن استخدام التعذيب هو أسوأ شيء محتمل يمكننا فعله. لا يمكنك كسب معركة ضد الإرهاب بالقنابل والقوة. هذا لا يجدي نفعاً. يجب علينا كسب العقول والقلوب، وكنا مخفقين في ذلك فعلاً. إن استخدام التعذيب هو طريقة خاطئة لنتبعها من دون شك، ولم نكن نحصل على أي معلومات استخباراتية منها، أيضاً. كم عدد الأشخاص الذين حصلنا على معلومات استخباراتية منهم في غوانتانامو؟ حفنة ضئيلة. وفي أبو غريب... لا يملكون شيئاً. لم يحصلوا على أي معلومات استخبارية من ذلك المكان».

قرر لاغورانيز التحدث علناً عما رآه: «أشعر كأن هذا هو واجبي الآن».

«أرغب في الاعتذار إلى العراق، بصدق، لأني أعتقد أننا اقترفنا الكثير من الأشياء الخاطئة هناك. أعتقد أن رجال الجيش أرادوا الذهاب إلى هناك وتحرير العراق حقاً، لكننا في الواقع أخفقنا. هذا مرّوع. لكني أقول لرجال الجيش هناك، اتبعوا ضمائركم، ولا تفعلوا كل ما يفعله أي شخص آخر فقط لأنه يبدو كأنه الشيء الصحيح للقيام به. إنه ليس كذلك».

«علم الألم الوحشي»

فضلاً عن أنه عمل اقترفته بعض «التفاحات الفاسدة»، كما أصر البيت الأبيض على وصفهم، كان النمط الأميركي في التعذيب المُستخدم في أبو غريب وخليج غوانتانامو، وفي أي مكان آخر، قد تطور سراً، وعلى نحو منظم، من قبل «السي.آي.أيه.»، طوال النصف قرن الماضي. لمدة عقود،

كانت «السي.آي.أيه.» تصقل من وسائل تعذيبها وتصدِّرها حول العالم. فلا تصف صور التعذيب المشهورة في أبو غريب للمعتقلين العراة المرتدين أغطية الرأس وهم يتعرضون للتحرش الجنسي، وأحياناً للاغتصاب، عمل المُعذبين الخبثاء وحسب. إنها تؤكد ذروة نتائج عقود من البحث الأميركي في التعذيب.

ألفريد ماك كوي، أستاذ التاريخ في جامعة ويسكونسين ـ ماديسون، هو مؤلف كتاب «قضية التعذيب: استجواب وكالة الاستخبارات المركزية، من الحرب الباردة حتى الحرب على الإرهاب» (ميتروبوليتان، ٢٠٠٦)، وقد شرح في «برنامج الديموقراطية الآن!» الجنون الكامن خلف هذه الوسائل(١).

«إن نظرت إلى الصورة الشهيرة من أبو غريب، عن العراقي الذي يقف على صندوق وذراعاه مشدودتان ورأسه مغطى وتتدلى من ذراعيه أسلاك كهربائية... في تلك الصورة، يمكن المرء رؤية تاريخ خمسين سنة من التعذيب الذي تقترفه الوكالة»، كما ذكر ماك كوي. «إن الأمر بسيط جداً: لقد وضع غطاء الرأس لإفقاد الشخص المعتقل الحس بالمكان والزمان، وتم مد ذراعيه لإحداث ألم منزل ذاتي. هاتان هما التقنيتان الأساسيتان البسيطتان لدى «السي.آي.أيه.»، وقد تطورتا بكلفة باهظة.

«من العام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٢، أدارت وكالة الاستخبارات مشروع بحث هائل، يدعى مشروع مانهاتن(*)، لتنفق أكثر من مليار دولار في السنة لفك شيفرة الوعي الإنساني، عبر الإقناع العام واستخدام القوة في الاستجوابات الفردية. طبقوا العقاقير المسببة للهلوسة، والعقاقير المسكنة، وجربوا كل أنواع الأدوية. جربوا الصدمة الكهربائية، والأدوية الجالبة للحقيقة(**)، وبنتوتال الصوديوم. لم يُجد أي منها نفعاً.

---

(١) Democracy Now!, February 17, 2006.

(*) مشروع مانهاتن: بحث سري لتصنيع أول قنبلة ذرية، وتفجيرها [الناشر].

(**) أدوية الحقيقة: دواء يفترض أنه يجعل الشخص يقول الصدق، من خلال تخفيض النشاط أو التسكين [الناشر].

«الأمر الذي أجدى نفعاً، هو نتائج مسألة سلوكية بسيطة جداً، ناتجة من التعاقد مع الجامعات المرموقة: هارفارد وبرينستون ويال وماكغيل. جاء أول اكتشاف مفاجئ من ماكغيل... أقام الدكتور دونالد أو هيب من جامعة ماكغيل، وهو عالم نفساني بارع، عقداً مع هيئة أبحاث الدفاع الكندية، شريكة «السي.آي.أيه.» في هذا البحث، ووجد أن بإمكانه إحداث حالة من الذّهان عند الفرد في غضون ٤٨ ساعة. ولا تحتاج إلى صدمة كهربائية أو دواء للحقيقة أو الضرب أو إحداث أي ألم. كل ما فعله هو وجود طلاب متطوعين يجلسون في مهجع ويرتدون نظارات حماية وقفازات، ويضعون سماعات تحجب عنهم الأحاسيس. وفي غضون ٤٨ ساعة، بعد حرمانهم من الإثارة الحسية، تبدأ المعاناة: الهلوسة أولاً، ثم الانهيار الكامل».

إن صور أبو غريب هي ببساطة لقطة فوتوغرافية لتقنية «السي.آي.أيه.»: «تُظهر أشخاصاً يضعون أكياساً على رؤوسهم. في حال نظر المرء إلى صور غوانتانامو في يومنا هذا، يرى التشابه الكامل مع الطلاب المتطوعين في المهجع الأصلي للدكتور هيب».

يتابع ماك كوي، «أما ثاني اكتشاف هائل، فهو أن وكالة الاستخبارات جاءت إلى هنا، إلى مدينة نيويورك، إلى المركز الطبي لجامعة كورنيل، حيث قام طبيبا أعصاب بارزان متعاقدان مع «السي.آي.أيه.» بدراسة تقنيات التعذيب عند الشرطة السوفياتية السرية. وجدا أن أكثر تقنية فعّالة عند الشرطة السوفياتية هي الألم المُنزل بالنفس ذاتياً. ببساطة، يجعلون الرجل يقف ليوم أو يومين. أثناء وقوفهم ـ لا تضربه، لا يمتلك أي شعور استياء ـ، ثم تقول لهم، وأنت تفعل هذا بنفسك: تعاون معنا، فتتمكن من الجلوس». أثناء الوقوف، تندفع السوائل إلى أرجلهم، تنتفخ الأرجل، تتشكل الكدمات، تتفجر للخارج، تنفصل، تبدأ الهلوسة، تتعطل الكليتان».

طوال حقبتي الخمسينيات والستينيات، أجرت وكالة الاستخبارات تجارب على مجموعة متنوعة من تقنيات التعذيب، بدءاً بالضرب حتى إعطاء الجنود الأميركيين سراً عقاقير مسببة للهلوسة. «ما توصلوا إليه مرات ومرات»، قال ماك

كوي، «هو أن الصدمة الكهربائية لا تجدي نفعاً، وبنتوتال الصوديوم [عقار الحقيقة] لا يجدي أيضاً. وكذلك الأدوية المسببة للهلوسة، فهي تشوش الدماغ. وبالتالي، يحصل المرء منها على معلومات غير جديرة بالثقة. لكن ما يجدي نفعاً هو الدمج بين هاتين الوسيلتين، بدلاً من التقنيات البدائية المملّة: اضطراب حسي وألم مُنزل بالنفس».

صاغت وكالة الاستخبارات نتائجها في برنامج منظم، العام **١٩٦٣**، في دليل الاستخبارات المضادة كوبارك (الذي بإمكانكم الاطلاع عليه على الإنترنت). أشار ماك كوي إلى أن كوبارك قدم «شكلاً أميركياً مميزاً للتعذيب: الثورة الحقيقية الأولى في علم الألم الوحشي منذ قرون. التعذيب النفسي... ثبت أنه نموذج مرن جداً، قابل للتكيف، ومُهلك بصورة هائلة».

سيكون من الخطأ أن يعتقد المرء أن التعذيب النفسي ـ المشار إليه أحياناً على أنه «نسبة ضئيلة من التعذيب» ـ هو أخف الشرور. «يخبرنا الأشخاص المتورطون في التعذيب أن [التعذيب النفسي] أكثر تدميراً، وضرره يدوم لفترة أطول من أي تعذيب جسدي»، كما يصر ماك كوي. حتى أن السيناتور جون ماك كين صرح عندما كان يؤيد منع التعذيب في العام **٢٠٠٥**، بأنه يفضل أن يتعرض للضرب على أن يتلقى التعذيب النفسي.

توفر صور أبو غريب تفاصيل هامة عن كيفية تطبيق الولايات المتحدة التعذيب النفسي. أساسها، كما قال ماك كوي، هو الهجوم على «المستقبلات الحسية الكلية عند الإنسان: الرؤية، السمع، الحرارة، البرودة، الإحساس بالوقت. لهذا السبب، يصف جميع المعتقلين أنهم وُضعوا في غرف مظلمة، وتعرضوا لأضواء شديدة وموسيقى صاخبة. وهذا يسمى الحرمان الحسي أو الاعتداء الحسي. تلك هي المرحلة الأولى من بحث وكالة الاستخبارات».

كان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد مصرّاً على تكييف تقنيات التعذيب النفسي ليتم استخدامها في الحرب على الإرهاب. أما شخصية تعذيبه اللامعة فهي الجنرال جيفري ميلر، المُعين في العام **٢٠٠٢** ليرأس مركز الاعتقال في خليج

غوانتانامو، والمعروف أيضاً باسم «جيتمو». «حول الجنرال ميلر غوانتانامو إلى ما هو في الحقيقة... مختبر أبحاث التعذيب»، قال ماك كوي. «تحت قيادة الجنرال ميلر في غوانتانامو، عمل [الجيش الأميركي] على صقل نموذج التعذيب الخاص بالوكالة. وتمت إضافة تقنيتي تعذيب رئيسيتين. تجاوزوا إلحاق الضرر بالمستقبِلات الحسية الكلية فقط التي نتجت عن البحث الأصلي، بل أضافوا إليها هجوماً على الحساسية الثقافية، لا سيما حساسية الذكور العرب لقضايا مثل الجنس والهوية الجنسية.

«ثم تمادوا إلى أبعد من ذلك أيضاً. تحت قيادة الجنرال ميلر، أنشأوا تلك الأشياء التي تدعى فرق «بسكيت» ـ فرقاً استشارية في علم السلوك ـ، وأحضروا علماء نفسيين عسكريين مؤهلين للمشاركة في الاستجوابات الجارية. وهؤلاء الأطباء النفسيون هم من يحددون رهاب الفرد، كالخوف من الظلام أو الارتباط الشديد بالأم. وفي الوقت الذي انتهينا فيه منها، بحلول ٢٠٠٣، بقيادة الجنرال ميلر، كان غوانتانامو قد أنجز بشكل تام نموذج وكالة الاستخبارات. امتلك هجوماً بثلاث درجات على النفس الإنسانية: المستقبلات الحسية، الألم المُنزل ذاتياً، الحساسية الثقافية، الخوف والرهاب الفردي».

أصبح التعذيب على النمط الأميركي، المطور في السجن العسكري الخارجي، جاهزاً الآن لينطلق إلى مستوى أعلى. في أواسط ٢٠٠٣، أرسل رامسفيلد الجنرال ميلر إلى سجن أبو غريب في العراق. وعد ميلر، كما هو معروف، بأن «يجعل أبو غريب مثل غوانتانامو». وانطلق لينفذ وعده.

كان العصيان قد بدأ يمد جذوره في العراق في أواسط ٢٠٠٣، ولم تكن إدارة بوش، الواثقة جداً من خطابها المتملق «بأنه سيتم استقبال الجنود الأميركيين هناك كالمُحرِّرين»، مستعدة إطلاقاً. أما رد الجيش الأميركي على ذلك فهو جمع آلاف الرجال العراقيين وإلقاؤهم في مركز تعذيب صدام حسين المشهور بسوء سمعته: سجن أبو غريب. وصل الجنرال ميلر في آب/أغسطس ٢٠٠٣، يحمل قرصاً ليزرياً ودليلاً لتقنيات استجوابه. وزعها على الشرطة العسكرية وضباط الاستخبارات العسكريين في أبو غريب، كما قدم نسخاً أيضاً

إلى الجنرال ريكاردو سانتشيز، القائد الأميركي في العراق. وفي غضون شهر، أصدر الجنرال سانتشيز أوامر جديدة مفصلة عن تقنيات استجواب موسعة، تتجاوز تلك المسموح بها في دليل الجيش الميداني للولايات المتحدة.

حملت التقنيات الجديدة طابع تقنيات التعذيب الخاصة بـ «السي.آي.أيه.». «كانت مزيجاً بين التعذيب النفسي والمواقف المسببة للتوتر والاضطرابات الحسية»، كما أشار ماك كوي. «إن نظر المرء إلى دليل الوكالة للاستخبارات المضادة «كوبارك» للعام ١٩٦٣، ونظر إلى دليل التدريب على الاستجواب في الوكالة للعام ١٩٨٣ الذي تم استخدامه في الهندوراس لتدريب الضباط على التعذيب والاستجواب، ومن ثم بعد عشرين سنة، نظر إلى أوامر الجنرال سانتشيز للعام ٢٠٠٣، يرَ استمراراً مذهلاً دام عشرين سنة، في كل المبادئ العامة: هذا الاعتداء الكامل على حقائق الهوية والوجود الإنساني، و... طريقة تنفيذ ذلك، من خلال الاعتداء على هذه المستقبلات الحسية».

لقد أصبح رامسفيلد، الذي لا يرضى بترك التفاصيل للجنود، مراقباً متحمساً للتفاصيل الدقيقة الخاصة بالتعذيب. عندما قرأ تقريره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن تقنيات استجواب جديدة في غوانتانامو تطالب بالوقوف لمدة أربع ساعات بشكل مستقيم، خط رامسفيلد على الهامش، «لماذا الوقوف محدد بأربع ساعات؟... أنا نفسي أقف لثماني ساعات كل يوم». ربما إن كان واقفاً وهو عارٍ، مع دوي الموسيقى الصاخبة والأضواء الشديدة موجهة عليه، والكلاب تنهش فيه ويتلقى الإزعاج المستمر من الحراس، فسيفهم رامسفيلد عندها الحاجة إلى هذه الحدود، حتى وإن كانت هشة. كان وزير الدفاع، الذي صرح مسبقاً بأن اتفاقيات جنيف لا تنطبق على «الإرهابيين»، يبعث برسائله إلى جميع المستويات: تجاوز الأمور النظرية... كن قاسياً... اخرق القانون... استخدم التعذيب!

إلا أن شياطين التعذيب، حالما انطلقت، فلا تعود بسهولة إلى زنزانتها. «هناك حظر مطلق على التعذيب لسبب وجيه: يصيب التعذيب أعمق الفجوات غير المكتشفة في الوعي الإنساني، حيث يتعايش الإبداع والتدمير، وحيث

تتعايش قدرة الإنسان المطلقة على اللطف، وقدرة الإنسان المطلقة على الوحشية معاً»، قال ماك كوي بعد تفكير طويل. «هناك انجذاب عنيد بالغ القوة. حالما يبدأ ـ عندما يدعه مرتكبو الجريمة والجبابرة ينطلق ـ، ينطلق ليخرج عن السيطرة.

«لهذا، عندما أعطت إدارة بوش الأوامر باستخدام تقنيات مماثلة للتعذيب عند بداية حربها على الإرهاب، تصورت أن هدفها قد يكون محدوداً فقط برجال القاعدة المشتبه فيهم. لكن خلال أشهر، أصبحنا نعذب مئات من الأفغان في باغرام قرب كابول. وبعد بضعة أشهر، في العام ٢٠٠٣، من خلال تلك التقنيات، أصبحنا نعذب فعلياً ألوف العراقيين. يمكنكم رؤية ذلك في تلك الصور... كيف أنه حالما يبدأ، يتحول إلى «جحيم دانتي»، هذا النوع من قصر اللهو في أحلك أعماق الوعي الإنساني.

«لهذا السبب، من الضروري الإبقاء على منع مطلق للتعذيب. ليس هناك شيء كالقليل فقط من التعذيب. تلك الأسطورة الكاملة للتعذيب العلمي الدقيق ـ الذي جاء به مؤيدو التعذيب، المؤيدون الأكاديميون في هذا البلد ـ إنه مستحيل. لا يمكن تطبيقه. فهو ينتشر بصورة محتومة».

* * *

لقد قطعت إدارة بوش مسافات كبيرة لتقديم مظهر قانوني على سياساتها في التعذيب. عندما حذر نخبة المحامين في وزارة الدفاع، من أن قوانين الاستجواب الجديدة تخالف القانون الدولي، عثر بوش على محامين بعقلية القرون الوسطى في الوزارة، مثل جون يو وجي بيبي، لتقديم مسودات عن مذكرات (التي أُجبرت الإدارة على إلغاء بعضها)، يجادلون فيها بأن التعذيب أمر قانوني.

وبعدها، يأتي قانون معاملة المعتقلين للعام ٢٠٠٥، ما يدعى تعديل ماك كين، الذي بدأ كمحاولة لإيقاف الولايات المتحدة عن تعذيب المعتقلين، وانتهى بإعطاء المُعذِّبين حصانة قانونية، كما يشرح ماك كوي. يقدم تعديل ماك كين إلى القانون، العديد من المبادئ الأساسية التي يرغب فيها مؤيدو التعذيب:

«في تصريحه الموقّع على [قانون معاملة السجناء للعام ٢٠٠٥] في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قال الرئيس بوش... «أملك الحق... بصفتي رئيس الولايات المتحدة ورئيس السلطة التنفيذية، لأقوم بما أحتاج إلى القيام به من أجل الدفاع عن أميركا». حسناً، هذا كان أول شيء. أما الشيء التالي الذي حدث فهو أن ماك كين، كتسوية، أدخل إلى القانون تشريعاً تُعتبر فيه أنه في حال كانت عملية «السي.آي.أيه.». قد تورطت إلى معاملة غير إنسانية أو تعذيب، لكن المنفذ يعتقد أنه يطبق أمراً قانونياً، فهذا يُعتبر دفاعاً. وبذلك، جاء المبدأ الثاني: دفاع لمُعذبي «السي.آي.أيه.» والمبدأ الثالث هو أن البيت الأبيض جعل السيناتور ليندسي غراهام، لجنوب كارلولينا، يجري تنقيحاً على تعديل ماك كين من خلال إدخال فقرة إليه، تقول إنه لتحقيق أهداف هذا القانون، لا تتبع القاعدة العسكرية الأميركية في خليج غوانتانامو حكم المناطق التابعة للولايات المتحدة».

وينهي ماك كوي حديثه: «لقد استخدموا، في الحقيقة، [قانون معاملة السجناء للعام ٢٠٠٥] لإضفاء غطاء قانوني على أفعالهم».

عند كتابة نعي الديموقراطية الأميركية، ستكون علامة الإنجاز الرائع: كيف دافع الرئيس الأميركي ونائبه عن التعذيب، وكيف أذعن الكونغرس، وكيف وفرت المحاكم الغطاء القانوني للمجرمين، بينما كان حكماء وسائل الإعلام ونقادها، يناقشون بأدب نتائج الانزلاق إلى الوحشية البربرية.

الفصل العاشر

تصدير الإساءة

لم يصبح العسكريون الأميركيون، الذين اكتسبوا سمعة سيئة في جميع أنحاء العالم لتعذيبهم المعتقلين في سجن أبو غريب، وحوشاً بمجرد وصولهم إلى العراق. لقد شحذوا مهاراتهم في السجون الأميركية. إن القتل والتعذيب اللذين مارسوهما على العراقيين، مجرد الفصل الأخير والأكثر علانية في مسلسل حكايات هؤلاء المسيئين. وبدلاً من معاقبة السجانين الأميركيين الذين يمتلكون سجلات إدانات طويلة في انتهاك حقوق الإنسان، كافأتهم إدارة بوش: تم إرسالهم إلى العراق لإدارة سجونه.

يمتلك هارولد سي ويلسون تجربة شخصية في مناخ التعذيب الذي افتُضح في أبو غريب، في حين نجا من سجون الإعدام في بنسلفانيا.

كان ذلك في العام ١٩٨٩. وويلسون، البالغ حينها ٣١ عاماً، وقف في قاعة محكمة فيلادلفيا ليسمع حكم المحلفين بارتكابه ثلاث جرائم قتل. وعلى الرغم من احتجاجات ويلسون بأنه لم يقتل أحداً، وبأن إدارة شرطة فيلادلفيا قد لفقت التهم ووضعت الدليل في منزله، أصرت السلطات على أنه هو المرتكب لجرائم القتل الهمجية.

ارتفع اللهاث في الغرفة عندما أعلن القاضي الحكم: تم تجريم ويلسون بثلاث جرائم قتل من الدرجة الأولى. حُكم بالإعدام... ثلاث مرات.

«شعرتُ كأن شيئاً يخترق جسدي وروحي عندما أعلن القاضي الحكم بالإعدام»، قال ويلسون بصوت ضعيف في برنامج «الديموقراطية الآن!»، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. كان ذلك بعد شهر من إطلاق سراحه بعد قضاء

فترة سجن دامت لمدة ١٦ سنة على نحو خاطئ، وفي المرة الأولى التي تحدث فيها علناً عن محنته. «أصدر القاضي ثلاثة أحكام بالموت. ثلاث عقوبات بالموت. وأنا أقف هناك بحالة صدمة، أتساءل، كيف يمكن فعل هذا؟ كيف يمكن أن أموت ثلاث مرات بالصدمة الكهربائية؟».

تم إرسال ويلسون في النهاية إلى مؤسسة غرين للإصلاح، وهو سجن بالغ الحراسة، يُؤوي معظم سجناء بنسلفانيا المحكوم عليهم بالإعدام. أصبح تحمُّل الإساءة جزءاً من الروتين العادي لحياته. وكانت إحدى وسائل تحطيم السجناء دفع تيار هوائي شديد البرودة إلى داخل الزنزانات. أخبرنا ويلسون أنه قد تم إرساله إلى السجن الانفرادي بصورة متكررة «لتغطية الفتحة الهوائية، وحماية نفسي من درجات الحرارة المتجمدة... لقد كان البرد يُستخدم كعقاب لإسكات معظم المُدانين، ليضعوهم في مناخ غير صحي يعتمد فيه المرء بالكامل على القسم الطبي». كما عرف ويلسون بعد ذلك بأن «هذه الممارسة ليست محصورة بالسجن الإصلاحي للولاية، بل تستخدم في أبو غريب أيضاً».

يقول ويلسون: «لقد أثر البرد في عظامي. وكان عند أوقات معينة من البرودة الشديدة داخل الزنزانة، أني تمكنت من الكتابة على النافذة بقلم حبر. تمكنت من حفر الجليد. وفي الكثير من الأوقات، كان عليّ النوم بكامل ملابسي. لم أكن قادراً على الاغتسال على المغسلة لأن درجات الحرارة المتدنية لا تُحتمل»[١].

اشتهرت عمليات الإساءة في مؤسسة غرين بشدة. فقد صرح الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، بيير سانيه، بعد زيارته السجن، بأن السجون في بنسلفانيا تشعرك كأنك في المشرحة... لحظة وصول السجناء المدانين، تحاول الولاية قتلهم ببطء، بشكل آلي ومتعمد، بدءاً من قتلهم روحياً، ومن ثم جسدياً»[٢].

(١) Democracy Now!, December 20, 2005.

(٢) "A Macabre Assembly Line of Death: Death Penalty Developments in 1997," Amnesty International USA, 1997. http://www.amnestyusa.org/children/document.do?id=8DA10EEF6D68397A802569000068A28F

وذكر السجناء، ومعظمهم من السود، لوفد منظمة العفو، أن الحراس يضربونهم ويعرضونهم لإهانات عنصرية واتهامات سلوكية زائفة.

في العام ١٩٩٨، تفجرت فضيحة إساءة كبرى في سجن غرين. وكشفت مارتن هورن، سكرتيرة مؤسسة بنسلفانيا الإصلاحية، عن وقوع ٣٦ حادثة تم فيها استخدام العنف المفرط خلال الشهور الاثني عشر الماضية، ومن بينها عدد هائل من الشكاوي عن تعريض المعتقلين للخنق والركل واللكمات والضرب بعصي الشرطة، مع تكبيل أيدي بعضهم، وتعريضهم للسخرية العنصرية[١]. تم فصل أربعة حراس، وخُفض راتب واحد وعشرين حارساً آخر، وتم نقل آمر السجن وواحد من نوابه[٢].

«إنهم يديرون هناك معسكر اعتقال نازياً. إنه أشبه بعقلية سجن ألكتراز. إنه مرّوع»، هكذا وصفته غرزيل يبارا، وهي محامية أحد سجناء غرين. اتهمتهم بأنها أُمرت بخلع صدرية ثدييها لتمر عبر كاشف المعدن، وتعرضت لإساءة عنصرية وجنسية. «طوال عملي في المحاماة لمدة ٢٢ سنة، لم أر على الإطلاق مكاناً مثل سجن غرين. لم أر مثل هؤلاء المتعصبين طوال حياتي».

إن السجون صناعة مزدهرة في ولاية بنسلفانيا، تماماً كما في جميع أنحاء الولايات المتحدة. فالمنظمة الإصلاحية في بنسلفانيا، تحتوي على أكثر من ٤٢ ألف سجين في ٢٥ سجناً؛ وبلغت ميزانية الإصلاحيات أكثر من ١,٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٥. أما سجن غرين فهو أكثر سجون بنسلفانيا حراسة، وهو موطن لأكثر من ٢٢٣ سجيناً محكوماً عليه بالإعدام[٣].

إن سجون المحكوم عليهم بالموت تجسد النزعة العنصرية في نظام القضاء

---

(١) Robert Dvorchak, "Brutality Probe Targets up to 40 Guards at SCI Greene," Pittsburgh Post-Gazette, April 10, 1998.

(٢) Mike Bucsko and Bob Dvorchak, "Firings, Charges Shake Up SCI Greene," Pittsburgh Post-Gazette, August 9, 1998.

(٣) Pennsylvania Department of Corrections, December 2005. http://www.cor.state.pa.us/portal/lib/portal/Execution_List.pdf

الجنائي الأميركي. لطالما كانت الولايات المتحدة شديدة الحرص على إعدام مواطنيها السود المسجونين والمحكومين السود، والمماطلة في إعدام البيض. في بنسلفانيا، تبلغ نسبة السود المحكوم عليهم بالإعدام ٦٠ في المئة[١]. وفي فيلادلفيا، يبلغ عدد السود المحكوم عليهم بالإعدام أربعة أضعاف البيض[٢]. وعلى مستوى الولايات المتحدة، يشكل السود ١٢٪ من مجموع المحكوم عليهم، لكنهم يشكلون نسبة ٤٢٪ من ٣٣١٤ محكوماً عليه بالإعدام (وفقاً لإحصائيات ٢٠٠٤)[٣]، وقد تم إعدام واحد من بين ثلاثة منذ العام ١٩٧٩[٤].

لقد تطورت أساليب الإعدام في الولايات المتحدة بمقدار ضئيل جداً منذ العصور الوسطى، حيث تطبق ست وثلاثون ولاية، بالإضافة إلى الحكومة الفيدرالية، عقوبة الإعدام. ثلاث ولايات ـ إيداهو وأوكلاهوما ويوتاه ـ تسمح بالإعدام عن طريق مجموعات إطلاق النار؛ ديلوير ونيوهامبشر وواشنطن تفضل الشنق، بينما أريزونا وكاليفورنيا وميزوري ويمونغ تسمح بالخنق بالغاز[٥]. أما بقية الولايات التي تطبق عقوبة الإعدام، فتستخدم إما الصعق الكهربائي وإما الحقن المميت.

اعتُبرت بنسلفانيا سابقاً نموذجاً لكيفية تعامل المجتمعات المتحضرة مع السجناء. قبل مئتي سنة، أسس أعضاء مجتمع أصدقاء بنسلفانيا سجوناً حديثة تحظر الجَلد والضرب والتشهير والعقوبات الوحشية وغير الإنسانية. تأسست

---

(١) Pennsylvania Department of Corrections, December 2005. http://www.cor.state.pa.us/portal/lib/portal/Execution_List.pdf

(٢) Richard C. Dieter, "The Death Penalty in Black and White," Death Penalty Information Center, June 1998. http://www.deathpenaltyinfo.org/article.php?scid=45&did=539

(٣) U.S. Department of Justice, Capital Punishment 2004, Bureau of Justice Statistics Bulletin, November 2005. http://www.ojp.gov/bjs/pub/pdf/cp04.pdf

(٤) "Death by Discrimination: The Continuing Role of Race in Capital Cases," Amnesty International USA, April 24, 2003. http://web.amnesty.org/library/index/engamr510462003.

(٥) U.S. Department of Justice, Capital Punishment 2004, Bureau of Justice Statistics Bulletin, November 2005. http://www.ojp.gov/bjs/pub/pdf/cp04.pdf

إصلاحية الولاية الشرقية في فيلادلفيا العام ١٨٢٩. وشُيدت بكلفة ٧٨٠ ألف دولار، وكانت أغلى الأبنية ثمناً في الولايات المتحدة في ذلك الحين. كانت مكاناً يُعطى فيه المسيئون إلى القانون، الإنجيل بهدف التفكر فيه ملياً، والتكفير عن ذنوبهم. هذا هو أصل كلمة «إصلاحية»[١].

لكن، عندما زار الروائي البريطاني تشارلز دكنز إصلاحية الولاية الشرقية في العام ١٨٤٢، كتب ما رآه، «أعتقد أن قليلاً جداً من الرجال يتمكنون من تقدير الكم الهائل من التعذيب والعذاب اللذين تلحقهما هذه العقوبة البشعة، التي طالت لسنوات، بالمعذَّبين»، كتب دكنز لأعوام. «وأعتقد أن العبث اليومي البطيء بأسرار العقل أسوأ، على نحو لا يُقاس، من أي تعذيب جسدي».

ومع الأحكام المحولة من بلد إلى آخر، والقوانين المتعلقة بالإدانة بعد ثلاثة إضرابات، انفجرت السجون في أميركا بعدد نزلائها في التسعينيات. أصبحت السجون الأميركية مأوى لأكثر من مليوني سجين، حيث يوجد واحد بين ١٣٨ أميركياً في السجن هذه الأيام، ويزداد نزلاء السجن بحوالى ٩٠٠ سجين كل أسبوع[٢]. كما يُقذف بالأميركيين الأفارقة خلف القضبان على نحو غير عادل: تبعاً لوزارة العدل، حوالى ١٧ في المئة من الرجال السود في العام ٢٠٠١ تعرضوا للسجن، مقارنة مع ٨ في المئة من المتحدرين من أميركا اللاتينية، و٣ في المئة من البيض. وفي العام ٢٠٠١، كان احتمال سجن الذكور السود واحداً من ثلاثة، مقارنة مع واحد من ستة بين الذكور اللاتينيين، وواحد من ١٧ بين الذكور البيض. وفي حال بقيت إحصائيات السجن للعام ٢٠٠١ على حالها، فإن حوالى ٧ في المئة من المولودين في تلك السنة، يُتوقع أن يقضوا عقوبة سجن في حياتهم، مقارنة مع ٢ في المئة من الأشخاص المولودين العام ١٩٧٤[٣].

---

(١) Robert Dvorchak, "State-Of-Art SCI Greene Criticized As Repressive," Pittsburgh Post-Gazette, April 10, 1998.

(٢) Siobahn McDonough, "U.S. Prison Population Soars in 2003, 2004," Associated Press, April 28, 2005.

(٣) Thomas Bonczar, "Prevalence of Prison in the U.S. Population, 1973-2001, Bureau of Justice Statistics, Department of Justice, August 2003. http://www.ojp.usdoj.gov/bjs/pub/pdf/piusp01.pdf

في هذه الأيام، الإصلاح منبوذ، والعقاب هو المتفشي. في السبعينيات، كان هناك القليل فقط من السجون المفرطة في الحراسة (إن السجن المفرط في الحراسة مصمَّم لإبقاء السجناء في زنزانات إفرادية لمدة ٢٣ ساعة كل يوم، بأقل اتصال ممكن مع الطاقم أو مع السجناء الآخرين). في أيامنا هذه، تمتلك أكثر من ثلثي الولايات منشآت مفرطة في الحراسة، يستضاف فيها حوالى ٢٠ ألف سجين[١].

«نحن نعمل تحت أعباء القوانين والممارسات التي تطورت على مر ٣٠ عاماً، والتي تركزت على العقوبات والسجن كردنا الأولي على الجريمة»، قال مالكولم يونغ، المدير التنفيذي لمشروع العقوبات، الذي يشجع على إيجاد بدائل للسجون[٢].

عندما يتعلق الأمر بالعقوبة، لا يشكل المال أي مشكلة: إن كلفة إبقاء السجين في سجن بالغ الحراسة تقدر الآن بحوالى ٥٧ ألف دولار سنوياً، أي ضعف كلفة السجن العادي، وأكثر بكثير من كلفة معظم الجامعات[٣]. وكما قال راندي جوجر، من مجتمع سجن بنسلفانيا لصحيفة «بيتسبيرغ بوست»، «الاتجاه الحالي في الإصلاح ـ بناء سجون باهظة الثمن والتركيز على العقوبة أكثر من المعاملة ـ يتجه ببساطة إلى نهاية مسدودة. وقد تم إغراقه بالجريمة».

في ثقافة الإساءة المتفشية هذه، أصر هارولد ويلسون على إقناع العدالة بإنقاذ حياته. لقد وُضع في سجن غرين إلى جانب موميا أبو جمال، وهو سجين ذائع الصيت محكوم عليه بالإعدام، وكاتب وناشط، قدم نصائحه إلى ويلسون بالبحث وتصعيد الاعتراضات القانونية (عرضنا قصة جمال في كتابنا، فصل الاعتراض على الحُكام). في العام ١٩٩٩، نجح محامي ويلسون في تقديم

---

(١) Daniel P. Mears, Evaluating the Effectiveness of Supermax Prisons, Justice Policy Center, Urban Institute, June 2005, p. 6. http://www.ncjrs.gov/pdffiles1/nij/grants/211971.pdf

(٢) McDonough, 2005.

(٣) "Lawsuits Challenge Prison Conditions," Associated Press, March 9, 2005.

الدليل والبرهان على أن محامي محاكمته، ويليس بيري، قدم استشارة قانونية غير فعّالة. اتهم ويلسون بأن بيري رفض الرد عليه، وفشل في التحقيق في قضيته بصورة ملائمة. وكنتيجة لهذا النصر القانوني، تم استبدال عقوبة الإعدام بالسجن مدى الحياة. أصبح بيري في ما بعد قاضي بنسلفانيا.

في العام **٢٠٠٣**، كسب هارولد ويلسون الحق في محاكمة جديدة، بعد أن أثبت بنجاح أن المدّعين كانوا منحازين عنصرياً، وتجاهلوا الشهود السود في محاكمته الأصلية. تبع هذا اكتشاف شريط تدريب صوره محامي ولاية فيلادلفيا المساعد، جاك ماك ماهون، الذي حاكم ويلسون. ويشرح ماك ماهون في شريط الفيديو، للقضاة الآخرين كيف يختارون هيئة محلفين تميل إلى الإدانة:

أنت هناك لتكسب... والطريقة الوحيدة هي أن تبذل أفضل ما عندك لاختيار هيئة المحلفين ممن يتصفون بعدم الإنصاف، ويميلون إلى الإدانة أكثر من أي شخص آخر في تلك الغرفة. دعونا نواجه الأمر. السود من المناطق ذات الدخل المنخفض يميلون أكثر إلى الإدانة. إن الأمر كذلك، لا أفهمه. إنها نظرية معقولة. استياء من تطبيق القانون، هناك استياء من السلطة. ونتيجة لذلك، لست بحاجة إلى مثل هؤلاء الأشخاص بين هيئة المحلفين. وقد يبدو الأمر كأنك تتصرف بتعصب أو أيما شيء آخر، لكن مجدداً، أنت فقط تتصرف بواقعية، تحاول فقط كسب القضية...

لا نريد أشخاصاً أذكياء، لأن الأذكياء يقومون بتحليل القضية بشكل معمق. لديهم معيار أعلى. يرفعون المرء إلى معيارهم الأعلى. يرفعون المحاكم إلى معيار أعلى، لأنهم أشخاص عقلاء. يسمعون كلمات مثل «الشك المنطقي»، ويحاولون فعلاً التفكير فيها. لست بحاجة إلى هؤلاء الأشخاص أيضاً. الحظ السيئ يأتي من الأساتذة. الحظ السيئ يأتي من عمال الخدمات العامة. الحظ السيئ يأتي من... أن الأطباء العقلاء سيئون. لطالما شعرت بأن الأطباء سيئون أيضاً[1].

(١) Democracy Now!, December 20, 2005.

استمر نضال ويلسون ومحاميه الجدد. في أيار/مايو ٢٠٠٥، حصلوا أخيراً على محاكمة جديدة لتهم القتل، لتنتهي بعد يوم واحد فقط بمحاكمة باطلة، بعد ملاحظات مجحفة قدمها المدعي العام إلى هيئة المحلفين. بعد هذه المحاكمة، تبع ويلسون مسلكاً جديداً: لأول مرة، خضع ويلسون لفحص الحمض النووي (DNA).

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عاد ويلسون، الذي كان بلغ حينها ٤٨ عاماً، بلحية رمادية جعلته يبدو أكبر من عمره، إلى المحكمة. جسده الضخم يتجه أمام الآخرين في قاعة المحكمة. في هذه المرة، قدم محامي دفاعه دليلاً جديداً مذهلاً: سترة ملطخة بالدماء عُثر عليها في موقع الجريمة ـ كان المدعون يصرّون على أنها لويلسون، برغم إنكاره ذلك مرات عدة. تم إخضاعها لاختبار الحمض النووي. كانت ملطخة بدماء أربعة أشخاص، لكن أياً منهم لم يكن هارولد ويلسون.

بعد ثلاثة أيام من التشاور، أصدر المحلفون حكمهم. في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقف ويلسون بين محاميه الحكوميين، مارك بوكمان وكارل إستشوارتز. كان وجهه المستدير يحمل صور المعاناة التي تحمّلها: طوال فترة سجن دامت ١٦ عاماً، معظمها في سجون مخصصة للمحكومين بالإعدام، ظل ويلسون يحمل مذكرة بإعدامه موقعة ومُسلَّمة إليه. وقف رئيس المحلّفين ليعلن القرار: «في جريمة القتل من الدرجة الأولى، نجد المتهم بريئاً».

انهار ويلسون على كرسيه مصدوماً. طلب محاميه سريعاً إذن القاضي بجلوس موكله. رفعت والدته ذراعيها في الهواء وقالت: «الحمد لله!»، وانحنت أخته لتصلي.

بعد إصدار الحكم، أُعيد إلى سجن المقاطعة لإجراءات إطلاق سراحه. في التاسعة مساءً، أذعن النظام القضائي في بنسلفانيا ـ الذي صارع لسنين طويلة من أجل إعدام الرجل البريء ـ بسوء إدارته، للقضاء. وكتعويض على سلبهم

ثلث عمره، سلّم سجانوه السابقون لهارولد سي ويلسون بطاقة لنفق القطار، بـ ٦٥ سنتاً، ومجموعة أخرى من الملابس. انطلق ويلسون خارج السجن في الطريق العام في ليلة الخريف الباردة.

المُعذّبون المحليون

عندما شاعت صور أبو غريب السيئة الصيت في العام ٢٠٠٤، ظهر رجل في العديد منها: جندي مبتسم، بارز الأسنان، يضع نظارات ويرتدي كنزة بكمين قصيرين وبنطال مخملي، ويقف فوق كومة من المعتقلين العراقيين العراة، يرفع علامات الفرح. اسمه هو تشارلز غرينر، ويمتلك سجلاً طويلاً في الإساءة قبل وصوله إلى أبو غريب.

كان تشارلز إي. غرينر قد تسلم عمله العام ١٩٩٦ كضابط إصلاحية في سجن غرين، الذي كان قد فُتح حينها قبل عامين. جاء غرينر إلى السجن مباشرة من لواء المارينز، حيث خدم لمدة ثمانية أعوام. كان مناسباً تماماً للنزعات العنصرية في سجن غرين، حيث بلغت نسبة حراسه البيض ٩٣٪، ونسبة السجناء السود ٧٧٪.[(١)]

وبعد عام من وصول غرينر إلى سجن غرين، افتُضحت عمليات الإساءة الوحشية التي تمت في ذلك السجن للعام ١٩٩٨. تم التحقيق مع واحد وأربعين حارساً لضربهم بصورة روتينية معتقلين مقيدين بالأصفاد، ولاستخدامهم إهانات عنصرية وقحة، وتزويرهم تقارير عن إساءة السلوك من قبل المعتقلين.

لم يتلق غرينر القصاص في ذلك الوقت، لكن في العام ١٩٩٩، تمت مقاضاته في المحكمة الفيدرالية من قبل السجين هوراتيو نيملي، الذي كان يقضي عقوبة سجن لخمس سنين في غرين بتهمة السطو. اتهم نيملي في

---

(١) "Order at SCI Greene; Changing the Culture at an Unruly State Prison," Editorial, Pittsburgh Post- "Gazette, August 13, 1998.

حزيران/يونيو ١٩٩٨، غرينر وثلاثة حراس آخرين، بأنهم دسوا شفرة حلاقة في البطاطا الخاصة به، ثم اعتدوا عليه عندما طلب رؤية ممرض. كتب نيملي أن غرينر وثلاثة حراس آخرين «رفعوني ثم قاموا برميي على الأرض، ورأسي موجه إلى الأمام، ثم بدأوا بضربي على وجهي ورأسي بقبضات أيديهم المغلقة، وتسببوا لي في كدمات حول عيني وتلطخ أنفي بالدم، وساءت إصابتي من الشفرة الحادة التي دُست في طعامي. كنت أعاني منها مسبقاً في فمي»(١).

قرر القاضي الفيدرالي في بيتسبيرغ أن الشكوى «تمتلك فرصة معقولة بالنجاح، بحسب حقائق القضية»، لكن نيملي اختفى بعد إطلاق سراحه من غرين العام ٢٠٠٠، فتم صرف النظر عن القضية.

يقول هارولد ويلسون إنه «على دراية بسلوك الضابط غرينر وأسلوبه في التعذيب وطريقته في الإساءة إلى الآخرين». برغم أن غرينر لم يقم شخصياً بالإساءة إلى ويلسون، يعتقد أن غرينر تجنبه لأنه كان كثيراً ما يرفع قضايا إساءة ضد الحراس.

نيل ياريس، سجين آخر محكوم عليه بالإعدام في سجن غرين. قضى هناك ٢٢ سنة لجريمة لم يقترفها، تم إصدار حكم براءته العام ٢٠٠٣ بعد اختبار الحمض النووي. بعد رؤية صور سجانه في أبو غريب، علّق ياريس «إن تشارلز غرينر الذي يبتسم في الصورة فوق جثة سجين ميت، هو نفسه تشارلز غرينر الذي كان يبتسم فوق صينية الطعام التي رأيته يبصق فيها»(٢).

أضاف ياريس «إن تشارلز كان متطلعاً إلى فرصة الذهاب إلى هناك، لأنه قال، عندما كنا نمشي في الممر، أتطلع شوقاً إلى الذهاب لقتل بعض الزنوج هناك. تلك الابتسامة التي أظهرها، أفضل ما كان يظهره عندما يجعل بعض السجناء ينهارون، يفقدون عقلهم ويصيحون في وجهه. كان يحب ذلك».

---

(١) Paul von Zielbauer and James Dao, "Guard Left Troubled Life for Duty in Iraq," New York Times, May 14, 2004.

(٢) Paula Zahn Now, May 27, 2004.

كذلك، له سجل من السلوك العنفي في منزله. فقد قدمت زوجته ثلاثة طلبات للحماية منه، متهمة إياه بمطاردتها وتهديدها. أُجبر غرينر على الاعتراف في المحكمة بأنه كان «يسحب زوجته من شعرها، ويصدم رأسها بعنف بالأرض»[1].

تم طرد غرينر من غرين العام ٢٠٠٠، بعد تلقيه العديد من التأنيبات الرسمية، وإيقافه عن العمل. وعندما أصبح عاطلاً عن العمل، انضم غرينر، بسبب صيته السيئ لاستخدامه العنف، إلى الجيش الاحتياطي في أوائل العام ٢٠٠٢. وبحلول خريف ٢٠٠٣، أُوكلت إليه مهمة جديدة: حراسة السجناء في سجن أبو غريب في العراق.

لم يمض وقت طويل حتى عاد تشارلز غرينر، خبير الجيش، إلى أساليبه القديمة. فقد اتهمه جنود آخرون بالتعذيب والإساءة إلى السجناء في موقع عمله الجديد في أبو غريب. في أحد الحوادث، أخذ يلكم سجيناً عارياً في صدغه بقسوة شديدة أدت إلى موته.

ولولا نشر صور أبو غريب التي كشفت غرينر وزملاءه، وهم يتبادلون الأدوار في تعذيب السجناء العراقيين، لما عرف أحد شيئاً عن معاملة غرينر السادية، التي تم شحذها لأعوام في سجن غرين. بل إنه، في الواقع، تلقى مديحاً من الجيش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لعمله في الشرطة العسكرية في العراق. ففضلاً عن كونه ضابطاً شريراً، إلا أن غرينر يميل إلى أن يكون قاسياً أثناء التعامل مع الجريمة، وهذا ما تريده إدارة بوش في العراق.

أما الصور التي انتشرت حول العالم على الصفحات الأولى في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، والتي تُظهر غرينر مبتسماً فوق كومة من الرجال العراقيين وقد جُردوا من ملابسهم وغُطيت رؤوسهم، فهي كارثة أخلاقية وإنسانية لسياسة بوش الذي زعم بأنه جاء بالديموقراطية إلى العراق. احتاج الجيش إلى كبش فداء، وكان الجندي المبتسم من ضواحي بنسلفانيا فريسة سهلة. وُصف غرينر بأنه

---

(١) Zielbauer and Dao.

جندي دنيء خارج عن السيطرة، وقد تصرف من تلقاء نفسه. في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، حُكم غرينر بست سنين في السجن الفيدرالي لتهم تضمنت الإساءة والبذاءة وإعاقة العدالة. وهذا، كما تمنت إدارة بوش، كفيل بأن يغلق قضية أبو غريب.

وبدلاً عن ذلك، ألقت صور أبو غريب الضوء على عالم مجهول وشرير يمتد من السجون الأميركية إلى أبو غريب وأفغانستان وخليج غوانتانامو، وإلى شبكة من «المواقع السوداء»: سجون «السي.آي.أيه.» السرية في أنحاء العالم. لم يحدث تعذيب السجناء بمحض الصدفة. لقد تم التخطيط له من قبل: إن تشارلز غرينر يُعتبر واحداً من كثيرين من محترفي التعذيب الأميركيين الذين اختيروا لقيادة السجون في العراق.

* * *

محترفو السجن

يشرف لينس ماك كوتر على نظام السجن في يوتاه، حيث مات سجين مصاب بمرض عقلي بعد تجريده من ملابسه وتقييده عارياً إلى كرسي. اتُّهم غاري ديلاند بالإشراف على السجون في يوتاه، حيث أُجبر سجين على التمدد عارياً على أرض إسمنتية لأسابيع، وقام حراس السجن، تحت إشراف جون آرمسترونغ، بالضرب الوحشي لرجل مصاب بمرض عقلي حتى الموت في كونكتيكت.

عند ارتكاب مثل هذه الجرائم ضد حقوق الإنسان، فإن المتوقع أن يُلقى بكل من ماك كوتر وديلاند وآرمسترونغ في السجن. وقد أرسلوا فعلاً، لكن ليس كسجناء. فهؤلاء هم الضباط الأميركيون الذين أرسلتهم إدارة بوش إلى العراق كمستشارين ومديرين للسجناء... إلى سجن واحد بالتحديد: أبو غريب.

كان العديد من الرجال الذين أرسلتهم إدارة بوش للاستشارة في إعادة بناء السجن في العراق، ممن طُردوا من عملهم في إدارة سجون أميركية، سواء أكان

ذلك نتيجة قضايا قانونية أم جدل سياسي. فهناك، على سبيل المثال، لين ماك كوتر، المدير السابق لنظام السجن في نيو مكسيكو وتكساس ويوتاه. تم إرسال ماك كوتر إلى وزارة العدل في الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٣ ليكون جزءاً من الفريق المؤلف من أربعة رجال من المستشارين، للمساعدة على إعادة بناء السجون المشهورة بسوء سمعتها في العراق. لو كانت وزارة العدل تبحث عن خبير في الإساءة إلى السجناء، لما كانت وجدت أفضل من ماك كوتر. يذكر محافظ مدينة ليك سالت، روكي أندرسون، في برنامج «الديموقراطية الآن!»، أنه عندما كان ماك كوتر يدير سجون يوتاه، «امتلك الكثير والكثير من الإساءات الخطيرة ضد حقوق الإنسان، من دون بذل أي جهد لحلها».

شملت إحدى القضايا المماثلة، مايكل فالينت، وهو سجين مصاب بالفُصام، يبلغ ٢٩ عاماً. في العام ١٩٩٧، عندما رفض المريض العقلي نزع غطاء الوسادة عن رأسه، جُرد عارياً، وقيده حراس سجن يوتاه إلى كرسي. وفور تحريره بعد ست عشرة ساعة، انهار فالينت، ومات نتيجة تعرضه لجلطة دموية سدت الشريان إلى قلبه.

قبل انتخابه كمحافظ، كان روكي أندرسون محامياً يمثل عائلة فالينت في قضية رفعتها بعد موت مايكل في السجن. قال أندرسون: «اتضح أن هذه ليست الحادثة النادرة إطلاقاً. حصلنا على شهادات خطية من عدد من السجناء، والعديد منهم مصاب بأمراض عقلية، وقد تم تقييد السجناء بالكرسي، والبعض منهم لعدة أيام. وهناك أيضاً، سجناء آخرون، قُيدوا ممددين على لوح معدني... مع تقييد معاصمهم وأقدامهم. بعضهم رُبط هناك لعدة أيام أيضاً. وفي حوادث مماثلة، أخبرنا السجناء أنهم قُيدوا عراةً بالكامل، وتُركوا هناك يجلسون أو يتمددون على برازهم وبولهم».

عُرف في ما بعد أن اعتداء الحراس على مايكل فالينت، كان مصوَّراً بشريط فيديو. استقال ماك كوتر، الذي دافع عن أفعاله، بعد القضية التي رفعتها عائلة فالينت ضده. لكنه أنكر أن استقالته لها علاقة بالقضية.

انضم غاري ديلاند، سَلَف ماك كوتر كرئيس لسجون يوتاه، إلى كوتر العام ٢٠٠٣ في مهمته في العراق. يقول أندرسون إن قانون تينث سيركت الخاص بمحاكم استئناف الولايات المتحدة «يصف ما أعتقد أنه من الممكن تصنيفه على أنه معاملة كمعاملة القرون الوسطى حتماً للسجناء المصابين بأمراض عقلية في سجن مقاطعة سالت ليك تحت قيادة غاري ديلاند للسجن». في أحد الحوادث، يقول أندرسون إن أحد المعتقلين في سجن ديلاند «قُيد عارياً من دون أي فراش، أو حتى بطانية، وتُرك هناك ممدداً وهو عارٍ على الأرضية الإسمنتية لزنزانته لمدة ٥٦ يوماً، من دون إعطائه أي فرصة لسماعه، ومن دون أي معالجة طبية»[٢٢].

اتهم أندرسون كلاً من ماك كوتر وديلاند بأنهما يمتلكان «سجلاً من الازدراء الحقيقي تجاه السجناء وحقوقهم».

وبعد ترك عمله في إدارة سجون يوتاه، ذهب ماك كوتر للعمل في شركة الإدارة والتدريب («أم تي سي»)، ومقرها في يوتاه، وهي شركة تُدير السجون الخاصة. ويزعم موقع الشركة الالكتروني، أن «شركة التدريب والإدارة تخلق بيئات مربية»[٢٣].

في آب/أغسطس ٢٠٠١، زار ماك كوتر، وكان وقتها مدير التطويرات الإصلاحية، «سنتا في» لإغلاق عقد لمدة ثلاث سنين بتعهد الشركة إدارة مركز اعتقال مقاطعة «سنتا في». كانت «سنتا في» على وشك الاطلاع على نسخة ماك كوتر عن العدالة.

وكما نقل دان فروستش في صحيفة «الأمة»، بعد أقل من سنة على وصول ماك كوتر، «جاء فريق من الخبراء الإصلاحيين من وزارة العدل إلى سجن «سنتا في» للتحقيق في إساءات حقوق الإنسان. في آذار/مارس ٢٠٠٣، استنتج تقريرهم أن بعض الشروط يخالف حقوق السجناء الأساسية، وأن السجناء

(١) Democracy Now!, June 2, 2004.

(٢) MTC web site accessed 1/4/2006, http://www.mtctrains.com/company/.

يعانون الإصابة أو خطر الإصابة، فضلاً عن الإساءات والأمراض الأخرى، بنقص مروع في الصحة الجسدية وشروط الحياة الأساسية. زُوّد التقرير بعدد كبير من الأمثلة، وهدد برفع قضية في حال لم تتحسن الأوضاع. ومن بين النتائج الثانوية، سحبت وزارة العدل ما يقارب ١٠٠ سجين فيدرالي خارج «سنتا في»، وطردت الشركة آمر السجن وضغطت على المتعاقد الطبي، شركة شبكة الأطباء، لصرف واحد من مديريها الطبيين خارج الخدمة.

«بعدها، في ٢٠ أيار/مايو، في قضية من السخرية المتعذر فهمها، أعلن المدعي العام جون آشكروفت أن ماك كوتر، مع ثلاثة آخرين من خبراء الإصلاح، ذهبوا إلى العراق. في ذلك اليوم نفسه، بدأ محامو وزارة العدل مفاوضاتهم الأولى مع مسؤولين من مقاطعة «سنتا في» حول التغيرات الشاملة الضرورية في السجن لتجنب أي أفعال قانونية»[١].

إن حُكم ماك كوتر في «سنتا في»، كان نذيراً مخيفاً لتكتيكات سيتم جلبها إلى العراق. قال مارك دوناتيلي، وهو محام في «سنتا في»، متخصص في قضايا العدالة الجنائية، وعضو عينته المحكمة في هيئة الإشراف على السجن، في برنامج «الديموقراطية الآن!»: «حال دخول ماك كوتر، احتج أنه بالرغم من التاريخ المروع الذي نمتلكه في سجون نيو مكسيكو عن الإساءة الجسدية والجرائم، ليس من شأن أي شخص الدخول إلى نظام سجنه ومراقبة الظروف. لا تمتلك المحكمة الفيدرالية أي سلطة قضائية عليه»[٢].

انضم تيري ستيوارت إلى ماك كوتر وديلاند، كمستشار في العراق. كان ستيوارت رئيس قسم إصلاحيات أريزونا. في العام ١٩٩٧، قاضى قسم حقوق الإنسان في وزارة العدل قسم إصلاحيات أريزونا «لإخفاقه، كما هو مزعوم، في منع الإساءة الجنسية، إلى السجينات من قبل ضباط الإصلاحية، وطاقمها»[٣].

---

(١) Dan Frosch, "Exporting Americas Prison Problems," The Nation, May 12, 2004.

(٢) Democracy Now!, June 2, 2004.

(٣) Office of Inspector General, "A Review of ICITAPs Screening Procedures for Contractors Sent to Iraq as Correctional Advisors," U.S. Department of Justice, February 2005, p. 21. http://www.usdoj.gov/oig/special/0502/final.pdf

وتضمنت المزاعم تهماً للحراس بتورطهم في الإساءة الجنسية والاغتصاب في سجون النساء في أريزونا. بدأت التحقيقات أثناء فترة عمل ستيوارت في القسم، تماماً قبل أن يصبح مديراً.

أُرسل ضابط سجن أميركي آخر إلى العراق من قبل وزارة العدل لتقديم استشارته، هو جون آرمسترونغ، وكان مفوضاً عن قسم إصلاحيات كونيكتيكت من العام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣. ترك آرمسترونغ عمله بعد فضيحة تحرش جنسي بشأن الحارسات في سجون كونكتيكت. أثناء حكم آرمسترونغ، قتل حراس السجن مريضين عقليين: أحدهما تلقى الضرب الوحشي حتى الموت، أثناء تصويره على شريط فيديو. عاقب آرمسترونغ الحراس من خلال إنزال رتبة واحد منهم، وإيقاف العديد غيره عن العمل لوقت قصير. ينتقد أنتونيو بونفيرت، وهو محام في كونكتيكت كان قد مثل السجناء، آرمسترونغ «لفشله في تدريب أفراد طاقمه عندما اتضح بصورة جلية أنهم لا يمتلكون أي مفهوم عن كيفية ضبط السجناء المرضى عقلياً، والتعامل معهم بصورة ملائمة»(١). كان آرمسترونغ جزءاً من فريق وصل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وقدم نصائحه إلى طاقم السجن في أبو غريب، وذلك قبل فترة قصيرة من أن تصبح الفضيحة عالمية.

في شباط/فبراير ٢٠٠٥، بعد طلب من السيناتور تشارلز ستشمر، أكملت وزارة العدل تحقيقاً في استئجار ضباط مشهورين بالإساءة في السجون. كشف تقرير وزارة العدل أن العديد من مستشاري السجن لم يخضعوا لاختبارات أخلاقية وثقافية. لكن بعد تحقيق ثانٍ، أشار التقرير إلى أن العديد من القضايا المرفوعة ضد الرجال ـ المتضمنة كل شيء، بدءاً من التعذيب إلى الاغتصاب والجريمة التي حدثت في منشآتهم ـ «هي شكاوٍ عادية قدمها المعتقلون ضد مسؤولي الإصلاحية». قال مدير برنامج وزارة العدل الذي استأجر الرجال، إنه حتى بالنظر إلى ما عرفه عن ماك كوتر وديلاند وآرمسترونغ وستيوارت، «فإن أياً من المعلومات لم تكن لتدفع الوزارة إلى الامتناع عن توظيف الرجال»(٢).

---

(١) Democracy Now!, June 2, 2004.

(٢) Office of Inspector General, p. 27.

قال تحقيق وزارة العدل أيضاً، إن جميع الرجال «أنكروا أنهم شهدوا على أي أعمال إساءة في أبو غريب، ويقولون إنهم لم يكونوا على علم بالإساءة حتى انتشرت علناً. كما ادعوا أنهم لو شهدوا أياً من مثل هذه الإساءات، لقاموا على الفور بالإبلاغ عنها...».

تماماً كما كانوا يبلغون عن الإساءة في الولايات المتحدة من قبل!

يذكر محافظ مدينة سالت ليك، روكي أندرسون، «يصعب عليّ الفهم، عندما يمتلك أشخاص سجلاً عن مثل هذا الازدراء لحقوق الإنسان الأساسية للسجناء، كيف يُعقل لهم أن يستمروا في عملهم. وأعلم أنهم يحصلون على استشارة مالية جيدة لذلك. لسوء الحظ، من المعروف أن الإساءة إلى السجناء العراقيين كما ظهر في الكثير من وسائط الإعلام الأميركية، تحديداً، سببها الإساءة إلى السجناء الأميركيين من قبل، والمرضى العقليين منهم بصورة خاصة».

التعذيب ذو الخطوتين

تصر إدارة بوش على أن لتعذيب السجناء العراقيين مفهوماً بريئاً. «هناك بعض الأشخاص في مناوبتهم الليلية، متورطون في إساءة معاملة المعتقلين»، كما أصر وزير الدفاع الرافض، دونالد رامسفيلد، مضيفاً، «هذا، بالطبع، حدث تدعم فيه سياسة الرئيس وسياسة الحكومة المعاملة الإنسانية، وتناهض التعذيب»[١].

لقد حُلّت هذه القصة الملفّقة «عن الجنود الأشرار» من اللحظة التي طُرحت فيها.

(١) "New Realities in the Media Age: A Conversation With Donald Rumsfeld," Transcript, Council on Foreign Relations, February 17, 2006.

أول من فضح تواطؤ المسؤولين ذوي السلطة العليا في فضيحة الإساءة في السجون، هو المحقق الصحافي المحنك سيمور هيرش. فقد كشف في «نيويوركر» في أيار/مايو ٢٠٠٤ أن التعذيب في أبو غريب كان جزءاً من برنامج العمليات السوداء الموافَق عليه من قبل البنتاغون، والمرخص من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. «لا تعود جذور فضيحة سجن أبو غريب إلى النزعات الإجرامية لبعض جنود الاحتياط في الجيش، لكن إلى قرار وافق عليه [في العام ٢٠٠٣] وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، لتوسيع نطاق العمليات البالغة السرية، التي تركزت على مطاردة تنظيم القاعدة، لتشمل استجواب السجناء في العراق»، كما كتب هيرش في تقريره. وقال «إن قرار رامسفيلد أغضب مجتمع الاستخبارات الأميركية، ودمر فاعلية نخبة وحدات القتال، وأضر بالمفاهيم الأميركية في الحرب على الإرهاب»[1].

وهكذا، أصبحنا على علم بما يسمى «التعذيب ذا الخطوتين» في أميركا: إذ تقدم إدارة بوش الاستراتيجية والغطاء القانوني، ويقوم صغار العسكر بتوفير العضلات. ومَن أفضل من السجانين الأميركيين الغلاظ، المستعدين ليُظهروا للعراقيين كيف يكون العمل؟

إن المركز الرئيسي لفضيحة الإساءة إلى السجناء الأميركيين يكمن في أبو غريب. هناك حيث تم التقاط الصور الأكثر سوءاً ولاإنسانية في الإساءة إلى السجناء: لقد أُجبر العراقي، وهو مغطى الرأس، على الوقوف على صندوق، والأسلاك الكهربائية موصولة إلى عدة أجزاء من جسده. كان العراقيون العراة مكدسين فوق بعضهم البعض. ويأخذ الطاقم العسكري الأميركي وضعيات مع الجثث العراقية. وهناك معتقلون عراقيون مقيدون (كالحيوانات) برَسَن. في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، توصل تقرير سري للبنتاغون إلى أن الجنود الأميركيين اقترفوا «أفعالاً فاضحة وانتهاكات خطيرة ضد القانون الدولي» في أبو غريب. وكالقيح المتسرب دوماً من الجرح الفاسد، استمر المزيد من صور إساءات السجناء الدورية، المتزايدة في إساءتها، ليطفو على السطح.

---

(١) Seymour M. Hersh, "The Gray Zone," The New Yorker, May 24, 2004.

عندما أصبحت السجون غرف تعذيب، توفي السجناء. واستناداً إلى اتحاد الحريات المدنية الأميركية، قُتل ٢١ معتقلاً على الأقل في المنشآت الأميركية في العراق وأفغانستان. توصل الاتحاد إلى هذه النتيجة بعد كشف دعوى قضائية في العديد من وثائق البنتاغون. أظهرت الوثائق المعتقلين برؤوسهم المغطاة وأفواههم المكمومة والمسدودة، يُخنقون ويُضربون بأشياء فظة، ويُحرمون من النوم، ويتعرضون لشروط بيئية حارة وباردة.

قال المدير التنفيذي لاتحاد الحريات الأميركية، أنثوني روميرو، «ليس هناك شك في أن الاستجوابات العسكرية قد تسببت في حوادث قتل. يجب أن يُحاكم المسؤولون ذوو المناصب العليا ممن علموا بهذا التعذيب ولم يتصرفوا حياله، والذين خلقوا السياسات المسؤولة عن ذلك وصادقوا عليها».

لقد أثمر التعذيب ذو الخطوتين في حماية وحوشه: إن صغار العسكر وحدهم من تحملوا السقطة. فمنذ ظهور صور التعذيب الأولى، لم يتعرض كبار المسؤولين في إدارة بوش لأي تأنيب عما حصل في أبو غريب. أما في منتصف ٢٠٠٦، فقد أُدين عشرة جنود من أصحاب الرتب الأصغر لدورهم في الإساءة إلى المعتقلين. وفي ٢٠٠٥، حوكمت ليندي إنغلاند ـ عشيقة غرينر التي ظهرت صورها وهي تجر سجيناً عراقياً من رقبته ـ بثلاث أعوام في السجن، بينما يقضي غرينر عقوبته بالسجن عشر سنين. وتعرضت صاحبة أعلى رتبة عسكرية للتوبيخ، وهي العميد جانيس كاربينسكي، القائدة المسؤولة عن السجن. تم إنزال رتبتها إلى كولونيل في أيار/مايو ٢٠٠٥، حيث كانت تشرف على كامل الشرطة العسكرية في العراق، وهي أول سيدة تقود الجنود في منطقة اشتباكات.

وبدلاً من أن تكون كبش فداء صامتاً، قررت كاربينسكي التحدث عما شاهدته في أبو غريب. ألقى كشفها المزيد من الضوء على كيفية تواطؤ أعلى المسؤولين في إدارة بوش في التعذيب. شرحت في برنامج «الديموقراطية الآن!» ما حصل عندما وصل الجنرال جيفري ميللر في أواخر ٢٠٠٣. ذكرت أن رامسفيلد والوزير المساعد في وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات ستيفن كامبون، أرسلا ميللر «لمساعدة المحققين العسكريين على تطوير تقنياتهم».

كشفت كاربينسكي أول محادثاتها مع ميللر: «استخدم مصطلحاً بأنه سيقوم بتحويل العمليات هنا إلى الشكل الذي هو عليه في غوانتانامو، ويستخدم الشرطة العسكرية لمساعدة المحققين على تطوير الاستجوابات، والحصول على المزيد من الاستخبارات الموجبة لاتخاذ أفعال قانونية. شرحت له أن الشرطة العسكرية ليست مدرَّبة على أي نوع من عمليات الاستجواب».

تجاهل الجنرال ميللر اعتراضات كاربينسكي. أخبر الشرطة العسكرية أنهم «لطفاء جداً مع [السجناء العراقيين]. ليسوا عدائيين بما يكفي... قال لهم، يجب أن تعاملوهم كالكلاب»(١).

أصرت كاربينسكي على أنها لم تكن على علم بأي من الإساءات الجارية في سجنها، لأن معظم السجن كان يُدار من قبل رجال الاستخبارات العسكرية ممن لا يخضعون لأمرتها. كما كان هناك متعاقدون خاصون من الشركات الأميركية الذين يشاركون في الاستجوابات.

بدأت الإساءة في أبو غريب بعد فترة قصيرة من زيارة ميللر، وكنتيجة للأوامر التي صدرت مباشرة عن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. تقول كاربينسكي إنها عرفت بتلك الأوامر من مذكّرة كانت موقَّعة من رامسفيلد، ومعلقة على جدار عدد من الزنزانات. «كانت تناقش تقنيات الاستجواب المسموح بها»، قالت، وهي «مؤلفة من صفحة واحدة. تتحدث عن وضعيات التوتر، وتطبيق الضجيج والضوء، واستخدام الموسيقى، وإحداث الاضطرابات في أوقات النوم... وهناك ملاحظة خطية إضافية، عن هذا النوع من التقنيات، حيث كانت قائمة تقنيات الاستجواب موجودة. تقول، احرص على تطبيقها».

من هم هؤلاء الناس الخطرون الذين تنبغي معاملتهم كالكلاب؟ قدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن ٩٠٪ من السجناء مصنفون تحت اسم

---

(١) Democracy Now!, 10/26/2005.

«معتقلي الأمن» في أبو غريب ـ ممن تم استجوابهم ـ ولم توجه إليهم أي تهم، و«لم يكن هناك أي عمليات فعّالة لإطلاق سراحهم». هذا ما وصفته العميد كاربينسكي. تقول عن السجناء المتبقين، إن حوالى ٧٥٪ أو ٨٠٪ من هؤلاء الأفراد لا يوجد في ملفاتهم أي دليل يؤدي إلى اعتقالهم، أو الحكم عليهم من قبل أي محكمة أميركية».

وهناك أيضاً السجناء الأشباح، وهم المعتقلون الذين كانوا يخفونهم عن أعين الصليب الأحمر، منتهكين بذلك اتفاقيات جنيف. وصفت كاربينسكي كيف كانت تصدر التعليمات بإخفاء واحد من السجناء، الذي يُطلق عليه السجين البالغ الأهمية، ويشير إليه البنتاغون باسم «أكس أكس أكس». «عندما سُلم إلى سلطتي»، قالت كاربينسكي، «قيل لنا بصورة خاصة في مذكّرة، بأوامر من الوزير رامسفيلد، بألا نُدخل اسمه على الإطلاق في أي قاعدة بيانات».

ذكرت كاربينسي «عندما عدت إلى بغداد ورأيت هذه التعليمات، ذهبت مباشرة إلى الكولونيل وارين، المستشار القانوني، وقلت: هذا انتهاك. فقال: حسناً، سنحاول الحصول على توضيح، لكن هذا صادر عن مكتب رامسفيلد. قلت: «إنه انتهاك. يجب أن نُدرج أسماء الأشخاص في قاعدة البيانات. وكم سيطول احتفاظنا بهذا السجين من أجله؟ ضعه تحت سلطاتك. إن أردتَ أن تخرق اتفاقية جنيف، فهذا يعود إليك. لكني لا أريد إبقاءه في أحد معسكراتنا بهذا الشكل».

تضيف كاربينسكي عن الشخص المسؤول أساساً عن تعذيب السجناء العراقيين: «يجب أن نبدأ من القمة. المذكرة الأصلية تأمر بتقنيات استجواب أكثر قسوة، فقد بدأ الانحراف عن اتفاقيات جنيف عند [مستشار البيت الأبيض السابق] ألبيرتو غونزاليس، وهو واحد من الأشخاص الذين يقدمون التوصيات إلى الرئيس. لا أعلم إن تحدث عن جميع تفاصيل هذا الانحراف أو عما يتضمنه، لكني أعرف أن وزير الدفاع وقع مذكرة مطوّلة جداً تصرح باستخدام

تقنيات تعذيب أكثر قسوة في أفغانستان، وخاصة في خليج غوانتانامو. هذه هي الحرب العالمية على الإرهاب. هذا سجين من نوع مختلف. يحتاج المرء إلى الانحدار إلى المستوى نفسه المتواجدين هم فيه ليصبح فعالاً».

تشعر كاربينسكي بأنها هي والجنود من الرتب المتدنية «قد حُمّلوا بصورة غير عادلة وظالمة، مسؤوليةَ هذا كله، كأنهم هم من وضعوا تلك التقنيات، وكأن ليندي إينغلاند قد وُظفت مع قبضة ورسن كلب. هذا غير عادل ـ هذه مأساة بكاملها. هل يجب أن يعاقَبوا لما فعلوه، لموافقتهم على القيام بما أُمروا به؟ حتماً. لكن ليس وحدهم؟ لا».

التماس العدالة

طلب ناشطو حقوق الإنسان تحقيقاً مستقلاً في السياسات التي أوصلت إلى فضيحة أبو غريب، لكن لم يتم إجراء أي منها. لذا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، رفع مركز الحقوق الدستورية في ألمانيا قضية ضد أعلى المسؤولين في الولايات المتحدة، بمن فيهم رامسفيلد ومدير «السي.آي.أيه.» السابق جورج تينت، ووزير الدفاع المساعد لشؤون الاستخبارات ستيفن كامبون. تستشهد الدعوى بمبادئ العدالة الدولية، التي يمكن فيها مجرمي الحرب المشتبه فيهم أن يُحاكَموا بصرف النظر عن مكان تواجدهم. طالبت الدعوى القضائية بتحقيق جنائي في استحقاق «لوم» المسؤولين الأميركيين عن التعذيب في أبو غريب. صرح رئيس مركز الحقوق الدستورية «سي سي آر» مايكل راتنر، الذي سافر إلى برلين للتقدم بالشكوى، «بدءاً من دونالد رامسفيلد ونزولاً، يجب أن يتم التحقيق مع القادة السياسيين والعسكريين المسؤولين عن السياسة في العراق وتحميلهم المسؤولية. من المخزي أن ترفض الولايات المتحدة الأميركية، الدولة التي تزعم وضعها للمعايير الأخلاقية والقانونية للعالم، إجراء تحقيق جاد في دور أولئك المتواجدين في قمة قيادة هذه الجرائم المروعة».

أضاف راتنر، «في الحقيقة، إن وجود مذكرات تعذيب مُعَدّة من قبل مسؤولين في الإدارة والتصريح بتقنيات تنتهك القانون الإنساني من قبل دونالد رامسفيلد والقائد سانتشيز وغيرهم، توضح أن المسؤولية عن التعذيب في أبو

غريب وغيره من انتهاكات القانون، ترتفع لتشمل كل من في القمة»[١].

في أواخر ٢٠٠٥، رفض المدعون في ألمانيا النظر في القضية، زاعمين على نحو خاطئ، أن الولايات المتحدة هي من يجب عليها ذلك، وسوف تقوم بالتحقيق في القضية. إلا أن الدعوى امتلكت تأثيراً واحداً مُقيّداً على الأقل، نجاه رامسفيلد: فقد ألغى رحلته إلى ألمانيا في أواخر ٢٠٠٤ بسبب الخوف من أن يتم اعتقاله كمجرم حرب دولي. قيود سفر مشابهة قد تكون مصير العديد من المسؤولين في إدارة بوش المتهمين بجرائم الحرب.

استمر مؤيدو حقوق الإنسان بالتماسهم العدالة. في آذار/مارس ٢٠٠٥، رفع اتحاد المنظمات المدنية الأميركي وحقوق الإنسان، دعوى ضد رامسفيلد نيابة عن ثمانية رجال تلقوا التعذيب من قبل القوات الأميركية في العراق وأفغانستان (ارتفعت قائمة المدّعين إلى تسعة أشخاص منذ ذلك الحين). «يتحمل الوزير رامسفيلد المسؤولية المباشرة والمطلقة لهذا الانحدار في الظلم من خلال إجازته شخصياً تقنيات استجواب مخالفة للقانون وتخليه عن واجبه القانوني في وقف التعذيب»، قال لوكاس غوتينتاج، المستشار الأعلى في هذه القضية ومدير مشروع حقوق المهاجرين في اتحاد الحريات الأميركية. «وأضاف «لقد قدم خدمته الكاذبة في تحمل المسؤولية لكنه لم يتحمل مسؤولية أفعاله. تضع هذه الدعوى القضائية اللوم حيث يجب، على وزير الدفاع»[٢]. تم رفع دعاوٍ مشابهة من قبل اتحاد الحريات المدنية الأميركية ضد الكولونيل ثوماس باباس، وقائد اللواء جانيس كاربينسكي، والقائد ريكاردو سانتشيز، نيابة عن ضحايا التعذيب المعتقلين في العراق.

* * *

(١) "Docket: Center For Constitutional Rights Seeks Criminal Investigation in Germany into Culpability of U.S. Officials in Abu Ghraib Torture," Center for Constitutional Rights, 2005.

(٢) Press Release, American Civil Liberties Union, March 1, 2005. http://www.aclu.org//safefree/general/17594prs20050301.html

بعد مضي شهر على إطلاق سراحه من سجن دام ١٦ سنة في سجن بنسلفانيا للمحكومين بالإعدام، جلس هارولد ويلسون في مطعم في مدينة نيويورك. لا يزال بحالة صدمة واضحة، وهو يذكر لنا ما حدث معه. بإطلاق سراحه، أصبح المعتقل ذا الرقم ١٢٢ الذي يُطلق سراحه من سجون الإعدام في أميركا(١).

يتحرك ويلسون ويتكلم ببطء عمداً، كأنه غير معتاد، أو غير قادر على مشاركة قصته المطولة عن ظلم العدالة الذي تحمّله سألناه، لماذا تمادى النظام في خطئه في قضيته؟ تحدث عن كيف أن «عقوبة الإعدام محببة سياسياً»، وكيف أن إدانته قد ساعدت على تحسين أعمال المدّعين عليه. ثم توقف وتفكَّر ملياً.

ختم كلامه: «إن أميركا تمتلك رغبة شديدة في المعاقبة».

لقد كانت حرية ويلسون «حُلوة مُرةً. «بصفتي سجيناً محكوماً عليه بالإعدام سابقاً، يتركني هذا مسؤولاً عن إعالة نفسي، عن تحمل حياة أسوأ مما يعانيه الشخص المشرد. لأنه في هذا الوقت، لا أعلم من أين ستأتي وجبة طعامي القادمة باستثناء دعم أسرتي. لا أملك أي دخل مادي أو أي عمل... بعد ١٨ سنة من التعامل مع نظام ظالم، مع كل تلك الإساءة ـ الإساءة النفسية والإساءة العقلية ـ وُضعت في أدنى مراتب المجتمع بلا شيء، في ملجأ أسرتي فقط. لا وجود لأي وسيلة للمعيشة، لا وسيلة للدعم، لا حساب مالياً في البنك، لا بطاقة اعتماد. ولا وجود لأي تعويض من أي نوع».

عندما ذهب هارولد ويلسون إلى السجن، ترك خلفه ابناً في السنتين من عمره، وابنة عمرها سنة واحدة. خرج من السجن ليعيش في الحياة التي أنشأها ابناه في غيابه. انضم ابنه إلى قوات المارينز وهو في خطوط الجبهة في العراق، حيث شاهد صديقه المقرب وهو يُنسَف. وابنته ـ «لا أحب أن أقول هذا للناس»، يقول بصوت هادئ ـ تعمل حارسة سجن الآن في أريزونا.

---

(١) Press Release, Death Penalty Information Center, November 16, 2005. http://www.deathpenaltyinfo.org/122Exoneration.pd

ويلسون، الذي اعتنق الإسلام، يقول عن خدمة ابنه العسكرية، «بمعرفتي إدارة بوش ومعرفتي مقدار ظلم هذه الحرب المصورة في عقول المواطنين والعائلات، والأميركيين، وأرواحهم، فإن خدمة ابني في جيش الولايات المتحدة أسوأ من ثلاثة أحكام بالموت...

«لا شيء أفضل لي من سلامة ابني. لم يكن احتمال ذلك يطاق أحياناً... فقد تدرب وتعرض لغسل دماغ ليعتقد أنه يقاتل من أجل حماية الشعب الأميركي وسلامه، ويضحي بحياته من أجل مجموعة من المسلمين سيقتلونه. وهذا مؤلم بشدة»، قال. «إن معرفة أن عقوبة إعدامه ستكون أسوأ من عقوبتي، أسوأ من عقوبة الإعدام بالنسبة إلي كل يوم».

بالنسبة إلى هارولد ويلسون، كغيره من السجناء في أنحاء العالم الذين عانوا على أيدي المسؤولين عن السجون الأميركية، لا يكون المستقبل مضموناً. يتحدث عن حريته الجديدة: «أقوم الآن بما يجب عليّ القيام به لاستعادة حياتي».



الفصل الحادي عشر

التمرد في الفلوجة

في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أطلقت الولايات المتحدة أول هجوم كبير لها على الفلوجة، مركز ثقل السُّنة شرق بغداد، التي بدأت ترمز إلى المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي. جاء ذلك الهجوم بعد أيام قليلة من مقتل أربعة متعاقدين عسكريين أميركيين في شركة الأمن الخاصة بلاك ووتر للاستشارة الأمنية، وسحلهم.

مثّل الهجوم عملاً استثنائياً من جانب الجيش الأميركي: كرد على مقتل الطاقم الأمني، أقسم المسؤولون الأميركيون على الانتقام، من مدينة تضم ٣٠٠ ألف شخص.

«سنقوم بجلب السلام إلى هذه المدينة»، قال الجنرال مارك كيميت، المتحدث العسكري باسم جيش الاحتلال الأميركي في بغداد، بعد يوم من الهجمات. «سنعود إلى الفلوجة. وسيكون ذلك في الوقت والمكان اللذين نختارهما»[(١)].

تلى ذلك حصار للمدينة، مثّل أكبر الهجمات دموية التي اقترفها الاحتلال الأميركي. خلال أسبوعين من ذلك الشهر، لقي ٣٠ جندياً من المارينز مصرعهم نتيجة مقاومة الفدائيين المحليين للمحاولات الأميركية إخضاع المدينة. قُتل ما يقارب ٦٠٠ عراقي وجُرح أكثر من ١٠٠٠. وأثناء زعم الجيش الأميركي في

---

(١) Joshua Chaffin, Salamander Davoudi and Nicolas Pelham, "U.S. Army Promises Punishment and Pacification after Fallujah Killings," Financial Times, April 2, 2004.

ذلك الوقت بإصرار، أن أغلبية كبيرة من هؤلاء الأشخاص هم أعضاء من المقاومين، أشارت تقارير الإعلام من داخل الفلوجة، إلى تواجد عدد كبير من المدنيين بين الضحايا.

أصر الجيش الأميركي على أنه لا يكاد هناك وجود لأي مصابين مدنيين بين القتلى العراقيين الستمئة، على الرغم من حقيقة أن أشرس المعارك دارت في قلب المدينة المكتظة بالسكان. «أعتقد أنكم ستجدون أن نسبة ٩٥٪ من هؤلاء، هم ذكور في السن العسكرية قُتلوا نتيجة معاداتهم»، قال المُقدّم في المارينز بيران بيرني. وعقّب: «إن قوات المارينز مدربة على الدقة في استخدام قوتها العسكرية... وحقيقة أن هناك ٦٠٠ قتيل تعود إلى حقيقة أن جنود المارينز بارعون بما يفعلونه»[١].

وصف المراسلون الأميركيون المتورطون مع الجيش، القتالَ من وجهة النظر المُثلى لقوات المارينز. كما نقل جيفري جيتليمان في «نيويورك تايمز»:

«. . . لقد كان جنود المارينز منظمين. لم يُصَب أحد منهم بالذعر. زحفوا إلى جانب الممرات الضيقة، جثموا على ركبهم وأطلقوا النار ببراعة، رصاصة تلو رصاصة. لقد نجونا من تبادل إطلاق النار من دون وقوع أي حوادث. لكن عاجلاً ما تورطنا في آخر، وبعده آخر. كان الريف مُزهراً وجميلاً، لكنه يعج بالمتمردين».

«أوه، أعتقد أن هؤلاء الرجال مجرد أطفال»، وصفهم وكيل العريف في ما بعد. «أو مجرد أقزام»[٢].

تضمنت التغطية الإعلامية الأميركية أيضاً التبجيل المعتاد للأسلحة،

---

(١) Rory McCarthy and Julian Borger, "Defiant US says Fallujah dead were rebels," Guardian (U.K.), April 12, 2004.

(٢) Jeffrey Gettleman, "Intro the Heart of Falluja," New York Times Magazine, May 2, 2004.

وتأكيدات أن التقنية العالية ستُضعف من عدد الإصابات المدنية. نقلت «نيويورك تايمز» في الثلاثين من نيسان/أبريل ٢٠٠٤:

«أثناء النهار، أخذت مروحيات AH-1W Super Cobra تحوم فوق المدينة، تطلق صواريخ «هيلفاير» على الفدائيين الذين يُطلقون النار على المارينز. وبحلول المساء، سحقت الطائرات المحملة بالأسلحة الثقيلة (AC-130)، الشاحنات والسيارات التي تنقل المقاتلين مع صليات مدافعهم. . .

يقول القادة إنهم حققوا تقدماً عظيماً في تجنب الكوارث المدنية، لكنهم أفادوا أنهم لا يعرفون عدد المدنيين الذين قُتلوا في الهجمات الأخيرة. اعترف الطيارون بأنه لمرة واحدة على الأقل، قذفت طائرة عسكرية أميركية بشكل خاطئ مبنىً سكنياً في الفلوجة...

لقد عمل الهجوم الجوي المتصاعد على التقليل من المخاطر تجاه كل من المدنيين والعسكريين، كما قال المسؤولون الأعلى سلطة، وإن القنابل الموجهة بالليزر أو الأقمار الصناعية تسمح للقوات الأميركية بالهجوم على مخابئ الأسلحة أو مجموعات المقاتلين بصورة أكثر دقة، مع تقليل الخطر على المدنيين أكثر مما تفعله الهجمات الأرضية.

كانت قناة «الجزيرة» الإخبارية أحد المنابر الإخبارية القليلة المتمردة داخل المدينة المحاصَرة، وكانت تقاريرها الحصرية تُبَث على جميع الشاشات الإخبارية، من «سي. أن. أن. » إلى «بي. بي. سي». وقد أغضبت تقارير «الجزيرة» حكومة الولايات المتحدة. فبالنسبة إلى إدارة بوش، المهووسة بالسيطرة على سيل المعلومات، يجب تدمير القناة. ولا يمكن أحداً تخيل إلى أي مدى يمكن هذا أن يصل: في اجتماع البيت الأبيض مع رئيس الوزراء البريطاني آنذاك توني بلير في السادس عشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، اقترح جورج دبليو بوش فعلاً قصف المركز الرئيسي لقناة «الجزيرة» في قطر. تسربت المحاضر البالغة السرية لقمة بوش ـ بلير، إلى صحيفة «ديلي ميرور» البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٥. وعلى الفور، سارعت الحكومة البريطانية إلى تطبيق قانون الأسرار الرسمية، ومنعت «الديلي ميرور» وأياً من الوسائل الإعلامية الأخرى من نشر مزيد من تفاصيل الوثائق المتسربة[١]. وتم اعتقال اثنين من الموظفين لتسريبهما المعلومات.

وقد تمكن بلير بشكل واضح من إقناع بوش بالرجوع عن فكرة تحويل المركز الرئيسي لـ «الجزيرة» إلى رماد، لكن الولايات المتحدة استمرت في هجومها العنيف ضد شبكة الأخبار القطرية. وفي التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، طلبت إدارة بوش من قناة «الجزيرة» مغادرة الفلوجة كشرط مسبق لوقف إطلاق النار. لكن قناة «الجزيرة» رفضت ذلك منذ البداية.

ظلت قناة «الجزيرة»، بمشاهديها حول العالم البالغين ما يقارب ٥٠ مليون شخص، عرضة للهجمات المستمرة من قبل إدارة بوش، كما نشرت صحيفة الغارديان البريطانية:

«في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي [٢٠٠٣]، صرح جورج بوش بأن المجتمعات الناجحة تحدّ من قوة الدولة والعسكريين... وتسمح بالحرية للصحف ووسائل الإعلام الإذاعية المستقلة. لكن بعد ثلاثة أيام، اعتُقل مصور «الجزيرة»، صالح حسان، في العراق، ووُضع في سجن انفرادي في زنزانة بحجم قنّ الدجاج، واضطر إلى الوقوف عارياً، وقد غُطيت رأسه لأكثر من إحدى عشرة ساعة في كل مرة. كما تعرض للضرب من قبل الجنود الأميركيين الذين كانوا ينادونه تهكماً باسم «الجزيرة»، أو بألفاظ بذيئة. وفي النهاية، بعد مرور شهر، رموه في أحد الشوارع خارج بغداد بالملابس الحمراء نفسها التي أجبروه على ارتدائها أثناء اعتقاله. وكذلك اعتُقل عشرون آخرون من مراسلي «الجزيرة» واحتجزتهم القوات الأميركية في العراق، ولقي الصحافي، طارق أيوب، مصرعه عندما أطلقت دبابة أميركية قذيفة على مكاتب «الجزيرة» في

(١) Kevin Maguire, "Law Chief Gags the Mirror on Bush Leak, Daily Mirror (U.K.), November 22, 2005.

فندق فلسطين في بغداد. زعم البنتاغون أنه مجرد حادث، برغم أن «الجزيرة» كانت قد أعطت البنتاغون إحداثيات مكاتبها في بغداد قبل بدء الحرب[1].

يضاف إلى ذلك أن مكاتب «الجزيرة» في أفغانستان والبصرة، تعرضت للقصف من قبل الطائرات الأميركية، كما اعتُقل اثنان من مراسليها، وسُجنا من دون تهم «إرهابية» محددة: واحد في إسبانيا (السوري تيسير علوني) والآخر في خليج غوانتانامو (سامي الحاج).

لم يكن صحافيو «الجزيرة» وحدهم من تعرض للحصار. فقد أصبحت الحرب في العراق تحمل أكبر المخاطر المميتة تجاه جميع الصحافيين. وقد ذكرت لجنة حماية الصحافيين («سي بي جي»)، أنه مع حلول أوائل ٢٠٠٦، قُتل أكثر من ٨٧ صحافياً ومساعداً إعلامياً في العراق أثناء تأديتهم أعمالهم. وبالمقارنة، نجد أن ٦٦ صحافياً قد لقوا حتفهم أثناء الصراع في فيتنام الذي استمر لعشرين عاماً[2]. كان أكثر من نصف من قُتلوا في العراق من الصحافيين العراقيين والعرب. أربعة عشر صحافياً منهم قُتلوا بنيران الولايات المتحدة. وأعلنت منظمة «مراسلون بلا حدود»، «أن البيانات المتكررة من القادة العسكريين الأميركيين في العراق، التي تقول إن القوات تصرفت وفقاً لقواعد الاشتباك أو الدفاع المشروع عن النفس، حجج غير كافية»[3].

كذلك، يتعرض الصحافيون أيضاً لخطر الاعتقال أثناء عملهم في الإخبار عن الحرب في العراق: في العام ٢٠٠٥ وحده، اعتقلت قوات الاحتلال الأميركي سبعة صحافيين عراقيين «لفترات طويلة من دون أي تهم أو الإفصاح عن أي دليل يؤيده»، وفقاً لما ورد في «سي بي جي». تم إطلاق سراح جميعهم في النهاية، ولم يتم توجيه أي تهم. توصلت «سي بي جي» إلى أن

(١) Arthur Neslen, "Reality Television," Guardian (U.K.), April 21, 2004.

(٢) "Iraq: Journalists in Danger," web site maintained by Committee to Protect Journalists, http://cpj.org/Briefings/Iraq/Iraq_danger.html.

(٣) "The War in Iraq: The Most Deadly One for the Media Since Vietnam," Reporters Without Borders, May 3, 2005. http://www.rsf.org/IMG/pdf/Etude_Irak_Eng_PDF.pdf

البنتاغون «أبدى نوعاً من التجاهل عند تعامله مع قضايا تشمل حماية المراسلين والمدنيين العراقيين»[1].

في تشرين الثاني/فبراير ٢٠٠٦، تحدث صحافيو «الجزيرة» الذين قدموا أخبارهم من الفلوجة العام ٢٠٠٤، عن تجربتهم للمرة الأولى على شاشة «الديموقراطية الآن!»، وكان الصحافي أحمد منصور ومعه المصور ليث مشتاق يعملان من داخل الفلوجة معظم أيام الحصار. وقد كان لمنصور، صحافي «الجزيرة» المتميز، نصيب خاص من الحنق الأميركي. نقلت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية في العام ٢٠٠٥، «وفقاً لما ذكره سامي محيي الدين الحاج، مصور «الجزيرة» الذي اعتقل في أفغانستان العام ٢٠٠١ ثم سجن في غوانتانامو، فإن «المحققين الأميركيين مهووسون بفكرة أن «القاعدة» اخترقت القناة، وظلوا يسألون أحمد منصور عن ذلك أكثر من مئة مرة».

أثارت تقارير منصور، الصادرة من الفلوجة، غضب إدارة بوش والعسكريين. ذكر منصور، «أن يوم التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كان مشابهاً تماماً ليوم القيامة في الفلوجة. كنا قد خضعنا للحصار لمدة يومين تحت نيران القوات الأميركية والقناصة التابعين لها».

قرر منصور وطاقمه مغادرة مكاتبهم ومراقبة المعارك في قلب المدينة، معرضين أنفسهم لخطر مروع. أذهلهم ما رأوه في الفلوجة. «وجدنا أطفالاً، نساءً، عجائز، جميعهم يرفعون أعلاماً بيضاء وهم يمشون، أو وهم داخل سياراتهم يغادرون المدينة. وعندما وصلنا إلى قلب المدينة إلى المشفى، كدت أفقد عقلي من الذعر الذي رأيته. الناس تجري في كل مكان وكل اتجاه... شعرت كأننا بحاجة إلى ألف كاميرا لالتقاط هذه الصور المروعة: الخوف، الذعر، قذائف الطائرات، سيارات الإسعاف وهي تنقل الموتى.

---

(١) Ann Cooper, "Jailing Iraqi Journalists," in Dangerous Assignments, Committee to Protect Journalists, Fall/Winter 2005. http://cpj.org/Briefings/2005/DA_fall05/DA_fall-05_FINAL.pdf.

«في النهاية، شعرت بأنه يجب عليّ السيطرة على نفسي... لم يكن هناك مراسلون في المدينة. كنا الفريق الوحيد الذي تمكن من دخول الفلوجة. . . شعرنا بأننا مسؤولون عن جميع المدنيين الذين يتعرضون للقصف من الطائرات والمُهددين بالموت، لذا يجب علينا نقل صورة المعاناة إلى العالم بأسره. كان ذلك صعباً للغاية».

ردت القوات العسكرية الأميركية على ذلك، بأن أمرت قناة «الجزيرة» بالخروج من الفلوجة، لتستمر المذابح بشكل سري. وأعلن الجنرال مارك كيميت أن «المحطات التي تُظهر أن الأميركيين يتعمدون قتل النساء والأطفال، ليست بالمصادر المشروعة للأخبار. هذه مجرد دعاية، وأكاذيب». بعد أربعة أيام، في الخامس عشر من نيسان/أبريل، قال دونالد رامسفيلد إن تقرير قناة «الجزيرة» «شرير وغير دقيق ولا يُغتفر. إن الأمور التي تفعلها هذه المحطة مخزية فعلاً»[١].

أكد منصور أنهم «لم يتوقفوا عن تلك الاتهامات الموجهة إلينا. وإن كان هناك أحد يكذب، فهو ذلك الشخص الذي يُكذّب تلك الصور التي قدمناها إلى العالم».

ووصف المصور ليث مشتاق الصور التي التقطها: «كان هناك الكثير من الأطفال الجرحى في المشفى. أُحضر بعض الأطفال، وكانت عائلاتهم قد توفيت مسبقاً».

وصف المصور المنظر المُوجع الذي شاهده عن رجل يدعى حمزة، يعيش في منطقة مجاورة قصفها الجنود الأميركيون. «كان هناك حوالى أربع عائلات في مكان واحد، أطفال وفتيات ونساء. غالباً ما كان الرجال يغادرون لمنح الأطفال والسيدات بعض الخصوصية. قصفت الطائرات هذا المنزل، كما فعلوا بكامل المنطقة المجاورة، وتم إحضار الجثث والقتلى إلى المشفى. ذهبت إلى

(١) Jeremy Scahill, "The War on Al Jazeera," The Nation, December 19, 2005.

المشفى. لم أتمكن من رؤية أي شيء سوى بحر من جثث الأطفال والنساء . أغلبهم من الأطفال، لأن عائلات المزارعين والفلاحين غالباً ما تُنجب الكثير من الأطفال. كنت ألتقط الصور وأُجبر نفسي على التصوير. في الوقت نفسه، كنت أبكي، وأنا أنقل الكاميرا من صورة الطفل إلى صورة والده حمزة، الشخص الوحيد الباقي على قيد الحياة من تلك العائلة. كان يتحدث مع أطفاله الموتى. كان لديه رضيع اسمه أحمد، ولقبه هو حمودة. كان الطفل يحمل في يده لعبة على شكل سيارة. كان نصف رأس الصبي قد نُسف. كان حمزة يقول له: ارجع إلينا، حبيبي. تعال إلى حضني. أنا والدك».

ثم أضاف ليث مشتاق، «في كل مرة أنظر إلى طفلة جريحة أو أخرى فقدت عائلتها أو قُتلت، أتذكر دائماً ابنتي الصغيرة. وأتذكر أنه يجب عليّ أن أكون هنا لحماية هؤلاء الأطفال».

عندما عاد مشتاق إلى مكتب بغداد، قال إن قناة «الجزيرة» بادرت إلى تغطية الجانبين من طرفيهما». وبذلك أعادته الشبكة مع صحافي إلى الفلوجة، وفي هذه المرة مع القوات الأميركية. مهمته الأولى هي تغطية مؤتمر صحافي في الفلوجة أعلن فيه المتحدث أن قوات المارينز حققت تقدماً في المدينة وقتلت «الإرهابيينؤ. وعندما سأل مراسل قناة «الجزيرة» عن القتلى المدنيين، ذكر مشتاق أن المتحدث أجابه، «أوه، ليس هناك مدنيون. الأشخاص الذين شاهدتم جثثهم على قناة «الجزيرة» وفي وسائل الإعلام، هم من المقاتلين، لكنهم يرتدون ملابس مدنية».

«ماذا عن الطفل؟» تحداه مشتاق. «هل هو مقاتل متخفّ بملابس مدنية؟».

«هذا هو واجبنا تجاه الإنسانية»

إن قليلاً فقط من الصحافيين واجهوا العبء المزدوج الذي واجهه أحمد منصور وزملاؤه: ليس فقط المحافظة على حيواتهم أثناء عملهم في منطقة حرب، بل أيضاً وجوب المحافظة على إجادة المهنة، والحفاظ على سمعتهم في وجه الانتقاد القاسي من القادة الأميركيين والبريطانيين.

أصدر العميد مارك كيميت تهديداً مُبهَماً في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كرد على التغطية الإعلامية لمنصور في الفلوجة: «لو نظر أحدهم إلى الأمر بطريقة مختلفة عما نفعل، فلا بأس في ذلك. في حال امتلك شخص ما وجهة نظر تحريرية مختلفة، فلا بأس في ذلك. لكن، عندما يبدأون بقول أكاذيب متعمَّدة، فإنهم يتجاوزون حدودهم المقبولة»، قال المتحدث باسم الجيش الأميركي في بغداد.

تابع كيميت كلامه: «الكثير مما نفعله هناك يعتمد على قبول الشعب العراقي، وثقته. وعندما تحاول منظمة ما عمداً كسر هذه الثقة، فإن هذا يضعنا في موقف أكثر تقلقلاً»، فمثلاً كأن يقوم العراقيون بالانتقام من عمليات القتل «التي لم نقترفها»[١].

«ما يمكنني قوله هو أننا قمنا بواجبنا كصحافيين»، قال منصور على شاشة «الديموقراطية الآن!». لقد ظل ملتزماً في عمله بإخلاص. «لو حدثت هذه المعركة على أرض الولايات المتحدة، وكنت أنا الشخص الذي يعمل على تغطية الحدث، وكان المواطنون الأميركيون عرضة للقتل، لما اختلف شيء مما سأفعله عما فعلته في الفلوجة. وبصفتنا صحافيين، فإن واجبنا تجاه الإنسانية بشكل عام، أن ننقل الحقيقة من أي مكان نتواجد فيه.

«تضمنت مهمتنا تقديم حقيقة ما يجري للمدنيين. فعلنا ذلك بالوثائق والصور، ولا يمكن أحداً إنكار ذلك. لقد قام العالم بكامله بالإخبار والإعلام عن هذه الحقيقة، وتلك المعلومات».

لكن، كما عرف منصور على الفور، لا تتحمل إدارة بوش إلا نسختها الخاصة عن الحقيقة والمعلومات. فمن خلال عمل الصحافيين مع الجنود الأميركيين، حافظ البنتاغون تقريباً على سيطرة كاملة على ما يمكن المراسلين رؤيته وقوله. كانت تلك ضربة إعلامية ذكية لبوش، وتسوية مُذِلة للكرامة الصحافية من قبل الإعلام الغربي.

---

(١) Peter Johnson, "U.S. Says Al-Jazeera Putting Troops at Risk," USA Today, April 19, 2004.

«لماذا رفض الأميركيون دخول أي من الصحافيين أو الإعلاميين أو المحطات التلفزيونية إلى الفلوجة في المعركة الثانية، وكانت محدودة فقط لأولئك العاملين معهم فقط؟»، سأل منصور. وعند وقوفه بين المدنيين، شاهد منصور الإعلام الغربي يتنازل بصراحة عن التزامه في تغطية جميع جوانب القصة. «هل من المهنية أن يرتدي الصحافيون الملابس الأميركية ويذهبوا معهم في الطائرات والدبابات لتغطية هذا ونقل هذا؟ يجب أن يتم نقل المعركة من كلا الجانبين. كنا بين المدنيين، وعملنا على نقل الأخبار. لقد وظفوا صحافيين بين أولئك الذين يُطلقون هجماتهم من القوات الأميركية التي احتلت العراق، وينقلون ما يريدونه. نحن نحاول خلق توازن أو موازنة، كي لا تضيع الحقيقة».

إن عقوبة تقديم الحقائق غير الرسمية أصبحت واضحة: وهي الرصاصات والقنابل الأميركية التي جُربت بصورة أساسية على قناة «الجزيرة». لقد تُرك منصور ليرسم استنتاجاته الخاصة. فقد ذكر «كنا نبث مباشرة من هذا السطح. لدينا ثلاثة خطوط هاتف، ونبعث بإشارات إلى القمر الصناعي. لذا، كان بإمكانهم مراقبة ذلك. صورنا المعركة في منطقة الجولان المجاورة، لأنها كانت أعلى بناء في المنطقة، وهذا معروف بشكل جيد. الجميع يعلم أن فريق قناة «الجزيرة» متواجد في هذه المنطقة. لذا، قمنا بتصوير معارك الفلوجة: قذائف الطائرات والسيارات التي تنقل الجثث إلى المشافي. كنا نبث مباشرة مع قناة «الجزيرة»، والعالم بأسره يرى ذلك. ثم جاء الجنرال كيميت مساءً وقال: أحمد منصور ينشر الأكاذيب. تم إطلاق النار علينا بعد ذلك. أعتقد أنهم يعرفون بالتحديد أين كانت تتجه نيران دباباتهم».

استمر طاقم «الجزيرة» بالبث من الفلوجة حتى مع تكاثف الخطر على أرواح صحافييه. أصر منصور: «أردت العالم بأسره أن يعرف ما الذي يحدث بأولئك الأشخاص المحاصَرين. لم أكن أفكر في مغادرة المدينة على الإطلاق. قررت البقاء وجعل مصيري كمصير هؤلاء الأشخاص. إن قُتلوا، أكن معهم. إن هربوا، أكن معهم. قررت ألا أفكر في ما ستفعله القوات الأميركية بي في حال

اعتقلتني، وألا أفكر في عائلتي أو في أي شيء آخر... على الرغم من ذلك، اتهمونا بالكذب، فقط لأنهم لا يريدون العالم أن يشاهد الحقيقة والواقع».

وفي هجوم استثنائي على الصحافة، أعلن الجيش الأميركي أنه لن يكون هناك سلام في الفلوجة إلا إذا خرجت قناة «الجزيرة» من المدينة. وبقاء منصور فيها يعني أن المزيد من العراقيين سيُقتلون. يقول: «إن الضغوط والتوترات الشديدة الموجهة ضد قناة «الجزيرة»، بسبب نقلي ما حدث في الفلوجة، جعلت قناة «الجزيرة» غير قادرة على مساعدتي على العودة مرة أخرى. غادرت الفلوجة عندما كانت عليّ مغادرتها»، يضيف، «كنت أغادر كشخص يحمل جنازته في نفسه. لم أرغب في ترك هؤلاء الناس، البسطاء، وحدهم، وهجرهم».

في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أمرت الحكومة العراقية المدعومة من الولايات المتحدة بإغلاق مكتب «الجزيرة» في بغداد. كان ذلك الإغلاق مَعْلَماً هاماً في حرب بوش ضد الإعلام المستقل.

إلا أن أحمد منصور مستعد دائماً لنقل الأخبار. «في أي وقت وأي يوم، ومن أجل أي شخص مضطهَد معرض للموت، أنا جاهز للذهاب لنقل الحقيقة والتعبير عن أولئك الناس في أي مكان في العالم، حتى ولو كانوا في الولايات المتحدة الأميركية».



الفصل الثاني عشر

المدمنون والانتهازيون

كان يُفترض بالأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥، أن يكون هادئاً وخالياً من الأحداث. فقد ذهب الرئيس بوش إلى مزرعته في كراوفورد في تكساس ليقضي إجازة أخرى. لكن، عندما وصلت ناشطة السلام سيندي شيهان إلى كراوفورد في السادس من آب/أغسطس ٢٠٠٥، لتبدأ حملة احتجاج لمدة شهر، سُلطت الأضواء فجأة على الإدارة المنشغلة بأعمالها كالمعتاد. ما الذي كانت الإدارة تفعله في ذلك الأسبوع حتى لم يتمكن جورج دبليو بوش من الخروج من باب بيته، والتحدث مع أمهات الجنود الضحايا؟ الإجابات تتكشف.

يوم وصول شيهان، كان نائب الرئيس ديك تشني والرئيس الأسبق جورج أتش دبليو بوش في الرياض في المملكة العربية السعودية يعزيان الملك السعودي عبد الله، بشقيقه الملك فهد، قد توفي لتوه. بالنسبة إلى عائلة بوش، تُعتبر تلك وفاة داخل العائلة، ذلك أن علاقات بوش مع العائلة المالكة في السعودية تعود إلى عقود. فبرغم هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، التي بلغ عدد السعوديين المشاركين فيها ١٥ من أصل ١٩ من مختطفي الطائرات، ظل أصحاب الامتيازات النفطية بين كلا البلدين مخلصين لبعضهم البعض بشدة. وعندما أُوقفت الحركة الجوية بكاملها بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ضمن بوش أن يسافر أفراد عائلة بن لادن والعائلة المالكة خارج البلد من دون أن يتعرضوا لأي استجواب جاد من قبل «أف.بي.آي.». كما كان السفير السعودي (حينها في واشنطن) الأمير بندر ـ الملقب بـ «بندر بوش»

نظراً إلى وثوق علاقته مع العائلة عائلة بوش - يجلس مع جورج دبليو بوش في شرفة البيت الأبيض بعد يومين من الهجمات. في هذه الأثناء، كان جورج أتش دبليو بوش الأب يستمتع بصفقات تجارته الرابحة مع السعوديين أثناء ترؤسه لهيئة مجموعة كارليلي، وهي شركة ذات استثمارات تصل إلى عدة مليارات دولار، وممتلكات واسعة في تجارتي النفط والدفاع.

إلا أن بوش كان مشغولاً جداً، فلم يتمكن من اللقاء بشيهان، لكنه امتلك الوقت الكافي ذلك الأسبوع للسفر إلى نيو مكسيكو لتوقيع قانون الطاقة للعام ٢٠٠٥، مقدماً هبة عظيمة لشركات الطاقة. فقد يظن المرء أنه في الوقت الذي فيه يقاتل الجنود الأميركيون ويموتون لضمان تدفق النفط من دول تعادي أميركا، تسعى الحكومة الأميركية إلى إيجاد وسائل للتخفيف من اعتمادها على النفط الأجنبي؛ حيث إن نسبة ٦٠٪ من الاستهلاك الأميركي للنفط البالغ ٢١ مليون برميل يومياً تأتي من مصادر خارجية[١].

ويعكس أسلوب بوش في معالجته أزمات الطاقة، أسلوبه في الحرب: اخلق الوهم بالاهتمام بالأمر، بينما تعمل سراً على النهب والاستغلال والاستمرار في جني الأرباح. لهذا، عندما صرح الرئيس بوش في خطابه السنوي للعام ٢٠٠٦، بأن «أميركا مدمنة على النفط»، كان يأمل ألا يتذكر الشعب أن قانون الطاقة الذي وقعه الرئيس قبل خمسة أشهر، والذي لعب ديك تشيني دور الوسيط فيه، يشجع الأميركيين على استخدام المزيد من النفط. لقد شمل إنكار التصريحات و«التفسيرات» التي أسرعت إدارة بوش إلى تقديمها فوراً، خطوتين من المعلومات المضللة المدروسة بعناية: في مؤتمر صحافي استُدعي إليه الصحافيون بعد يوم من الخطاب، قال لهم صامويل بودمان، وزير الطاقة، إن الرئيس كان يعطي «مجرد مثال» عندما تحدث عن جعل اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط «شيئاً من الماضي».

(١) Patricia Wilson, "Bush focuses on energy bills economic impact," Reuters, August 8, 2005.

أصبح بوش الآن، بشكل سريع، واقعاً في شَرك شبكة خداعه التي نصبها بنفسه، إلى درجة أصبح فيها الأمر مضحكاً جداً، إن لم تكن القضايا بالغة الجدية. لنأخذ على سبيل المثال، اهتمام بوش الجديد بالطاقة المتجددة. في خطابه السنوي للعام ٢٠٠٦، دعا الرئيس إلى إجراء أبحاث واستثمارات جديدة «لتطوير مصادر طاقة بديلة أرخص وأنظف، ويُعتمد عليها بدرجة أكبر». ولم يمض وقت طويل حتى اصطدمت خطته بالواقع: في اليوم التالي لخطابه، أعلن مختبر الطاقة المتجددة الأولية، التابع لوزارة الطاقة، أنه كنتيجة لاقتطاع ٢٨ مليون دولار من ميزانية المختبر، اضطُر إلى الاستغناء عن اثنين وثلاثين باحثاً في الإيثانول وتقنية الرياح، وهما المجالان اللذان ذكر بوش في خطابه أنهما يمتلكان إمكانيات هائلة. ولزيادة الأمور سوءاً على هذا الرئيس المهووس بصورته، كان بوش سيزور المختبر بعد ثلاثة أسابيع. لهذا، في اليوم السابق لوصوله، أعلنت وزارة الطاقة أنها تمكنت من إيجاد ٥ ملايين دولار لإعادة توظيف الأشخاص الاثنين والثلاثين الذين صُرفوا من المختبر، وأسرعت في طلبهم يوم وصول الرئيس كي لا تشوه صورة بوش بمساحات فارغة حيث وقف الباحثون الحقيقيون في السابق. لم يحضر أحد من الموظفين في الوقت المناسب لالتقاط صورته، وأعلن المختبر أنه لا يزال يواجه عجزاً في الميزانية بقيمة ٢٣ مليون دولار[١].

«أتوجه برسالتي إلى أولئك العاملين هنا، نريدكم أن تعلموا مقدار أهمية عملكم»، قال الرئيس بوش، موجهاً كلامه إلى من بقي من طاقم الطاقة المتجددة عندما زار المختبر. وأردف: «نحن نقدر جهودكم. ونتوقع منكم أن تحافظوا عليها، ونريد مساعدتكم للحفاظ عليها».

وبدلاً من اتخاذ إجراءات حقيقية للتقليل من إدمان أميركا على النفط، كلف الرئيس بوش الانتهازيين للبحث عن العلاج. كانت حملة تشيني للطاقة، التي

(١) Elisabeth Bumiller, "Bush Admits to Mixed Signals Regarding Laboratory on Renewable Energy," New York Times, February 22, 2006.

تشكلت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، مكلّفة بتطوير سياسة قومية للطاقة، التي أصدرتها بعد أربعة شهور. شكلت سياستها أساس قانون الطاقة للعام ٢٠٠٥. بدت السياسة القومية للطاقة أشبه بقائمة رغبات وتوصيات من الصناعيين. فهي توصي بما يلي:

* دعم منظمة أركتيك القومية لحماية الحياة البرية بشأن تسرب الغاز الطبيعي والنفط؛

* منح تعويضات عن الضرائب وإعانات مالية للتشجيع على تشييد المزيد من مصانع الفحم والطاقة النووية؛

* منع طلب تقنيات جديدة على السيارات، الأمر الذي قد يزيد من توفير الوقود؛

* تبسيط قوانين لتوفير الوقود على الشاحنات الخفيفة والمركبات الرياضية، المركبات الأقل كفاءة؛

* إعادة تنظيم قوانين السوق الكهربائية والقوانين الداخلية التي تحمي المستهلكين من ابتزاز الأسعار.

وكما لو كان بارونات الطاقة هم الذين صاغوا الخطة بأنفسهم ـ الأمر الذي فعلوه حقاً ـ اجتمعت حملة تشيني للطاقة مع جميع المديرين في عالم الصناعة بشكل حصري تقريباً. لكن، ليس من المفترض أن نعرف هذا: فقد بذل تشيني أقصى جهوده لحماية هويات المخططين لهذا القانون، ممن صدف أنهم المستفيدون منه. ففي إحدى معارك إدارة بوش للحفاظ على السرية (التي بإمكاننا الجزم بأنها كثيرة)، رفض تشيني الكشف عن أسماء الذين التقى بهم لوضع ملامح سياسة الطاقة القومية. كانت اجتماعات الحملة تُحاط بالسرية التامة، كما رفضت إدارة بوش الإفصاح عن المشاركين. وبرغم رفع دعاوٍ قانونية غير مسبوقة من كل من مكتب المحاسبة العامة وجماعة المراقبين القضائيين المحافظة وسييرا كلوب، نجح تشيني في حماية هوية أنصاره المتعاونين.

إلا أن بصيصاً من الضوء بدأ يشع الآن في الغرف الخلفية للبيت الأبيض، حيث كانت تحدد مُنح الطاقة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وعلى أعقاب تحقيق أسعار البترول وأرباح شركات النفط أرقاماً قياسية، تم استدعاء رؤساء شركات النفط الكبرى ليدلوا بشهاداتهم أمام مجلس الشيوخ، ويشرحوا علانية أسرار ما تحقق من أرباح. لكن رئيس لجنة التجارة في مجلس الشيوخ، تيد ستيفن (آر ـ ألاسكا)، الذي كان قد تسلّم ٣٧٠,٣٩٠ دولاراً من مساهماته في شركات الغاز والنفط منذ العام ١٩٨٩[١]، رفض مطالب الديموقراطيين بأن يؤدي مديرو الشركات القَسم قبل الإدلاء بالشهادة. كان أعضاء مجلس الشيوخ متلهفين إلى تجنب تكرار ما حدث في جلسة الاستماع إلى كبار مديري شركات التبغ الذين أخذوا بالإدلاء بالأكاذيب عن مدى علمهم بأن التدخين يسبب السرطان، بعد أدائهم للقسم بقول الحقيقة.

انتهز السيناتور فرانك لاتنبيرغ (دي ـ نيوجرسي) الفرصة لمعرفة ما أراد تشيني إخفاءه. فسأل مديري الشركات عما إذا كانوا قد التقوا مع حملة تشيني للطاقة في العام ٢٠٠١. أجاب مديرو شركات «إكسون موبيل» و«شيفرون كونوكوفيليبس» بالنفي، بينما قال رئيس شركة «شيل» إن شركته لم تشارك «على حد علمه»، وقال رئيس شركة «بريتش بتروليوم» (بي بي) ـ أميركا إنه لا يعلم[٢].

قامت صحيفة «واشنطن بوست» بفحص السجلات السرية، واكتشفت أن مديري شركات النفط الكبرى قد التقوا فعلاً بأعضاء طاقم حملة تشيني للطاقة في البيت الأبيض العام ٢٠٠١. في هذه الأثناء، أصدرت وزارة التجارة وثائق كنتيجة للدعوى القضائية التي كشفت أنه في أوائل العام ٢٠٠١، كانت حملة تشيني تتفحص خرائط حقول النفط العراقية وأنابيب النفط والشركات الأجنبية

---

(١) Center for Responsive Politics, http://www.opensecrets.org/politicians/allindus.asp?CID=N00007997.

(٢) Dana Milbank and Justin Blum, "Document Says Oil Chiefs Met With Cheney Task Force," Washington Post, November 16, 2005.

المتنافسة على عقود النفط العراقي[1]. وتبين أن شركات النفط العراقية امتلكت خططاً بالنسبة إلى النفط العراقي قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بوقت طويل. وقد وفرت الهجمات المهولة المرتبطة بالسعودية الذريعة الملائمة للسيطرة على منابع النفط في العراق.

إن صياغة قانون الطاقة للعام ٢٠٠٥، تُعتبر فرصة لتحويل توصيات حملة تشيني إلى قوانين، وإلى الكثير من الأموال المتدفقة. لم تترك شركات الطاقة شيئاً للصدفة. فمنذ العام ٢٠٠١، زودت شركات الطاقة السياسيين الفيدراليين بـ١١٥ مليون دولار كمساهمات في حملاتهم. كان ذلك ربحاً مزدوجاً، إلا أن نصيب الجمهوريين المحظوظين بلغ ثلاثة أرباع هذه الرشى المشتركة[2]. ولا بد لهم من تلقي التعويض السخي إن كانوا في لجنة مؤتمر قانون الطاقة المنعقد في مجلس الشيوخ والمجلس التشريعي، فقد تلقى أعضاء اللجنة البالغ عددهم ٦٥ عضواً، ما يقارب ٩,٧ ملايين دولار كتبرعات منذ العام ٢٠٠١[3].

وعند توزيع الأرباح، كانت تكساس في أول الصف. ووفقاً لتعليق في «بوسطن غلوب»، «فإن للقانون عائدات كبيرة تبلغ ١٤,٥ مليار دولار... ركزت الانتباه على السلطة في تكساس، بصورة فعّالة للرئيس، ورئيس المجلس التنفيذي، ورئيس اللجنة المشرفة على قانون الطاقة... وستحصل شركات الطاقة في تكساس على مليارات من عائدات الضرائب»[4]. تم تأكيد هذه الفكرة بسبب حقيقة انضمام عضوين من الكونغرس من تكساس إلى الرئيس بوش أثناء توقيعه

(١) See: Judical Watch

(٢) "The Best Energy Bill Corporations Could Buy: Summary of Industry Giveaways in the 2005 Energy Bill," Public Citizen, August 29, 2005.

(٣) "Campaign Contributions to Members of the House-Senate Energy Bill Conference Committee," Public Citizen, July 18, 2005. http://www.citizen.org/cmep/energy_enviro_nuclear/electricity/energybill/2005/articles.cfm?ID = 13728

(٤) Susan Milligan, "Energy bill highlights influence of Texas," Boston Globe, August 4, 2005.

القانون: الممثل جوي باترون، رئيس لجنة الطاقة والتجارة؛ والممثل الديموقراطي الذي تحول إلى جمهوري، رالف هال، وهو عضو في اللجنة نفسها[١]. تسلّم باترون مليوني دولار كتبرعات من لجنة الأعمال السياسية وأعضاء في صناعة الطاقة منذ دخوله الكونغرس العام ١٩٨٩؛ ويأتي نصف ذلك المبلغ من صناعة النفط والغاز. أما هال فتسلّم ٩٠٨ آلاف دولار كتبرعات من صناعة الطاقة في الفترة نفسها[٢].

واتُّهم باترون، المشكك البارز في الانحباس العالمي لحرارة الأرض، في العام ٢٠٠٥، بقيادته «حملة ضد المتمردين» على ثلاثة علماء بارزين متخصصين في تغير المناخ. طلب باترون أن يقوم العلماء، الذين أثبتوا وجود علاقة بين الكربون الصناعي والانحباس العالمي لحرارة الأرض، بتسليم التفاصيل المتعلقة باكتشافهم والتقنيات وكل شيء قاموا بنشره مسبقاً[٣].

ضمت بعض الاهتمامات بقانون الطاقة، مئات الملايين من الدولارات كتعويضات ضرائب وضمانات قروض وتأمينات للعاملين والمشيدين لمصانع الطاقة النووية[٤]. لم يكن قد تم بناء أي منشأة نووية جديدة في الولايات المتحدة منذ السبعينيات، ليعكس ذلك الشك العام المكثف لضمان سلامة الطاقة النووية وتكاليفها. وتبعاً لما ورد في «بابليك سيتزن»، يمنح قانون الطاقة صناعة الغاز والنفط ٦ مليارات دولار كإعانات، بينما إعانات الفحم بكاملها تصل إلى ٩ مليارات دولار[٥].

---

(١) "Press Gaggle by Trent Duffy," White House Press Release, August 8, 2005. http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/08/20050808-8.html

(٢) Center for Responsive Politics, 2005.

(٣) Paul Brown, "Republicans Accused of Witch-Hunt Against Climate Change Scientists," The Guardian (UK), August 30, 2005.

(٤) Chris Mondics, "Energy bill stokes nuclear power," Philadelphia Inquirer, July 29, 2005.

(٥) "The Best Energy Bill Corporations Could Buy," Public Citizen, August 29, 2005.

صرح اتحاد المجموعات البيئية بما فيها منظمة أدوبون القومية ومنظمة البراري وسييرا كلوب، بأنه «عندما يتعلق الأمر بحل المشاكل المُلحة للطاقة في أميركا، لا يمكن هذا القانون إلا أن يُعتبر إخفاقاً مروعاً. وبدلاً من الاتجاه نحو مستقبل جديد للطاقة، وفر قانون الطاقة عشرات المليارات من الدولارات لصناعات النفط والغاز والفحم والصناعات النووية، وهذا يُضعف بصورة واضحة قوانين الحماية البيئية كقانون المياه النظيفة وقانون المياه الصالحة للشرب، ويقلل من أهمية الكثير من قوانين حماية المستهلك»[١].

تُرجم هذا بكامله إلى كسب هائل بالنسبة إلى شركات النفط. في العام ٢٠٠٥، حققت شركة «إكسون موبيل»، التي كانت ثرواتها تحلق عالياً مسبقاً، نجاحاً باهراً: كان ربحها السنوي الذي بلغ ٣٦ مليار دولار، الأكبر بين جميع شركات العالم. ولسوء الحظ، كان نصيب معظم الأميركيين من هذا النجاح الباهر شيئاً واحداً: ابتزازاً بالأسعار وجيوباً فارغة أكثر من ذي قبل: فبينما تصل زيادة عائدات «إكسون موبيل» إلى نسبة ٤٥٪ عما كانت عليه نسبتها في العام ٢٠٠٤، ترتفع فاتورة ضريبتها بنسبة ١٤ في المئة فقط. ولضمان ألا تواجه شركة «إكسون موبيل» أي مشاكل، ألغى الكونغرس العام ٢٠٠٦ محاولة لفرض ضريبة لمرة واحدة على الأرباح الكبيرة المتحققة في صناعة النفط.

ولشرح مقدار هذا النجاح الباهر لشركة «إكسون موبيل»، تخطت عائدات الشركة للعام ٢٠٠٥ البالغة ٣٧١ مليار دولار، إيرادات الاستثمارات السعودية الداخلية البالغة ٢٨١ مليار دولار، كما تجاوزت عائدات استثمارات إندونيسيا الداخلية البالغة ٢٤٥ مليار دولار، وهو البلد الرابع الأكثر كثافة بالسكان، والعضو في «أوبك»[٢].

---

(١) "Summary of Harmful Provisions in the Energy Bill," Alaska Wilderness League, et al., July 26, 2005. http://www.citizen.org/documents/harmfulprovisions.pdf

(٢) Simon Romero and Edmund Andrews, "At ExxonMobil, A Record Profit But No Fanfare," New York Times, January 31, 2006.

دفع هذا الازدياد الهائل في الأرباح، السيناتور رالف نادر ليكتب رسالة إلى رئيس شركة «إكسون موبيل»، ريكس تيلرسن: «مع أكثر من ٣٦ مليار دولار في السنة الماضية، بعد دفع الضرائب المتواضعة، تتجاهل بلا مبالاة المناشدات الملحة لأعضاء الكونغرس، وخاصة طلب السيناتور تشك غراسلي (ممثل آيوا) للتبرع ببعض المال القابل للاقتطاع للجمعيات الخيرية التي تساعد العائلات الأميركية لمنع إصابتها بالفقر، بسبب رفع ثمن الأسعار الباهظة لوقود التدفئة هذا الشتاء. نادراً ما كان هناك مثل هذا الإثبات على جشع الشعور بالآخرين وتبلده، من قبل شركة تلقت إعانات حكومية وتخفيضات في الضرائب وإعادة تنظيم للقوانين لصالحها، على مر الأعوام، وعلى حساب دافعي الضرائب البسطاء من الأميركيين»[١].

ظلت الأرباح تتدفق على صناعة الطاقة، والفضل الكبير يعود إلى أعضاء الكونغرس الذين تلقوا ما يكفي من الرشى من هذه الصناعة. في تموز/ يوليو ٢٠٠٥، أراد السيناتور جو باترون منح المزيد من الفوائد أيضاً لصناعة الطاقة في قانون الطاقة الذي كان على وشك أن يوقعه الرئيس بوش. ففي تصويت انعقد بعد منتصف الليل للجنته، أصدر قانوناً يسمح لصناعة النفط والغاز بالامتناع عن دفع الضرائب على النفط والغاز المتسربين في المياه ذات الملكية العامة في خليج المكسيك. «لا تكاليف عليها» من دافعي الضرائب، هذا ما أكده لزملائه من أعضاء الكونغرس[٢]. وفي أوائل العام ٢٠٠٦، كُشفت التكلفة الحقيقية: تنازلت إدارة بوش عن ٧ مليارات دولار من الضرائب على مر السنين الخمس التالية، وهو مبلغ قد يرتفع إلى ٢٨ مليار دولار في حال نجحت الدعوى القضائية المرفوعة من صناعة النفط. وقال السيناتور إدوارد ماركي، وهو

(١) Ralph Nader, "Open Letter to the New ExxonMobil Chairman, Rex Tillerson," commondreams.org, April 1, 2006. http://www.commondreams.org/views06/0401-26.htm

(٢) Edmund Andrews, "Vague Law and Hard Lobbying Add Up to Billions for Big Oil," New York Times, March 27, 2006.

ديموقراطي ممثل عن ماستشوتس في اللجنة، وهو يشعر بالغضب الشديد: «يُطلب من دافعي الضرائب تقديم إعانات ضخمة إلى شركات النفط لتقوم بإنتاج النفط. هذا أشبه بتقديم العون إلى السمكة كي تسبح»(١).

لا عجب إذاً، في أن يقول بوني بيكينز، رئيس قسم إدارة رأس المال في شركة «بي بي»، وهو صندوق ممول بمليار دولار للتجارة بسلع الطاقة، عن هذه الأرباح، «لم أستمتع لهذه الدرجة طوال حياتي من قبل»(٢).

أما بالنسبة إلى سيدني تشيهان وغيرها من أمهات الجنود الضحايا، فلم تكن الحياة تحت قيادة جورج دبليو بوش مُغنية حقاً.

(١) Edmund Andrews, "Vague Law and Hard Lobbying Add Up to Billions for Big Oil," New York Times, March 27, 2006.

(٢) Brad Foss, "Boone Pickens Sees Oil Prices Going Higher," Associated Press, June 22, 2005.

الفصل الثالث عشر

سيندي ومزرعة كراوفورد

«يجب على أحدكم إيقاف هؤلاء الأوغاد الكاذبين».

سيندي شيهان، أثناء مخاطبتها مؤتمر «محاربين من أجل السلام»، في آرفينغ، تكساس، في الخامس من آب/أغسطس، ٢٠٠٥، أي في اليوم السابق لذهابها إلى كراوفورد

احذروا من الأمهات اللواتي لم يعد لديهن شيء يفقدنه.

عشية تنصيب الرئيس بوش في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، انطلقت سيندي شيهان وسيلست زابالا في مهمتهما. ظلتا تحاولان لأسابيع، الحصول على موعد شخصي مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. أرسلتا إليه رسائل على البريد الالكتروني وعبر البريد العادي، واتصلتا به. لم يجبهما إطلاقاً.

سُدَّت الأبواب في وجهيهما، فما كان إلا أن توجهت السيدتان في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى البنتاغون، تحملان صور ابنيهما اللذين قُتلا في العراق. «السبب الرئيسي الذي أردت من أجله اللقاء برامسفيلد، هو ليتمكن من رؤية وجه ابني، الاختصاصي كاسي شيهان، الذي قُتل في مدينة الصدر»، قالت شيهان، «أردته أن ينظر إلى وجهي ليرى عينيَّ الحمراوين المتورمتين من البكاء، وخطوط الألم التي ارتسمت على وجهي. أردته أن يرى الآلام التي لا تُحتمل، التي سببها جهله وغطرسته لي ولعائلتي. أردته أن يعرف أن لأفعاله نتائج مفزعة». وانضمت إلى السيدتين شيهان وزابالا مجموعة من عائلات العسكريين والجنود السابقين المعارضين لسياسات إدارة بوش في الحرب، بمن فيهم جندي الصاعقة السابق ستان غوف.

يروي غوف ما حدث بعد ذلك. حال مغادرة المجموعة لموقف سيارات البنتاغون، رأيت فجأة من خلال الثلج المتساقط «كتيبة في ملابس سوداء ورجال شرطة مسلحين وأجسادهم مغطاة بالدروع بانتظارنا، والأضواء الزرقاء تتحرك في أعلى سياراتهم».

لم تتمكن شيهان ـ التي لم تكن قد اشتهرت بعدُ ـ من دخول البنتاغون في ذلك اليوم.

قبل أسابيع، حظي الاختصاصي توماس جيري ويلسون بفرصة القيام بما لم تتمكن أي من شيهان وزابالا من القيام به: سؤال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد عن سياسات الإدارة في الحرب. وبرغم كونه عضواً ناشطاً في فريق فوج القتال ذي الرقم ٢٧٨، سأل الرجل البالغ ٣١ عاماً من ولاية تينسي، بجرأة، رئيسه أثناء لقاء مُتلفز من الكويت:

«لمَ يتوجب على الجنود الحفر في مناطق النفايات بحثاً عن قطع المعدن وزجاج القذائف الخطير لزيادة تحصين مركباتنا؟»، سأل ويلسون. «لأننا لا نمتلك عربات مصفحة ملائمة لنأخذها معنا شمالاً».

أجاب رامسفيلد بعبارته الشهيرة: «يجب عليك الذهاب للحرب مع الجيش الذي لديك».

وبينما أُجبر رامسفيلد، واقفاً أمام أضواء التلفاز الباهرة، للإجابة عن ذلك السؤال، لم يشعر بأنه ملزم بالإجابة عن تساؤلات الأمهات اللواتي ابتعدن عن البنتاغون تحت تهديد السلاح، ليتركن كومة من صور أبنائهن الذين فقدنهن. امتلكت الشرطة المسلحة التي استقبلت الأمهات المفجوعات، دروع حماية أفضل من التي امتلكها كاسي شيهان في العراق. يا للمفارقة!

بعد خمسة أيام من وصوله إلى بغداد، ذهب كاسي مع دورية إلى مدينة الصدر في بغداد. نصبت ميليشيا جيش المهدي الشيعية الموالية لرجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر، كميناً لمركبته، وأطلقت بصورة متكررة قنابل يدوية من قاذفات الصواريخ. كانت فرصة كاسي للنجاة من هذا الهجوم ضئيلة جداً.

«لم يمتلكوا دروعاً من الكويت بعد. لم يمتلكوا الدبابات، ولا ناقلات الجنود المصفحة»، ذكرت شيهان على شاشة «الديموقراطية الآن!». «وبرغم ذلك، أرسلوا أبناءنا كأغنام التضحية، ليُذبحوا في تلك المدينة. وقد ثبت حقاً أن أطفالنا، أحباءنا، ليسوا سوى أغنام لهؤلاء الأشخاص»[١].

كان الاختصاصي في الجيش الأميركي توماس يونغ في مدينة الصدر ذلك اليوم. يروي ركوبه في عربة مشابهة غير محمية. «لا تمتلك العربة أي غطاء فوقها، فهي مفتوحة هكذا. وليس هناك أي دروع على جانبيها»، قال يونغ[٢]. كان الجنود هدفاً سهلاً. أصيب يونغ، لكنه نجا... من الموت وليس من الإعاقة. أصيب بالشلل من صدره حتى الأسفل بعد تلقيه طلقة من AK-47 أثناء جلوسه على قاعدة العربة المفتوحة. كان قد مضى على وصوله إلى العراق أربعة أيام فقط.

وبرغم أن يونغ لم يكن قد التقى بكاسي إطلاقاً، لكن كالعديد غيره، سيلتقي بوالدة كاسي في كراوفورد في تكساس. فبينما تجاهل الإعلام بشدة جهودها السابقة لطرح سؤال على الرجل الذي أرسل ابنها إلى الحرب، لم يتمكن أحد من تجاهل إصرار سيندي شيهان في الأسبوع الأول من شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

في الثاني من آب/أغسطس، غادر الرئيس بوش واشنطن إلى كراوفورد للبدء بأطول رحلة رئاسية عرفها التاريخ. ومع نهاية إجازته في ذلك الصيف، سيكون قد قضى سنة كاملة ـ أكثر من خُمس فترة رئاسته ـ في كراوفورد.

في اليوم التالي، الثالث من آب/ أغسطس، لقي أربعة عشر جندياً من المارينز مصرعهم من وحدة مركزها في سليفلاند، في ضواحي بروك بارك في أوهايو، عندما تعرضت عربتهم البرمائية المحمية بشكل خفيف للهجوم. وقع الانفجار في جانب الطريق، وهو الأكثر إزهاقاً للأرواح في هذه الحرب حتى

(١) Democracy Now!, August 31, 2004
(٢) Ibid.

ذلك الحين. كان ستة جنود من المارينز من الوحدة نفسها أيضاً، قد قُتلوا في أوائل ذلك الأسبوع. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قال الرئيس بوش، «أسمع سؤالاً يُطرح طوال الوقت، متى ستعيدون الجنود إلى وطنهم؟ وإجابتي لكم هي، في أسرع وقت ممكن، لكن ليس قبل أن تكتمل المهمة».

في الرابع من آب/أغسطس، عقد الرئيس بوش مؤتمراً صحافياً مشتركاً في كراوفورد مع الرئيس الكولومبي ألفارو آربي، حيث جمعا بين ما يدعى «الحرب على الإرهاب» ومحاربة الإتجار بالمخدرات. استغل بوش الفرصة ليبعث برسالة إلى عائلات ضحايا المارينز: «لكم العزاء في معرفة أن تضحيتكم قد بُذلت من أجل هدف نبيل».

في الخامس من آب/أغسطس، كانت سيندي شيهان قد طفح بها الكيل. ليس هناك سوى العديد من الأوقات لتحزن على موت ابنها. خاطبت مؤتمر «المحاربين من أجل السلام» في دالاس، وأعلنت أنها ستتوجه إلى كراوفورد في اليوم التالي. حتى أنها لم تكن تعرف أين هو ذلك المكان، لكنها أقسمت أن تمكث حتى يلتقي بها الرئيس بوش ويجيب عن سؤالها: ما هو الهدف النبيل الذي مات ابنها من أجله؟

في السادس من آب/أغسطس، ٢٠٠٥ وصلت شيهان إلى كراوفورد، وأقامت ما عُرف باسم «معسكر كاسي». وهكذا، بدأت مراقبتها لمزرعة بوش التي استمرت لمدة شهر.

* * *

أصبحت المرأة الطويلة بشعرها الأشقر وعنادها الشديد، ناشطة غير مرغوب فيها. والدة متفرغة لأربعة أبناء من كاليفورنيا. كانت مساعدة الكاهن لشؤون الشباب في الكنسية الكاثوليكية المحلية، حيث كان ابنها كاسي صبي المذبحة. انضم إلى الجيش العام ٢٠٠٠، ثم تطوع مجدداً العام ٢٠٠٣. حاولت إقناعه بالعدول عن الالتحاق بالجيش، لكنه أحس بأن الجيش سينير طريقه.

«كان كاسي مثالاً للشخص المُحبّ واللطيف والودود. لم يخض أي شجار

مع أحد طوال حياته»، قالت شيهان على برنامج «الديموقراطية الآن!» عند وصولنا إلى تكساس لتغطية أحداث احتجاجها. «لم يكن أحد يكرهه إلى درجة أن يلكمه حتى، فكيف بقتله! وهو الأمر الذي فعله جورج بوش. لقد وضع أبناءنا في بلد أناس آخرين، فقتل كاسي على أيدي متمرديه. لم يقتله الإرهابيون. قتلته الميليشيات الشيعية التي أرادته أن يخرج من بلدها. لقد قيل لكاسي إن العراقيين سيرحبون به بالشوكولاته وباقات الزهور بصفته محرراً لهم. أما أهل العراق فرأوا فيه شيئاً مختلفاً. رأوه محتلاً لوطنهم»[١].

كان وجود شيهان إلى جانب الطريق في كراوفورد يمثل نقيضاً واضحاً لبوش، الذي كان يستمتع بإجازته، بينما يتواجد ١٦٠ ألف جندي أميركي تحت قصف النيران في العراق. تقول سيندي شيهان إنها ليست قادرة على الاستمتاع بأي إجازة أخرى في حياتها. «هذا صعب جداً. إني لا أعمل فقط على إيقاف الحرب، بل أيضاً أنا أنعى ابني كل يوم». تضيف، «في كل يوم أستيقظ فيه، يكون أشبه بالرابع من نيسان/أبريل تماماً (حين قُتل ابنها). يجب عليّ أن أدرك أني سأمضي يوماً آخر من دونه. هذا أمر صعب حقاً. وبعدها أقوم بهذا»، تقول مشيرة إلى المحتجين الذين تجمعوا حولها في تكساس، «وهذا أسوأ من كل شيء».

كانت صورة هذه الوالدة المفجوعة التي تطالب بإجابات من رئيس الحرب، لا تُحتمل بشكل كبير من بيل أورلي في «فوكس نيوز». أطلق هو وراش ليمبو حملة مكثفة من عملاء الجناح اليميني ضدها. أطلق أورلي عليها لقب «الخائنة». وتجاهل راش ليمبو احتجاجات شيهان لأنها «الجهد الأخير الذي يبذله اليساريون المتواطئون».

لم يكن من الممكن إخضاع والدة النجمة الذهبية. «أعتقد أنه من حقي ومسؤوليتي كأميركية، أن أوجه أسئلتي إلى الحكومة عندما تكون الحكومة على خطأ. أنا لست واحدة من المناصرين غير الناضجين لأقول، أنا مع بلدي، على الحق والباطل، لأن بلدي على الباطل الآن. وسياسات بلدي هي المسؤولة عن

---

(١) Democracy Now!, August 25, 2005.

قتل عشرات الآلاف من الأبرياء. ولن أقف جانباً وأدع ذلك يحدث بعد الآن. أعتقد أن أي شخص يحاول إخباري بأني لا أملك الحق لقول ما أقوله، لا يتمتع بالوطنية. ليسوا بالأميركيين، وهجماتهم لن توقفني»[١].

ولنحترس من الصحافيين في أشد فصول الصيف حراً في تكساس، يحاولون تغطية أحداث الرئيس في أطول عطلة رئاسية في التاريخ وهو الذي يفتخر بنفسه بأنه لا يفشي أسراره للإعلاميين، بينما في آخر الطريق، تجلس والدة عاقدة العزم على طلبها الوحيد: أن تطرح سؤالاً على الرئيس. كرر الإعلام أخيراً توجيه طلبها إلى الرئيس بوش. أجاب، «أعتقد أنه من المهم بالنسبة إلي أن أراعي حقوق أولئك الذين لديهم شيء ليقولوه، وأحاسيسهم أيضاً. لكن، أعتقد أنه من المهم أيضاً بالنسبة إلي أن أتابع حياتي». وكما ورد في أخبار «أتلانتا جورنال كونستيتوشن»، قضى بوش ذلك اليوم في رحلة لساعتين على الدراجة لصعود الجبال مع الصحافيين والمساعدين، ثم حضر لعبة كرة السلة لبطولة اليافعين، وتناول بعدها الغداء مع وزيرة الخارجية كوندليزا رايس. أخذ غفوة، ذهب للصيد، وقرأ. نعم، إنه يقرأ[٢].

بعد بضعة أيام، توجب على سيندي مغادرة كراوفورد فجأة للعناية بوالدتها التي أصيبت بنوبة قلبية. عند لقائها في المطار، قالت إنها مصممة على العودة، لكنها أضافت أن معسكر السلام سيستمر لأن الحركة أصبحت أكبر منها بكثير.

أنارت سيندي شيهان شعلة أضاءت في جميع أنحاء البلد. ففي الوقت الذي وصل فيه برنامج «الديموقراطية الآن!» إلى كراوفورد، كان مئات الأشخاص هناك. جاء المحاربون القدماء، وحضر الجنود العسكريون، وتجمع مواطنون عاديون. ووصل إلى هناك المزيد من الأمهات: أمهات من جميع مناحي الحياة.

أخذنا نبث بالقرب من المعسكر، حيث أقامت العائلات تحت أشعة

(١) Democracy Now!, August 19, 2005.

(٢) Ken Herman, "Georgians Join the Camp Casey Crew," Atlanta Journal-Constitution, August 15, 2005.

الشمس المحرقة ـ قالت سيندي إن لا شيء يُقارَن مع ما يواجهه الجنود في العراق الآن. كما حظينا بفرصة لقاء بعض النساء الرائعات في ما يُعرف باسم «معسكر كاسي».

انضم باتريك، ابن ناديا ماكافري، إلى الحرس الوطني في الجيش، في اليوم التالي لهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. قالت إنه كان يعيش حياة مثالية: لديه طفلان صغيران وزوجة، وكان سعيداً جداً. لكن بعد هجمات ١١/ ٩ على الفور، شعر بأنه يجب عليه تقديم شيء. اعتقد أنه في حال انضم إلى الحرس الوطني بالجيش، ووقع أي حادث في منزله، سيكون قريباً للمساعدة. لم يتخيل إطلاقاً أنه سيُجند للذهاب إلى العراق. عندما استُدعي إلى العراق، جلست معه. ظل باتريك يقول مراراً وتكراراً إن من واجبه حماية أولئك الموجودين في وحدته، ثم غادر.

قُتل باتريك ماكافري بعد أشهر قليلة من مقتل كاسي شيهان. وعلى الفور، قررت ناديا ماكافري تحدي أمر الرئيس بوش التنفيذي بمنع تصوير التوابيت المغطاة بالأعلام للجنود العائدين. كما أنه من النادر أن نشاهد أي صور لجنود مصابين عند عودتهم. يجلبونهم تحت جنح الظلام إلى مستشفيات المحاربين القدماء.

تدرك إدارة بوش قوة الصور على نحو متميز، وكذلك ناديا ماكافري. إنها تتحدى بوش. دعت الصحافة إلى مطار ساكرومونتا الدولي، وسمحت للصحافيين بالتقاط صور لكفن ابنها عند خروجه من الطائرة. قالت إن هذه الصور هي رسالة إلى أحفادها. . . ورسالة إلى العالم أيضاً.

تحدثت ناديا عن الرسائل الالكترونية التي بعثها باتريك إلى منزله. كتب، «لا أفهم سبب وجودنا هنا. إنهم يكرهوننا. يكرهوننا وحسب». لكن باتريك لم يتوقف عن محاولة التودد إلى العراقيين الذين يلتقي بهم. من بين رسائله الالكترونية الأخيرة، كان هناك طلب لإرسال حلوى من أجل الأطفال وكرات قابلة للنفخ. التقطت آخر صورة له قبل ساعات من مقتله. كان يحمل وروداً

بيضاء قدمها إليه الأطفال. تلك هي قصة ناديا، في المعسكر المقام خارج مزرعة الرئيس حيث يقضي إجازته.

بعدها، تأتي قصة بيكي لوري، السيناتورة عن ولاية مينوسوتا، التي قدمت قراراً مناهضاً للحرب في الهيئة التشريعية للولاية قبل غزو العراق. في عطلة أسبوع يوم الذكرى(*) ٢٠٠٥، كنت أقود سيارتي نحو آشلاند في ويسكونسون حيث كنت سأقدم خطاب حفلة التخرج في جامعة نورثلاند. صدف أن أحضرت معي نسخة من «سينت باول بيونير بريس»، حيث قرأت مقالة بعنوان «موت في العائلة». تتحدث عن قصة بيكي، التي كان ابنها قد قُتل للتو في العراق. بعد ثلاثة أشهر، جاءت إلى كراوفورد لتأييد سيندي شيهان، ولتعترض من أجل ابنها.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حضرت بيكي لوري اجتماع المجلس القومي للهيئات التشريعية في الولايات. كان دونالد رامسفيلد يخاطب واضعي القانون من جميع أنحاء الدولة. استغل عدد من أعضاء الهيئة التشريعية الفرصة ليخبروه بأن مجتمعاتهم تتعرض لأزمة اقتصادية، بينما يتم إنفاق المليارات على الحربين في العراق وأفغانستان. قررت لوري أن تعبر عن قلقها لرامسفيلد بشأن استغلال الحرب من قبل شركة هاليبرتون، التي كانت في ذلك الوقت قد حصلت مسبقاً على ٥ مليارات دولار من عقودها للحرب في العراق: «أعتقد أني أعرف مجالاً يمكنك فيه تحقيق بعض التوفير في الجيش. وأريدك أن تعلم أن ابني الثاني يحلق بطائرات الهيلكوبتر في بغداد، وفي كل مرة يتحدث مراسل، أحبس أنفاسي حتى أتأكد إن كانت تلك طائرته التي تحطمت أو غيرها».

أضافت، «صغت قراراً في ولاية مينيسوتا ضد الذهاب إلى حرب أحادية الجانب»، فانفجر الحشد بالهتاف.

(*) يوم الذكرى: ٣٠ أيار/مايو الذي تحتفل به أكثر الولايات الأميركية المتحدة بذكرى الجنود الذين سقطوا في ساحة القتال [الناشر].

«ولهذا السبب ذهبنا إلى هناك مع **٣٢** بلداً آخر»، أجابها رامسفيلد على الفور .

تابعت لوري: «أنا مستاءة جداً من الخدمات التي تقدمها شركة هاليبرتون إلى الجنود... إنها لمشكلة كبيرة أن يكون جنودنا هناك، وشركة، من دون منافس، مثل هاليبرتون، لا تقوم بعملها الذي لطالما أنجزه جيشنا بشكل أفضل».

«لم يكن هناك، بحسب علمي، أي إفراط في الإنفاق، ولا أريد سماع تعليقك الذي سيترك معلومات خاطئة عن أولئك الأشخاص البارعين»، أجابها رامسفيلد[(١)] .

بعد سبعة عشر شهراً من مواجهة وزير الدفاع، وُجد ابن بيكي لوري قتيلاً في رمال العراق. أُسقطت مروحيته بنيران أرضية خفيفة.

تصف بيكي مواجهتها لرامسفيلد، «أتذكر الفكرة التي راودتني: إنه أشبه بشجرة ضخمة، وأنا أدفع قبضة يدي بالشجرة ولا أحصل على شيء سوى خدوش من لحائها. أتذكر فكرة أنه كيف يمكننا التملص من هذا، من كامل الطريقة التي يتحدث فيها عن الأخلاق؟... كيف نواجه كل هذه الأشياء؟... ليس لأن الجنود يُقتلون هناك وحسب.، بل من أجل السبب الذي يموتون من أجله، وما الذي سيحدث. من سيكون قادتنا؟»".

بيكي وسيندي وناديا، هن من يجبن عن هذه الأسئلة. هن القائدات... أولئك الأمهات اللواتي فقدن أبناءهن، ويعترضن علناً على ذلك.

قامت كولين رولي بمرافقة بيكي لوري في رحلتها إلى كراوفورد. كانت الفائزة بشخصية العام في مجلة «التايم» للعام ٢٠٠٢. تعمل مخبرة لـ «أف.بي.آي»، وهي من قالت إن الحكومة الأميركية قد حُذرت قبل هجمات

(١) "Secretary Rumsfeld Remarks to National Council of State Legislatures," News Transcript, U.S. Department of Defense, December 12, 2003.

الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وإن تحقيقها مع زاكتشاريس موصاوي، الذي يدعى المختطف الثاني عشر الذي اعتُقل قبل ٩/١١، قد أُوقف من قبل المسؤولين الأعلى رتبة منها في «أف.بي.آي». عندما تحدثت معها في معسكر كاسي»، أشارت إلى أنها اعترضت أيضاً قبل بضعة أسابيع من الانطلاق لغزو العراق. حذرت من أن إطلاق هجوم على العراق سيقلل من أهمية الجهود المضادة للإرهاب. تحدثت قبل الغزو، «سؤال مُلحّ بحاجة إلى أن يُطرح ويُجاب عنه من الأشخاص الذين يروجون لحرب على العراق»، وهو «كيف يمكن ذلك أن يجعلنا أكثر أمناً؟». قالت إن الإعلام لم يكن مهتماً على الإطلاق بتعليقاتها في ذلك الوقت.

لم تكن كولين رولي الوحيدة في الحكومة التي قالت إن الدليل لربط العراق مع الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، ليس بالمنطقي. تحدث الأشخاص عن الشيء نفسه في الجيش والخدمات الاستخباراتية، تماماً مثل رولي. كان مفتش الأسلحة السابق في الأمم المتحدة سكوت ريتر شخصية محبوبة لدى الإعلام في العام ١٩٩٨ عند تركه برنامج تفتيش الأمم المتحدة عن الأسلحة، وصرح بأن إدارة كلينتون ليست صارمة بما يكفي في مواجهة صدام حسين. لكن عندما أصر ريتر، وهو ضابط استخبارات سابق في المارينز، العام ٢٠٠٣، على أن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، واعترض بشدة على الغزو العسكري، تحول عندها إلى منبوذ لدى وسائط الإعلام. قال جو سكاربورو، مقدم برنامج MSNBC سكاربو كونتري، في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣: «هل تذكرون جميعكم سكوت ريتر، المفتش السابق للأسلحة في الأمم المتحدة الذي لعب دور الجاسوس الكبير لصدام حسين؟ حسناً، إن السيد ريتر في الحقيقة قال عبر شبكة إذاعة فرنسية ـ لنقتبس عنه ـ إن الولايات المتحدة ستغادر بغداد مهزومة وذيلها بين ساقيها»(*). عفواً، سكوت. أعتقد أنك كنت تطارد ذيلاً خاطئاً إذاً»(١).

(*) ذيلها بين ساقيها: أي بطريقة مُذلة مخزية [الناشر].

(١) "The Final Word is Hooray!", FAIR, March 15, 2006. http://www.fair.org/index.php?page=2842

وبدلاً من التفكر جدياً في وجهات نظر المناهضين للحرب، وفرت الشبكات الإخبارية المنبر لمجموعة صغيرة من النقاد، الذين يعرفون القليل جداً من كثير جداً، من المتحمسين لهذه الحرب. تأملوا عينة مما توفر لدى النقاد الأميركيين قوله العام ٢٠٠٣، كما جمعتها مجموعة مراقبة الإعلام («فير»)(١).

* «لماذا لا يترك الديموقراطيون الأوغاد الرئيس مسروراً؟ لقد فاز اليوم. أنجز عمله ببراعة اليوم (كريس ماثيوس، MSNBC، ٤/ ٩/ ٢٠٠٣)؛

* «إنه لمن المدهش تحقيق النصر في العراق حقاً في الإعلام... وأعتقد أن أحداً لا يمكنه فعل شيء حيال الصمت. لا وجود لأحد قادر على إيقافه. لا يمكن الديموقراطيين معارضته سياسياً» (مراسل «واشنطن بوست»، جيف برنباوم، متحدثاً على قناة «فوكس نيوز»، ٥/ ٢/ ٢٠٠٣)؛

* «حسناً، القصة الرائجة لهذا الأسبوع هي النصر. . . خطة معركة تومي فرانكس ودونالد رامسفيلد، خطة الحرب، قد أجدت نفعها بشكل لامع، حرب لثلاثة أسابيع وموت رحيم لبعض الأميركيين أو المدنيين العراقيين... وبرغم ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل للقيام به، إلا أن جميع المعارضين قد أُذلوا حتى الآن... الكلمة الأخيرة لوصف هذا هي، مرحى!» (مورتن كوندراك على قناة «فوكس نيوز»، ٤/ ١٢/ ٢٠٠٣)؛

* «بدا مثل قائد بديل، نجم روك، نجم أفلام، وواحد من الرجال» (لو دوبيس في CNN، عن خطاب إنجاز بوش لمهمته، ٥/ ١/ ٢٠٠٣)؛

* «أوه، إنه لشيء يحبس الأنفاس.... أعتقد أن سقوط جدار برلين يستحق الاحتفال. إنه مجرد تعبير عاطفي خالص، وليس منظماً. لم يكن مجهزاً من قبل، كما يبدو الكثير من الأشياء هذه الأيام. إنه يحبس الأنفاس حقاً» (مراسل «واشنطن بوست» سيسي كونأويلي، على قناة «فوكس نيوز» في ٤/ ٩/ ٢٠٠٣، يناقش إنزال تمثال صدام حسين في بغداد. كُشف في ما بعد أن

(١) "The Final Word is Hooray!", FAIR, March 15, 2006. http://www.fair.org/index.php?page=2842

الحدث كان مجهزاً بعناية كمهمة لقسم العمليات النفسية في الجيش الأميركي: «لوس أنجلوس تايمز» في ٧/ ٣/ ٢٠٠٤).

يصعب حتى التحدث عن «الاتجاه السائد» في الإعلام هذه الأيام، لأنهم لا يمثلون اتجاهاً سائداً. إنه إعلام «متعصب»، يقرع طبول الحرب. أولئك الذين يعارضون الحرب يمثلون الاتجاه السائد، وهم ليسوا بأقلية ثانوية أو أقلية صامتة. إنهم أقلية تم إسكاتها. يُسكتهما الإعلام المتواطئ.

عاشت سلسيت زابالا هذه الظاهرة بنفسها. كان ابنها، الرقيب شيرود بيكر، قد قُتل في العراق في السادس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، في انفجار في بغداد. كان بيكر العضو الأول في حرس بنسلفانيا الوطني الذي يُقتل في معركة منذ الحرب العالمية الثانية. أصبحت المؤسسة المعاونة لعائلات النجمة الذهبية للسلام، مع سيندي شيهان. على شاشة «الديموقراطية الآن!»، ردّت على كلام المعلق من MSNBC الذي أشار إلى الأمهات في كراوفورد بأنهن «متعصبات»:

«إني أرتدي بفخر إشارة كوني شخصاً يعمل للسلام. يمكن الناس نقد ذلك. لا بأس في الأمر. يحتاجون إلى القيام بذلك. يتلقون أجوراً لفعل ذلك... لكني أرغب في أن أوجه كلامي إلى أي شخص من هؤلاء، وخاصة أولئك المُعلقين المتطرفين: تحدثوا معي بعد أن يذهب أحد ممن تحبون للخدمة هناك. عندها، بإمكاننا إجراء حوار مختلف».

أضافت: «ما الذي يعنيه بـ «متطرفة» مناهضة للحرب»؟ أنا متطرفة سلام، نعم؟ أريد أن يبدأ الناس بتحمل مسؤولية أفعال أمتهم. أريد من ممثلينا أن يمتلكوا الجرأة ويقفوا ويبدأوا بالقيادة. أريد تحميلهم مسؤولية جميع الأخطاء المروعة التي وقعت، والتي وضعتنا في هذا الموقف الشنيع».

وجدنا أيضاً باتريشا روبرتس في معسكر كراوفورد. كان ابنها، جمال أديسون، أول جندي من جورجيا يُقتل في العراق. وبصفتها امرأة أميركية من أصل أفريقي، شعرت بأنه من الضروري لها، بصورة خاصة، أن تتواجد هناك.

«أعتقد أن هذه هي حرب البسطاء. لقد أغووا الأقليات للانضمام. إن ألقيتم نظرة على جميع الإحصائيات، تجدوا أن المزيد من الأقليات يُقتلون في هذه الحرب أكثر من غيرهم... لقد سحقوا أجيالاً من الأقليات. لذا، أعتقد أن كوننا نحن من نُقتل، نحتاج إلى أن نعترض ونواجه أكثر من أي شخص آخر».

كذلك، كانت ميمي إيفانز تمكث في ذلك المعسكر خارج مزرعة الرئيس بوش. كان ابنها قد تجند لتوه. قبّلته قبلة الوداع يوم الاثنين، وجاءت يوم الثلاثاء، لتنضم إلى سيندي في كراوفورد. كانت قد علمت للتو أن ابنها وزوجته ينتظران طفلهما الأول.

«ابني ذاهب إلى العراق بسبب أكاذيب. الأمر واضح جداً. أردت تصديقها، وكذلك ابني. لكن شيئاً لم يظهر ـ لا شيء ـ ليبين لأي منا، نحن الأمهات، أن أبناءنا يذهبون إلى هناك لسبب نبيل. إن ابني ذاهب إلى هناك ليس بسبب أسلحة الدمار الشامل، وليس بسبب إعلاننا للحرب؛ ليس بسبب أن غيمة المتفجرات أصبحت على وشك الوصول؛ وليس لمقاومة الإرهابيين. فلم يكن هناك أي عراقي متورط في هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أو في (تفجيرات) لندن أو إسبانيا. أريد حقاً معرفة سبب ذهابه إلى هناك. أعتقد أن هذا سؤال عادل». هذا هو السؤال الذي تريد طرحه على الرئيس بوش.

في آخر آب/ أغسطس ٢٠٠٥، تجمع هذا الفريق من عائلات الجنود في شاحنات لإيصال رسالة إلى الرئيس بوش، لطلب أن يلتقي بالأمهات المفجوعات. وصلن إلى نقطة تفتيش الحرس الرئاسي، ووجب على الجميع الخروج من الشاحنات التي تحمل علامات السلام على جانبها. أكملن طريقهن مشياً تحت أشعة منتصف النهار الحارقة، وهن يحملن الرسالة وبعض الزهور. رفض الحرس الرئاسي أخذ الرسالة، وأمرهن بالابتعاد إلى جانب الطريق. بعدها خطت والدتان إلى الأمام.

ميمي إيفانز وباتريشا سالديفار، التي قُتل ابن أخيها دانيل توريس مؤخراً في العراق، عانقتا بعضهما البعض. أمسكتا بالرسالة والزهور وعبرتا الشارع. عندما

أمرهما عملاء الحرس الرئاسي بالتراجع، ألقين بالرسالة على الأرض. حذرهم العملاء بألا يتجرأن على ترك الرسالة هنا، لكنهما فعلتا.

بدا عملاء الحرس الرئاسي مرتبكين ومضطربين. لم يعرفوا ماذا يفعلون، ولا سيما أن المراسلين ينظرون إليهم. طلبت منهم باتريشا التقاط الرسالة تماماً كما يجب على العديد من الجنود التقاط أشلاء زملائهم الساقطين في شوارع العراق. «أقل شيء يمكنكم فعله، هو التقاط الرسالة وإعطاؤها للرئيس»، قالت باتريشا. لكن عملاء الحرس الرئاسي رفضوا ذلك، وطلبوا منهما المغادرة.

هؤلاء هن نساء معسكر سيندي في كراوفورد، اللواتي يرفضن الحزن على أحبائهن بصمت وأدب.

أما الرجال العائدون من العراق، فهناك اختصاصي الجيش توماس يونغ جالساً على كرسيه المتحرك. قرر قضاء شهر العسل في كراوفورد. تحدث عن تجربته في مدينة الصدر: «كان جميع المسؤولين في المراتب العليا يحاولون إخبارنا بأن العراقيين مجرد إرهابيين مجانين يريدون المجيء وتدمير الحياة في أميركا، وبأننا ذاهبون للدفاع عن الحرية. أظن أن هذا هو الموقف الحماسي الثائر الذي أرادوا زرعه داخلنا لنتمكن من الشعور بالراحة عند انضمامنا إلى الذهاب لقتلهم».

قالت سيندي شيهان عن يونغ، «إن توماس يمتلك شجاعة وكرامة في خنصره، أكثر مما يمتلك جورج بوش في كامل جسده». كما اقترحت بناء مركز إعادة تأهيل للجنود بالقرب من مزرعة بوش، «كي يُفرض على جورج بوش، لما بقي من حياته، أن ينظر ويشاهد ما فعلته سياساته».

كان تشارلي أندرسون جندياً آخر عاد مؤخراً من العراق، ومكث في «معسكر كاسي». «إننا نشهد إدارة للمحاربين القدامى عاجزة الموارد إلى أقصى حد. لقد تم تجاهلها لأعوام. إن إدارة المحاربين القدامى تحتاج الآن إلى مليار دولار فقط لتوفير الخدمات للمحاربين القدامى الذين سيُدرَجون في النظام السنة القادمة. نحتاج إلى أربعة مليارات دولار في إدارة المحاربين القدامى لنتمكن من

توفير الرعاية لجميع المحاربين لوقت منطقي؛ للمحاربين الذين سيدخلون هذا النزاع، بالإضافة إلى أولئك المحتاجين إلى العلاج من المعارك السابقة»، قال أندرسون. «إن إدارة المحاربين القدامى في أزمة الآن. لسنا بحاجة إلى أوشحة صفراء. نحتاج إلى المساعدة. نحتاج إلى توافر الأعمال. نحتاج إلى الرعاية الطبية. نحتاج إلى التعليم. نحتاج إلى تنفيذ الوعود التي قُدمت إلينا عندما وقعنا على عقود تطوعنا».

* * *

إن مهمة سيندي شيهان منذ موت ابنها في العراق، هي التأكد من أن هناك مواجهة ـ من قبل والدة أو جندي أو حركة ـ لكل مصيبة في العراق. عملت شيهان وغيرها من عائلات الجنود، على التأكد من أنه في كل مكان يذهب إليه بوش، يلتقي بهذه المواجهات. لهذا، عندما عاد بوش إلى كراوفورد لقضاء عيد الشكر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كانت سيندي هناك. وعندما قدم خطابه السنوي أمام الكونغرس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كانت سيندي هناك. كانت ترتدي كنزة سوداء كُتب عليها بحروف بيضاء كبيرة، «٢٢٤٥ قتيلاً. كم بقي؟». اعتقلتها شرطة مبنى الكونغرس لارتدائها هذه الكنزة، لكنه تم إسقاط التهم وتقديم الاعتذار إليها في اليوم التالي. في آذار/مارس ٢٠٠٦، اعتقلت شيهان في بعثة الولايات المتحدة للأمم المتحدة عندما كانت تحاول إيصال عريضة تحمل ستين ألف توقيع، تدعو إلى سحب جميع الجنود من العراق. تعاملت الشرطة مع شيهان بقسوة، ممزقة القطب في كتفها.

تغير سبب الدعوى، لكن إصرار شيهان لم يتغير. ذكرت في «معسكر كاسي» في آب/أغسطس ٢٠٠٥، «أعلم أننا نتحدث باسم آلاف من [عائلات العسكريين والجنود والمواطنين] عندما نريد معرفة ما هو السبب النبيل الذي دفع إلى موت أبنائنا، وما هو السبب النبيل الذي يجعلهم يواصلون القتال ويموتون من أجله هناك كل يوم؟ هذا ما نريده: إجابات عن أسئلتنا. وهناك ملايين الأميركيين هنا معنا: آلاف منهم هنا فعلاً في كراوفورد، ممن يريدون معرفة الإجابات نفسها. لن يستفيدوا من ذلك، لكننا متأثرون جميعاً. الإنسانية بكاملها

تتأثر عندما يشن بلد حرباً غير قانونية وغير أخلاقية على بلد آخر. لهذا السبب، أميركا إلى جانبنا، تطالب بإجابات عن تلك الأسئلة أيضاً».

في آذار/مارس ٢٠٠٦، في الذكرى السنوية الثانية لمقتل ابنها، كتبت سيندي شيهان رسالة عامة تشرح فيها أفكارها لإكمال نضالها: «بدأت العمل من أجل السلام بعد فترة قصيرة من مقتل كاسي للتأكد من ألا ينساه الأميركيون، وألا يصبح مجرد رقم. لقد بدأت هذا كي تُعتبر تضحية كاسي دفاعاً عن الحب والسلام، وليس من أجل الكره والقتل والأكاذيب. بدأت رحلتي للسلام للتأكد من ألا يتكرر ما حدث لكاسي مع غيره ومع عائلاتهم. لن يموت كاسي وملايين آخرون ممن يُقتلون هناك على أيدي قادتنا المُبجلين بسبب جشع المال والسلطة، ما دام هناك أناس يعملون من أجل السلام والعدالة. هذه هي هديتهم لنا. دعونا لا ننسهم أبداً. فلا يمكن موتهم أن يضيع سدى»[1].

(١) Cindy Sheehan, "Casey Austin Sheehan: May 29, 1979-April 04, 2004," commondreams.org, March 31, 2006. http://www.commondreams.org/views06/0331-28.htm

المحاربون المعارضون

لم يكن مايك هوفمان، الرجل الذي قد يتوقع رفاقه أن يصبح قائداً لحركة معارضة. انضم ابن عامل في مصنع فولاذ، وحاجبة في مدرسة ثانوية من ألينتاون، بنسلفانيا، إلى المارينز العام ١٩٩٩، كجندي في سلاح المدفعية «لتفجير الأشياء». ولذلك، ترافق تحوله إلى ناشط مع معاناة شديدة، في شوارع بغداد.

عند وصول هوفمان إلى الكويت في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، حدد المجنّد الأعلى سلطة في وحدته، المهمة بكلمات شديدة الوضوح. «لستم ذاهبين لجعل العراق آمناً من أجل الديموقراطية»، قال الرقيب، «إنكم ذاهبون لسبب واحد فقط: النفط. وبرغم ذلك، ستذهبون، فقد وقّعتم عقداً. وستذهبون لتعودوا بأصدقائكم إلى الوطن». شعر هوفمان بالراحة، فقد كانت لديه شكوك بشأن الحرب. لم يكن قد توقع إطلاقاً سماع مثل هذا التقويم الشفاف لمهمته من قبل رئيسه. لكن المعنى الحقيقي لكلمات الرقيب، لم يستقر في عقله إلا بعد قضاء عدة أشهر في العراق.

قال هوفمان: «إن الأسباب وراء هذه الحرب باطلة، بل إنها أكاذيب. ليس هناك أسلحة دمار شامل. لم تكن القاعدة هناك. كان من الواضح جداً أننا لن نستطيع فرض الديموقراطية على الناس بقوة السلاح».

عندما عاد إلى الوطن وسُرح بدرجة شرف في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، يقول هوفمان إنه عرف ما هي الخطوة التالية التي يجب عليه اتخاذها. «بعد أن كنتُ في العراق، ورأيت حقيقة هذه الحرب، أدركت أن الطريقة الوحيدة لدعم

قواتنا، هي المطالبة بانسحاب جميع القوات المحتلة في العراق». عمل هوفمان على الاشتراك في تأسيس مجموعة باسم «محاربي العراق القدماء ضد الحرب» (IVAW)، وسريعاً وجد نفسه عضواً في حركة متنامية من الجنود المعارضين علناً للحرب في العراق.

لم يكن الاستياء من المشاركة في الحرب في العراق بين العسكريين أمراً جديداً. فحتى قبل الاجتياح، كان ضباطٌ رفيعو المستوى يتشككون من التصورات المتفائلة لقادة البنتاغون المدنيين. ووجه بعض الجنرالات المتقاعدين نقداً لاذعاً إلى الحرب، من بينهم الجنرال المتقاعد أنثوني زيني، رئيس القيادة المركزية قبل الجنرال تومي فرانكس، وسابقاً مبعوث الرئيس جورج دبليو بوش الخاص إلى الشرق الأوسط، الذي قال على شاشة «٦٠ دقيقة» في أيار/مايو ٢٠٠٤: «عند التفكير في أننا مواصلون طريقنا، هذا الطريق المتوجه نزولاً فوق شلالات نياغارا... ندرك أنه كان إخفاقاً كبيراً».

وتبعاً لما أصبح طقوساً مألوفة، شكك المحافظون الجدد في وطنية زيني، واتهمته «ناشونال ريفيو» المحافظة بأنه معاد للسامية لانتقاده الحرب. أطلق ردوده في وجه النقاد، مصراً على أن الاعتراض من قبل الجندي «جزء من واجبه». كما انتقد «الفكرة القائلة إنه عندما تكون القوات في المعركة، يجب على الجميع السكوت. لنتخيل لو وضعنا قواتنا في معركة مع بندقية مخربة، والبندقية لا تعمل، والجنود يموتون نتيجة لذلك. لا أعتقد أن أحداً قد يسمح بحدوث ذلك، وأن أحداً لن يعترض على ذلك».

اليوم، تعلو أصوات اعتراضات الجنود وعائلاتهم، وتزداد أعدادهم. لقد أسس هوفمان مجموعته «محاربي العراق القدامى ضد الحرب»، في تموز/يوليو ٢٠٠٤، مع ثمانية أعضاء. وخلال سنتين، تزايد عدد أعضائها بشكل كبير. وهناك منظمة أخرى باسم «يا عائلات العسكريين تكلموا جهاراً»، بدأت بعائلتين العام ٢٠٠٢. وبعد أربع سنوات، بلغ عدد أعضائها أكثر من ٢٤٠٠ عائلة. كما تشير مجموعات مناصرة الجنود، إلى ارتفاع عدد الطلبات من الطاقم العسكري الذي يعتزم رفض القتال. وبدلاً من الذهاب إلى العراق، فرّ الكثير من الجنود إلى كندا.

إن معظم الجنود يتساءلون الآن عن السبب المنطقي وراء غزو العراق. في أول استطلاع للرأي أُجري بين الجنود الأميركيين في العراق في شباط/فبراير ٢٠٠٦ من قبل جامعة «زغبي وليموني»، عبرت نسبة مذهلة تبلغ ٧٢ في المئة عن رأيها في ضرورة انسحاب الولايات المتحدة من البلد خلال السنة القادمة؛ وفضل واحد بين أربعة الانسحاب الفوري[١]. وفي تصويت أجرته ميلتري تايمز العام ٢٠٠٥، وافقت أغلبية بسيطة (بنسبة ٥٤ في المئة) من الجنود على سياسة الرئيس بوش في العراق[٢]. وفي تصويت آخر في بنسلفانيا العام ٢٠٠٣، كان رأي ٥٤ في المئة من العائلات التي انضم أحد أفرادها إلى الجيش، بأن الحرب كانت «عملاً خاطئاً». في هذه الأثناء، ومع أوائل العام ٢٠٠٦، عارض ثلثا الأميركيين الحرب. وساهمت الشكوك في هذه الحرب، في خفض الروح المعنوية لدى الجنود. ووصف ما يقارب ثلاثة أرباع الجنود الروح المعنوية بأنها «سيئة» العام ٢٠٠٤[٣]. وربما، كما يقول بعض الخبراء، يكون ذلك عاملاً في إحصائيات انتحار الجيش في العراق، التي أخذت تتصاعد حتى وصلت إلى نسبة ٤٠٪ منذ بدء الحرب.

«هذا هو السلاح الرئيسي الذي يحتاج إليه الجندي في أرض المعركة. السبب لتواجده هناك»، يقول باول ريكهوف، قائد فصيلة في الحرس الوطني بنيويورك وعامل بنك سابق في «جي بي مورغان»، وقد خدم في العراق. أسس ريكهوف مجموعة اسمها «المحاربون القدامى في أميركا» في حربي العراق وأفغانستان، توفر للجنود منبراً حراً للتعبير عن آرائهم في الحرب[٤]. «عندما تعجزون عن صياغة ما تريدون بجملة واحدة، يبدأ ذلك بالتأثير في الروح

(١) John Zogby, "A Letter from the Troops," Tompaine.com, March 1, 2006. http://www.tompaine.com/articles/2006/03/01/a_letter_from_the_troops.php

(٢) Gordon Trowbridge, "Troops Sound Off," Military Times, January 3, 2006. http://www.militarycity.com/polls/2005_main.php

(٣) T. Trent Gegax, "Wartime Stress," Newsweek, April 2, 2004.

(٤) Iraq and Afghanistan Veterans of America is a successor to Operation Truth, also founded by Rieckhoff.

المعنوية. امتلكتم سبباً أولياً منطقياً للحرب، وكان هو الهدف الحافز. [لكنه] كان مجرد سبب خادع منذ البداية، ولا يمكنكم خداع الناس لفترة طويلة جداً».

* * *

بسرواله الفضفاض ولحيته الحمراء وشعره المصفف، بدا مايك هوفمان أشبه برجل يقضي إجازة بعد انتهاء الجامعة، أكثر منه محارباً قديماً في الخامسة والعشرين من عمره. إلا أن الإلحاح في صوته يُكذب مظهره المطمئن. فهو يتحدث بسرعة مع هوس الرغبة في إيصال فكرته. أثناء تحدثنا في مقهى في فيرمونت بعد انتهاء واحد من تعهداته الكلامية العديدة، أذعن قائلاً، «إن الكثير مما أفعله هو بصورة أساسية ذنب الناجي: عدت إلى الوطن، أنا بخير. عدت كقطعة واحدة. لكن هناك الكثير ممن لم تسنح لهم فرصة ذلك».

بعد أكثر من سنة من عودته من العراق، كان هوفمان لا يزال يصارع مع الاكتئاب ونوبات الألم والكوابيس. «لا أعلم ما الذي فعلته»، يقول، مشيراً إلى أن الأخطاء والأهداف الخاطئة كانت شائعة في سلاح المدفعية. «عدت إلى المنزل، وقرأت أن ستة أطفال قد قُتلوا بقذائف المدفعية بالقرب من المكان الذي كنت فيه. لم أعلم حقاً إن كان ذلك من وحدتي، أم من الوحدة البريطانية. لكنني أشعر بالمسؤولية تجاه كل شيء حصل وأنا هناك».

يقول هوفمان إنه عند عودته إلى الوطن في البداية، حاول التحدث مع الأصدقاء والعائلة عن تجربته. لم تكن قصة يرغب الجميع في سماعها. «أحد أكثر الأمور صعوبة، أنه عندما عدت كان الناس يربتون على ظهري ويقولون: عمل عظيم». يذكر قائلاً، «يريدها الجميع أن تكون حرباً جيدة ليتمكنوا من النوم في الليل. لكن الرجال مثلي يعرفون أنها لم تكن حرباً جيدة. ليس هناك شيء يدعى الحرب الجيدة».

وجد هوفمان أخيراً بعض الأرواح الشقيقة في خريف العام **٢٠٠٣** عندما اكتشف مجموعة «محاربين من أجل السلام»؛ المجموعة المناهضة للحرب التي تأسست العام **١٩٨٥**. شجعه المحاربون الأكبر سناً على التحدث في

الاجتماعات. بإصرار، بدأ يتواصل مع محاربين قدامى في العراق مصابين بخيبة أمل. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٤، أعلن هوفمان في الاجتماع السنوي لمجموعة «محاربين من أجل السلام» في بوسطن، تأسيس «محاربي العراق القدماء ضد الحرب» (IVAW). انفجر الحشد ذو الشعر الفضي من المحاربين القدامى في حروب فيتنام وكوريا والحرب العالمية الثانية، بالتصفيق. ابتسم هوفمان بسخرية: «أخبرونا بأننا نجوم الحركة المناهضة للحرب».

انضم عدد من أصدقاء هوفمان من قوات المارينز إلى «محاربي العراق القدامى ضد الحرب»، ولا يزال سيل الاتصالات الهاتفية والرسائل الالكترونية من الجنود الآخرين، متواصلاً. يقول إن جندياً عائداً إلى الوطن في إجازة من العراق، أخبره منذ وقت ليس بالطويل، «استمرْ في ما تفعله، لأنك تمتلك دعماً أكبر مما تتخيله من هناك».

قاد أعضاء IVAW مسيرة احتجاج لاستقبال المؤتمر الجمهوري في نيويورك العام ٢٠٠٤، وامتلأت صفوفهم ذلك الأسبوع. لكن اللحظة الأكثر إيلاماً جاءت بعد انتهاء المسيرة، عندما اجتمع المحاربون القدامى من الماضي والحاضر في منطقة سميت روك في سنترال بارك. خاطب جو بانغريت، وهو عضو مؤسس في مجموعة «محاربي أميركا في فيتنام»، الحشد قائلاً، «أحد أكثر الأمور إيلاماً عندما عدنا من فيتنام، هو أن المحاربين القدامى من الحروب السابقة لم يكونوا هناك من أجلنا. لم يدعمونا في شكوكنا ومعارضتنا للحرب. وأريد أن أقول فقط»، أضاف، مشيراً بتركيز إلى المحاربين الشبان، «نحن هنا من أجلكم. نحمي ظهوركم».

سجين الضمير

لم تكن هناك مجموعة محاربين قدامى من العراق أمام براندون هوفي، ليلجأ إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كان وحيداً ومذعوراً، جالساً في الثكنة العسكرية في فورت هود في تكساس. راجع الجندي البالغ من العمر

ثمانية عشر عاماً خياراته. بإمكانه المكوث في الوحدة العسكرية، التي كانت على وشك الذهاب إلى العراق للقتال في حرب اقتنع هوفي بنفسه بأنها بلا جدوى وغير أخلاقية؛ أو بإمكانه إنهاء ورطته. . . بالانتحار.

بحث هوفي يائساً، على الإنترنت. راسل ناشط سلام ومحارباً قديماً في فيتنام في إنديانا بوليس، يدعى كارل رايزنغ مور، الذي قدم له عرضاً: في حال كان جاداً بشأن معارضته للحرب، قال له رايزنغ مور إن بإمكانه تقديم المساعدة إليه ليهرب إلى كندا.

في اليوم التالي، طرق أحدهم باب هوفي قائلاً: لقد تم تقديم موعد نشر الجنود، وستغادر وحدته خلال ٢٤ ساعة. حزم هوفي أمتعته في حقيبة تخييم عسكرية. قفز إلى سيارته، وانطلق بها شمالاً. وعند اقترابه هو ورايزنغ مور من معسكر حدود رينبو بريدج عند شلالات نياغارا، كان هوفي متوتراً وكئيباً. «شعرت بأنه حالما أقطع الحدود، قد لا أتمكن من العودة إطلاقاً»، يذكر ذلك. لقد «جعلني هذا حزيناً».

بعد أشهر من هربه من فورت هود، كان الرجل البالغ من العمر ١٩ عاماً بوجهه الطفولي، لا يزال يقصّ شعره على الطريقة العسكرية. كان يجلس إلى طاولة المطبخ عند عائلة كويكر التي يلتجئ عندها في سنت كاثارنز، في أونتاريو، عندما أخبرني هوفي عن حياته في سان أنجيلو في تكساس، حيث رباه والده. كان يعزف في مدرسته الثانوية الفلوت، ويعشق تحديث السيارات. لكن، عندما خسر والده عمله كمبرمج كمبيوتر، أُجبر على استخدام أموال دراسة ابنه. ولهذا السبب، تطوع في الجيش في السابعة عشرة من عمره، مع مكافأة توقيع بخمسة آلاف دولار لتحلية الاتفاق.

ازداد توتر هوفي الهادئ والمتواضع عندما تحولت المحادثة إلى العراق، «أرغب في القتال دفاعاً إن تعرض وطني أو عائلتي للخطر»، يقول، «لكن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل. ولم يبق شيء من جيشهم تقريباً، وقد قال

كوفي عنان بالفعل إن [الهجوم على العراق] هو خروج عن ميثاق الأمم المتحدة. ذلك ليس سوى عمل عدائي». أما بالنسبة إلى واجبه تجاه زملائه، فيؤكد، «لا يمكنك الاستمرار في عمل إجرامي فقط لأن الآخرين يقومون به». وبحلول أوائل ٢٠٠٦، هرب ما يقارب ٢٠٠ جندي أميركي إلى كندا بدلاً عن ذهابهم إلى القتال في العراق وأفغانستان، وطلب حوالى ٢٠٪ منهم اللجوء السياسي[(١)].

يقدر البنتاغون أنه في أواخر العام ٢٠٠٥، هرب أكثر من ٨٠٠٠ عنصر من الجيش الأميركي منذ بدء الحرب على العراق[(٢)] (يعتبر الطاقم العسكري فاراً من الجندية إن لم يرسل تقريره لفترة تتجاوز الشهر). ويعتقد الكثير من المراقبين أن الرقم الحقيقي أكبر من هذا بكثير. أعلم الجيش قائلاً إنه لا يعمل على مطاردة الجنود الفارين على نحو عدائي، على الرغم من أنه بطريقة غريبة، عمل الجيش مؤخراً على مطاردة الفارين من حقبة فيتنام، واعتقالهم، بهدف بعث رسالة إلى الجنود الحاليين بأن الفرار من الجيش وصمة عار تستمر مدى الحياة. وقد ذكرت منظمة حقوق الجنود (GI Rights Hotline)، وهي منظمة استشارية تديرها شبكة قومية من المجموعات المناهضة للحرب، أنها تتلقى الآن بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف مكالمة كل شهر من جنود يبحثون عن مهرب من الجيش. قبل الحرب، كانت تتلقى ألف مكالمة كل سنة. تقول جي إي ماكنيل، وهي مديرة منظمة «مركز الضمير والحرب» Center on Conscience and War، إن بعض المتصلين اعتقدوا ببساطة أنهم لن يشهدوا أي قتال. لكن آخرين يناهضون الحرب بسبب ما رأوه أثناء خدمتهم في العراق، ولا يريدون أن يُعاد إرسالهم إلى هناك. تذكر قائلة، «إنهم أشخاص عرفوا ما هي الحرب على حقيقتها. إن الكثير من الناس ساذجون. ولفترة، صوّر الجيش نفسه على أنه رسول السلام».

---

(١) Martha Mendoza, "Some Soldiers Trying To Get Out of Army," Associated Press, December 27, 2005.

(٢) Bill Nichols, 8000 Desert During Iraq War," USA Today, March 7, 2006.

ليس كما حدث في فيتنام، عندما واجه الجنود الشبان اختيارهم للذهاب إلى الحرب، تمكنوا من الزعم على نحو مقنع، أنهم يعارضون الحرب بكاملها، فقد واجه المجندون في الخدمة العسكرية الطوعية صعوبة في الحصول على تصنيف بأنهم معارضون للحرب. في العام ٢٠٠٤، تقدم حوالى ١١٠ للحصول على تصنيف المعارضة للحرب، وهذا الرقم يبلغ أربعة أضعاف العدد الذي تقدم العام ٢٠٠٠[١]. تم قبول نصف الطلبات تقريباً. «يفهم الجيش أن الأشخاص قد ينتابهم تغير في الرأي»، تذكر المتحدثة مارثا راد، «لكن لا يمكنهم طلب التصنيف بالمعارض للحرب اعتماداً على معارضة أخلاقية أو دينية لحرب معينة».

ومع رفض الجيش لنصف عدد الطلبات للتصنيف المعارض للحرب، في هذه الأيام، ينتهي الأمر بمعارضي الحرب إلى السجن. إن أول جندي حرب في العراق أُرسل إلى السجن لرفضه القتال، هو الرقيب كاميلو ميجيا البالغ ٢٨ عاماً من العمر، من مواليد نيكاراغوا، وهو عضو في الحرس الوطني في فلوريدا، وقد حارب في العراق لمدة ستة أشهر. عند عودته إلى الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في إجازة لأسبوعين، رفض الرجوع إلى العراق. اختبأ مدة خمسة أشهر قبل تسليم نفسه، وتقدم بطلب الحصول على تصنيف معارض للحرب. زعم ميجيا أنه شهد إساءات في السجون وشارك في قتل المدنيين. تحدث المدعي العام السابق الجنرال رامزي كلارك، الذي كان طرفاً في فريق دفاع ميجيا، عن «السخرية التي لا تصدق عندما نعمل على مقاضاة الجنود في العراق لخرقهم القانون الدولي، ونقاضي الجندي هنا لرفضه القيام بالشيء نفسه».

في الواحد والعشرين من أيار/مايو ٢٠٠٤، أدين كاميلو ميجيا بالفرار من وحدته. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٤، صرحت منظمة العفو الدولية بأن ميجيا سجين رأي سياسي، وطالبت بإطلاق سراحه الفوري وغير المشروط. قضى

(١) Bill Nichols, 8000 Desert During Iraq War," USA Today, March 7, 2006.

عقوبة سجن لمدة سنة في السجن العسكري في فورت سيل، في أوكلاهوما، وأُطلق سراحه في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

تحدث ميجيا في برنامج «الديموقراطية الآن!»، بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه. وبينما يجلس غارقاً في أفكاره في الاستوديو منتظراً بدء المقابلة، ابتسم فجأة. كانت ألحان أغنية مألوفة تُعزف أثناء الاستراحة، وهي كوينتشو بارليتي، نشيد ثورة ساندينستا الاشتراكية التي أطاحت بديكتاتورية سوموزا المدعومة من الولايات المتحدة العام ١٩٧٩. كان المغني هو والده، كارلوس ميجيا جودوي، وهو موسيقار مشهور من نيكارغوا، وسفير في حكومة ساندنيستا في ما بعد.

شرح ميجيا الأسباب التي دفعت ابن القائد الثوري إلى الانضمام إلى جيش الولايات المتحدة، وهو لا يزال يحمل إشارة ضئيلة من قصة الشعر الخاصة بالمارينز أسفل تجاعيد شعره البنية. «أعتقد أن السبب هو الضغط الذي يدفعني إلى أن أكون شبيهاً بأهلي، وخاصة هل والدي، الرجل الشهير، الذي ساهم كثيراً في ثورة نيكارغوا الاشتراكية. أعتقد أني تمردت على ذلك، لأني أردت اكتشاف طريقي وحدي».

تحدث محارب العراق السابق، عن سبب ذهابه إلى العراق في البداية: «من الناحية السياسية، كنت معترضاً جداً على هذه الحرب، لكني لم أرغب في الامتناع عنها فقط، لأني كنت أشعر بالذعر؛ ولأني لم أرغب في تكبد عناء المحكمة العسكرية؛ ولأني لم أرغب في الذهاب إلى السجن؛ ولأني كنت قائد فرقة في كتيبة المشاة، ولم أرغب في أن يظن أصدقائي أني جبان أو خائن».

تغيرت مشاعره عندما حط في قاعدة جوية عسكرية سابقة في العراق. وصف ميجيا كيف كان «الأشباح» المجهولو الهوية، يقررون أياً من السجناء العراقيين هو مقاتل عدو، قائلاً، «لا أحد يعرف من هم هؤلاء [الأشباح]، أو من أين يأتون. لا يحملون أي إشارة عسكرية أو أي شيء». والسجناء الذين يُعتبرون مقاتلين من العدو تتم تغطية رؤوسهم، ويُخرجون للتعريض للإساءة. تلقى ميجيا أوامر بأن يحرم السجناء من النوم لعدة أيام. يذكر ميجيا كيف شرح جنود من

وحدة أخرى له طريقة العمل لإبقاء الشخص مستيقظاً: «اصرخ بهم، أخبرهم بأن ينهضوا ثم يجلسوا. دعهم يناموا لخمس ثوان، فسوف يصابون بالاضطراب عندها. اضرب بمطرقة ثقيلة على الجدار ليبدو كأنه صوت انفجار. أخِفْهم. وفي حال فشل كل ذلك، جهز البندقية للإطلاق على مسافة تبعد عن آذانهم ٩ ميليمترات فقط، ليعتقدوا أنه سيتم إعدامهم. بعد ذلك، ينفذون أي شيء تريده. بتلك الطريقة، أبقهم متيقظين لثمان وأربعين حتى اثنتين وسبعين ساعة، بهدف تحضيرهم للاستجواب».

وصف أيضاً ما كان يفعله عندما يذهب في غارات من منزل إلى آخر: «نذهب إلى هناك في الساعة الثانية أو الثالثة صباحاً، نضع جميع أفراد المنزل في غرفة واحدة، ثم نأخذ مالك المنزل، وهو غالباً رجل، في جميع أنحاء المنزل إلى كل غرفة، نفتح كل خزانة وكل شيء، ونبحث عن أسلحة، وعن أي مواد مطبوعة تعارض الائتلاف. وبعدها نأخذ المعتقلين ونخرج». من المؤكد أن ميجيا وأصدقاءه لا يفهمون شيئاً من المواد المطبوعة باللغة العربية التي أُرسلوا للبحث عنها. والمعلومات الاستخبارية التي تمتلكها وحدته، غالباً ما تكون غامضة، أو بلا معنى. «أحياناً يأمروننا بالبحث عن رجل بطول ١٦٥ سم، ببشرة داكنة ولحية. وهذا يشكل حوالى ٩٠٪ من الرجال في العراق».

بالنسبة إلى العديد من المهاجرين، يُعتبر الانضمام إلى الجيش طريقة سريعة للحصول على الجنسية الأميركية. فقد انضم حوالى ٤١ ألفاً ممن يدعى بالأجانب المقيمين بشكل دائم في الولايات المتحدة، إلى القوات المسلحة. وبحلول موعد مقابلة ميجيا، كان ٦٣ مهاجراً قد قُتلوا أثناء الاشتباكات في العراق(١).

عند إلقائه نظرة مكثفة إلى الحرب في العراق، بما فيها الإساءة إلى السجناء، استيقظ شيء ما داخل كاميلو ميجيا «كان في سبات طويل. أعتقد أن تأثير العائلة قد اختفى أخيراً، مانحاً إياي ضميراً جديداً».

---

(١) James McKinley, Jr., "Mexican Pride and Death in U.S. Service, New York Times, March 22, 2005.

بعد إطلاق سراحه من السجن، كتب ميجيا نصيحته إلى الجنود الآخرين: «من السهل جداً أن تقول للجندي والجندية أن ينفذا ما يمليه عليهما ضميرهما، مهما يعنِ ذلك. هذه النصيحة تعيد العبء إلى الجنود، ولا تجلب أي تضحية للناصح. لكن السلام لا يأتي بسهولة. لذا، أقول لجميع أفراد الجيش إنه متى واجههم أمر، وكل شيء في عقولكم وأرواحكم وكل خلية في أجسادكم، يحثانكم على الرفض والمقاومة، فاستجيبوا لأنفسكم حباً بالله. لا يشكل السجن مشكلة عندما يصبح خرق القانون الواجب تجاه الإنسانية».

اللاجئون المناهضون للحرب

يعيش جيفري هاوس ماضيه من جديد. ذلك الأميركي الفار من الجيش، والذي هرب إلى كندا العام ١٩٧٠ (كان الرقم ١٦ في تلك السنة ممن وقع عليهم الاختيار للقتال)، يصارع الآن لإقناع الحكومة الكندية بمنح اللجوء السياسي للجنود الأميركيين الفارين.

«بطريقة ما، تكتمل الدائرة الآن بالنسبة إلي»، يقول المحامي البالغ من العمر ٥٧ عاماً بشعره الأشعث قليلاً. «إن الأفكار التي كانت تراودني وأنا في الواحد والعشرين من عمري، تولد من جديد الآن، ولا سيما الواجب تجاه الولاية عندما تكون الولاية مشاركة في عمل مخادع؛ عندما يخدعونك». لقد تم إيقاظ شبكة بكاملها من السبات، بعسكريين فارين وجنود هاربين من حقبة فيتنام ـ حيث قدر أن خمسين ألف منهم قد لجأوا إلى كندا لتجنب القتال في الفيتنام ـ يتبرعون بأموالهم بسرية لدعم الدفاع القانوني للاجئين الأميركيين الجدد.

إن استراتيجية هاوس واضحة: إنه يتحدى مشروعية حرب العراق، بالاعتماد على مبادئ نور مبيرغ؛ تلك المبادئ، التي تبنتها مفوضية الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، كرد على الجرائم النازية، تحمّل الطاقم العسكري المسؤولية لرفض الأوامر غير الشرعية. كما أنها تعتبر حروب الاعتداء خرقاً للقانون الدولي. يأمل هاوس أنه في كندا، التي لم تدعم الحرب في العراق،

قد تتعاطف المحاكم مع مزاعم الفارين من الجندية، وتمنحهم اللجوء السياسي القانوني.

في إحدى فترات ما بعد الظهر في شهر آب/أغسطس، قمت أنا (ديفيد) باللحاق بهاوس، وهو ينطلق في شوارع تورنتو بطريقه لرؤية موكل جديد: شاب أميركي كان قد عاش في ملجأ للمشردين لأكثر من ١٠ أشهر قبل اكتشاف أنه كان هارباً من البحرية الأميركية. اختفى هاوس في بناء مهترئ من الآجرّ البني. وبعد لحظات، خرج شاب نحيل متوتر يرتدي سروالاً قصيراً وكنزة إلى الرصيف، وعرف بنفسه على أنه ديف ساندرز. أثناء الغداء في مطعم بيتزا مجاور، روى لي قصته.

انقطع ساندرز عن الذهاب إلى المدرسة من الصف الحادي عشر في مدينة بولهيد في أريزونا العام ٢٠٠١. خضع للامتحان التعليمي التطويري العام (GED). كان يأمل دراسة أجهزة الكمبيوتر، لكنه لم يتمكن من الحصول على مساعدة مالية. يقول، «إن السبب الوحيد الذي دفعني إلى الانضمام إلى الجيش هو الذهاب إلى الجامعة». كان ذلك في أواخر العام ٢٠٠٢، فسألت ساندرز إن فكر في أن ينتهي الأمر به في معركة. فيجيب، «قيل لي إن كل شيء سينتهي في الوقت الذي أخرج فيه من معسكر تدريب المجندين».

أنهى ساندرز المعسكر في آذار/مارس ٢٠٠٣، قبل يومين من بدء الولايات المتحدة قصف العراق. بدأ تدريبه بدراسة الشيفرات. وفي أوقات فراغه، كان يتجول في الشبكة الالكترونية، يقرأ الأخبار على قناتي BBC و«الجزيرة». كان شكه يزداد في شأن دوافع الإدارة في العراق. يذكر قائلاً «لم تكن الأمور مفهومة. كان بوش يحاول ربط الإرهابيين مع النظام في العراق، وليس هناك دليل على ذلك. بدأت أفكر في أننا نضع اللوم على العراق لنتمكن من الذهاب إلى هناك، وجني الأموال للشركات». أخذ يتخيل ما قد يكون عمله في حال تم نشر الجيش. بصفته محلل شيفرات، بإمكانه التعامل مع المعلومات التي قد تقود إلى الغارات والاعتقالات. يقول، «لم أرغب في أن أكون سبباً في وضع الأبرياء في السجن. شعرت بأن ما نفعله هناك أمر خاطئ».

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، علم ساندرز أن وحدته متجهة إلى العراق. عاش في دوامة صراع داخلي لعدة أسابيع محاولاً تقرير ما يفعله، ثم اشترى بطاقة سفر للذهاب فقط على خطوط «غري هاوند» واتجه إلى تورنتو. اشتغل أعمالاً غريبة، وظل صامتاً بشأن وضعه، يخشى أن تعيده السلطات إلى الولايات المتحدة. وفي النهاية، قرأ مقالة عن جيرمي هينزمان، وهو هارب آخر من الجندية كان قد فر إلى كندا ويمثله جيفري هاوس. عندما تحدث مع ساندرز، كان هاوس يساعده على التقدم رسمياً بطلب اللجوء السياسي.

و«نحن نتحدث، ظل ساندرز ينقر قدميه ويلوي أصابع يده الطويلة. في النهاية، قال فجأة، «أنا متأسف إن بدوت متوتراً. لم أتحدث مع الإعلام من قبل إطلاقاً. أنا شخص خجول». سألته إن فاجأ نفسه عند تحديه الأوامر، فأومأ. «لم أعتقد إطلاقاً أنه بإمكاني مقاومة مؤسسة بكاملها»».

وبرغم أن ساندرز ابتعد عن الأضواء، فقد جذب فارون آخرون العناوين الرئيسية في جميع أنحاء العالم، وحصدوا النقد من مؤيدي الحرب. وصف بيل أورلي من قناة «فوكس» أفعالهم «بأنها إهانة لأميركا، وبخاصة للجنود الذين خسروا أرواحهم في محاربة الإرهابيين».

إلا أن ساندرز يقول إنه في الحقيقة لا يعتبر نفسه فاراً من الجندية. «لا أعتقد أني اقترفت خطأً في رفض تنفيذ أمر غير شرعي. لا أعلم ما الذي يُطلَق عليه . أعتقد أنه نورمبيرغ؟. هذا ما اتبعته عندما غادرت». حين سألته إن كان يطلق على نفسه اسم «ناشط سلام»، أجاب بأنه ليس واثقاً مما تعنيه هذه الكلمة، وطلب مني شرحها. هز رأسه بعد ذلك. «أعتقد أنك في حال كنت تتعرض للهجوم، تمتلك الحق في الدفاع عن نفسك. لكننا الآن لسنا الأشخاص الذين يتعرضون للهجوم. ولهذا السبب، أعتقد أنها مجرد حرب ظالمة».

إن ساندرز هو الولد الوحيد لعائلته. كان والده قد خدم في المارينز لمدة ١٣ سنة. يقول، «إن عائلتي مؤيدة للحرب، ومؤيدة لبوش، ومؤيدة لكل شيء

يحدث. لن يدعموا حقاً ما أفعله». كان قد بعث إليهم برسالة الكترونية يخبرهم فيها بأنه على قيد الحياة، لكنهم لم يجيبوه. «اشتقت إليهم»، يقول وعيناه تدمعان، «أحبهم. وآمل أن يجد والداي مكاناً في قلبيهما ليغفرا لي».

* * *

قضيت اليوم التالي مع الجندي جيرمي هينزمان. وهو أول جندي أميركي يهرب إلى كندا، ويحتج علناً ضد القتال في العراق، وقد استقر في تورنتو مع زوجته وابنهما ليام البالغ من العمر سنتين. كان المحارب السابق، البالغ من العمر ٢٥ عاماً بمظهره النظيف والمرتب، من فرقة القوات الجوية الثانية والثمانين في الجيش، يقضي الكثير من وقته في قراءة التاريخ والسياسة، ومتابعة أخبار العراق. أما ليام، فيلعب في زاوية شقتهم الصغيرة الواقعة في القبو. ناقشنا جلسات استماعه القادمة، حيث سيقدم قضيته إلى السلطات الكندية للحصول على اللجوء. يقول، «سأستخدم دفاع نورمبيرغ. لا يمكننا زعم أننا كنا نتبع الأوامر وحسب. فالأمور التي عوقب الضباط النازيون في نورمبيرغ بسببها، هي قرارات سياستهم».

بالنسبة إلى هينزمان، الطريقة التي تم التعامل من خلالها مع فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب، تُظهِر عدم أخلاقية النزاع في العراق، والمظهر الخادع للعدالة في زمن الحرب. «إن [قائد سينتكوم ريكاردو] سانتشيز، ورامسفيلد، واضعي السياسة الأعلى سلطة، مطلعان جيداً على ما يجري. هل تلقى كبار الضباط عقوبة على أفعالهم؟ لا، بل ألقوا المسؤولية على الرعاع الصغار. تلقوا العقاب لتنفيذهم القرارات القيادية، بدلاً من معاقبة أولئك الذين صاغوا تلك القرارات القيادية».

عندما رفض الجيش طلب هينزمان بإعطائه صفة رافض الحرب، شعر بأنه لا يملك أي خيار سوى الهرب. «إن العمل بكامله في العراق غير شرعي وإجرامي بصورة أساسية. وعند المشاركة فيه، أكون قد شاركت في عمل إجرامي».

في آذار/مارس ٢٠٠٥، رفضت هيئة الهجرة واللاجئين الكندية طلب هينزمان باللجوء. تجاهلت الهيئة حجته بعدم شرعية الحرب على العراق، وحكمت بأنه لن يواجه أي مضايقة جادة في حال عاد إلى الولايات المتحدة. يستأنف هينزمان وجيفري هاوس الدعوى، حيث يواجه هينزمان الآن، الذي يشارك في سباقات الماراتون من حين إلى الآخر، السباق الأطول والأكثر صعوبة.

شكل جيرمي هينزمان وحيداً عبر رينبو بريديج إلى كندا بدلاً من القتال في حرب اعتمدت على الأكاذيب، حافزاً كبيراً ولو من دون قصد لتأسيس حركة سياسية. تشكلت حملة «دعم مقاومي الحرب في كندا «لتوفير المساعدة المالية والقانونية وتقديم الملجأ إلى العدد المتزايد من الجنود الأميركيين القادمين إلى كندا. أمل الكنديون والجنود الأميركيون إحياء روح رئيس الوزراء الكندي السابق بيير ترودو الذي صرح العام ١٩٦٩: «أقدم إلى أولئك الذين يصدرون قراراً من وحي ضميرهم بعدم توجب مشاركتهم في هذه الحرب... تعاطفي الكامل... يجب أن تكون كندا الملجأ من التسلط العسكري»[٩١].

* * *

التحرر من الوهم

يعارض الرقيب جون بروهنز الحرب في العراق، لكنه لم يرغب في الفرار. يقول «أشعر بأنه لو كان المرء يعارض الحرب، فيجب أن يتمتع بالرجولة الكافية ليبقى في مكانه ويقاتل من أجل ما يؤمن به». إلا أنه لم يؤمن أيضاً بالتكتم على آرائه المعارضة للحرب. «أنا فخور جداً بخدمتي العسكرية»، يقول في العام ٢٠٠٤ من معسكره مع الجيش في قسم التصفيح الأول في الجيش في فورت ريلي في كنساس. «لكني شعرت بتثبيط الهمة والألم الشخصي بعد رؤيتي

(١) Quoted in War Resisters Support Campaign, "Declaration." Web site viewed 1/23/ 2006. http://www.resisters.ca/declaration.html

شخصين يفقدان أطرافهما، وموت فتاة في التاسعة عشرة من عمرها، وفقدان ثلاثة رجال بصرهم. بعدها أعلم أن سبب ذهابي إلى العراق لم يكن موجوداً أصلاً. أعتقد أنه بعد مكوثي هناك لمدة سنة، كسبت الحق في الإدلاء برأيي».

عاد بروهنز في شباط/فبراير ٢٠٠٤ من خدمة لمدة سنة كاملة في العراق. صُرف من الخدمة مع مرتبة شرف في آذار/مارس ٢٠٠٥. لكنه تمكن من تجنب إعادة إرساله إلى العراق بصعوبة، ذلك أن وحدته هُددت بمنع إيقاف تجنيدها. وتم تمديد فترة تجنيدهم لتتجاوز تاريخ التسريح تلبية لحاجة البنتاغون الماسة إلى الجنود. صوب المعارضون سهام انتقاداتهم على هذا التجنيد غير المباشر، وهي طريقة لإجبار الجيش الطوعي على تقديم خدمات غير طوعية لفترات طويلة في حرب غير مرغوب فيها. ورفع عضو حرس كاليفورنيا الوطني دعوى قضائية يتحدى فيها السياسة، وفكر بروهنز في الانضمام إلى القضية.

«أنا بالفعل جندي محب لوطني»، أخبرني جندي المشاة البالغ من العمر ٢٧ عاماً. خاطبني مستخدماً كلمة «سيدي»، وتوقف من حين إلى آخر للإجابة عن صوت الراديو الخاص بالجندي. كان قد وقّع على عقد جندي بدوام كامل في أوائل العام ٢٠٠٢، بعد خدمته خمس سنين في قوات المارينز الاحتياطية. يذكر قائلاً، «كنت غاضباً حقاً لما حدث في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وأردت الخدمة فعلاً. خسرت صديقي في مركز التجارة العالمي. وأعتقد أن ما فعلناه في أفغانستان كان صواباً».

لكن بروهنز يقول إن ما رآه في العراق قد أصابه بخيبة الأمل. «كنا نقاتل طوال الوقت. الصداقة الوحيدة التي شكلناها كانت مع الأسلحة. لم يكن الكثير من تلك الأمور التي نسمعها في نشرات الأخبار ـ عن كوننا نقاتل من بقي من الموالين لحزب البعث ـ أموراً صحيحةً. عندما عملت على اعتقال الناس في الغارات، كان العديد منهم أناساً مساكين. لم يكونوا منضمين إلى حزب البعث. كان الناس في العراق يهاجموننا كرد فعل على ما تشعر به أغلبيتهم: بأنهم يتعرضون للاحتلال.

في هذه الأيام، يمكن أن يُعثر على بروهنز في أغلب أوقاته في الاجتماعات والاحتجاجات المناهضة للحرب في أنحاء العاصمة واشنطن. حاول الوصول إلى جنود آخرين. يقول بروهنز إن العديد من زملائه الجنود لا يزالون يدعمون الحرب. لكنه أشار قائلاً «هذا جيل جديد. يمتلك الإنترنت، ومنتديات الحوار، وشبكات الأخبار. لم يعد الجنود ينطلقون إلى المعركة على نحو أعمى. أصبح لديهم الكثير من المعلومات».

صوت المعارضة

كانت محطة سان دييغو البحرية تضج بالنشاط. كان ذلك في السادس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وآلاف جنود المارينز يصعدون على متن سفينة بونهوم ريتشارد الأميركية، وهي سفينة هجوم برمائية، ليتم نقلهم إلى الشرق الأوسط لأداء واجب القتال. حين كانت قوات المارينز تصعد السفينة، انفصل عنهم أحد الجنود: جلس ضابط البحرية من الصف الثالث، بابلو باريديس، على الرصيف الموصل إلى السفينة، ورفض التحرك. كان هناك صمت، حينما كان باريديس يُعلم الضباط الأعلى رتبة بأنه يرفض الذهاب احتجاجاً على الحرب في العراق. قال تقني التحكم بالأسلحة البالغ من العمر ٢٣ عاماً للصحافيين، «لا أريد أن أكون جزءاً من سفينة تنقل ثلاثة آلاف جندي مارينز إلى هناك، ونحن على علم بأن مئة أو أكثر منهم لن يعودوا. لا أتمكن من النوم ليلاً وأنا على علم بأن هذا ما أفعله في الحياة»[١].

توقع باريديس، الأميركي من أصل إسباني، أن يُعتقل بسبب تصرفاته. ولما يقارب الساعتين، جلس البحار القديم البالغ ٢٣ عاماً على الرصيف، وتحدث إلى الصحافيين، يشرح سبب رفضه الذهاب على متن السفينة. قال باريديس

(١) Chet Barfield, "Navy Petty Officer Refuses Duty," San Diego Union Tribune, December 6, 2004.

للصحافيين إنه كان صغيراً وساذجاً عندما انضم إلى البحرية، ولم «يتخيل على الإطلاق أننا، ولو بعد ملايين السنين، سنخوض حرباً مع أشخاص لم يفعلوا لنا شيئاً».

«أردت حقاً أن أستخدم موقعي لأُظهر للعالم صوتَ المعارضة الذي لا يخشى تحمل عواقب مبادئه»، قال على شاشة «الديموقراطية الآن!»[1]. لكن لم يحصل أي اعتقال.

وقال متحدث باسم البحرية، إن الجندي من برونكس في نيويورك، لم يُسجَن لأنه لم يخترق أي قانون. تشترط إجراءات البحرية أنه لا يمكن اعتبار الجندي مفقوداً حتى يتم إعلان ذلك رسمياً على متن السفينة. ويعتقد باريديس أنه لم يُعتقل بسبب وجود الإعلام. كان قد دعا في اليوم السابق صحيفة إخبارية ومحطات إذاعية وتلفزيونية، إلى الإعلان عن نواياه في رفض الذهاب. لكن بعد فترة قصيرة من مغادرته الرصيف ذلك اليوم، اعتبُر «فاراً وهارباً من الجندية».

كان باريديس قد قضى السنتين السابقتين في البحرية في اليابان. يقول إنه من هناك «شاهدت وجهة نظر مختلفة. سنحت لي فرصة مشاهدة الأخبار بصورة خاصة من وجهة نظر مختلفة، وهذا ما أثار اهتمامي حقاً. بصفتي لاتينياً أولاً، اهتممت بسياسات أميركا اللاتينية، وجميع التدخلات، وعمليات «السي.آي.أيه»، والانقلابات. اهتممت بكل شيء حدث في التاريخ، أمور كنت أجهلها حتى ذلك الحين». يقول باريديس بأنه شعر «بأنه جزء من نظام يسمح لهذه الأمور بأن تحدث، وبذلك بدأت أشعر بصراع حاد حيال ما كنت أفعله».

كان باريديس منزعجاً من كونه محاطاً بعملية عسكرية هائلة تعمل على نشر الجنود في أفغانستان والعراق، وفي الوقت نفسه يتحدث مع عائلته في الوطن وتبدو غافلة عن كل ذلك. «كنت أرى الانقطاع الحاصل في الولايات المتحدة. ثم تساءلت ما السبب الذي يجعل الناس فاتري الشعور إلى هذه الدرجة. رأيت أن قوة الاتجاه السائد في الإعلام، هي السبب الأساسي لذلك».

---

(١) Democracy Now!, March 28, 2005.

رُفض طلب باريديس ليصنَّف معارضاً للتجنيد العسكري. تعرض لمحاكمة عسكرية لغيابه غير المرخص عن البحرية. قاده صديقه ومؤيد أفعاله، وهو عضو ناشط في نخبة المغاوير البحرية، إلى المحاكمة. كان هناك في قاعة المحكمة عدد من الجنود الآخرين يجلسون لدعمه ممن يعارضون الحرب: الرقيب كاميلو ميجيا، سيندي شيهان، فيرناندو سوريز ديل سولار ـ الذي ابنه هو وكيل العريف في قوات المارينز، جيسيز سوريز، وكان أول من قُتل في العراق ـ وأيدان ديلاجادو، الذي خدم في الشرطة العسكرية في أبو غريب، ونجح بعد ذلك في الحصول على تصنيف بالاعتراض على الحرب.

ذكر باريديس في محاكمته العسكرية: «لا يجب على الجندي الاشتراك في عنف عشوائي ظالم وغير شرعي، فقط ولبساطة لأنه تلقى الأوامر للقيام بذلك. أعترف لكم وللمحكمة بأني مقتنع تماماً بأن هذا هو حال الحرب الحالية. ولهذا، إن كنت مذنباً بأي شيء، فإنها اعتقاداتي. أنا مذنب لاعتقادي أن هذه الحرب غير شرعية. أنا مذنب لإيماني بأن الحرب بكافة أشكالها غير أخلاقية وعديمة الفائدة. وأنا مذنب لإيماني بأنه بصفتي جندياً، يقع عليّ واجب رفض المشاركة في هذه الحرب لأنها غير شرعية».

أثناء المحاكمة العسكرية، عملت مارغوري كوهن، وهي واحدة من الشهود الخبراء مع باريديس، وأستاذة في جامعة توماس جيفرسون للمحاماة في سان دييغو ونائبة الرئيس التنفيذي في نقابة المحامين القومية، على المشاركة مع المدعين في نقاش حاد تحدَّت فيه شرعية التدخلات الأميركية الأخيرة. ولإثارة مفاجأة باريديس ومحاميه، أذعن الرائد البحري بوب كلانت، المشرف على الحكم في المحكمة العسكرية، قائلاً، «أعتقد أن الحكومة قد نجحت في إثبات أن أي جندي في البحرية يمتلك سبباً معقولاً للاعتقاد بأن الحروب في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق غير شرعية».

طلب المدعون من البحرية أن يتلقى باريديس عقوبة سجن لتسعة أشهر، وبعدها يمنح تهمة إساءة السلوك. «إنه يحاول إفساد الجيش بفلسفته الخاصة عن التمرد. يريد جنود البحرية من جميع أنحاء العالم معرفة إن كان ذلك محتملاً»، كما صرح المدعي الملازم الأول براندون هال.

وبدلاً من ذلك، حكم القاضي على الجندي بثلاثة أشهر مع الأشغال الشاقة في قاعدة البحرية لرفضه الذهاب إلى المعركة، وإنزال رتبته من ضابط صف ثالث إلى مجند، أصغر رتبة في البحرية، ثم تبرئته من التهم تبعاً «للشروط المشرفة». وقد وصف محامي الدفاع جيرمي وارين العقوبة، التي لم تتضمن بصورة واضحة قضاء فترة في السجن، بأنها «ضربة صاعقة للقضاء. وهذا تأكيد أن كل جندي وكل عسكري يمتلكان الحق في الاعتراض واتباع ما يمليه ضميرهما»[١].

عملت البحرية أفضل ما في وسعها لمضايقة باريديس. يقول إنه من المفترض أن تتضمن الأشغال الشاقة القيام «بأعمال التنظيف» في جميع أنحاء القاعدة. وبدلاً من ذلك، أرسله الأعلى رتبة منه لنزع الأعشاب الضارة من الحقول تحت أشعة الشمس الحارقة من دون ماء أو مرحاض أو طعام. وهذا يخرق القانون. كما كان يتم إيقاظه بصورة متكررة في الليل. خسر من وزنه ٣٠ رطلاً خلال ستة أسابيع.

بعد إطلاق سراح باريديس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عمل في مهمة الاعتراض على الحرب. التقيت به في يوم شديد البرودة في فيرمونت في أوائل العام ٢٠٠٦، حيث جاء للتحدث في اجتماع مناهضة الحرب. في الأشهر السابقة، كان قد ذهب إلى فنزويلا لحضور المنتدى الاجتماعي العالمي، وإلى كولومبيا، لمناصرة الاعتراف القانوني بحق اعتراض الجندي على الحرب. وبسبب امتلاء جدول أعماله بالسفر الكثير، نسي التفكير في مكان ذهابه في عطلة هذا الأسبوع. وصل إلى فيرمونت وهو يرتدي ملابس خفيفة فقط. زوده الناشطون المحليون بسترة وقفازات وقبعة صوفية ليتمكن من مقاومة درجات الحرارة المتجمدة. كان الشاب ذو اللحية والعينين البنيتين محباً للمزاح، لكنه يركز بشدة عندما يتعلق الأمر بمناقشة الأمور التي يهتم بها.

(١) Seth Hettina, "Sailor who refused to deploy sentenced to hard labor," Associated Press, May 12, 2005.

يقول الشاب الذي ترعرع في جنوب برونكس، إن «معارضة التجنيد شغفه». ويصف باريديس كيف كان «يحضر صفوف المدرسة الثانوية لنصف الوقت، ويعمل بدوام كامل» في عائلة عاشت مع المعاناة بعد أن أصيب والده إصابة خطيرة في حادث عمل. دائماً ما تكون هناك فاتورة يجب على الفتى اللاتيني الذي لا يملك المال الكافي، دفعها، إن أراد التحدث فقط مع الصبية المرتدين الزي الرسمي حول مدرسته الثانوية.

«كنت هنا مجرد عامل، وفي أحد الأيام أصبح صديقي المفضل الجديد رجلاً بملابس بيضاء عسكرية». أخذ ينتقد النظام العسكري في المدارس، ولا سيما في المجتمعات الأقلية. «ليس فقط ذلك الرجل الرائع الذكي الساحر الذي يأتي إلى المدرسة. إنها عملية إضفاء الأفكار الرومانطيقية على كل شيء يتعلق بالجيش واللباس الرسمي والأسلحة. الآن هناك مدارس لتعليم القواعد تدخل إليها سيارات الهامر والدبابات. وفي الأسواق، نرى المجندين مع أسلحة الخيال الواقعي. ولهذا، أصبحت مستهدفاً لتلقن حب جميع الأشياء العسكرية في المدن الداخلية».

يمتلك الجيش ميزانية إعلانية بمئتي مليون دولار، ويسافر المجندون الآن في أنحاء البلد مع محاكيات طيران وسيارات الهامر ذات الأنظمة المرئية السمعية، وأسطول بثلاث عشرة عربة قصيرة، كل منها بكلفة مليون دولار، وذلك عرض وتباهٍ بأفضل المعدات التقنية كفاءة وألعاب الفيديو العسكرية: Xbox؛ تلك الألعاب التي تهدف إلى إبهار المجندين الشبان وإغوائهم. «إنها أشبه بالنسخة العسكرية لبرنامج دلع سيارتي»، يقول المقدم مارك في ليثم، قائد الكتيبة التي تدير الأسطول[1].

يقول باريديس، «إنه لأمر مثير للاشمئزاز. من الناحية الأولى، لدينا مدارس ثانوية يتم التوفير من ميزانية تعليمها ومدرسيها. وهناك دليل التجنيد الذي يوجه المجندين. تواجه المدارس الثانوية عجزاً في الميزانية، فإن تطوعت كمدرس،

(١) Damien Cave, "For a General, A Tough Mission: Building the Army," New York Times, February 5, 2006.

فستكون بطلاً لجميع التلاميذ. وهذه الحالة البطولية تُسهل تعزيز الجيش. يغزون المدارس ويحاولون جعلك بطلهم. يمتلكون تأثير ماكدونالد».

يقول باريديس إن «معرفة المرء كل هذه الأمور، تجعله يشعر بأن لديه واجباً للعمل نحو التغيير لموازنة هذا. لا يمتلك الطلاب أحداً إلى جانبهم... هناك فقط عاملون على التجنيد قضوا وقتاً طويلاً في السابق لإقناعهم بالانضمام إلى الجيش. لذا، أصبح هذا هوسي. لا بد من وجود أحد لمناصرة هؤلاء الطلاب».

ملء الصفوف

إن الجيش الأميركي محطم. يعاني واحد بين أربعة جنود عائدين من العراق وأفغانستان، اضطرابات عصبية تلي الصدمة (PTSD). في العام ٢٠٠٤، تلقى ٢١٥٨٧١ محارباً عائدات لعلاج الاضطرابات بكلفة ٣,٤ مليارات دولار، وهي قفزة بنسبة ١٥٠٪ منذ عام ١٩٩٩[١].

عند عودة الجنود من العراق وأفغانستان وتحدثهم عن أهوال الحرب وحقائق احتلال بلاد لا تريدهم، يواجه الجيش صعوبات في ملء صفوفه. في السنة المالية المنتهية في ٣٠ من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، واجه الجيش عجزاً بنسبة ٨٪ في هدفه السنوي بثمانين ألف مجند. وهذا أكبر عجز في الجيش منذ العام ١٩٧٩. في الوقت نفسه، تمكن احتياط الجيش فقط من حشد ٨٤٪ من حصته، بينما جنّد الحرس الوطني العسكري ٨٠٪ فقط، ١٢٧٨٣ مجنداً من أصل الهدف البالغ ٦٣,٢٠٠ مجند[٢].

---

(١) Shankar Vedantam, "A Political Debate on Stress Disorder," Washington Post, December 27, 2005.

(٢) News Release, "DoD Announces Recruiting and Retention Numbers for September," Department of Defense, October 11, 2005. http://www.dod.mil/releases/2005/nr20051011-4881.html

«إن العجز في التجنيد في الجيش، يعرّض مستقبل كامل القوات المسلحة الطوعية للخطر»، كتب المقدم تشارلز آي كروهن، وهو نائب سابق لرئيس العلاقات العامة في الجيش. «لقد جعلنا معظم القوات الفعالة في الجيش بصورة أساسية تصبح ملتزمة (بمن فيها الكثير من الحرس الوطني)، وبالتالي أوصلناها إلى وضع الإنهاك»(١).

يبذل الجيش أفضل ما بوسعه لجذب الجنود الجدد. تمت زيادة عدد العاملين على التجنيد، وضاعف الجيش أقصى مكافأة للتجنيد من ٢٠ ألف دولار إلى ٤٠ ألفاً (لحشد جيشنا الطوعي بكامله)، وتمت زيادة أقصى عمر لجنود الاحتياط من ٣٤ عاماً إلى ٣٩ عاماً، والتراخي في قيود تجنيد المتخلفين عن المدارس الثانوية، وتجنيد المزيد من الأشخاص بنتائج دون المعيارية في اختبار الأهلية للتطوع في الجيش(٢). نقلت صحيفة «واشنطن بوست»، «بهدف ملء صفوفه في أنحاء الدولة، قبل الجيش في السنة المالية ٢٠٠٥، أشخاصاً من أدنى الكفاءات منذ عقد، فقد انخفض نصيب المتخرجين من المدارس الثانوية بنسبة ٨٧٪ وتم قبول المزيد من الشبان ذوي النتائج المتدنية في امتحان القبول بنسبة ٩.٣٪)»(٣).

حتى عند فشل تلك الجهود، قامت إدارة بوش بتزوير الإحصائيات وحسب. على سبيل المثال، بالرغم من انخفاض أعداد المشتركين، أعلن الجيش أنه تجاوز نسبة التجنيد لشهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥. وذلك عمل بطولي مؤثر. قام الجيش ببساطة بخفض نسبة شهر تشرين الأول/ أكتوبر إلى الثلث، من حوالى سبعة آلاف مجند في أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ٤ آلاف وسبعمئة مجند بعد سنة(٤).

(١) Charles A. Krohn, "Finding Our Next Army," Washington Post, June 26, 2005.
(٢) Robert Burns, "Army Offers New Plan to Boost Recruiting Numbers," Associated Press, October 11, 2005.
(٣) Ann Scott Tyson, "Youths in Rural U.S. are Drawn to Military," Washington Post, November 4, 2005.
(٤) Robert Sappenfield, "Short of Recruits, Army Redoes the Math," Christian Science Monitor, December 15, 2005.

أصبح العاملون على التجنيد متلهفين بشدة إلى تحقيق النسبة المطلوبة. وتضاعفت تقريباً لذلك التهم بارتكاب الأخطاء عند التجنيد من العام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، بتسجيل ٩٥٧ حادثاً العام ٢٠٠٤[١]. قرر ديفيد ماكسوين، وهو صحافي في المدرسة الثانوية يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً من دينفر، أن «يرى كم يمكن الجيش أن يتمادى للحصول على جندي إضافي آخر أثناء الحرب». وقد نقلت أخبار CBS القصة من هناك:

اتصل ماكسوين بالمكتب المحلي للتجنيد في غولدين، مع سيناريو من اختراعه.

في البداية، أخبر عامل التجنيد بأنه منقطع عن الدراسة، ولا يحمل شهادة من مدرسة ثانوية.

يقول ماكسواين إن المجند شرح له قائلاً: لا مشكلة. اقترح أن يُحدث ماكسوين شهادة مزورة من مدرسة غير موجودة أصلاً.

ذكر ماكسوين قول عامل التجنيد على الهاتف: «يمكن أن تكون مثل المدرسة الثانوية، فيث هيل المعمدانية، أو مهما تختر».

لهذا، كما تم تعليمه، دخل ماكسوين الموقع الالكتروني. ولقاء ٢٠٠ دولار أميركي، تدبر الحصول على شهادة مزورة، تشهد بأن ماكسوين تخرج من المدرسة الثانوية، فيث هيل المعمدانية، الاسم نفسه الذي اقترحه عامل التجنيد، وأكمل بذلك نسخة الشهادة المزورة.

ماذا كان رد فعل ماكسوين بمعرفته أن بإمكانه الحصول على شهادة مزورة؟ «شعرت بالصدمة. أجلس هناك وأنظر إلى ملصق يقول: الكرامة، الشرف، الاحترام، وهو يقول لي أن أكذب»[٢].

واصل ماكسوين الخدعة، قائلاً لعامل التجنيد: «أعاني مشكلة مع

---

(١) Michael Bronner, "The Recruiters War," Vanity Fair, September 2005.

(٢) "Army Recruiters Face Investigation," CBS News, May 2, 2005.

المخدرات. لا يمكنني الإقلاع عن هذه العادة. الماريجوانا فقط». لا يقبل الجيش الأشخاص ذوي المشاكل مع المخدرات ـ أو هذا ما يقال ـ. أجابه العامل، «لا مشكلة. تناول هذا المزيل لآثار المخدرات وحسب». حتى أن العامل عرض عليه دفع ثمن نصف تكاليف المعالجة، وأوصل ماكسوين إلى مخزن حيث يمكنه شراؤه.

لقد كانت الأوقات العصيبة في الاقتصاد نعمة على الجيش. في العام ٢٠٠٤، انحدر ما يقارب نصف المجندين إلى خلفيات من أدنى الطبقات الاجتماعية الوسطى أو الفقيرة، ونسبة ٤٤ في المئة منهم من مناطق ريفية. في تلك المناطق البائسة، ترجح مخاطرة الذهاب إلى الحرب على التهديد بالجوع، أو البقاء عاطلين عن العمل.

وبانخفاض دعم الحرب في العراق بصورة مفاجئة بين الأميركيين ذوي الأصل الأفريقي، جعل الجيش تجنيد اللاتينيين من أهم أولوياته. وبين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٥، انخفض عدد المجندين الأميركيين ذوي الأصل الأفريقي من نسبة ٢٢ في المئة إلى ١٥ في المئة، بينما ارتفع عدد المجندين اللاتينيين بنسبة ٢٦ في المئة. يشكل اللاتينيين نسبة ١١ في المئة من الجيش؛ وهم يشكلون نسبة ١٤ بالمئة من عدد السكان. لكن المنتقدين يشيرون إلى أنه يتم استخدام اللاتينيين كأضحية: تبلغ نسبة المجندين الضباط منهم أقل من نسبة ٥ في المئة[1]. كما ينفق الجيش الملايين على إعلاناته باللغة الإسبانية. وأضاف الرئيس بوش مُحلياً آخر: بدلاً من التقاطهم عند الحدود، وعد بأن المجندين الإسبان سيتمكنون من الحصول على الجنسية بسرعة.

هز بابلو باراديس رأسه باشمئزاز بخصوص جهود تجند اللاتينيين، وأقسم على مقاومتها. «إنه لمن السيئ بما يكفي أن يتم استهداف فقراء الولايات المتحدة للقتال في حروب الولايات المتحدة. لكن عندما يستهدف فقراء بلد آخر للقتال في حرب للولايات المتحدة، يُعتبر هذا إجراماً».

(١) Lizette Alvarez, "Army Effort to Enlist Hispanics Draws Recruits, Criticism," New York Times, February 9, 2006.

في الآونة الأخيرة، عمل الجيش على تنويع مصادر جهوده في التجنيد. فبينما كان طلاب المدارس الثانوية يميزون العاملين على التجنيد بسهولة من خلال ملابسهم العسكرية المميزة، فإن الشخص المُلحّ على التجنيد هذه الأيام يرتدي ببساطة ملابس مدنية. هذا لأن الجيش عمل بثبات على تخصيص عملية تجنيده. في العام ٢٠٠٢، كافأ البنتاغون بتقديم عقد بمئة مليون دولار لشركة المصادر العسكرية المحترفة (MPRI) ـ التي تباهت «بامتلاكها المزيد من الجنرالات في كل مكان أكثر من البنتاغون»[١] ـ تستلم عملية التجنيد في أربع مدن (تاكوما، في واشنطن؛ جاكسون، في المسيسبي؛ دايتون في أوهايو؛ وماريلاند في إقليم فيرجينيا). وفازت شركة أخرى، هي شركة مصادر الاستشارة (باسم سيركو الآن)، بعقد بقيمة ٧٢ مليون دولار لتغطية التجنيد في مدينة هاريسونبيرغ في بنسلفانيا؛ وولمينغتون في شمال كارولينا؛ ومدينة كرانتي في إلينوي؛ وهومود في إلينوي؛ ومدينة سالت ليك[٢]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، فازت سيركو بعقد آخر بقيمة ثلاثين مليون دولار لتوفير ١٠٢ عامل على التجنيد للجيش في جنوب الولايات المتحدة[٣].

«إننا نقدم ببساطة منتجاً، مثل كوكا كولا»، يقول نائب رئيس شركة MPRI، إيد سوستر، وهو جنرال عسكري متقاعد، ومدير سابق في وكالة استخبارات الدفاع[٤].

ومع هبوط العاملين على التجنيد إلى أدنى المستويات من أجل تحقيق النسبة المطلوبة، ينشغل البنتاغون في إنشاء قاعدة بيانات عالية التقنية لتصل إلى

---

(١) Leslie Wayne, "Americas For-Profit Secret Army," New York Times, October 13, 2002.

(٢) Michael Gilbert, "Army Tries Civilian Recruiters in Ten Areas, Including Tacoma, Wash.," The News Tribune, August 5, 2002.

(٣) Press Release, Serco, November 23, 2005. http://www.serco-na.com/r-news-2005-11-23.asp

(٤) Juan O. Tamayo, "Private firms take on jobs, risks for U.S. military in Andes drug war," Miami Herald, May 22, 2001

الطلاب وتوقعهم في شركها، وهم غافلون عن ذلك. وقد صدر في البداية قانون عدم إهمال أي طفل، يجبر جميع المدارس الثانوية على تسليم أسماء وتفاصيل للاتصال بجميع الطلاب، وهذا يحول بصورة فعالة قانون التعليم الموقع من قبل الرئيس جورج بوش إلى أكثر وسائل التجنيد العسكرية شمولاً منذ بدء نشر الجنود.

بعدها، في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ذُهل المؤيدون السريون بمعرفة أنه لمدة سنتين، كان البنتاغون يجمع قاعدة بيانات تحتوي على معلومات عن ٣٠ مليون طالب. كان الهدف من جمع ملفات تحتوي على معلومات عن ملايين الشبان الأميركيين، هو المساعدة على تحديد طلاب الجامعات والمدارس الثانوية البالغين حتى ستة عشر عاماً لاستهدافهم في التجنيد العسكري.

تضمنت قاعدة البيانات الضخمة مجموعة هائلة من المعلومات الشخصية، بما فيها تاريخ الميلاد، أرقام الضمان الاجتماعي، عناوين البريد الالكتروني، معدلات النتائج الدراسية، العرق، والمواد التي يدرسها الطلاب. واستأجر البنتاغون شركة «بي ناو»، التي مقرها في ماستشوستس، لإدارة قاعدة البيانات. ومن خلال اللجوء إلى شركات خاصة للقيام بهذا العمل، تتمكن الحكومة من المراوغة بالقوانين التي تحدّ من حقها في جمع أو معلومات عن المواطنين، أو امتلاكها.

تعمل مجموعة الإعلام المشترك وأبحاث التسويق والدراسات «غامرس» في البنتاغون، على الإشراف على هذا المشروع الهائل للبحث عن المعلومات الخاصة. ويقوم البنتاغون، الذي ينفق ٢٤٣ مليون دولار على غامرس، بجمع المعلومات من الوسطاء التجاريين وسجلات شهادة القيادة في الولاية وغيرها من المصادر[١]. ويصف الموقع الالكتروني لشركة غامرس قاعدة البيانات المدمجة المنشأة في «بي ناو» بأنها «أكبر مستودع للمعلومات عن شبان تتراوح

(١) Jonathan Krim, "More than 100 Groups Launch Campaign to Dismantle Database," Washington Post, October 19, 2005.

أعمارهم بين الخامسة والعشرين إلى السادسة عشر في البلد، حيث تحتوي على ما يقارب ٣٠ مليون سجل»[١]. وإن كنتم تشعرون بالقلق من أن تستخدم المعلومات وكالات أخرى، فلديكم الحق في ذلك: فقد صرح البنتاغون بأنه من الممكن أن تشارك معلوماتها مع العديد من الاستخدامات الأخرى خارج الجيش، بما فيها شركات المحاماة وسلطات الضرائب، وغيرها من الوكالات الباحثة عن طلبات للتوظيف، ومع بعض السلطات الأجنبية أيضاً. لن يعلم الطلاب إن كان قد تم جمع معلومات عنهم، ولا يمكنهم منع حدوث ذلك.

إن العقبة الوحيدة لإدخال الأطفال في الجيش ـ تلك المتعلقة بأهلهم ـ قد تم التغلب عليها منذ وقت طويل. يمكن الشركات الخاصة الآن حصد معلومات عن الأطفال، وتزويد العاملين الخصوصيين على التجنيد بالمعلومات التي يحتاجون إليها للتواصل مع الأطفال مباشرة. هل يجب على الوالدين الشكوكيين معرفة أن «السيد جونز» المتصل للتحدث مع جوني، يعرض على طفلهما بطاقة سفر مجانية إلى العراق. إن الجيش ينفق الملايين لمعرفة أفضل طريقة لإقناع هؤلاء «المؤثرين» السلبيين، أو تجنبهم. وتركز إحدى دراسات «غامرس» بصورة حصرية، على تغيير مواقف الأمهات. في آذار/مارس ٢٠٠٤، أجريت لقاءات مع ٢٧١ والدة من أتلانتا وشيكاغو ولوس أنجلوس ودينفر ودالاس ومدينة نيويورك، بهدف تمكين العاملين من التجنيد «لفهم أفضل للطرائق المحفزة للأمهات المترددات حالياً في قبول الخدمة العسكرية، [و] تطبيق بعض التأثير في الأمهات المعارضات حالياً للخدمة العسكرية»[٢].

يمتلك المراهقون المتمردون حليفاً جديداً الآن في تحدي أمهاتهم المستبدات، هو البنتاغون. وفي حال كان المجند الحالي متخلفاً عن المدرسة،

(١) JAMRS web site, "Affiliations," Viewed 1/20/2006. http://www.jamrs.org/about/affiliations.php

(٢) JAMRS web site, "Market Research and Studies: Mothers Attitude Study-Video Preview," Viewed 1/20/2006. http://www.jamrs.org/programs/mktrs/mother_study.php

أو يمتلك سجلاً إجرامياً، أو فاقداً أحد والديه ـ التي تشكل عادة مانعاً للقبول في الجيش ـ صاغت شركة «غامرس» أيضاً دراسة عن «سياسات التنازل عن الأخلاق» ليتمكن العاملون على التجنيد من قبولهم بأي حال.

إن البحث عن المعلومات الخاصة ـ الذي زعم البنتاغون أنه قد توقف بعد فضح لبرنامج سابق، وهو مشروع الاطلاع الكامل على المعلومات ـ أمر مشحون بالمخاطر. وكما قال مارك روتينبرغ، مدير مركز المعلومات الالكترونية السرية (إيبيك)، لبرنامج «الديموقراطية الآن!»، «هناك مشكلة حقيقية مع أمن قواعد البيانات في هذا البلد الآن. فقد ضم آخر خرق ما يقارب ٤٠ مليون سجل احتفظت بها شركة بطاقات الاعتماد، ولهذا تأثير مباشر أيضاً في جريمة سرقة الهوية، التي تبعاً لمفوضية التجارية الفيدرالية كلفت المستهلكين الأميركيين والتجارة الأميركية أكثر من خمسين مليار دولار»[١].

اقترح السيناتور مايك هوندا (دي . كاليفورنيا) قانون حماية المعلومات الشخصية للطلاب العام ٢٠٠٥، الذي يمنح الحق للوالدين بتحديد المعلومات التي يمكن كشفها عن ابنهما، أو لاختيار الجهة التي تُكشف لها. وقد تلاشى القانون في اللجنة.

وفي أواخر العام ٢٠٠٥، كتبت أكثر من ١٠٠ مجموعة لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد تطالب بأنه «بسبب الإساءة المحتملة والتهديد ضد حق الخصوصية الشخصية لجيل من الشباب الأميركي، نطالب بإنهاء مشروع «غامرس» على الفور»[٢]. لكن البرنامج استمر.

وبينما يعمل الجيش على جمع المعلومات الشخصية سراً عن الطلاب ونشرها، تنتج عن ذلك الإساءة على الفور. في إنديانا، تعرضت ست إناث من مجندات المدرسة الثانوية للإساءة جنسياً من قبل عامل التجنيد بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وتبعاً لما ورد في إنديانابوليس ستار، اختار الرقيب إريك بي فيتسي

(١) Democracy Now!, June 24, 2005.

(٢) "DOD Database Campaign Coalition Letter," Privacy Coalition, October 28, 2005. http://www.privacycoalition.org/nododdatabase/letter.html

من حرس إنديانا الوطني «مراهقات بخلفيات تجعلهن عرضة للسلطة. وبصفته عاملاً على التجنيد العسكري، امتلك دخولاً على المعلومات الشخصية، جاعلاً بذلك الإيقاع بفريسته أسهل»[١]. وقد أشار المدعي العام المحلي إلى أن الضحايا، النساء الشابات المتراوحة أعمارهن بين ١٧ و٢١ عاماً، «معظمهن من عائلات فاقدة إحدى والديها من دون وجود تعويض عن الأب. وبسبب أن فيتسي يجمع معلومات عن خلفيات كل مجند... تمكن من استهداف أولئك الأكثر احتمالاً للخضوع».

تابعت ستار، «في أنحاء الأمة، نُقل أن العاملين على التجنيد العسكري لديهم علاقات مع ست إساءات جنسية على الأقل خلال الأعوام القليلة الماضية، منذ إيجاد القانون الفيدرالي بعدم إهمال أي طفل. ويتطلب هذا القانون التعليمي الواسع، من بين الأمور الأخرى، أن يمنح العاملين على التجنيد العسكري في المدارس الثانوية اطلاعاً واسعاً على معلومات عن الطلاب».

إن المجموعات تحتشد ضد حملات البنتاغون الشاملة لجمع المعلومات وتجنيد الطلاب. وتقدم مجموعة اترك طفلي بشأنه (www.leavemychildalone.org) استمارات على موقعها لمنع الاختيار. ويمكن الطلاب والأهل تحميلها وتقديمها إلى المدارس لحجب أسمائهم عن قوائم الاتصال بالعاملين على التجنيد. وتقدر المجموعة أنه في العام ٢٠٠٦، اختار سبعة وثلاثون ألف طالب متطلب عدم ترك أي طفل. ويمكن الطلاب أيضاً تحميل استمارة أخرى لإرسالها إلى البنتاغون لتتم إزالة أسمائهم من قاعدة بيانات «غامرس».

من المثير للدهشة أن البنتاغون يخترع طرائق جديدةً للعثور على جثث للجبهات الأمامية. فقد انخفض دعم الحروب الأميركية الأجنبية إلى مستويات

(١) James Gillaspy and Dan McFeely, "Military Recruiter Accused of Sex Assaults," Indianapolis Star, March 1, 2005.

متدنية جديدة بين الشبان الأميركيين: أظهرت إحدى الدراسات أن حوالى ٢٥ في المئة فقط من المراهقين يدعمون الحرب في العراق[١]. ومع تزايد مشهد الجنود العائدين المعترضين على الحرب، قد يتبع الجنود هذه الأيام قيادة رئيسهم: عندما يكون السبب ظالماً، تمرّد.

* * *

برزت حرب فيتنام كثيراً في أحاديث الجنود عن العراق. امتلك جميع من تحدثت إليهم من المحاربين السابقين في العراق تقريباً أقارب في الجيش، وتشابهت القصص التي أخبروني بها بعض الشيء: عندما ازدادت كآبتهم بشأن الحرب في العراق، عرف المحاربون القدامى في فيتنام من عائلاتهم ما الذي يحدث: إن جيلاً آخر من الجنود يصارع حقيقة إرساله إلى العراق لتنفيذ سياسة حددها أشخاص لا يأبهون كثيراً لمصير الجنود على الأرض.

يقول هوفمان إن «المقاومة في الجيش تكبر، لكنها ستستغرق القليل من الوقت»، فقد قضى أبناء عمومته وعمه وجده جميعهم فترات في الجيش.

«كان هناك تقدم في الأفكار التي حدثت لجنود في فيتنام. بدأ بمهمة: احتواء الشيوعية. تداعت تلك المهمة، تماماً كما تداعت الآن، فليس هناك أسلحة دمار شامل. ثم يُتركون هناك مع غريزة البقاء فقط. وهذا لسوء الحظ، تحول إلى حقد عنصري، تماماً كما يحدث الآن. يكتب لي الرجال قائلين: لا نعرف سبب وجودنا هنا، لكننا نكره العراقيين.

«ندرك الآن أن الأشخاص الملامين ليسوا من يخوضون المعارك»، يتابع هوفمان، «إنهم الأشخاص الذين وضعونا في هذا الموقف في البداية. يدرك الجندي أنه لم تكن من ضرورة لوجوده في هذا الموقف إن لم يُكذَب عليه. ويتوصل الجنود إلى ذلك الاستنتاج ببطء. وحالما ينتشر، ستزداد المعارضة ضد هذه الحرب أكثر من السابق».

(١) Press Release, "Teens Support for the War in Iraq Weakens," Teenage Research Unlimited, May 10, 2004. Web site accessed 1/20/2006: http://www.teenresearch.com/PRview.cfm?edit_id=204



الفصل الخامس عشر

الأخطاء البشرية

«إن الولايات المتحدة ملتزمة إنهاء التعذيب من العالم بأسره، ونحن نقود هذه الحرب بشكل نموذجي».

جورج دبليو بوش، متحدثاً في اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب في الأمم المتحدة، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣[١]

في وقت يُفترض فيه أن يهتم قادة العالم بوقائع تقنيات التعذيب المختلفة، يمثل كريج موري، الموظف الحكومي الأندر وجوداً: أنه المدافع عن حقوق الإنسان. وهذا ما تكفل بطرد السفير البريطاني السابق في أوزباكستان، ومنع كتاباته، وأدى إلى تهديده بالمعاقبة، بل حتى بالسجن من قبل إدارة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير. تقدم تجربة موري أثناء توليه المنصب في أوزباكستان، وبعد ذلك، نظرة داخلية مذهلة حول كيفية التضحية بحقوق الإنسان لتحسين المصالح المحدودة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب.

تقع أوزباكستان في آسيا الوسطى، وهي جمهورية بحجم كاليفورنيا. من العام ١٩٢٤ حتى ١٩٩١، كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي. نالت استقلالها العام ١٩٩٢ كجمهورية ديموقراطية مستقلة، كما هو مفترض. تولى إسلام كريموف، رئيس الحزب الشيوعي في أوزباكستان، الرئاسة العام ١٩٩٠، وأعيد انتخابه مجدداً بعد الاستقلال. اتسم نظام كريموف بالوحشية والفاشستية(*). فقد

---

(١) Peter Slevin, "U.S. Pledges to Avoid Torture," Washington Post, June 27, 2003.

(*) الفاشستية: نوع من الحكم يخضع فيه الفرد وحقوقه إخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة [الناشر].

مُنعت جميع الأحزاب المعارضة الحقيقية في أوائل التسعينيات، وطبقت الممارسات الوحشية على المسلمين بصورة خاصة. وفي تقريرها العالمي للعام ٢٠٠٦، وصفت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس واتش) أوزباكستان، بامتلاكها سجلاً مشؤوماً بخصوص حقوق الإنسان[١].

وصل كريج موري إلى طاشقند، عاصمة أوزباكستان، كسفير لبريطانيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وسريعاً ما بدأ بانتقاد النظام الأوزبكي لإساءته إلى حقوق الإنسان. وبعد ثلاثة أشهر من وصوله، قدم السفير موري خطاباً أمام مجموعة حقوق الإنسان الأوزبكية تحدث فيه بصراحة تفتقر إلى الدبلوماسية:

«إن أوزباكستان ليست بالجمهورية الديموقراطية الفعالة، ولا يبدو أنها تتحرك نحو تطبيق الديموقراطية. لقد مُنعت الأحزاب السياسية الرئيسية؛ وبرلمانها لا يخضع للانتخابات الديموقراطية، وتندر فيها التحقيقات والموازنات مع السلطة التنفيذية.

«بل هناك ما هو أسوأ: نعتقد أن هناك بين سبعة آلاف وعشرة آلاف شخص في المعتقل ممن يمكن اعتبارهم سجناء سياسيين و/أو دينيين. وقد تمت إدانتهم على نحو خاطئ في العديد من القضايا بجرائم لم يظهر فيها أي وجود لدليل موثوق نربطه معهم...

«ولا تمتلك أي حكومة الحق في استخدام الحرب ضد الإرهاب كذريعة لمقاضاة ذوي الالتزامات الشخصية العميقة بالدين الإسلامي، والذين يسعون إلى تطبيق معتقداتهم بوسائل سلمية. وينطبق هذا التصنيف بصورة محزنة، على الأغلبية الكبيرة من هؤلاء المعتقلين على نحو خاطئ في أوزباكستان[٢].

ونقلت صحيفة «لندن ديلي تلغراف» أن خطاب موري «قد أذهل الحاضرين،

---

(١) "Uzbekistan," World Report 2006, Human Rights Watch, January 2006.

(٢) Craig Murray, "Speech to Freedom House," October 17, 2002. On the website of Craig Murray: http://www.craigmurray.co.uk/archives/2002/10/speech_by_ambas.html

بمن فيهم جون هيربست، السفير الأميركي... فقد اعتُبر الخطاب منحة لمنظمات حقوق الإنسان، وكارثة على الحكومة في طاشقند، وصديقها الجديد المفضل، البيت الأبيض»[١].

وفي مذكرات سرية لوزارة الخارجية البريطانية، انتقد موري بشدة الولايات المتحدة. وبعد شهر من توليه منصبه في طاشقند، أرسل موري مذكرة سرية إلى رؤسائه تحمل عنوان، «العلاقات بين أوزباكستان والولايات المتحدة: تشجيع للإرهاب»، شجب فيها الإصلاح الزائف الذي صادقت عليه وزارة الخارجية الأميركية، التي زعمت أن أوزباكستان تتقدم في تحقيق حقوق الإنسان والديموقراطية، الأمر الذي كان شرطاً لازماً لإنفاق ١٤٠ مليون دولار كمساعدات لأوزباكستان العام ٢٠٠٢.

وصف موري الرئيس كريموف «بالديكتاتور» الذي لا تسعى أهدافه «إلى تطوير بلده، بل إلى تحويل الريع الاقتصادي إلى مؤيديه الحاكمين عبر السيطرة على الحكومة». ويتهم السفير موري بأن مزاعم الولايات المتحدة عن الإصلاح «إما نقد ساخر وإما تضليل للذات».

واتهم موري بأن حافز الولايات المتحدة لدعم كريموف، هو تأسيس قواعد جوية استراتيجية في البلد. وبرغم ذلك، يؤكد موري أن التحالف الأميركي مع هذا «الديكتاتور» «يؤدي إلى نتائج ذات عواقب وخيمة، قد تساعد في المدى القريب على مقاومة الإرهاب، لكنها في المدى المتوسط، تعمل على تعزيزه... ولا يمكن أن يكون من الصواب إطلاقاً خفض معاييرنا المتعلقة بحقوق الإنسان...». ويختم قائلاً، «فضلاً عن كل هذا، نحتاج إلى الاهتمام بـ ٢٢ مليون أوزبكي، يعانون الفقر وفقدان الحرية. فهم ليسوا مجرد رهائن في لعبة عظيمة[*] جديدة»[٢].

---

(١) Robin Gedye, "FO backs down over envoy's sacking," Daily Telegraph (U.K.), November 7, 2003.

(*) اللعبة العظيمة: تنافس وتنازع استراتيجي بين الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الروسية للسيادة على آسيا الوسطى [الناشر].

(٢) 5 "The Murray Torture Telegrams," http://chris-floyd.com/telegrams/feed/#docs

وللرد على مناشدات موري الملحة على حماية حقوق الإنسان، ونقده الحاد، قامت الحكومة البريطانية بمحاولة كبته. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، لفقت وزارة الخارجية البريطانية ١٨ تهمة انضباط ضد موري، تمت تبرئته منها بالكامل في ما بعد. وفي النهاية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، صُرف موري من منصبه كسفير. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ـ بعد قيام الحكومة البريطانية بمنع نشر كتابه الدراماتيكي، «جريمة في سمرقند» ـ تحدّى موري قانون الأسرار الرسمية الشديد الصرامة من خلال فضحه سلسلة من المذكرات السرية على موقعه الالكتروني (www.craigmurray.co.uk) التي كتبها من أيام توليه المنصب في أوزباكستان. وخشية أن تغلق الحكومة البريطانية موقعه الالكتروني، حث موري أصحاب مواقع أخرى على نشر هذه المادة. ولبّى طلبه المئات منهم.

في إحدى المذكرات السرية من تموز/يوليو ٢٠٠٤، كتب موري: «تلقينا معلومات استخباراتية تم الحصول عليها جراء ممارسة التعذيب من قبل الخدمات الاستخباراتية الأوزبكية بواسطة الولايات المتحدة. يجب أن نتوقف... هذا عمل خاطئ أخلاقياً وقانونياً وعملياً».

كانت إحدى الرسائل المكتشفة التي وضعها موري على الموقع، من المدير التنفيذي في شركة إنرون كينيث لي إلى حاكم ولاية تكساس في ذلك الوقت، جورج دبليو بوش. كتب لي في نيسان/أبريل ١٩٩٧، أنه «يشعر بالسعادة» لأن بوش سيلتقي بسفير الولايات المتحدة في أوزباكستان. وأعلم بوش بنوايا شركة إنرون لعقد صفقة بملياري دولار لمعالجة الغاز الطبيعي الموجود في أوزباكستان.

وربما تكون المذكرة الأكثر إثارة، هي تلك التي كتبها المستشار القانوني البريطاني الذي يدعى مايكل وود. وفي المذكرة، زعم وود أن استخدام المعلومات المستخلصة من ممارسة التعذيب، لا يُعتبر من الناحية التقنية خرقاً لمعاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بعد فترة قصيرة من عرض موري للمذكرات السرية، أصدرت مجموعة مراقبة حقوق الإنسان تقريرها السنوي، الذي احتوى على نقد لا سابق له لسياسة الولايات المتحدة بخصوص حقوق الإنسان العالمية. وأثناء تقديم التقرير السنوي، صرح مدير مجموعة مراقبة حقوق الإنسان، كينيث روث قائلاً، «لقد تم القبول بتسوية مذلة بديلاً للدفاع العالمي عن حقوق الإنسان في السنة الماضية، عن طريق القرارات التي أصدرتها إدارة بوش على مستوى السياسة ضد الإساءة إلى بعض معايير حقوق الإنسان الأساسية، وذلك ناتج عن المفهوم المضلل بأن هذه هي الوسيلة المثلى لمقاومة الإرهاب».

اتهم روث بأن خرق الولايات المتحدة لحقوق الإنسان قد ولّد «ظاهرة مماثلة»، مقدماً كمثال، محادثته مع رئيس الوزراء المصري في السنة السابقة. كان روث يحتج على «تعذيب العشرات، إن لم يكن المئات، من المشتبه فيهم» بعد تفجير فندق هيلتون في بلدة المنتجع المصرية طابا، ورد رئيس الوزراء المصري على روث، «حسناً، ما الذي تريده؟ هذا ما تفعله الولايات المتحدة».

ورد المسؤول الإعلامي في البيت الأبيض، سكوت ماكليلان، على الانتقاد اللاذع من قبل مجموعة مراقبة حقوق الإنسان، قائلاً، «إن الولايات المتحدة الأميركية تفعل أكثر مما يفعله أي بلد آخر في العالم، لمناصرة الحرية، والتشديد على حقوق الإنسان. يجب أن ينصبَّ تركيزنا على أولئك الذين ينكرون الاعتراف بكرامة البشر، وينتهكون حقوق الإنسان».

«بلد يعيش في الخوف»

في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، جاء كريج موري إلى استوديو فايرهاوس الخاص ببرنامج «الديموقراطية الآن!»، لإجراء مقابلته الأولى في الولايات المتحدة منذ عرضه للمذكرات على الإنترنت. وصف ما واجهه عندما أصبح سفيراً لبلاده في أوزباكستان العام ٢٠٠٢: «وجدت بلداً يعيش في الخوف. الخوف واضح في هذا المكان. إنه بلد ديكتاتوري. لم يعملوا على

تنفيذ أي إصلاح فعّال للنظام السوفياتي السابق، بل أضافوا إليه مستوىً جديداً من الوحشية والعنف، ومستوىً آخر من الفساد. إنه بلد لا يثق فيه أحد حتى بجاره، فهناك أربعون ألف عنصر للشرطة السرية في مدينة طاشقند وحدها. أما الشيء المذهل حقاً، فهو أنه بلد يختفي فيه الناس ويتعرضون للتعذيب المكثف، وهو ما تعمل الولايات المتحدة الأميركية على تمويله وتنظيمه».

لم يتمكن موري من منع نفسه من التحدث عن أهوال الموقف. «أحد الأمور التي يتوجب عليك فعلها كسفير جديد، هو زيارة زملائك السفراء، وإجراء اتصالات المجاملة. وكنت أقول لهم باستمرار، للسفراء الفرنسي والألماني والإيطالي: هذا مروع. إن ما يحدث هنا شنيع. هناك آلاف الأشخاص يتكدسون في السجون، يُعذَّبون، يُقتَلون، يختفون، وهذا كله بدعم من الولايات المتحدة الأميركية.

وأجابوني على نحو واضح مباشر: «نعم، لكننا لا نذكر ذلك. فأنت تعلم أن الرئيس كريموف حليف هام لجورج بوش في حربه على «الإرهاب». لذا، فإن هناك اتفاقاً غير مذكور، بأن نحافظ على سرية هذه الإساءات». قرر موري أن هذا التآمر الصامت سينتهي معه. «قررت ألا أفعل هذا، فظهرت علناً، وقدمت خطاباً أُوضح فيه الإساءات، محاولاً جذب الاهتمام الدولي إليها».

وكانت إحدى القضايا الأولى لخرق حقوق الإنسان، قد وقعت وجذبت اهتمام السفير موري بعد فترة قصيرة من وصوله في صيف العام ٢٠٠٢. تحدث عنها قائلاً، «هناك سجينان مسلمان في السجن العسكري، جاسليك، تم تعريضهما للغلي حتى الموت. وهو سجن عسكري سوفياتي في وسط صحراء غارجويم، ومعسكر للأشغال الشاقة، ومكان مروع يُرسل إليه الأشخاص للموت هناك بصورة فعلية. تلقت والدة واحد من السجينين جثة ابنها في تابوت مختوم، وأُمرت بألا تفتح التابوت، وبأن تقوم بدفنه في الصباح التالي. وبرغم كونها في الستينات من عمرها، تمكنت من فتح التابوت في منتصف الليل، حتى مع حراسة الشرطة للمنزل في الخارج».

التقطت والدة الضحية عدداً من الصور المفصلة، التي أرسلتها في ما بعد إلى السفارة البريطانية. أرسل موري الصور ليتم فحصها في قسم علم التشريح في جامعة غلاسكو. وقد أصدر الأطباء تقريراً لتشريح الجثة، يوضح أن أظافر السجين قد تم اقتلاعها، وأنه تعرض للضرب المبرح. أما وفاته فنتيجة غمره في سائل مغلي. وهذا يعطينا «فكرة عن مستوى وحشية هذا النظام»، يقول موري. وقد حوكمت والدة الضحية بالأشغال الشاقة لكشفها ما حدث لابنها.

توجه عنف الحكومة الأوزبكية بصورة دورية إلى بعث رسالة إلى موري. في آذار/مارس ٢٠٠٣، ذهب السفير لتناول العشاء مع جمال ميرسادوف، أستاذ الأدب الطاجيكي في جامعة سمرقند، الذي كان معارضاً أيام الاتحاد السوفياتي. «أثناء تناول العشاء، خُطف حفيده، الذي كان يعيش في منزله، من الشارع، ثم تعرض للتعذيب المبرح، وقتل. حُطِّم مرفقاه ومعصماه، ووُضعت يده اليمنى في سائل مغلي حتى انسلخ اللحم عنها، ثم قُتل فوراً بضربة على رأسه من الخلف»، قال موري. وقد أُلقيت جثة الصبي على عتبة منزل الأستاذ الجامعي بعد عدة ساعات من مغادرة موري.

«كان الهدف من ذلك هو التحذير، لكل من الأستاذ الجامعي ولي شخصياً: تحذير لمنعي من اللقاء بالمتمردين، ومنع المتمردين من اللقاء معي»، يقول موري، «لقد كان لموت الصبي تأثير بالغ فيَّ. أُوجع ضميري كثيراً. لأني لو لم ألتق بجده، لما حدث موته بهذه الطريقة الوحشية».

لم يردع سجل أوزباكستان الشنيع بخصوص حقوق الإنسان، الولايات المتحدة، التي تملك قاعدة عسكرية جوية ضخمة في البلد، حيث تقع أوزباكستان في الشمال مباشرة من أفغانستان، ويتم استخدام تلك القاعدة الجوية لإطلاق الهجمات على أفغانستان. كانت هاليبرتون تبني منشآت لها هناك، وتم تحويل المجال الجوي إلى قاعدة عسكرية دائمة. شرح موري، «كانت الولايات المتحدة تضخ مبالغ هائلة من أموال دافعي الضرائب الأميركيين إلى النظام الأوزبكي. وتبعاً لما نشرته السفارة الأميركية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في العام ٢٠٠٢ وحده، قدمت حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى أوزباكستان أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، ١٢٠ مليون دولار منها لدعم الجيش،

و٨٠ مليون دولار لدعم الخدمات الاستخباراتية الأوزبكية التي تعمل جنباً إلى جنب مع زملائها في «السي.آي.أيه».

وبينما كان موري يثير قضايا حقوق الإنسان علناً، كان يضغط أيضاً على الحكومة البريطانية داخلياً بشأن المعلومات الاستخباراتية التي كانت تتلقاها من منظمات الاستخبارات الأوزبكية. حيث يقول، «كنت أشاهد تقارير «السي.آي.أيه.»، التي يتم إرسالها إلى «أم آي ٦» [وهو المقابل البريطاني لـ «السي.آي.أيه.»]، بمعلومات استخباراتية تم جمعها من حجرات التعذيب الأوزبكية».

«كان قد مضى على وجودي هناك شهران أو ثلاثة أشهر، وهي مدة كافية لمعرفة أن أي سجين أوزبكي سياسي أو ديني، سيتعرض للتعذيب. ليس هناك وجود لسؤال مثل... هل هذا تعذيب أم لا؟ نتحدث عن أشخاص يتعرضون لاقتلاع الأظافر، وتحطيم الأسنان بالمطرقة، وتكسير الأضلاع، والاغتصاب بأشياء، بما فيها زجاجات مكسورة ـ اغتصاب للجنسين الذكر والأنثى ـ تلك الأمور الشائعة بكثرة في السجون الأوزبكية. ونقوم نحن بقبول المعلومات التي نحصل عليها من المؤسسات الاستخباراتية، التي تعمل جنباً إلى جنب مع «السي.آي.أيه».

ويصر موري على أن «تلك المعلومات، بحد ذاتها، مجرد هراء. فهدف الاستخبارات هو القول إن للمعارضة الأوزبكية بكاملها علاقات مع تنظيم القاعدة، وإن جميع أفراد المعارضة الأوزبكية الديموقراطية مسلمون «إرهابيون» سافروا إلى أفغانستان وعقدوا اجتماعات مع أسامة بن لادن. وهذا يهدف إلى تأكيد خرافة أن أوزباكستان، بكاملها، طرف في الحرب على الإرهاب، وأنه من خلال الانحياز إلى كريموف وبوش وإدارة بوش، ندعم أمن الولايات المتحدة، وهذا أمر لا يمت إلى الحقيقة بصلة. ما أريد قوله هو أن الاستخبارات بكاملها خاطئة. إن عُذِّب الناس، يقولوا أي شيء، ويعترفوا بأي شيء. لم أتمكن من تصديق أن «السي.آي.أيه» تعمل جنباً إلى جنب مع هذه المنظمات الاستخباراتية المروعة، ونحن نقبل بالمعلومات الاستخباراتية الخاطئة على نحو واضح».

«قماش الخديعة»

بالنسبة إلى حكومة توني بلير، التي ركزت باهتمامها على علاقتها مع إدارة بوش، لم يكن هناك سوى القليل من الصبر لتحمل النقد المتواصل لهذا السفير الذي تجرأ على سياسة الولايات المتحدة والتواطؤ البريطاني في الإساءات الأوزبكية. في آذار/مارس ٢٠٠٣، تماماً قبل اجتياح العراق، دُعي موري إلى العودة إلى لندن لحضور الاجتماع، هناك حيث قدم السير مايكل وود، المستشار القانوني الأول لوزارة الخارجية البريطانية، بيانه الصاعق: قال إنه ليس من غير القانوني أن تستخدم المملكة البريطانية المعلومات الاستخباراتية المستخلصة جراء التعذيب. أكد وجهة نظره في مذكرة نشرها في ما بعد موري على موقعه الالكتروني. «قال إنه ما دمنا لا نطلب بصورة خاصة تعريض الشخص للتعذيب ـ وفي حال تعرض للتعذيب وأُرسلت إلينا المعلومات ـ فنحن لا نخرق ميثاق الأمم المتحدة بشأن التعذيب، ولهذا السبب فإن «السي.آي.أيه.» و«أم آي ٦» لا يخرجان عن القانون عند قبول هذه المعلومات الناجمة عن التعذيب»، كما ذكر موري، الذي قيل له أيضاً إن هذه هي وجهة نظر وزير الخارجية البريطاني جاك سترو أيضاً، ورئيس «أم آي ٦». «كانا قد قررا وجوب الاستمرار في تلقي هذه المعلومات الاستخباراتية، الواردة جميعها من «السي.آي.أيه.»، بالرغم من أنها استخلصت جراء التعذيب».

أكمل موري سعيه إلى أن يحصل على تصديق لذلك من قبل «السي.آي.أيه.» بخصوص ممارسات التعذيب. «طلبت من نائبي الاتصال بالسفارة الأميركية لأتأكد فقط من أني لم أفوّت شيئاً هنا، ولأسأل «السي.آي.أيه.» إن كانت هي أيضاً تعتقد أن معلومات الاستخبارات الأوزبكية قد تكون ربما ناجمة عن تطبيق التعذيب. ولهذا السبب، ذهب نائبي إلى السفارة الأميركية... وأجابت السفارة الأميركية: نعم، ربما يكون مصدرها التعذيب. لكنهم لم يروا في ذلك أي مشكلة».

إن وكالات الاستخبارات الغربية حريصة على الحفاظ على «قماش من الإنكار يغطي الأمر بكامله. هم لا يدخلون فعلاً حجرة التعذيب، بل يتلقون المعلومات التي تصدر منها، إلا أنهم لا يُدخلونها. بعدها تعالج «السي.آي.أيه.» المعلومات، لتجهزها إلى حين وصولها فعلاً إلى مكتب كولن باول، كما كانت الحال وقتها، أو إلى كوندليزا رايس أو دونالد رامسفيلد، أو مكتب الوزير البريطاني. وتقول عندها إن هذه المعلومات الاستخباراتية قد تم الحصول عليها من سجين أوزبكي له علاقات مع القاعدة. لا يذكرون من هو. لا يذكرون اسمه. لا يذكرون متى تم استجوابه، كي لا يتمكن أحد من تعقبه، وذلك بهدف القول إنه مجرد شخص تم تعذيبه بهذه الطريقة... عندها، تتمكن [كوندليزا رايس] من القول، أنا، بحسب معلوماتي، لم أشاهد على الإطلاق أي معلومات تم الحصول عليها جراء التعذيب. هذا هو قماش الخديعة المجهز ليمكّنها من قول ذلك».

بالنسبة إلى السفير موري، أثارت الأسباب المقدمة لاجتياح العراق، استياءه حقاً. «رأيت جورج بوش على قناة CNN، يقدم خطاباً في اليوم الذي بدأ فيه القتال فعلياً، حين قال إننا ذهبنا إلى هناك بصورة أساسية للقضاء على حجرات التعذيب وغرف الاغتصاب. إلا أن الولايات المتحدة تستمر في تقديم المعونات إلى حجرات التعذيب وغرف الاغتصاب في أوزباكستان». إن النفاق الواضح لذلك، دفع بموري إلى أن يرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية:

«كما شاهدنا من طاشقند، فإن سياسة الولايات المتحدة لا تركز كثيراً على الديموقراطية أو الحرية، بل إنها تركز على النفط والغاز والسيطرة على دولة أخرى. ففي أوزباكستان تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق هذه الغايات عبر دعم ديكتاتورية لا ترحم. لا يجب أن نغلق أعيننا أمام هذه الحقيقة المزعجة.

«شاهدت خطاب جورج بوش اليوم عن العراق وعن إحلاله وسائل الذعر... إزالته لحجرات التعذيب وغرف الاغتصاب. وبرغم ذلك، عندما يتعلق الأمر بنظام حكم كارميجو، يبدو عندها أنه يتم التعامل مع عمليات التعذيب

والاغتصاب المنظمة على أنها هفوات، لا تؤثر في العلاقات، بل مجرد أمور تافهة في المجتمعات العالمية. أهذه معايير مزدوجة؟ نعم».

كانت إدارة بلير مستاءة من السفير الذي رفض إطاعة الحكومة. في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، استُدعي موري للعودة قبل انتهاء إجازته في كندا، وأُمر بأن يستقيل من منصبه كسفير لدى أوزباكستان. عُرض عليه تولي منصب السفير «في مكان مُسالم، مثل كوبنهاغن». رفض موري، وقال إنه كان يناقش قضيته داخلياً، كما هو المطلوب. سُلم بعدها قائمة بثماني عشرة «تهمة انضباط»، ستقوم الحكومة البريطانية بالتحقيق فيها، من ضمنها سرقة الأموال، الإسراف في الشرب، إصدار تأشيرات سفر مقابل علاقات جنسية، وتهمة قيادته سيارة لاند روفر نزولاً على عدد من الدرجات إلى منطقة تنزه (إلا أن موري لا يقود سيارة)[(١)]. قيل له إن أمامه أسبوعاً للتفكير في ما إن كان يريد الاستقالة أم لا. رفض موري، مصراً على أن تلك الاتهامات باطلة. تم تسريب تلك الاتهامات إلى الإعلام. كانت الرسالة واضحة: تذمرْ بشأن التواطؤ الأميركي والتواطؤ البريطاني في الإساءات إلى حقوق الإنسان، وستعاقب بتشويه شخصيتك، كبداية فقط!

لم تعطِ حملة الاتهامات نتائجها المرجوة. بل على العكس، كانت هناك احتجاجات في السفارة البريطانية في طاشقند، حيث وقّع خمسة عشر رجل أعمال بريطانياً رسالة دعم لموري. وتكفل التحقيق الحكومي الرسمي بتبرئة موري من جميع التهم بشكل مطلق. إلا أن الحادث فرض ضريبة شخصية على مناصر حقوق الإنسان: أثناء انتظاره نتائج التحقيق، تعرض موري لانهيار عصبي، وقضى عشرة أيام للعلاج في مشفى لندن.

عاد السفير موري إلى أوزباكستان ليقضي سنة أخرى. في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، سُربت إحدى مذكراته السرية إلى صحيفة «فايننشال تايمز». قال

---

(١) Robin Gedye, "The envoy silenced after telling undiplomatic truths," Daily Telegraph (U.K.), October 23, 2004.

فيها إن «أوزباكستان قد تجاوزت حدودها كثيراً من الناحية الأخلاقية، وإنه لا يجب علينا معاملتها كحليف، ولا يجب التعاون قطعاً مع خدمات الاستخبارات الأوزبكية». صُرف من منصبه كسفير على الفور. ينكر موري تسريب هذه الوثيقة، ويشك في أنه أمر مفتعل من قبل مسؤولين في الحكومة البريطانية بهدف تقديم ذريعة لصرفه من منصبه.

قال جيمس ماكغروري، وهو رجل أعمال بريطاني في أوزباكستان، شارك بتوقيع رسالة الدعم لموري، إن هناك اعتقاداً شائعاً بأنه تمت التضحية بالسيد موري من أجل الأميركيين»[١].

بوش والهمجيون

تعود علاقة جورج دبليو بوش مع أوزباكستان إلى أيام توليه منصب حاكم تكساس، عندما طلب منه المدير التنفيذي لشركة إنرون، كينيث لي، اللقاء مع السفير الأوزبكي. كان ذلك العام ١٩٩٧، عندما كانت شركة إنرون بصدد عقد صفقة مع أوزباكستان لاستثمار احتياطات الغاز الطبيعي، فقدم بوش يد المساعدة.

قال موري إن احتياطات الطاقة في أوزباكستان وحكومتها الفاشستية، جعلتها محببة بشدة لدى شركات النفط الأجنبية. «تمتلك آسيا الوسطى أكبر احتياطي غير مستثمَر من النفط والغاز في العالم. لا تمتلك أوزباكستان الكثير من النفط، لكنها تمتلك كمية هائلة من الغاز الطبيعي. كما أن أوزباكستان تهيمن على آسيا الوسطى، فلديها نصف عدد سكان المنطقة بكاملها، وتمتلك على نحو بارز أكبر جيش وأفضل القوى المسلحة. وتمثل بهذا أوزباكستان المفتاح الرئيسي لخطط الطاقة، ولذلك تواجدت شركتا إنرون وهاليبرتون وجميع الشركات ذات العلاقات مع إدارة بوش، هناك، لتحفز السياسة الأميركية على

(١) Robin Gedye, "FO backs down over envoy's sacking," Daily Telegraph (U.K.), November 7, 2003.

الحفاظ على علاقات حميمة مع كريموف. وللسبب نفسه، كان مرحَّباً به بشدة في البيت الأبيض.

أكد السفير السابق قائلاً، «إن الحرب على الإرهاب غطاء لهذه النشاطات. ولهذا السبب يحتاجون إلى هذه الاستخبارات الزائفة للقول إن المعارضة الأوزبكية بكاملها من الإرهابيين الإسلاميين... إن ينبوع السياسة الكاملة للولايات المتحدة هو السعي المستمر وراء العائدات المحلية للنفط والغاز، تلك التي بدأت مع إنرون. فمن الواضح أنه في حال انهيار شركة إنرون، تنتقل تلك العائدات إلى شركات نفط كبرى أخرى في الولايات المتحدة».

لقد كانت إدارة بوش حليفاً وثيقاً مع نظام كريموف إلى درجة أنها زودته بغطاء سياسي على المجزرة الشنيعة في البلدة الأوزبكية الشرقية، أنديجان. ففي العاشر من أيار/مايو ٢٠٠٥، بدأت الاحتجاجات على سَجن ٢٣ رجل أعمال، ممن حددت الحكومة الأوزبكية هويتهم بأنهم متطرفون إسلاميون. اقتحم المحتجون السجن لإخراج الرجال، وأطلقوا بذلك، سراح آلاف السجناء الآخرين. في الثاني عشر من أيار/مايو، اشتدت الاحتجاجات، وحاول المتظاهرون السيطرة على الأبنية الحكومية في أنديجان. ردت الحكومة الأوزبكية عليهم بعزل المدينة، ثم قتل أكثر من ٧٠٠ شخص. قللت الولايات المتحدة من أهمية تلك المجزرة في البداية. في الثالث عشر من أيار/مايو، طُرح على المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ريتشارد بوتشر، سؤالاً إن لامت الولايات المتحدة حكومة أوزباكستان على هذا الاعتداء. أجاب بوتشر: «أريد أن أشير إلى أنه في حين تنتقد الولايات المتحدة باستمرار وضع حقوق الإنسان في أوزباكستان، فإننا نشعر بالقلق الشديد حيال اندلاع العنف في أنديجان، ولا سيما هرب السجناء، وخصوصاً مع احتمال وجود أعضاء من الحركة الإسلامية في أوزباكستان ضمنهم، وهي منظمة نعتبرها منظمة إرهابية. أعتقد أننا في هذه الحالة ننظر إلى جميع الأطراف المشتركة في المقاومة لتجنب أي جرائم قتل لا ضرورة لها».

وصف موري، الذي لم يعد سفيراً في ذلك الوقت، الحادث بأنه «مجزرة

مروّعة. أعني، إن ما حدث في أنديجان لا يختلف بصورة فعلية عن المظاهرات المؤيدة للديموقراطية التي رأيناها في أوكرانيا أو جورجيا، والتي عملت على إسقاط النظامين الديكتاتوريين»، الأمر الذي كانت تخشاه الولايات المتحدة.

يقول موري إن «نظرية البيت الأبيض تذهله كثيراً. في الجانب الأول، هناك مظاهرات غير مسلحة تؤيد الديموقراطية، وفي الجانب الآخر، هناك القوات الحكومية بدباباتها وأسلحتها الثقيلة تطلق النيران على المتظاهرين. وبرغم ذلك، يطالب البيت الأبيض بالالتزام من الطرفين. ماذا يريدون من هؤلاء الأشخاص فعله، أن يموتوا بطريقة أكثر هدوءاً؟ إنه رد مثير للاشمئزاز من الولايات المتحدة، لكنه يتفق مع علاقاتها مع نظام كريموف، التي كان الأميركيون يعملون جاهدين للحفاظ عليها».

فشلت خطة بوش في أوزباكستان على نحو مطلق، في تحقيق كامل أهدافها: الفوز بصفقة غاز مربحة وإنشاء قاعدة جوية دائمة. «بعد تقديم ما يقارب المليار دولار في غضون ثلاث سنين، ودعم الحكومة الأوزبكية في مجزرتها في أنديجان، وفي الوقت الذي كان فيه العالم بأسره يعبر عن غضبه، عقد الأوزبكيون في النهاية صفقة مع شركة غازبروم الروسية» في آب/أغسطس ٢٠٠٥. في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥، أمرت الحكومة الأوزبكية الولايات المتحدة بالخروج من القاعدة العسكرية خاناباد خلال فترة ستة أشهر. كانت القاعدة موقعاً رئيسياً لحرب الولايات المتحدة على أفغانستان.

وصف موري ذلك قائلاً، «إن إدارة بوش تبذل الآن كل ما في وسعها لتلميع ذلك، وتقول: غادرنا بسبب وضع حقوق الإنسان هناك. هذا كذب من دون شك. لم يبدُ سابقاً أن وضع حقوق الإنسان يثير قلق الأميركيين أبداً. غادروا لأنهم طُردوا... بل طردوا منظمة السلام (بيس كوربس)، وطردوا معظم المنظمات الأميركية غير الحكومية والوكالة الأميركية للتطوير الدولي.

«صورنا المشهد المحزن لأميركا وهي تركع لهذا الديكتاتور المروع، ثم

يهينها ويطردها من بلده. لم تجلب خسارة الأخلاق وخسارة الأموال والموارد أي نفع للأميركيين».

قام كريج موري بعمل مميز. عند مواجهته انقضاض الضغوطات السياسية والإعلامية التي دفعته إلى أن يشيح نظره عن تلك الإساءات المروعة، قال لا. رفض سحب غطاء الخديعة على معاناة الشعب الأوزبكي. لم يدعْ ذلك يختفي من أجل المصالح السياسية، وكذلك حقوق الإنسان. ليست لعبة مفاوضات بأيدي الحكومات أو شركات النفط لتتم مقايضتها مع الطغاة.

«أعتقد أن هذا ما يجب على الشرفاء فعله»، ذكر موري على شاشة «الديموقراطية الآن!». «أقصد أنه عندما تكون أمام مشكلة تعريض الناس للغلي واقتلاع أظافرهم أو اغتصاب أطفالهم أمامهم، لا يمكنك التعايش مع ذلك والنوم ليلاً».



الفصل السادس عشر

تمويه هايتي

فور انتهاء بث برنامج «الديموقراطية الآن!»، وصلتنا المكالمة الهاتفية. كان ذلك في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٤، وكنا نراقب عن كثب الوضع السياسي الفاسد في هايتي. بدءاً من أوائل شهر شباط/فبراير، نقلنا قصصاً كثيرةً عن الدليل المتزايد لدعم الولايات المتحدة سراً أحداث الشغب المسلحة الهادفة إلى إسقاط حكومة الرئيس جين بيرتراند أرستيد المنتخب بطريقة ديموقراطية. في الساعات الأولى من يوم الأحد، بتاريخ التاسع والعشرين من شباط/فبراير، وردنا خبر بأن أرستيد قد «استقال» من منصب الرئاسة وفرّ من هايتي. لم يكن مكان تواجده معروفاً.

كانت المكالمة التي تلقيتها صباح يوم الاثنين من النائبة ماكسين واترز، عضو الكونغرس في كاليفورنيا، التي عملت على مناصرة حقوق هايتي منذ زمن طويل. قالت واترز إن أرستيد أخبرها أن جنوداً أميركيين أخذوه عنوة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وصرحت «إنه محاط بالجيش. الأمر أشبه كأنه في سجن. يقول إنه خُطف. قال إنه أُجبر على مغادرة هايتي». شرح أرستيد للنائبة واترز أن دبلوماسيين من السفارة الأميركية في بورت أو برينس قالوا له إن غي فيليب، وهو رئيس سابق لشرطة هايتي ومخطط للانقلاب، «قادم مع جنود أميركيين إلى بورت أو بريس، وإن [أرستيد] سيُقتل، وكذلك العديد من سكان هايتي، وإنهم لن يتوقفوا عن مهمتهم حتى ينفذوا ما يريدون فعله».

بعد ذلك، تلقيت مكالمة عاجلة من راندال روبنسون، المدير المؤسس والسابق لترانس أفريقيا، وهي مجموعة تؤيد مصالح جزر الكاريبي وأفريقيا. قال

روبنسون، وهو صديق عائلة الرئيس هايتي، إن أرستيد قد اتصل به أيضاً، وأنكر، «مصراً» على استقالته من منصبه. قال روبنسون إنه «لم يستقل. خطفته الولايات المتحدة لتنفيذ الانقلاب».

قطعنا برنامجنا العادي لننقل كلام واترز وروبنسون على الهواء مباشرة. وبهذا، بدأت سلسلة من الأحداث التي تصاعدت بعد أسبوعين آخرين بمرافقتي لوفد صغير إلى جمهورية أفريقيا الوسطى النائية لأنقل أخباراً مهمة لا سابق لها لتحدي أعظم سلطة في العالم، وإعادة أرستيد إلى الوطن.

* * *

تقع جزيرة هسبانيولا ـ التي تعود إلى هايتي في ثلثها الغربي، وجمهورية دومينيكان في بقيتها ـ على مسافة ٦٠٠ ميل بعيداً عن شواطئ فلوريدا. يعيش سكان هايتي، البالغ عددهم ثمانية ملايين شخص في منطقة بمساحة ماريلاند. ويتميز هذا البلد بالحدود القصوى: حيث يعيش ٨٠٪ من سكانه تحت خط الفقر (بدخل سنوي يصل إلى ٣٩٠$)، وهو أفقر بلد في النصف الغربي للكرة الأرضية، وواحد من أفقر بلدان العالم. ويشكل الأميّون نصف عدد السكان، و٤٠٪ من الأطفال لا يذهبون إلى المدارس، و٥٪ من السكان مصابون بمرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز). أما متوسط العمر المتوقع فهو ٥٣ سنة. ويشتغل معظم سكان هايتي بالزراعة كمورد للرزق؛ كما أن المعامل المليئة بالعمال ذوي الأجور المنخفضة، هي إحدى الصناعات التصديرية القليلة للدولة.

قد يعتقد المرء أن مصائب هايتي كافية لها، لكن الولايات المتحدة قد صممت، منذ وقت طويل، على إبقاء هايتي تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية، مهما كلف الثمن.

كان مقدَّراً للعام ٢٠٠٤ أن يكون عاماً للاحتفال. إنه الذكرى المئوية الثانية لاستقلال هايتي: حيث وُلدت أقدم جمهورية للسود في العالم بعد ثورة العبيد العام ١٨٠٤. ولعقود بعد التأسيس، لم يكن كونغرس الولايات المتحدة يعترف بهذه الجمهورية السوداء، خشية أن يُلهم ذلك عبيد الولايات المتحدة على القيام

بالثورة. لكن بدلاً من الاحتفال بالمئوية الثانية للاستقلال العام ٢٠٠٤، شهدت هايتي انقلاباً آخر. كانت تلك المرة الثانية التي تتم فيها الإطاحة بالرئيس المنتخب بطريقة ديموقراطية، وهو جين بيرتراند أرستيد. كان أرستيد كاهناً كاثوليكياً صارماً، حقق انتصاراً ساحقاً في انتخابات هايتي الديموقراطية الأولى التي تم الإشراف عليها دولياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وفي اليوم التالي لتوليه المنصب في شباط/فبراير ١٩٩١، اعتقد العديد أن الدعم الواسع الذي تلقاه من الشعب هو وحزبه، لافالاس («الفيضان») ـ الذي فاز بنسبة ٦٧٪ من الأصوات مقابل ١١ مرشحاً آخر ـ سيمنحه حصانة ضد الانقلابات. عمل أرستيد على الفور للتخلص من «جيش» المسيئين إلى حقوق الإنسان، وإضفاء الطابع الديموقراطي على الحكومة، وزيادة رواتب العاملين في أفقر دولة في النصف الغربي للكرة الأرضية. إلا أنه لم ينل تلك الفرصة إطلاقاً.

حدث الانقلاب الأول ضد أرستيد في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. كان المخططون للانقلاب هم القادة العسكريين الذين تمتعوا بنفوذ لا رقابة عليه تحت قيادة فرانسيس («بابا دوك») دوفلير، الذي تولى السلطة العام ١٩٧٥، وابنه جين كلود («بيبي دوك») دوفلير، الذي حل مكانه العام ١٩٧١. فر «بيبي دوك» من البلد العام ١٩٨٦ بسبب المعارضة السياسية المتصاعدة. وعندما تم انتخاب أرستيد كرئيس بعد أربع سنين، استاء جنرالات هايتي. كانوا سيفقدون الكثير مع أنصارهم تحت حكم الرئيس الجديد الذي كان مصمماً على إيصال هايتي إلى حكم مدني طال انتظاره.

اتضح أن الولايات المتحدة كانت تمول ذلك الانقلاب سراً، برغم الاحتجاجات الشعبية على انقلاب العام ١٩٩١ ضد أرستيد. ونقل الصحافي ألان نيرن في صحيفة «ذا نيشن» أن وكالات الاستخبارات الأميركية تدرج واحداً على الأقل من قادة الانقلاب في جدول رواتبها. فقد كان إيمانويال «توتو» كونستانت، رئيس عصابة القتلة الشهيرة بسوء سمعتها، والتابعة للجناح اليميني في البرلمان FRAPH، وهي جبهة هايتي للتطوير والتقدم، مدرجاً في جدول رواتب وكالة استخبارات الدفاع. كما تم تدريب أعضاء آخرين من

FRAPH من قبل استخبارات الولايات المتحدة، ومنحهم الإذن من الجيش الأميركي المحتل للإدارة بحصانة مطلقة. كما تدرب قائد الانقلاب، الجنرال راول سيدراس، على يدي الجيش الأميركي في مدرسة «سكول أوف أمريكاز» المشهورة بسوء سمعتها، والواقعة في فورت بيننغ في جورجيا.

في السنين الثلاث التي وُضع فيها أرستيد في المنفى الإجباري، قادت قوات هايتي المسلحة و FRAPH، حملة ضخمة ضد المدنيين العُزل. أما ضريبة تلك الثورة فكانت خمسة آلاف قتيل على الأقل، وثلاثمئة ألف لاجئ داخلي، وأربعين ألف لاجئ عن طريق البحر، وأعداداً لا تحصى من المُعذَّبين والمُغتَصَبين والسارقين والمعرضين للضرب.

في العام ١٩٩٤، قال كونستانت لنارين إنه كان على اتصال مع ضابط في الجيش الأميركي يدعى الكولونيل باتريك كولينز، خدم في ملحق الدفاع في السفارة الأميركية في بورت أو برينس. يقول كونستانت إن كولينز ضغط عليه لإنشاء مجموعة «لموازنة حركة أرستيد»، والقيام بأعمال «استخباراتية» ضدها. واعترف كونستانت بأنه كان في ذلك الوقت يعمل مع وكالة «السي.آي.أيه.» في هايتي. يقيم كونستانت الآن بحرية في الولايات المتحدة، وسُربت معلومات بأنه كان يعيش في كوينز في نيويورك.

بعد فترة قصيرة من فضح نارين بأن كونستانت كان مدرجاً على جدول رواتب الحكومة الأميركية، أجبره مدير «السي.آي.أيه.» جيمس وولسي على الانسحاب. لم يكن الإحراج هو أن الولايات المتحدة تدعم قائد عصابة القتل، بل مجرد أن هذه العلاقة قد فُضحت.

رحلة هايتي المتعرجة

تمتلك هايتي تاريخاً مليئاً بالتعذيب. فقد شهدت ما يقارب ٣٠٠ انقلاب في مئتي عام. وبعد فترة قصيرة من استقلالها، وتحت تهديدها بالغزو الفرنسي،

وافقت هايتي على دفع تأمين مُنهك بحوالى خمسمئة مليون دولار للحكومة الفرنسية، كجزء لتعويض السلطة الاستعمارية السابقة عن خسارتها الوصول إلى العبيد. كان العبء مُنهكاً: استغرق الأمر من هايتي لما بعد الحرب العالمية الثانية لتتمكن من دفع الدين(١).

في العام ١٩١٥، وفي أثناء انشغال الأمم الأخرى في الحرب العالمية الأولى، اجتاحت قوات المارينز الأميركية هايتي بزعم إعادة النظام. أما الواقع فهو أن الولايات المتحدة خشيت التأثيرين الفرنسي والألماني، وصممت على حماية قناة باناما. استمر الاحتلال الأميركي حتى العام ١٩٣٤. أما الميراث الكبير الذي تركه هذا الاحتلال الأميركي فهو العمل على تأسيس جيش هايتي، الذي تم بقانون من الكونغرس الأميركي. وكما كتب ناشط حقوق الإنسان والطبيب باول فارمر، «بدءاً من تأسيسه أثناء الاحتلال الأميركي وحتى تسريحه من قبل أرستيد العام ١٩٩٥، لم يواجه جيش هايتي أي عدو آخر غير أهل هايتي أنفسهم. من ناحية أخرى، كان أعداؤه الداخليون كُثراً»(٢).

كانت سلالة دوفلير الحاكمة، التي سيطرت على هايتي بقبضة حديدية، تتلقى المساعدة من كل من جيش هايتي وتونتون ماكوتس، وهي ميليشيا متوحشة مسلحة أسسها «بابا دوك» دوفلير الذي قام هو وابنه، «بيبي دوك»، باستخدمها لسحق أي معارضة. وفي العام ١٩٦١، حلّ «بابا دوك» الهيئة التشريعية في هايتي بمجلسيها، ليبدلها بهيئة ذات مجلس واحد أتخمها بحلفائه. كانت عائلة دوفلير وتونتون ماكوتس مسؤولتين عن مقتل الآلاف من سكان هايتي أثناء حكمهما.

وجاء معاكساً لمصالح هذه الخلفية الممتلئة بعشرات السنين من القمع

---

(١) Paul Farmer, "What Happened in Haiti?" in Getting Haiti Right This Time, ed. Noam Chomsky, Paul Farmer and Amy Goodman, Common Courage Press, 2004, p. 13-14.

(٢) Ibid., p. 15.

الحكومي، المدعوم من الولايات المتحدة، ظهور جين بيرتراند أرستيد، كأمل لسكان هايتي ومعاناتهم الطويلة.

عودة أرستيد

انتُخب جين بيرتراند أرستيد للرئاسة مجدداً في تشرين الثاني/نوفمبر العام ٢٠٠٠ بعد انتخابات مبكِّرة من ذلك العام، منحت حزب لافالاس أغلبية المقاعد في هيئة هايتي التشريعية. إلا أن دورة رئاسة أرستيد الجديدة قوطعت مجدداً.

وطوال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤، بث برنامج «الديموقراطية الآن!» تقارير من هايتي عن تزايد العنف والتهديد بالانقلاب. كانت العصابات المسلحة تهاجم محطات الشرطة المسلحة وغيرها من المراكز الحكومية في جميع أنحاء الدولة على نحو متكرر وسيئ. قُتل أربعون شخصاً على الأقل في تلك المناوشات. كانت القوات الحكومية الرسمية الخاصة بأرستيد، التي تفتقر إلى التمويل والموارد، مجهزة على نحو رديء وعاجزة عن مقاومة العنف. فقد كان أرستيد قد سرّح الجيش العام ١٩٩٥، وقُدّرت عناصر الشرطة الوطنية بحوالى ثلاثة آلاف رجل فقط. وقد تصادم مؤيدو أرستيد على نحو متكرر مع المتمردين وغيرهم من معارضي الحكومة.

في السادس عشر من شباط/فبراير ٢٠٠٤، قالت النائبة ماكسين واترز، «هناك المعارضة المدعومة، كما أعتقد، من قبل [نائب وزير الخارجية لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية، روجر بي] نوريغا في وزارة الخارجية، وغيره، الذين طالما تدخلوا في سياسة هايتي، والذين يحاولون طرد الرئيس». كان نوريغا عضواً رئيسياً في لجنة العلاقات الأجنبية لمجلس الشيوخ عندما كان يرأسها السيناتور الأسبق جيسي هيلمز. وكان نوريغا وهيلمز عضوين في مجموعة المتطرفين، الذين، كما تصفهم واترز، «كرهوا هايتي وعملوا ضدها دائماً».

قالت واترز إن «نيويورك تايمز» اقتبست قول مسؤول مجهول الهوية في وزارة الخارجية، بأنه «لا بد من القيام بشيء ما في هايتي، وبأنه من الممكن أن تقدم وزارة الخارجية الدعم لطرد» الرئيس أرستيد[١]. وأشار المسؤولون الأميركيون في هذا التصريح وغيره من التصريحات الأخرى غير اللائقة، إلى أنهم يريدون إسقاط أرستيد. أنكر وزير الخارجية ذلك رسمياً، لكن بالنسبة إلى أي متابع لأخبار هايتي على مر السنين، لا تكون مفاجأة معرفة أن واشنطن كانت تبعث نواياها لذلك عبر البرقيات.

في السابع عشر من شباط/فبراير، قال رئيس وزراء هايتي يفون نيبتن، «إننا نشاهد آلة المعارضة تتحرك في طريقها». في اليوم التالي، أجرى برنامج «الديموقراطية الآن!» لقاءً مع كيم إفيس، محرر صحيفة «هايتي بروغرس»، الذي وصف الوضع في هايتي على الأرض قائلاً: «نشاهد رجال أعمال أثرياء يقودون تمرداً ضد الحكومة»[٢].

ركز إيرا كورزبان، المستشار الرئاسي لحكومة هايتي، على هذا الموضوع في برنامج «الديموقراطية الآن!» في الخامس والعشرين من شباط/فبراير. «أعتقد أن هذه مجموعة مسلحة ومدربة وموظفة من قبل وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة. إنه على نحو واضح عملية عسكرية، وهذا انقلاب عسكري».

الأمر الذي أثار إزعاج المراقبين المحنكين في هايتي على نحو خاص، هو حقيقة أن العديد من قادة العصابات المسلحة عملوا سابقاً بإدارة حملة من الذعر في أوائل التسعينيات، أدت إلى الإطاحة بأرستيد. وتبعاً لما ورد في «هايتي بروغرس»، وصل لويس غوديل تشامبلين، وهو نائب سابق لرئيس عصابة القتل FRAPH ذات الطابع العسكري، في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في مدينة غونافيز في هايتي، حيث قواعد العصابات المسلحة منتشرة بكثرة هناك.

---

(١) Democracy Now!, February 16, 2004.

(٢) Democracy Now!, February 18, 2004.

كانت قائمة جرائم تشامبلين ذائعة الصيت في هايتي. أُدين وعوقب غيابياً لمجزرة العام ١٩٩٤ في رابوتو، حيث قُتل أكثر من خمسين شخصاً على يدي جيش هايتي، كما تمت إدانته أيضاً لاغتيال الناشط الديموقراطي، أنطوني إزماري، في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

عند تحدثه معنا في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وصف كيم إفيس كيف «ظهر تشامبلين الأسبوع الماضي على رأس طابور من العربات المخصصة للطرق الوعرة ومجموعة رجال يرتدون ملابس تمويه مع بنادق. قاد الهجوم على بلدة هيتشي، حيث قتل رئيس الشرطة وحارسه الشخصي. أفرغوا السجن، كما الحال في كل مرة يحتلون فيها بلدة، ثم في الكثير من المرات التي يعملون فيها على تجنيد أفراد من السجناء معهم، ثم يحرقون مركز الشرطة... وإن أراد المرء إثبات أن الإرهابيين متورطون في هذا التمرد، فهذا يتضح تماماً من هناك».

اتهم المحامي كورزبان الولايات المتحدة بأنها تمول المتمردين بالأسلحة سراً. قال، «جاء هؤلاء الأشخاص عبر حدود الدومينيكان، بعد أن قدمت الولايات المتحدة عشرين ألف بندقية M-16 إلى جيش الدومينيكان، إنها عملية عسكرية. ليست مجرد مجموعة عشوائية من المحررين، كما ذُكر في الصحافة قبل أسبوع أو أسبوعين».

في الخامس والعشرين من شباط/فبراير، صرح تشامبلين وغيره من قادة البرلمان، بأنهم سيتقدمون نحو العاصمة، بورت أو برينس، في غضون أسبوعين. قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً، واصفة إياه بخطة سلام، لصالح تشامبلين ومساعديه. لم يكن لدى أرستيد أي خيار آخر سوى القبول بالخطة، إلا أن المعارضة رفضتها بعد ذلك على نحو غامض. كان القائد العسكري في واشنطن لهذه الأزمة، هو نائب وزير الخارجية روجر نوريغا. قال كورزبان إنه يعتقد أن نوريغا كان يتذرع عمداً «ليتمكن الجناح العسكري للمعارضة من السيطرة على مساحات أكبر من أراضي هايتي، وخلق أمر منته مسبقاً».

قال كورزبان، «السؤال هو، هل سيقف المجتمع الدولي جانباً ويسمح للديموقراطية بأن تزول من هذا العالم عبر انقلاب عسكري وحشي من قبل أشخاص لديهم تاريخ دنيء حافل بانتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان؟».

سيحصل كورزبان على إجابته قريباً. في السابع والعشرين من تشرين الثاني/ فبراير ٢٠٠٤، صرح سكوت ماكليلان، المسؤول الصحافي في البيت الأبيض، والناطق باسمه بـ «أن هذه الأزمة التي طال اضطرابها، هي من صنع السيد أرستيد بشكل أساسي»[1].

الانقلاب

في ساعات الصباح الأولى ليوم الأحد، التاسع والعشرين من تشرين الثاني/فبراير ٢٠٠٤، أُجبر الرئيس جين بيرتراند أرستيد على الاستقالة من السلطة، وأُخرج من بلده بحسب الخطة الأميركية.

زعمت إدارة بوش، وردد الإعلام الأميركي كالببغاء خلفها، أن أرستيد هرب من البلد بإرادته. وقدمت مقالة «نيويورك تايمز» المتعلقة «باستقالة الرئيس أرستيد» وصفاً داخلياً مُفصلاً، يتألف بكامله من اقتباسات عن مسؤولين أميركيين مجهولي الهوية. وقد وصفت الأحداث في هايتي على هذا النحو:

«أصدر أرستيد قراره بالتخلي عن السلطة مساء يوم السبت، بعد ساعات من شك البيت الأبيض في تصريح له بملاءمته للحكم.

«طرح أرستيد على نحو متواضع سؤالاً على السفير الأميركي [جيمس بي فولي] في هايتي عن طريق معاونه، بإشارة إلى الفصل بين العنف المسيطر على بلده والمناشدات من قادة العالم لتنحيه جانباً، إن كانت استقالته من الرئاسة ستساعد بلده.

---

(١) AP, AFP, "Aristide Flees Country," Herald Sun (Australia), March 1, 2004.

«كأنه آخر شخص في العالم يدرك أن بلده سيكون أفضل لو تخلى عن السلطة»، قال المسؤول...

«أراد السيد أرستيد معرفة... ما هي الأماكن التي يتمكن أرستيد من اختيارها للجوء إليها في منفاه، قال المسؤول... أجاب الأميركي: «اختر أي مكان تفضله. هذا يعود إليك»[1].

لكن، كما أصرت ماكسين واترز وراندال روبنسون في اتصالاتهما الهاتفية لبرنامج «الديموقراطية الآن!» في الأول من آذار/مارس، فإن قصة أحداث «نيويورك تايمز» وإدارة بوش بخصوص هايتي، لا تمتلك أي مثيل لها في الواقع.

عرضنا نسخاً لمحادثاتنا مع واترز وروبنسون على الهواء، ونقلهم المراسلون إلى البيت الأبيض والبنتاغون. سأل مراسل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد إن كان تقريرنا بخصوص أن الولايات المتحدة شريكة في الانقلاب الذي أزال أرستيد هو تقريراً صحيحاً. ضحك رامسفيلد: «إن فكرة اختطاف شخص ما تتناقض مع كل شيء سمعته أو رأيته أو علمته. لذا أعتقد أني لا أظن أنه يقول ما تقول إنه يقوله».

علمت في سنيّ عملي كصحافي، بأنه عندما تجعل الناس يضحكون عليك، فإنك ربما تخطط لشيء ما.

تحدث وزير الخارجية كولن باول في ذلك اليوم أيضاً: «لم يتم اختطافه. لم نجبره على الصعود إلى الطائرة. ذهب إلى الطائرة بإرادته، وهذه هي الحقيقة».

وفي النهاية، قال المسؤول الصحافي في البيت الأبيض، سكوت ماكليلان: «إن نظريات المؤامرة كهذه لا يمكنها مساعدة الشعب في هايتي على إدراك المستقبل الذي يتطلعون إليه: مستقبل أفضل؛ مستقبل أكثر تحرراً وأكثر ازدهاراً. اتخذنا خطوات لحماية السيد أرستيد. اتخذنا خطوات لحماية أفراد عائلته وهم يغادرون هايتي. قرر السيد أرستيد الاستقالة، وشرح أسباب قيامه بذلك».

---

(١) Christopher Marquis, "The Aristide Resignation: The Finale," New York Times, March 1, 2004.

ثمة خطأ فاضح في حجة غياب إدارة بوش: ما الذي يدفع أرستيد إلى اختياره بإرادته مكاناتٌ لم يزره من قبل إطلاقاً ـ جمهورية أفريقيا الوسطى ـ، وهي ديكتاتورية أفريقية نائية ذات اتصالات رديئة وتواصل ضئيل مع العالم الخارجي؟ قال أرستيد إنه كان في الواقع ممنوعاً من إجراء اللقاءات، وتلك اللقاءات القليلة التي أجراها يصعب فهمها كثيراً.

سأل مراسل قناة CNN النائبة ماكسين واترز عن أرستيد، «كيف يمكنك تصديقه؟».

هذا سؤال عادل. كيف يمكنك تصديق أي شيء تقوله الحكومة؟ هذا هو الموقف الذي يجب أن يتخذه الصحافيون تجاه جميع المسؤولين في الحكومة.

في الرابع عشر من آذار/مارس، تلقيت مكالمة مفاجئة من راندال روبنسون: «استأجرنا جميعاً طائرة للذهاب إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وسنعيد عائلة أرستيد إلى الوطن. هل يمكنك المجيء؟».

وفي غضون أربع وعشرين ساعة، كنت في المطار في ميامي، حيث التقيت بماكسين واترز وراندال روبنسون وشارون هي ويبستر، وهي عضو في برلمان جامايكا، كانت في مهمة إيصال رسالة دعوى من رئيس وزراء جامايكا في ذلك الوقت، بي جي باترسون، رئيس مجتمع الكاريبيان والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الغربي CARICOM. سافرت كالمراسل الصحافي الوحيد لتوثيق هذه الرحلة التاريخية، برفقة بيتر إنسنر من «واشنطن بوست».

سافرنا بالطائرة من ميامي عبر باربادوس إلى العاصمة داكار في السنغال، ثم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وحال وصوله، وجد الوفد نفسه في مأزق: فذلك اليوم هو الذكرى السنوية الأولى للانقلاب العسكري الذي منح ديكتاتور جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسويس بوزيزي، السلطة.

نعم، الأميركيون يلجأون بالفعل إلى بعض الحلفاء «المخلصين» في أوقات الشدة.

لم يرغب الوفد في أن يظهر بأي طريقة مشاركاً في «احتفال» الحكومة

بانقلابها. لذا خلال الساعات السبع التالية، تفاوض الوفد داخل قصر رئاسي مع الديكتاتور. عندما أراد بوزيزي المغادرة «للتفكير» في اقتراح، أخبرني الرئيس أرستيد بأن الديكتاتور ذاهب لتلقي أوامره التنفيذية من فرنسا والولايات المتحدة.

أصبحت إدارة بوش في مأزق الآن، وهي التي صنعته بنفسها. كان كبار المسؤولين قد أصروا باستمرار على أن أرستيد قد غادر هايتي بإرادته إلى موقع من اختياره. ليست مشكلتهم أن اختار أرستيد جمهورية أفريقيا الوسطى النائية والمستبدة. أما الآن، فقد فضح هذا الوفد الصغير خديعة البلد الأقوى سلطة على الأرض. أصرت المجموعة على أنه في حال جاءت عائلة أرستيد بحرية إلى هنا، بإمكانها المغادرة بحرية. أخيراً، أعلن بوزيزي أن بإمكان عائلة أرستيد المغادرة.

وكما قالت مارغريت مياد، «لا يراودك أي شك، ولو للحظة، في أن مجموعة صغيرة من الأشخاص المفكرين الملتزمين غير قادرة على تحقيق اختلاف. في الواقع، إنه الشيء الوحيد الذي تحقق أصلاً».

وهكذا، مضت عائلة أرستيد في طريقها عبر العالم عائدة إلى وطنها. ونحن نحلق من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى السنغال، ثم إلى جزر كاب فيرد، وبعدها إلى المحيط الأطلسي. شرح لي الرئيس أرستيد ما حدث معه في آخر يوم له في هايتي: «خرقوا الأمر الدستوري باستخدامهم القوة لإخراجي من البلد... عندما تكون هناك قوات عسكرية قادمة من الخارج، تحيط بمنزلك، وتسيطر على المطار، وتحيط بالقصر الوطني، وتنتشر في الشوارع، وتأخذك من منزلك لتضعك في طائرة تقضي فيها عشرين ساعة من دون معرفة مكان وجهتك... إن هذا هو استخدام القوة لإخراج رئيس منتخب على نحو ديموقراطي خارج بلده».

أصر أرستيد على أن «هناك قوات أميركية، ويشتبه أيضاً... في وجود قوات أخرى من بلدان أخرى».

إن أحد التفاصيل الأكثر إزعاجاً في قصة إخراجه من بلده، هو رفض الولايات المتحدة السماح لمؤسسة ستيل، وهي المؤسسة الأميركية التي تعمل على توفير الأمن الشخصي لأرستيد، أن تحضر المدد العسكري عند تأزم الوضع الأمني. قال أرستيد إن «المسؤولين الأميركيين أمروا [مؤسسة ستيل] بالمغادرة، والمغادرة على الفور»، كما تم منع العملاء الخمسة والعشرين الإضافيين لمؤسسة ستيل، المفترض وصولهم إلى هايتي في التاسع والعشرين من شباط/فبراير، من مغادرة الولايات المتحدة. «تلك كانت رسالة قوية جداً لهم ولنا»، قال أرستيد، «كان واضحاً في عقلي أن ذلك جزء من الخطة العالمية... لخطفي أثناء الانقلاب».

وسنحت لي أيضاً فرصة التحدث مع فرانز غابرييل، الحارس الشخصي لأرستيد، الذي كان شاهداً على أحداث تلك الليلة. قابلته دخل القصر الرئاسي في العاصمة بانغوي عندما كانت عائلة أرستيد تلتقي بالوفد. ذكر غابرييل أنه عند الخامسة صباحاً، وصل طاقم من السفارة الأميركية، بمن فيهم نائب رئيس المهمة لويس مورينو، إلى منزل أرستيد. «جاؤوا ليخبروا الرئيس عن انعقاد مؤتمر صحافي في السفارة، وكي يجهز نفسه لمرافقتهم. اتصل الرئيس بزوجته ميلدريد، وصعدنا إلى السيارات للذهاب إلى السفارة». علم غابرييل أن المؤتمر الصحافي الذي سيعقده أرستيد يتعلق بما «إن كان سيتخلى عن السلطة».

لكن، عند اتجاه القافلة نحو السفارة، «انحرفنا يميناً إلى المطار. كان ذلك عندما أدركت أننا لسنا ذاهبين إلى السفارة».

«شاهدت جنوداً من قوات المارينز الأميركية في كل مكان»، ذكر غابرييل. «رأيت طائرة بيضاء تحمل علم الولايات المتحدة في نهاياتها، وبدت غريبة لعدم وجود أي كتابات عليها. عند توقف الطائرة، جعلونا نصعد إليها. ركب الجميع في الطائرة، بمن فيهم عملاء مؤسسة ستيل المتعاقدة مع الحكومة للحفاظ على أمن الرئيس».

يقول، «لم نعرف إطلاقاً إلى أين اتجاهنا. حتى أن الرئيس نفسه لم يعرف أين سيذهب... يمكنني القول إن هذا اختطاف».

لمن البلد؟

مع اقتراب طائرتنا من باربادوس في أفريقيا، سمعنا من غرفة أخبار «الديموقراطية الآن!»، بأن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول، يهددون أرستيد، بقولهم إنه لن يعود إلى هذا النصف من الكرة الأرضية.

لمن نصف الكرة الأرضية؟

قال السفير الأميركي لهايتي جيمس فولي، إن أرستيد لن يتخطى دائرة، نصف قطرها ١٥٠ ميلاً من هايتي.

لمن البلد؟

كان رئيس وزراء جامايكا بي جي باترسون، قد دعا عائلة أرستيد إلى المكوث في جامايكا. عند وصولنا إلى هناك، تحدثنا مع قناة CNN عبر القمر الصناعي. سألني مراسل CNN ميلز أوبرين، عن مقدار الاتصالات التي يمتلكها أرستيد مع أنصاره داخل هايتي، كأن الأغلبية الكبيرة للأصوات التي دعمت أرستيد هي مجرد مجموعة متآمرة في أساسها. وقد عكس السؤال الطريقة التي صوّرت فيها إدارة بوش الأزمة: هناك حزبان متنازعان متساويان، تتدخل الولايات المتحدة الأميركية بينهما ببساطة لإعادة النظام.

أجبته:

أنا لست مهتماً للتدخل على اتصالاته الخاصة مع الشعب في هايتي. لكن، يمكنني القول فقط إنه في الانتخابات المؤخرة، نال فوزاً ساحقاً عبر تصويت ديموقراطي.

إنه لشيء مثير أن عضو الكونغرس الأميركي ماكسين واترز قالت للوفد عندما سمعت، على سبيل المثال، سفير الولايات المتحدة إلى هايتي، جيمس فولي، يقول إنه لا يمكن أرستيد الاقتراب من هايتي حتى بحدود ١٥٠ ميلاً. . . قالت إنه في حال كان الشعب مهتماً للعنف في هايتي، يجب أن يقلقوا بشأن الأشخاص الذين يسمّون «قادة الثورة»؛ أشخاص مثل جوديل تشامبلين، الذي أُدين غيابياً باقترافه جريمة.

ومن قراءة الإعلام الأميركي، ومتابعته، لا يمكن الأميركيين سوى أن يرتبكوا على نحو يائس من تلك المعلومات التي يحصلون عليها عن هايتي. لنتفحص هذا التحليل الغريب عن أزمة هايتي من قبل المراسل مايكل وينز الذي نُشر في «نيويورك تايمز» بعد أسبوع من طرد أرستيد:

يريد جين بيرتراند أرستيد، آخر قائد بارز لهايتي في المنفى، أن يشعر بالمعاناة في أفريقيا الجنوبية: أرض بجمال ساحر، وطقس متوسطي، وطرق سريعة بجودة أميركية، وسفن باريس لوكس المناسبة لحاكم سابق ملأ جيوبه العميقة من الأرض الفقيرة.

وبدلاً عن ذلك، يقتل وقته في جمهورية أفريقيا الوسطى، أمة بحجم تكساس من السهول المنبسطة، والرطوبة الأمازونية، على بعد حوالى ٤٠٠ ميل فقط عن الطرق الممهدة بجودة أفغانية، والفن الرخيص المشكل من أجنحة الفراشات في سوق العاصمة كيسينك.

... ربما تنقصه ببساطة المعدات اللازمة. لكن جين بيديل بوكاسا، يمتلك المعدات اللازمة... عيدي أمين دادا يمتلك المعدات اللازمة... يشير التاريخ إلى أنه كلما كان الديكتاتور أكثر وحشية، أراد الآخرون منع الدعم الدبلوماسي عنه، في اندفاع سريع لإنهاء الوحشية...

ربما لا يعرف الطغاة ما هي القومية. وبالنسبة إلى البعض، تعتبر استضافة المستبدين في المنفى بادرة إنسانية، كما هي أخلاقية. «يجب أن يُقتل بعض هؤلاء الأشخاص، على نحو واضح»، يقول مايكل ليدين، وهو باحث مقيم في

المعهد الأميركي للمشاريع في واشنطن ومحافظ مهاجم لهذه المواضيع وأمثالها. «أنا مؤيد بشدة لمحاكمتهم واستعادة جميع الغنائم المكتسبة بطرق غير مشروعة».

إن هذا المنطق الساخر لمقالة «التايمز» خاطئ بكامله: لم تمنع أفريقيا الجنوبية منح اللجوء السياسي لأرستيد. في الواقع، قال وزير خارجية أفريقيا الجنوبية زوما لراندال روبنسون في الأول من آذار/مارس، إن أفريقيا الجنوبية لم تستلم طلب اللجوء السياسي على الإطلاق. إلا أن مقالة «التايمز» كانت متميزة لكشفها نتائج إنكار الجميل مع الجناح اليميني للجمهورية والنخبة المحافظة في هايتي: عندها يتم تصنيفك مع السفاحين المضطربين عقلياً من أمثال بوكاس وأمين، ويقترح ناقد أميركي من الجناح اليميني وجوب إعدامك.

إن ما يثير الحكومة الأميركية بصورة أساسية ـ ووكيلها الإعلام الأميركي ـ هو أن أرستيد يحظى بدعم جماهيري هائل، ولا تدعمه مجرد نخبة صغيرة من الهايتيين المدعومين من الولايات المتحدة. وبرغم ذلك يقتبس الإعلام الأميركي ويستشهد بهذه النخبة (لأن العديد منهم يتحدث اللغة الإنكليزية إلى حد ما، بينما أغلب سكان هايتي يتحدثون الفرنسية أو الكريبولية)(*)، مستثنياً بالكامل جماهير هايتي الفقيرة.

أما القصة التي تجاهلتها معظم وسائل الإعلام الأميركي، فهي كيف حصلت الولايات المتحدة على سجل شامل تقريباً لوضع الديموقراطية الفاسدة في هايتي. وبدءاً من دعمها لفرق القتل التي أطاحت بأرستيد في التسعينيات، إلى حجب مساعدات الإعانة عندما تمت إعادة انتخاب أرستيد العام ٢٠٠١، كانت الولايات المتحدة مهووسة بإبقاء هايتي تحت العبودية الفعلية. كتب مؤيد هايتي منذ قتل طويل باول فريمر، «قد تعتقد أن هذا خبر يستحق الذكر: قيام القوات المشتركة لأقوى أمم العالم بحجب المساعدات والمعونات الإنسانية المرسلة إلى واحد من أفقر البلدان. إلا أن نشر هذه القصة كان مستحيلاً طوال ثلاث سنين في الصحف العالمية السائدة. ولم يتم ذلك حتى آذار/مارس ٢٠٠٤ عندما

(*) الكريبولية: الفرنسية التي ينطق بها الكثير من الزنوج في الجزء الجنوبي من لويزيانا.

تمكنا من قراءة الخبر في صحيفة أميركية يومية، ومعرفة أن تجميد المساعدات ربما قد ساهم في الإطاحة بحكومة هايتي المفلسة»[١]. إن صحيفة «بوسطن غلوب» هي من قام في النهاية بنشر القصة في السابع من آذار/مارس:

لمدة ثلاث سنين، منعت حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنوك العالمية مساعدات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لحكومة هايتي، لتفسد اقتصاد أمة بلغ فقرها مسبقاً ضعفي أي بلد آخر في النصف الغربي للكرة الأرضية.

وأدى ذلك المنع، الهادف إلى الضغط على الحكومة لتعديل إصلاحاتها السياسية، إلى ترك هايتي تصارع لتلبية حتى احتياجاتها الأساسية، وأضعف ذلك من سلطة الرئيس جين بيرتراند أرستيد، الذي نُفي قبل أسبوع. أما اليوم، فإن حكومة هايتي، التي هي مسؤولة عن ثمانية ملايين مواطن، تمتلك ميزانية سنوية بحوالى ثلاثمئة مليون دولار: أقل من ميزانية كامبردج في [ماستشوتس]، المدينة التي تحتوي على مئة ألف شخص فقط...

ويؤكد العديد من مؤيدي أرستيد على نحو غاضب، في هايتي وخارجها، أن المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، قد تخلى عن الديموقراطية النامية عندما احتاجت هايتي إلى المساعدة في أحلك الأوقات. ويعتقد العديد أن أرستيد نفسه هو في الحقيقة المستهدف من تلك العقوبات الاقتصادية، في الوقت نفسه الذي بدأت فيه هايتي تنظيم التحكم في مواردها.

يقول جيفري ساتش، وهو اقتصادي في جامعة كولومبيا، «هذه حالة قطعت فيها الولايات المتحدة المورد. أعتقد أن الأميركيين فعلوا ذلك عمداً لإسقاط أرستيد»[٢].

لم تعمل الولايات المتحدة على قطع المساعدات وحسب، بل طالبت تلك

---

(١) AP, AFP,"Aristide Flees Country," Herald Sun (Australia), March 1, 2004.

(٢) Farah Stockman and Susan Milligan, "Before Fall of Aristide, Haiti Hit by Aid Cutoff," Boston Globe, March 7, 2004.

الدولة الفقيرة بالفدية: أُجبر أرستيد على تسديد القروض الأميركية التي دفعتها الولايات المتحدة إلى ديكتاتورية دوفلير والأنظمة العسكرية التالية. والنتيجة: في العام ٢٠٠٣، أرسلت هايتي ٩٠٪ من احتياطاتها الأجنبية إلى واشنطن لتسديد هذه القروض[١].

بعد انقلاب العام ٢٠٠٤، صدر المزيد من التفاصيل عن كيف عملت الولايات المتحدة على إسقاط حكومة أرستيد. قبل تولي أرستيد السلطة العام ٢٠٠١، أنفقت الوكالة الأميركية للتطوير الدولي ومعهد الجمهوريين الدولي (وهي الذراع الدولية للحزب الجمهوري، التي يقودها جمهوريون من السلطة العليا مقربون للرئيس جورج دبليو بوش) ملايين الدولارات لإنشاء المعارضة وتسليحها وتنظيمها. لم يكن الأمر يتعلق بتقوية المجتمع المدني، بل بجعل هايتي أثناء حكم أرستيد غير قابلة للضبط.

منذ العام ١٩٩٨، نقل ماكس بلومينثال في سالون، «أن معهد الجمهوريين الدولي، الذي حُددت مهمته المُعلنة بتشجيع ممارسة الديموقراطية في الخارج، أطلق برنامجاً بثلاثة ملايين دولار لإنشاء حزب في هايتي، ليدرب من خلاله الخصوم السياسيون لأرستيد، ويوحدهم في كتلة مستقلة. وتبعاً للسفير الأميركي السابق، يشجعهم على رفض الاتفاقات المشتركة المُصدّق عليها دولياً، بهدف تصعيد الأزمة السياسية في هايتي»[٢]. كان اللاعب الرئيسي للمعهد في هايتي هو ستانلي لوكاس، وهو مدرب جودو سابق يمتلك علاقات مقربة مع FRAPH ومع العديد من المسيئين المشهورين إلى حقوق الإنسان (يعمل لوكاس حالياً على برنامج المعهد بخصوص أفغانستان)[٣]. وتحت ذريعة إنشاء الحزب، جمّع

(١) Paul Farmer, "What Happened in Haiti?" in Getting Haiti Right This Time, ed. Noam Chomsky, Paul Farmer and Amy Goodman, Common Courage Press, 2004, p. 19.

(٢) Max Blumenthal, "The Other Regime Change," Salon, July 16, 2004.

(٣) Walt Bogdanich and Jenny Nordberg, "Mixed U.S. Signals Helped Tilt Haiti Toward Chaos," New York Times, January 29, 2006.

لوكاس قادة الانقلاب السابق في معارضة شعبية زائفة يطلق عليها التقارب الديموقراطي. شرح بلومينثال عبر برنامج «الديموقراطية الآن!» أن «التقارب الديموقراطي ليس بحزب سياسي تقليدي. إنه أشبه بالجناح السياسي للانقلاب، ذلك أن الاستراتيجية التي تبناها تركز على التقدم في العملية الديموقراطية على نحو شامل»[١].

وبدا أن المعهد، في دعمه للميليشيات، يخرق كلاً من دليله الخاص وقوانين مؤسسه الرئيسي، الوكالة الأميركية للتطوير الدولي، التي تمنع أعضاءه من العمل مع أحزاب غير ديموقراطية، تلك التي لا «تتجنب استخدام العنف للإطاحة بمؤسسات ديموقراطية»، أو «التي صادقت العنف في السابق، أو مولته»[٢].

لقد تم حذف هذه الحقائق بالصورة الملائمة، لصالح النسخة الرسمية لقصة هايتي، التي تعتبر أرستيد ببساطة مجرد مستبد يجب طرده. إليكم الحوار الذي أجريته مع الكولونيل لورانس ويلكرسون، رئيس الأركان السابق لوزير الخارجية كولن باول، على شاشة «الديموقراطية الآن!» في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥:

آمي غودمان: ذهبتُ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وقال [أرستيد] إن الولايات المتحدة ضغطت عليه للمغادرة، ثم طردته، ووضعته على طائرة تابعة للجيش والاستخبارات الأميركية. لم تكن لديه أي فكرة عن مكان توجهه إلا عند إلقائه في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الكولونيل لورانس ويلكرسون: لا يمكنني تخيل أن رجلاً مثل أرستيد، يمتلك سلطة مُفرطة، بل استحواذية، يقول كلاماً مختلفاً. كما قلت، إن كولن باول كان مطّلعاً على الوضع في هايتي، وربما مثله مثل أي شخص آخر في أميركا. أصدر باول قراره بالاعتماد على تقديم سفيرنا في هايتي تقريراً واضحاً

---

(١) Democracy Now!, July 20, 2004.

(٢) Blumenthal, op cit.

جداً عن الأوضاع هناك، وأصدر الرئيس [بوش] القرار على الفور. كان قراراً حكيماً، وأنا أناصر هذا القرار.

إن الوضع في هايتي يفطر قلوبنا جميعاً طوال الوقت. إنها على وشك أن تصبح دولة فاشلة تماماً. وبسبب قربها من الولايات المتحدة، نعرف ما يعنيه ذلك الفشل. وليس واضحاً أن هايتي قادرة على الخروج من ذلك الوضع. وكما قلت، إنها في وضع يفطر قلوبنا جميعاً. لكن في هذا المثال بالتحديد، أعتقد أنه تم إصدار قرار جيد: قرار منع المزيد من إراقة الدماء التي كانت ستنتشر لو لم يتم إصداره.

آمي غودمان: لماذا قلت إن الرئيس، أرستيد، مهووس بالسلطة؟ إنه رجل تم انتخابه بطريقة ديموقراطية كرئيس لهايتي، ومن دون شك حصل على نسبة من الأصوات تفوق تلك التي حصل عليها الرئيس بوش في هذا البلد.

الكولونيل لورانس ويلكرسون: من فضلك، لا تعتبري نسبة الأصوات معادلة للديموقراطية، كأنها تعادل أنواع المنظمات التي تعكس الديموقراطية في أميركا. لقد تم اختيار هتلر عبر تصويت شعبي أيضاً.

أغرقنا مستمعو برنامج «الديموقراطية الآن!» برسائل الكترونية لتصحيح قول الكولونيل: لم يأت هتلر بالتأكيد إلى السلطة عن طريق انتخابات شعبية. تم تعيينه كمستشار في صفقة عقدها الرئيس الألماني الكهل هيندنبرغ في كانون الثاني/يناير ١٩٣٣. لكن زلة لسانه كانت مؤثرة. فبالنسبة إلى خيرة مسؤولي وزارة الخارجية، يكون الانتخاب عبر دعم ساحق من الجماعات الفقيرة في هايتي، طريقة لصنع الديكتاتور. إن تعيين أي رئيس تحت تهديد الولايات المتحدة، هو حقاً انتصار للديموقراطية.

في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، نشرت «نيويورك تايمز» قصة مطولة ضمن تحقيق، عن الوسيلة التي قام من خلالها الجمهوريون من الجناح اليميني في وزارة الخارجية الأميركية، بتنظيم عملية الإطاحة بأرستيد. كان قد مضى على برنامج «الديموقراطية الآن!» وهو ينقل هذه الأخبار، مدة

سنتين. وتبعاً لمثال «أن تأتي متأخراً، خير من ألا تأتي أبداً»، قدمت «التايمز» بعض التفاصيل الجديدة عن الانقلاب المدعوم من قبل الولايات المتحدة. وصف بريان دين كوران، سفير الولايات المتحدة إلى هايتي، إلى أن تم طرده من قبل متشددي إدارة بوش في آب/أغسطس ٢٠٠٣، التعليمات الأصلية التي تلقاها كسفير: «كان تعزيز الديموقراطية يكمن في صلب ما أفعله في هايتي». كانت أوامره تهدف إلى دعم حق أرستيد في الرئاسة، مع المحاولة في الوقت نفسه إنشاء تسوية مع خصومه. «كانت تلك السياسة المصرح بها رسمياً»، كما قال لـ «التايمز»[١].

كان كوران يجذّف عكس التيار. ذلك أن المجموعة التي عيَّنها جورج دبليو بوش لإدارة أميركا اللاتينية في وزارة الخارجية، تمتلك خبرة كبيرة في دعم عصابات القتل وإسقاط الحكومات المدعومة شعبياً، وتفوق خبرتها في تعزيز الديموقراطية. وقد ضمت هذه المجموعة إليوت أبرامز، المشترك في الفضيحة القديمة إيران الشهيرة باسم إيران ـ كونترا (والذي اعترف بتهمة حجب المعلومات عن الكونغرس العام ١٩٩١، وعفا عنه الرئيس بوش الأول)؛ وأوتو ريتش اللوبي الأصل، الذي أصر المراقب المالي العام للعام ١٩٨٦ على أنه «متورط في نشاطات إعلامية سرية ممنوعة» أثناء عمله في إدارة ريغان.

ذكر ريتش لـ «التايمز»، وهو الذي استُبدل في ما بعد بروجر نوريغا كالمسؤول الأعلى سلطة في أميركا اللاتينية، أن «هناك تغييراً في السياسة، لم يفهمه ربما جيداً بعض الأشخاص في السفارة»، في إشارة إلى السفير كوران. «أردنا أن نتغير، لمنح سكان هايتي فرصة اختيار قائد ديموقراطي».

بالنسبة إلى أوتو ريتش، لم تكن المشكلة هي الديموقراطية المُدمرة في هايتي. يقول، «إن الجريمة هي أن إدارة كلينتون دعمت أرستيد طوال فترة تواجدها».

وبعد شهرين من إسقاط أرستيد، قال روجر نوريغا لمعهد المشاريع

(١) Bogdanich and Nordberg.

الأميركي، «تعتقد إدارة بوش أنه في حال نفذنا جميعاً واجبنا، وقمنا به على النحو الصحيح، ستحظى هايتي بالديموقراطية التي تستحقها».

وبدلاً من حكومة منتخبة على نحو ديموقراطي في هايتي، منحتها الولايات المتحدة التعاسة وإراقة الدماء. حيث ورد في التايمز، «لقد خلقت الاغتيالات والعنف الإجرامي والاعتقالات العشوائية، مشكلة فاجعة في حقوق الإنسان». وبعد الانقلاب، بدأ قادة هايتي المعيّنون من قبل إدارة بوش، بحملة مطاردة منظمة لاعتقال مؤيدي أرستيد وقتلهم. لم تكن قوات المارينز الأميركية تهدف إلى التدخل في حماية الرئيس المنتخب، لكنها تدخلت فعلاً بعد عزله للقضاء على مؤيديه. وبين هؤلاء الذين اختارتهم قوات المارينز، مطرب الأغاني الشعبية ومنظم المجتمع سو آن أوغوستي، في وقت تم سجن رئيس الوزراء السابق لأرستيد، يوفون نيبتون، لمدة سنة من دون إصدار أي تهمة بحقه. وبعد إضرابه عن الطعام والاحتجاج الدولي العنيف، اتهمته الحكومة أخيراً بتحريضه للمجزرة ـ تلك التي لم يجد تحقيق الأمم المتحدة أي دليل على حدوثها إطلاقاً ـ. كما تم اعتقال رجل الدين المسيحي جرارد جين ـ جوستي، وهو مؤيد بارز لأرستيد، وكان يُعتبر مرشحاً رئاسياً محتملاً. وقد صرحت منظمة العفو الدولي بأن الكاهن «قد سُجن بسبب صحوة الضمير».

بالإجمال، تم وضع المئات من مؤيدي أرستيد، من المسؤولين ذوي السلطة العليا إلى الناشطين المحليين، في سجون مكتظة قذرة. وللإشراف على هذه السجون، جلبت الولايات المتحدة رجلاً متورطاً سابقاً في فضائح إساءات السجون: تيري ستيوارت، الرئيس السابق لإصلاحيات أريزونا، الذي تمت مقاضاته من قبل وزارة العدل لانتهاكاته الهائلة للحقوق. وقبل أن ترسله وزارة العدل إلى هايتي، كان واحداً من فريق المستشارين الذين تم إرسالهم إلى العراق للتجهيز لسجن أبو غريب (انظر إلى الفصل العاشر، «تصدير التعذيب»، للمزيد عن ستيوارت ومستشاري السجون الأميركية المتجولين).

تلك هي الديموقراطية التي تستحقها هايتي، بنظر إدارة بوش.

صوت رئيسهم

بالنسبة إلى بعض الإعلام الأميركي، فإن العمل وفق الخط الذي ترسمه الحكومة ليس بالصدفة. هذا هو عملهم. كانت ريجين ألكسندر، مراسلة مستقلة في هايتي لوكالة الإعلام المتحد و«نيويورك تايمز». بدءاً من شهر أيار/ مايو ٢٠٠٤، ظهر اسمها في اثنتي عشرة قصة على الأقل في الإعلام المتحد، وقصتين في «التايمز». في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، كشف الصحافي المستقل أنثوني فينتون في برنامج «فلاش بوينتس» على إذاعة «باسفيك» أن ألكسندر كانت تضع قبعتين: أثناء عملها في الصحافة، تعمل أيضاً في منظمة المنح الوطنية للديموقراطية.

يمول هذه المنظمة الكونغرس الأميركي ووزارة الدفاع؛ حيث بلغت ميزانيتها للعام ٢٠٠٦ ثمانين مليون دولار. لقد لعبت المجموعة دوراً أثار كثيراً من الجدل في الانتخابات الأجنبية. وفي الوقت الذي زعمت فيه المضي في مهمتها «لتعزيز الديموقراطية»، اشتركت المنظمة في دعم المجموعات المعارضة في فنزويلا، بما فيها تمويل قادة انقلاب العام ٢٠٠٢ الذي أخفق ضد الرئيس هوغو تشافيز. وقد ارتفع تمويل المنظمة المقدم إلى هايتي من ١٤٩,٣٠٠$ في العام ٢٠٠٤ إلى ٥٤١,٠٤٥$ العام ٢٠٠٥[١]. كما قدمت المنظمة منحة بمئة ألف دولار إلى منظمة العمال، «باتي أوفري»، التي طالبت بإسقاط أرستيد.

في الواقع، حملت العمليات التي تولتها المنظمة في هايتي، تشابهاً ملحوظاً مع جهودها في إسقاط هوغو تشافيز. في كلتا الحالتين، نظمت مجموعات المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة مظاهرات احتجاج عنيفة ضد الحكومة المنتخبة، التي صورها الإعلام المؤيد لأميركا على أنها ثورات شعبية. وقد صرح قادة الانقلاب بعدها بأن الرئيس المنتخب قد استقال طوعياً، وهي مزاعم

(١) Dennis Bernstein and Anthony Fenton, "Denial in Haiti: AP Reporter RéGine is Wearing Two Hats," Flashpoints, December 29, 2005. http://haitiaction.net/News/FP/12_29_5/12_29_5.html

نشرها مسؤولون من وزارة الدفاع بمن فيهم إليوت أبرامز وأوت ريتش، اتضح في ما بعد أنها خاطئة. إن الاختلاف الرئيسي بالطبع هو أن هذه الجهود الأميركية في التدمير، قد فشلت في فنزويلا، لكنها نجحت في هايتي.

اعترفت المنظمة بأن ألكسندر كانت تعمل كممثلة ميدانية لهم في هايتي. وعندما واجه برنامج «فلاش بوينتس»، ألكسندر بهذه الحقائق، أنكرت العمل مع المنظمة. وبعد يوم، أعلنت وكالة الإعلام المتحد أن لديها روابط عمل مع ألكسندر. وفعلت «التايمز» الأمر نفسه بعد بضعة أيام. «لا بد من أن يتجنب موظفو الإعلام المتحد أي سلوك أو نشاطات تخلق نزاعاً في المصالح، أو تسوية مذلة على قدرتنا على نقل الأخبار بصورة عادلة وصحيحة»، كما قال مايك سيلفيرمان، مدير التحرير في الوكالة الإخبارية، في برنامج «فلاش بوينتس».

في هايتي، لم يكن الإعلام الأميركي جديراً بالثقة: روّج لمراهنات رئيسه. ولعدة عقود، ناصر بعضاً من أكثر العناصر استبدادية في مجتمع هايتي. وبظهور مثل هذه التقارير المساومة في أكبر المنافذ الإعلامية الأميركية، سيستغرق الأمر أكثر من عمل مساعد واحد في إطلاق أخبار حقيقية عن هايتي، عادلة وصحيحة.

* * *

في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بعد أشهر من التأخير وأربعة تأجيلات، عقدت هايتي أول انتخابات رئاسية لها منذ فوز أرستيد العام ٢٠٠٠. تم التصريح بفوز ريني بريفال، وهو رئيس سابق وحليف لأرستيد. وتماماً مثل أرستيد، اعتُبر بريفال نصيراً للفقراء. تعهد بإيجاد فرص العمل وتطوير التعليم ومحاربة التباينات الاجتماعية في هايتي.

رافقه الإعلام الأميركي ـ لكل من أولئك المدرجين في جدول رواتب الحكومة الأميركية وغيرهم ـ مع كورس في الشكوكيّة. وقبل فترة قصيرة من إعلان نجاح بريفال ـ عندما أصبح من الواضح تماماً أنه قد فاز تقريباً بنصف عدد الأصوات ـ بين ٣٢ مرشحاً، نشرت الإذاعة القومية الشعبية قصة بعنوان،

«اضطراب أهالي هايتي لفكرة فوز بريفال». لا شك في أن الاضطراب كان نصيب منظمي الانقلاب، وأنصارهم في إدارة بوش، وخاصة عندما أعلن جين بيرتراند أرستيد بعد فترة قصيرة من الانتخابات، أنه سيعود إلى وطنه في هايتي.

استحوذ الأب جيرارد جين جوستي، على مشاعر أغلبية أهالي هايتي عندما قال عن الانتخابات على شاشة «الديموقراطية الآن!»: «أشعر بالسعادة، وآمل أنه من الآن، لا يجب أن يتمكن أحد من إيقاف شعب هايتي عن ممارسة حقه في التصويت. والآن أيضاً، آمل ألا يجرب أحد مجدداً معارضة إرادة الشعب، لأن هذا يخلق الكثير من الاضطرابات، ومواقف فوضوية عشناها منذ التاسع والعشرين من شباط/فبراير ٢٠٠٤. لذا، نأمل أن يشعر الجميع من الآن باحترام كبير للآخرين، وخاصة ذلك الشعب الفقير الذي يحاول جاهداً التخلص من تعاسته وتنظيم نفسه. أمامنا فرصة واحدة أخرى في هذا التاريخ لنكسب مكانتنا كأمة، ونساهم بالحرية كما فعل أجدادنا في السابق».



الفصل السابع عشر

الاختطاف

«نحتاج إلى العودة في البث العام، إلى الروح الثورية للمعارضة، والشجاعة التي أحضرتنا إلى الوجود منذ البداية، وأوجدت هذا البلد، أيضاً».

بيل مويرز[١]

هناك حرب مشتعلة، لكن ليس في العراق فقط. لقد أطلقت إدارة بوش حملة اعتداء كاملة على الصحافة المستقلة. عمل هذا النظام على رشوة الصحافيين، واختلاق الأخبار، ومنع وصول الصحافيين إلى صفوف المعارك والكوارث، ومعاقبة أولئك الذين يطرحون أسئلة مزعجة، وتقديم المساعدة لتتمكن الشركات الضخمة من السيطرة على الإذاعات، والتواطؤ في قتل المزيد من المراسلين في العراق أكثر مما حصل في أي نزاع أميركي آخر.

في هذه المواجهة العالمية، تعرضت إحدى المناطق للقصف والنيران الثقيلة بشكل خاص: البث العام. تأسست شبكة البث الإعلامي العام (CPB) العام ١٩٦٧، وتنفق حوالى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً على شبكات البث التلفزيوني العام والإذاعة العامة، مثل الإذاعة القومية العامة (NPR)، ونظام البث العام (PBS). وتبعاً لتقرير CPB: «عند الترخيص لشبكة CPB، عزم الكونغرس، بصورة واضحة، على إيجاد محطة تلفزيونية وإذاعة غير تجاريتين في أميركا. وبرغم تلقيه الدعم من أموال الفيدراليين، إلا أنه يجب أن يتحرر بصورة مطلقة

---

(١) Democracy Now!, July 22, 2005.

من أي تدخل[١]، من الحكومة الفيدرالية، يتجاوز بنود الاتفاق المدرجة في تشريعاته»

تُوصَف شبكة CPB غالباً بأنها «حاجز الحرارة» المخصص لعزل البث العام عن التدخل السياسي. وهذا يثير مشكلة لإدارة بوش، التي أرادت رفع الحرارة على البث العام. وبدلاً من ذلك الحاجز، نصّبوا موقد حرارة محافظاً لإدارة شبكة CPB، هو كينيث توملينسون. أما مهمته بصفته رئيس شبكة CPB، إلى أن أُجبر على الاستقالة في فضيحة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، فهي تحويل البث العام إلى إمداد لأكاذيب البيت الأبيض. وتماماً كما تمثله «فوكس نيوز» في المحطات التلفزيونية. و«واشنطن تايمز» في الصحف، أمل نظام بوش أن يجعل البث العام مثلهما: مجرد مخرج إضافي لأكاذيب الحكومة.

كان توملينسون مثالياً لهذا العمل. لم يشب إخلاصه كدعائي محترف أي عيب أو خطأ: فقد عمل في «صوت أميركا» في الثمانينيات، وكان مدير تحرير «ريديرز دايجست» المحافظة، ثم أصبح أثناء تولي بوش، رئيس وكالة هيئة الإذاعة العامة للحُكام (BBG)، وهو منصب لا يزال يشغله. تشرف BBG على كامل البث الأميركي العام غير العسكري للبلدان الأجنبية. وهي تتضمن «صوت أميركا»، ومجموعة من منافذ الدعاية الأجنبية لأميركا، بما فيها الإذاعة المناهضة لكاسترو وتلفزيون مارتي، والمحطة الفضائية العربية «الحرة»، وإذاعة اللغة الفارسية، إذاعة «فاردا». إلا أنه من غير الشرعي لهذه الشبكات الإخبارية أن تبث من الولايات المتحدة بسبب قانون سميث ـ موندت للعام ١٩٤٨، الذي يمنع الحكومة من نشر الدعاية المحلية. إن مسؤول العلاقات الخارجية عضو في لجنة BBG، وهذا يصادق على الهدف الرئيسي لهذه المنافذ كأدوات للسياسة الأميركية.

لم ير توملينسون سوى اختلاف ضئيل بين دوره في الإشراف الصحافي في

(١) "Review of Alleged Actions Violating the Public Broadcasting Act of 1967," Office of Inspector General, Corporation for Public Broadcasting, November 15, 2005, p. 3.

CPB وإدارة الدعاية في BBG. بالنسبة إلى البيت الأبيض، إنها دعاية بحد ذاتها. عندما أصبح رئيساً لـ CPB في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، انطلق توملينسون، بتوجيه من إدارة بوش، لحشد طاقمه من الكتّاب السياسيين المأجورين والمسؤولين المحنكين في وزارة الخارجية. أصر توملينسون على «عدم امتلاكه أي علاقات على الإطلاق» مع الموالين للبيت الأبيض أثناء إنجازه هذه المهمة. إلا أن تحقيقاً أجراه المحقق العام في CPB في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كشف أنه كان يتبادل رسائل الكترونية «مشفرة» مع المستشار السياسي العام لبوش، كارل روف، التي أظهرت أن قرارات عمل توملينسون في CPB كانت «تحرضها بقوة اعتبارات سياسية». كان روف وتوملينسون يعرفان بعضهما البعض منذ التسعينيات، عندما عملا معاً في هيئة البث الدولية، وهي الوكالة السابقة لـ PBG[(١)].

ومنذ تولي الرئيس بوش السلطة، بدأت CPB تبدو أشبه بتقاطع بين وزارة الخارجية ولجنة الجمهوريين الوطنية:

* قام توملينسون باختيار باتريشيا هاريسون لإدارة CPB. كانت هاريسون مسؤولة رفيعة المستوى في وزارة الخارجية تشرف على العلاقات العامة؛ أثنت على جهد وزارة الخارجية في وضع فواصل إخبارية من إنتاج الحكومة على محطات التلفاز. والأهم من ذلك، أنها هي الرئيسة المساعدة في لجنة الجمهوريين الوطنية لجمع المال للمرشحين الجمهوريين، بمن فيهم جورج دبليو بوش.

* في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تم انتخاب جامع التبرعات الجمهوري المحنك، تشيريل هالبيرن، ليكون الرئيس الجديد لـ CPB. أشرف هالبيرن، الذي تم تعيينه في CPB من قبل الرئيس بوش العام ٢٠٠٢، على مستوى مختلف لبرامج الدعاية الحكومية، بما فيها «صوت أميركا» و«إذاعة مارتي»

---

(١) Timothy Karr, "The Karl and Ken Show," Media Citizen, November 6, 2005. http://mediacitizen.blogspot.com/2005/11/karl-and-ken-show.html

و«إذاعة العراق الحر». كما تم اتهام الإذاعة الوطنية العامة لانحيازها المعارض لإسرائيل.

* انتخبت CPB أيضاً غي هارت غينيس، وهي عضو في مؤسسة هيريتاج، كنائبة للرئيس. إن غينيس هي رئيسة نادي الجمهوريين «بالم بيتش»، وهي الرئيسة السابقة في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد التي أدارها نيوت غينغريش، وهي لجنة الأفعال السياسية التي جمعت مليارات الدولارات للمرشحين الجمهوريين في أنحاء البلد. وبصفتها متدربة على الديكور الداخلي، لم تكن تمتلك أي خلفية في الإذاعة.

* وظف توملينسون أيضاً ماري كاثرين أندروز، مديرة مكتب البيت الأبيض للاتصالات الدولية، لتكون المستشارة الأعلى لرئيس CPB. كما وظفها توملينسون أيضاً عندما كانت لا تزال مدرجة على لائحة رواتب البيت الأبيض لإرشاده في إيجاد محقق لجلب التوازن للبث العام.

* خدم تيم إسجيت (نائب الرئيس، لشؤون الحكومة) في وزارة خارجية بوش للترويج في حملة القيم المشتركة (تشيرد فاليوز)، التي كانت بديلاً للدعاية المؤيدة لأميركا في الإعلام العربي في جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى تكديسه CPB بعملاء الاستخبارات الجمهوريين والعاملين على الدعاية العالمية، انتُقد كينيث توملينسون أيضاً لمحاولته إعادة برمجة PBS. اتهمه المحقق العام في CPB بخرقه القانون الفيدرالي من خلال الترويج لصفقة بأربعة ملايين دولار للمحررين المحافظين من «وول ستريت جورنال» لجعل عرض PBS «برنامج موازنة». تم بث العرض على PBS لمدة ١٥ شهراً، ثم انتقل إلى «فوكس نيوز». أما بالنسبة إلى «الموازنة» فقد وصفت قناة فارياتي برنامج WSJ بأنه أربعة زملاء يجلسون للموافقة على كلام بعضهم البعض. لا نقاش، لا سجال، لا شيء»[١].

(١) Brian Lowry, "Tuning In," Variety, January 30, 2006.

الحملات الصليبية

في وجهة النظر العالمية التي تمتلكها إدارة بوش، أنت إما معنا وإما ضدنا. ضمن هذا الإطار البسيط، يصبح الصحافيون، الذين يلزم عملهم أن يكونوا شكوكيين (حسناً، على الأقل نظرياً)، العدو الطبيعي. أما عند توملينسون، فإن العدو العام الرقم واحداً في PBS، هو بيل مويرز، الذي نزل ضيفاً على البرنامج العالي نسبة المشاهدة على قناة PBS المعروف باسم «الآن»، مع بيل مويرز، وهو ساعة إخبارية أسبوعية تتعلق بالشؤون العامة التحقيقية.

دفع توملينسون سراً أكثر من أربعة عشر ألف دولار لمستشار خارجي لمراقبة الاتجاهات السياسية للضيوف وتقديرها، في ثلاثة وثمانين جزءاً من برنامج «الآن». كما راقب المستشار فريدمان أيضاً برنامج الإذاعة الوطنية العامة، وعرض ديان ريهام لخمس عشرة مرة، وبرامج الحوار على قناة PBS بتقديم توكر كارلسون: آنفيلتريد (مرتين)، وتافيس سميلي (٢٣ مرة).

كتب فريدمان تقريراً سرياً لتوملينسون يحدد فيه آراء الضيوف السياسية. تم تصنيف أي ضيف يشك في رئاسة بوش على أنه «مُعاد للإدارة»، وآخرون صنفوا تحت حرف L في حال كانوا ليبراليين، أو C في حال كانوا محافظين. كان هناك تصنيفات فرعية أيضاً، مثل «معاد ديلاي». لم يكن ذلك التصنيف يستغرق وقتاً طويلاً حتى يصدر: لقد تم تصنيف السيناتور الجمهوري تشوك هاغيل بحرف L ذي لون قرمزي، فور تعبيره عن الشكوك في شأن السياسة العراقية. إن هاغيل ليبرالي إلى حد التطرف، إلى درجة أن الائتلاف المسيحي المحافظ ومنتدى إيغال المحافظ قد منحاه معاً تصنيف ١٠٠٪ العام ٢٠٠٤. وكذلك صُنف الجمهوري السابق بوب بار، الذي ساعد على قيادة الجهود للإساءة إلى الرئيس بيل كلينتون، على أنه «مناهض الإدارة»[١].

«ظهر [تقرير مان] على أنه موضوع على نحو أخرق مع القليل من

---

(١) Frank Rich, "The Armstrong Williams NewsHour," New York Times, June 26, 2005.

التحضيرات الاحترافية لهذه المهمة، أو من دون أي تحضيرات إطلاقاً»، يقول السيناتور برون دورجان. «إن التقرير بحد ذاته متورط في تحيز سياسي شديد»[١]. استُهزئ بهذا التقرير على نحو واسع أيضاً لامتلائه بالأخطاء المطبعية، وبسبب أنه قد أُرسل عن طريق الفاكس من مخزن هالمارك للبطاقات في إنديانابوليس.

اتضح أنه قبل اختيار فريد مان كوسيط للصحافة الموضوعية، عمل لاتحاد المحافظين الأميركي، وللمجموعة المحافظة التي تدعى مركز الصحافة الوطني. في المركز، لم يعمل مان كصحافي ـ ساعد الطلاب على إيجاد الوظائف (بما في ذلك إدراج المتدربين في «ريديرز دايجست») وتنظيم شبكة مناسبات اجتماعية. كتب مدير المركز، أم ستاتوتون إيفانز، كتاباً بعنوان، مُدرج على القائمة السوداء منذ التاريخ: «القصة الحقيقية لجو ماكارثي وقتاله ضد أعداء أميركا»، لصقل سمعة ذلك السيناتور السابق بطريقة غير ملائمة من ويسكونسن.

إن مماثلات حملة مطاردة المتمردين عند ماكارثي، مستغلة على نحو مخيف. كشف إريك بوهليرت في مجلة «سالون» أن توملينسون وويليام ستشولز، وهو محرر سابق في «ريديرز دايجست»، قد عملا في السابق لدى فولتن لويس الأب، وهو شخصية إذاعية مشهورة وحليف سيئ السمعة لماكارثي[٢]. ويعتبر ابن لويس، الذي استلم إدارة البث الإذاعي بعد والده، توملينسون على أنه «صحافي لامع، ومجتهد، وشخص محافظ على نحو جدير بالمسؤولية»[٣].

وبتنظيم توملينسون لمطارداته وجمعه للقوائم السوداء، استشار البيت الأبيض بشأن توظيف أشخاص لملء المناصب الرئيسية في CPB. اتضح أنه من غير

(١) News Release, Senator Byron Dorgan, June 30, 2005. http://dorgan.senate.gov/newsroom/record.cfm?id=239955

(٢) Eric Boehlert, "Fair and Balanced-The McCarthy Way, Salon.com, May 25, 2005.

(٣) Wes Vernon, "Voice of America Struggles With Its Own Anti-American Arrogance," NewsMax.com, October 16, 2002. http://www.newsmax.com/archives/articles/2002/10/15/213933.shtml

القانوني بالنسبة إليه القيام بذلك، لكنه تولى مهمة القضاء على الليبراليين في السابق، ولن تعترض القوانين طريقه.

وبحلول منتصف العام ٢٠٠٥، كان توملينسون يستشم باحثاً عن الانحياز الليبرالي في الأزقة الخلفية لشارع السمسم، في وقت كانت فيه CPB في اهتياج شديد. في جلسة لمجلس الشيوخ، في تموز/يوليو ٢٠٠٥، تواجه ديك دوربين مع توملينسون بشأن «حملته الصليبية»:

السيناتور ريتشارد دوربن: إن ما يثير استغرابي، سيد توملينسون، هو أننا في حملة عنيفة هنا، هذه المهمة التي تقتضي تغيير ما يحدث. لا أفهم الأمر بشكل واضح. لا أفهم ما هو جدول الأعمال الموجود هنا، وما الذي تحاول إنجازه... أعتقد أن برنامج بيل مويزر «الآن» هو برنامج متوازن. وأعتقد أن معظم الأشخاص يتفقون على ذلك. والآن، سيد مان، بالنظر إلى أنك وظفت، أو شخص ما توظّف، ليراقب هذا البرنامج، وقد توصل إلى بعض الاستنتاجات الغريبة عمن هو ليبرالي، ومن هو محافظ، ومن هو صديق للرئيس، ومن هو غير ذلك.

... لقد نُشر أنك أيدت إضافة «وول ستريت جورنال إيدتوريال ريبورت» إلى لائحة PBS، وأنك عملت على جمع الأموال من أجل هذا الهدف... ما كان هدفك في إضافة «وول ستريت جورنال»، المعروفة بأنها صحيفة إخبارية تمتلكها شركة ربحية لم تظهر أنها بحاجة إلى إعانة مالية تكرسها في أي برنامج؟

كينيث توملينسون: أعتقد أن السيناتور ستيفينز محق تماماً. لا انحياز: لا انحياز من اليسار، لا انحياز من اليمين. في حال كانت لدينا برامج مثل برنامج مويرز المنحاز بصورة واضحة نحو اليسار، فعندها أعتقد ـ تبعاً للقانون ـ أننا بحاجة إلى إيجاد برنامج يتناسب معه وينحاز إلى اليمين، تاركاً الناس لتصدر قرارها.

السيناتور ريتشارد دوربن: دعني أسألك عن هذا «الانحياز الواضح إلى اليسار» في برنامج مويرز. كيف توصلت إلى هذه النتيجة؟ هل شاهدت الكثير من هذه البرامج؟

كينيث توملينسون: شاهدت الكثير من هذه البرامج، وأعتقد أن بحث السيد مان يؤكد أن هذا البرنامج هو من الصحافة المناصرة لليبرالية على نحو واضح...

السيناتور ريتشارد دوربن: لقد أدركت مشكلة هنا لم يدركها بصورة واضحة الشعب الأميركي.

هل يمكننا توقع أن تقوم بالشيء نفسه في مجلة «الأمة» («ذا نيشن»)؟ هل ستقوم بجمع خمسة ملايين دولار لتتأكد من حصولها على البرنامج؟

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اتهم تقرير ناقد من المحقق العام في CPB، توملينسون بخرقه القوانين الفيدرالية وانتهاكه القواعد الأخلاقية. استقال ملفق البيت الأبيض من CPB تحت غيمة من الفضيحة (لكنه ظل رئيس الهيئة العامة الإذاعية للحُكام). لكن «المخلصين» الذين تركهم في المناصب العليا في CPB، أكدوا أن الجنود الجمهوريين المخلصين سيستمرون في شن الحرب على الصحافة المستقلة، أثناء تخفيهم خلف شاشة «الموازنة» الضبابية.

«نحن في خطر خسارة ديموقراطيتنا»

إنه لرهان جيد إلى حد ما، قولنا إن الصحافي المستاء من البيت الأبيض تحت إدارة بوش، لا بد من أنه يقوم بعمله على نحو جيد. لقد كان بيل مويرز معبود الصحافة الأميركية في العقود الثلاثة الماضية. وهو واحد من منظمي مجموعات السلام (بيس كوربس)، وكان المساعد الخاص ليندون جونسن، ناشر «نيوز ديلي»، ومراسلاً رفيع المستوى في أخبار CBS، ومنتجاً للعديد من البرامج الجديدة الرائدة في التلفزيون العام، وفاز بأكثر من ٣٠ من جوائز «إيمي أواردز»، وتسعة من «بيابديز»، وثلاثة جوائز من جورج بولك، وهو مؤلف ثلاثة من الكتب الأكثر مبيعاً.

منذ تقاعده من برنامج «الآن» مع بيل مويرز العام ٢٠٠٥، كان مويرز

يتحدث بدفاع مفعم بالقوة عن الصحافة بشكل عام، والإذاعة العامة بشكل خاص. تحدى كين توملينسون ليتناظر معه على PBS؛ رفض ذلك الرئيس السابق لـ CPB. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٥، في خضم هجمات الجناح اليميني ضده، تحدث بيل مويرز على شاشة «الديموقراطية الآن!».

أشار مويرز إلى أن دعم مؤسسة البث العام بالموالين، أمر خاطئ وغير مسبوق في آن واحد. يقول «إن جميع الهجمات على البث العام في الماضي تأتي من الخارج. جاءت من البيت الأبيض تحت قيادة نيكسون، من نيوت غينغريش عندما كان قائداً، وقد تم رفضها لأن مؤسسة البث العام كانت بقيادة ديموقراطيين وجمهوريين من ذوي المبادئ الأخلاقية، الذين يأخذون أعمالهم على محمل الجد لمقاومة أي ضغوط من الكونغرس والبيت الأبيض للتأثير في البث العام.

«إنه عمل داخلي الآن. إن كينيث توملينسون هناك كحليف لكارل روف للمساعدة على التأكيد أن البث العام لا ينقل أخباراً لا يريدون أن يتم نقلها».

أشار مويرز إلى أن رئيسي CPB باتريشا هاريسون وكينيث توملينسون «يرغبان، كليهما، في جعل البث العام ذراعاً للدعاية الحكومية، وبشكل خاص، دعاية للإدارة». واتهم المراسل الإخباري المحنك عملاء الاستخبارات الجمهوريين بأنهم «يتوددون إلى الإعلام السائد كي لا نحصل على معلومات إخبارية تناقض وجهة النظر الرسمية عن الواقع». إن حلمهم هو امتلاك «إعلام تتحكم فيه الحكومة: إعلام لا تمتلكه الحكومة، لكنه يستجيب لها». وقال إن توملينسون، بصفته المشرف على «صوت أميركا» المدعوم من الولايات المتحدة، «يفكر كمروّج الدعاية».

أصيب مويرز بالذهول عند كشفه أن توملينسون عمل سرياً على توظيف «مستشار» محافظ لمراقبة برنامجه. «كان بإمكان توملينسون مشاهدة البث وحسب. كان بإمكانه الاتصال بي وسؤالي عما يحدث. لم يخبر لجنته أنه سيفعل ذلك. لم يخبر طاقمه أنه سيفعل ذلك. فعل الأمر وحده بطريقة استبدادية».

وفي لقاء مع «واشنطن بوست»، قال توملينسون إن اللحظة الحاسمة بالنسبة إليه أثناء مشاهدته عرضاً في برنامج «الآن» عن بلدة في بنسلفانيا:

كان ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وكان [توملينسون] يشاهد بيل مويرز، ضيف برنامج خدمة البث العام «الآن»، يتحدث عن كيف سببت سياسات التجارة الحرة الضرر لبلدة صغيرة في أميركا. يعرف توملينسون البلدة الأميركية الصغيرة ـ فقد ترعرع خارج غالاكس الصغيرة في فيرجينيا، في جبال بلو ريدج ـ وأدهشه تقديم مويرز للقضايا بطريقة خرافية ومنحازة. في الواقع، أدهشته «كصحافة مناصرة لليبرالية». عندها، قال توملينسون، لقد قرر أنه حان الوقت لجلب بعض «الموازنة» إلى الإذاعات العامة للتلفزيون والراديو(١).

شرح مويرز أن البرنامج الذي شاهده توملينسون قد حضره الصحافي بيتر بول. سافر إلى تاماكوا في بنسلفانيا «لينظر إلى ما يحدث من الناحية الاقتصادية في هذه البلدة كنتيجة للعقود الفرعية وفقدان الوظائف وفقدان الناس أعمالاً تعود عليهم بعشرين دولاراً في الساعة مقابل أعمال بتسعة أو ستة دولارات في الساعة. كان ذلك نقلاً جيداً بالفعل عن الخاسرين من جراء هذه المعركة الظالمة.

«ولم يتمكن كينيث توملينسون، الجمهوري المحافظ، من قبول ذلك لتناقضه مع الخطة السياسية. الخطة السياسية هي: العولمة، نافتا(*)، كافتا(**) ـ وجميعها مفيد حقاً للشعب. وإن امتلكنا الصبر، فسنرى ذلك. حسناً، كنا ننقل من الخطوط الأمامية ما يحدث للعمال الأميركيين جراء العولمة، فاهتاج بشدة... لماذا؟ لأننا كنا ننقل نقيض وجهة النظر الرسمية عن الواقع».

---

(١) Paul Farhi, "A Different Reception for Public Broadcasting," Washington Post, May 20, 2005.

(*) نافتا: اتفاقية التجارة الحرة، تم توقيعها بين أميركا وكندا العام ١٩٨٩، ثم شملت المكسيك العام ١٩٩٤ [الناشر].

(**) كافتا: اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الوسطى [الناشر].

قال مويرز غارقاً في التفكير، «إنه لا يعارض آرائي. بل [يناقض] الصحافة التي لا تلتزم بشيء، سوى الاقتراب أكثر ما يمكن إلى الحقيقة الصحيحة».

كانت إحدى مشاكل توملينسون عند محاولته إعادة برمجة PBS إلى «ناطق» باسم إدارة بوش، هي أن مويرز كان واحداً من الآباء المؤسسين للبث العام. كان مويرز يقاوم الممولين المنحازين من خلال تطبيق المهمة الحقيقية للإعلام العام.

«كنت المساعد الشاب في وضع خطط البيت الأبيض أثناء حكم ليندون جونسون. حضرت اجتماعي الأول لمناقشة مستقبل الإعلام المرئي التربوي العام ١٩٦٤ عندما كنت في الثلاثين من عمري، وتحديد ما الذي سنفعله بشأن المحطات التلفزيونية التربوية التي كنت حاضراً وقت ولادتها»، يذكر مويرز.

«عملنا على تأسيس البث العام منذ الستينيات لأننا آمنا بوجوب وجود بديل للمحطات التلفزيونية، التجارية والإعلانات التجارية. اعتقدنا أن وسائل الإعلام التجارية بارعة بما تقدمه، لكنها، حتى ذلك الحين كانت تعمل على تبسيط برامجها لإرضاء المستوى الشعبي الأكبر. كان الإعلام المرئي قد تصادق مع الأكاذيب والأوهام القليلة لترويج السلع. تمت معاملة الأميركيين كمستهلكين، وليس كمواطنين. ووافق الكونغرس على البث العام كبديل للبث التجاري والإعلاني».

يعترف مويرز الآن بأن «البث العام قد فشل في العديد من المجالات. لم نكن بديلاً كافياً. نحتاج إلى تنويع أكبر في الأصوات على البث العام: من المحافظين، الليبراليين، وآخرين غير المحافظين والليبراليين. لكنه لا يزال أفضل بديل نمتلكه نقدم إلى الشعب الأميركي من خلاله شيئاً مختلفاً عما تجلبه الإعلانات التجارية والشركات والرغبة المستمرة في البيع، والبيع، والبيع».

أضاف، «في الحقيقة، لطالما اعتقدت أن برنامج «الديموقراطية الآن!» ينتمي إلى البث العام. تنقلون أخباراً لا ينقلها الآخرون».

إلا أن البث العام مرتبط على نحو متين بمؤيديه التقليديين المتعاونين.

تحصل محطات الإذاعة العامة الآن على ١٨٪ من عائداتها من المشاريع التجارية، و١١٪ من الحكومة. وهذا انقلاب كبير منذ العام ١٩٨٠، حيث كان يأتي ما يقارب ثلث تمويل المحطات الإذاعية العامة من الحكومة الفيدرالية، و٨٪ من المشاريع التجارية فقط. إن التحول نحو السندات المشتركة مشكلة دراماتيكية غالباً: على سبيل المثال، إن KPCC في محطة NPR في باسادينا في كاليفورنيا، قد شهدت ازدياداً في ميزانية السندات التجارية إلى ما يقارب ستة أضعاف، من خمسمئة وواحد وستين ألف دولار العام ٢٠٠١ إلى ثلاثة ملايين دولار العام ٢٠٠٥[١].

وبالنظر إلى أن الإذاعة العامة أخذت تخصص المزيد والمزيد من وقتها لإعلانات مموليها التجارية، بدت أكثر فأكثر مثل الإعلام التجاري. أكد مويرز وجهة النظر تلك بعد سماعه ملخص الأخبار في بداية برنامج «الديموقراطية الآن!» قبل لقائنا مباشرة. «لا يمكن المرء الحصول من البث العام على النوع نفسه من المعلومات التي يتم تقديمها عند بدء البث. ليست بالملخص الإخباري نفسه الذي نحصل عليه مساءً على قناة CNN أو «فوكس نيوز» أو ABC أو CBS البث العام، لا يزال غير مدعوم، ولا يزال ممتلئاً بالأخطاء، ولا يزال غير مثالي. ورسالتي هي تذكير الناس بخطر الضياع إن سمحنا لذلك بالمضي قدماً».

لم يكن مويرز متفائلاً بالتحديد في هذه الأثناء. «أميل إلى التشاؤم أكثر في هذه الأيام بشأن مستقبل الإذاعة العامة أكثر من السنين الخمس والثلاثين الماضية. وبالرغم من هجمات نيكسون، وبالرغم من اعتداء نيوت غينغريتش، ذلك أن المحافظين منظمون... يبقون الإذاعة العامة عند ذلك المستوى، ولا يبدون أي اهتمام للمعارضة أو الاحتجاج أو الضغط. إنهم في الواقع جازمون ومصممون على إنجاح جدول أعمالهم. لذلك، يتطلب الأمر رداً ثنائياً لما يفعله

(١) Sarah McBride, "As Sponsorship Sales Blossom, Public Radio Walks a Fine Line," Wall Street Journal, March 27, 2006.

المحافظون. لكني لست متفائلاً بحصول ذلك، لأن الجمهوريين، لأول مرة، قد تخلوا عن الإذاعة العامة».

إن مخاطر القتال في الإذاعة العامة مرتفعة. يقول مويرز: إن حرية التعبير بحد ذاتها معرضة للخطر. «هناك رغبة في إسكات أي معارضة في هذا البلد من قبل إدارة بوش. إنها تقيم مناورات إعلامية استثنائية. فهي أكثر الإدارات التي رأيتها تكتماً خلال سبعين سنة. وهذا الهجوم عليّ بكامله هو دلالة على ما يحصل في حال تقدم أحدهم للتحدث عن حقيقة بديلة، وعن رؤية بديلة للواقع، عندها يحاولون تشويه سمعتهم... قد حاولوا تشويه سمعة الصحافيين الناطقين بالاتجاه السائد منذ وقت طويل كي يتم قبول إعلامهم المحافظ من قبل أنصارهم على نحو خاص، بأنه إعلام. أنا مستهدف لأن أخباري على برنامج «الآن» تتحدث عن قصص يريدون التكتم عنها في الحكومة: عن قوات تشيني للطاقة؛ عن عملية سرية في وزارة الداخلية؛ عن العلاقات بين التجارة والشركات والإدارة. نحن ننقل ما تنقله صحافة الفضائح الجيدة دائماً، وهم لا يحبون ذلك».

وبدلاً عن ذلك، يتم تقديم الأخبار وتمويلها بصورة متزايدة من الشركات نفسها التي تترأس الخبر. على سبيل المثال، كانت إيكسون موبايل تضخ أكثر من ٨ ملايين دولار إلى أربعين لجنة استشارية، التي تقدم بدورها «خبراء» للإعلام لصرف النظر عن مشاكل مثل الارتفاع التدريجي العالمي لحرارة الأرض[١]. هؤلاء الأنصار المتعاونون هم السلعة المطلوبة في الإذاعة الأميركية، الخاصة والعامة معاً. ويساعد ذلك أيضاً على شرح تردد الإعلام الأميركي في تقديم تغطية إعلامية شاملة عن الارتفاع العالمي لحرارة الأرض: حيث تتم تغطية هذا الموضوع إخبارياً في الصحف البريطانية ثلاثة أضعاف ما يتم التحدث عنه في الصحف الأميركية[٢].

(١) Chris Mooney, "Some Like it Hot," Mother Jones, May/June 2005.

(٢) Ross Gelbspan, "Snowed," Mother Jones, May/June 2005.

لقد شهد مويرز هذه القوة المسيطرة أثناء تنفيذها في الإذاعة العامة. عندما أصدر الكونغرس قانون الضرائب في أواخر العام ٢٠٠٤، الذي شمل تبرعاً هائلاً للشركات لتنقل عملياتها إلى الخارج «وهو أمر نعرف جميعاً أنه ألحق الضرر بالعمال الأميركيين وبالاقتصاد الأميركي»، يقول، ثم يلتفت إلى برنامج أخبار الساعة (نيوز أور) على قناة PBS لبعض النقاشات. «في تلك الليلة، أثناء بثنا الرئيسي في الإذاعة العامة، كان الشخص الوحيد الذي استُدعي إلى ذلك البرنامج للتحدث عن مضمون هذا القانون، هو ممثل من معهد المشاريع الأميركي، المدعوم بصورة مشتركة. ولم يتم النطق بأي كلمة عن أساس ذلك القانون، عما يجري في الحقيقة... لكن أحداً لم يقل إن المعهد الأميركي للمشاريع قد تلقى أموالاً من قبل العديد من الشركات المستفيدة من هذا القانون». لقد تلقى المعهد حوالى ٩٦٠ ألف دولار كتمويل من إكسون موبايل، لتعيين واحد فقط من مؤيديه المتعاونين[١].

«تم إجراء دراستين رئيسيتين عالميتين في التسعينيات، أظهرتا أن ٩٠٪ من الأشخاص الذين يظهرون على الإذاعة العامة يمثلون النخبة: شركات النخبة، نخبة السياسيين، ونخبة الصحافيين»، قال مويرز. «إنهم لا يمثلون المستهلكين، ولا حماية البيئة، أو الأشخاص العاديين، ولا يمثلون أشخاصاً مختلفين من أرجاء البلد. إن البث العام، الذي أؤمن به بعمق، بما فيه برنامج أخبار الساعة، يعكس برغم ذلك وجهة النظر الرسمية للواقع أكثر مما يجب».

والأمر الذي قد يفسر السبب الذي جعل البث العام عرضة للهجوم بشدة: لقد تخلى عن جمهور أنصاره المدافعين عنه. يوافق مويرز على ذلك. «أعتقد أنه خسر الرأي العام. فالعديد منا يعتبر جمهورنا جمهوراً وليس شعباً. نحن أيضاً ننظر إلى الخارج في أرجاء هذا البلد، ونرى مجتمعاً من المشاهدين السلبيين، بدلاً من الأنصار المحتملين. لقد حدثت الثورة الأميركية لأن أصواتاً مستقلة كثوماس بين، عملت على حشد الشعب مقدمة إليه سبباً للاستقلال. لقد استقررنا

(١) Mooney, op. cit.

في البث العام في موضع مريح يبعث على الرضا حيث نقدم معلومات ليست هي الحقيقة بالضرورة.

«أعتقد أننا في لحظة فريدة في التاريخ الأميركي. أعتقد أننا معرضون لخطر خسارة الديموقراطية بسبب هيمنتنا، وبسبب احتكار السلطة الذي تتم ممارسته من خلال مصالح اقتصادية هائلة، مباشرة وغير مباشرة». يناشد مويرز. «في البث العام، نحتاج إلى العودة إلى الروح الثورية للمعارضة والشجاعة التي أوجدتنا منذ البداية. وأوجدت هذا البلد أيضاً.

«سأل طالب أحد زملائي، وهو ريتشارد ريفيز، الصحافي والمؤرخ اللامع، ما الذي تعنيه بالأخبار الحقيقية؟ فقال ريفيز، الأخبار الحقيقية هي الأخبار التي نحتاج إليها للحافظ على حريتنا. إننا لا نحصل على هذا النوع من الأخبار من الصحافة الأميركية هذه الأيام... هناك استثناءات مثل برناج «الديموقراطية الآن!»، وأصوات مستقلة أخرى في البلد. لكننا لا نحصل من الصحافة السائدة أو الصحافة المحافظة على الأخبار التي نحتاج إليها للتمتع بحريتنا. ومن الأفضل لنا أن نفكر في ذلك، لأنه من السهل الوقوع في هذا النوع من الرضا الذاتي المُخدر عند اعتقادنا أن الديموقراطية ـ بالنظر إلى أنها أسوأ شكل للحكومة، باستثناء غيرها ـ يمكن الاستخفاف بها. لا يمكننا الاستخفاف بها».



الخاتمة

أصوات الأمل والمقاومة

كتب جورج أورويل، «في زمن الخداع العالمي، يصبح قول الحقيقة فعلاً ثورياً».

إن رواية أورويل للعام ١٩٨٤، يمكن أن تؤخذ مثلاً لزمننا. ففي وجه هجوم الدعاية التي لا تنقطع، والحرب، والحكومة الأميركية والفساد، والإرهاب والتعذيب اللذين تعمل الدولة على فرضهما، يجب علينا، الآن أكثر من السابق، أن نقول الحقيقة في وجه السلطة. تماماً كما يفعل المفكرون المستقلون والفنانون والناشطون والصحافيون والإعلام البديل في جميع أنحاء العالم.

ومن ضواحي نيو أورليانز المحطمة التي تنهض من جديد، إلى الناس الذين يعيدون بناء منازلهم في غزة، إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحاربون التعذيب في سجون أوزباكستان وفي أقفاص غوانتانامو، إلى الصحافيين الأحرار الشجعان في العراق، نتلمس الإلهام من رؤاهم وشجاعتهم.

يكمن الأمل في المقاومة. في كل يوم، يكسر برنامج «الديموقراطية الآن!» حاجز الصمت ببثه عدداً متنوعاً من أصوات المعارضة التي لا تقدَّر، في زمن يسود فيه الخنوع والاستسلام. تشمل الأقوياء، والبسطاء، المعاقَبين والمشهورين، المُحتَقرين والمهمشين والمنبوذين. إنها أصوات أشخاص يناضلون لجعل العالم أفضل، وأكثر إنسانية وسلاماً. هؤلاء الذين يعانون اليوم هم أمل الغد.

لقد اخترنا عينة صغيرة من بعض المقاتلين والناشطين والصحافيين والمفكرين الذين ألهمونا وأعلمونا. هؤلاء هم أشخاص عبّروا عن معارضتهم بالأفعال والكلمات، عندما كان ذلك ضرورياً. جميعهم قادة: يتخذون مواقف، يخاطرون بالتعرض للسخرية، وبقيامهم بذلك يغيّرون الطريقة التي نرى فيها الأمور، ويفتحون طرقاً سياسية أمام الآخرين ليتبعوها.

إليكم، بكلماتهم الخاصة من لقاءات مع آمي، قمنا ببثها على شاشة «الديموقراطية الآن!»، بعض من المقاومين المبدعين الذين أناروا الشموع في الظلام، وساعدونا على فهم عالمنا على نحو أفضل. وبقيامهم بذلك، منحونا القوة لتغييره.

«ليس هناك سبب لعدم الثورة»

أليس ووكر كاتبة وشاعرة وناشطة مشهورة. أكثر ما اشتهرت به ربما، هو كتابها «اللون القرمزي»، الذي نالت عليه جائزة بوليتزر العام ١٩٨٣، لتصبح أول امرأة أميركية من أصل أفريقي تنال جائزة على عملها الروائي. وقد اقتُبست روايتها في فيلم رشح إلى جائزة الأوسكار، وفي عمل مسرحي موسيقي على مسرح برودوي. نشرت لها رواية أخرى، «حان الوقت الآن لتفتح قلبك»، العام ٢٠٠٤. التقيت بأليس ووكر في شباط/فبراير ٢٠٠٦ للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لمجموعة ناشطي الإعلام، اتحاد الإعلام، حيث احتشد أكثر من ألف شخص في الكنيسة المستقلة الأولى.

إحدى المرات الأخيرة التي كنت قد رأيت فيها أليس، كانت قبل اجتياح العراق تماماً. كان ذلك في يوم المرأة العالمي، في الثامن من آذار/مارس، ٢٠٠٣. كانت تقف أمام البيت الأبيض مع بعض الكاتبات، مع ماكسين هونغ كينغستون وتيري تيبست ويليامز وعدد من النساء الأخريات. لم تكن بالمجموعة الكبيرة، حوالى ١٥ امرأة أو ما يقارب ذلك، وقفن هناك، وأيديهن متشابكة.

بدأتُ اللقاء معهن باستخدام هاتفي الخلوي. كنت سأتصل بغرفة التحكم في محطات الراديو. وعندما يبدأ البث، سأضع هاتفي أمام أفواه نساء مختلفات، وأسألهن لماذا يخاطرن بالاعتقال. وعند اقتراب الشرطة، حاولت الابتعاد. اعتقلوني أولاً. وعندما صعدت أليس إلى عربة الشرطة، قالت إنه أسعد يوم في حياتها. طلبت منها أن تتحدث عن ذلك اليوم.

قالت، «في الحقيقة، شعرت بسعادة لا توصَف، بسبب ما يحدث عندما يريد المرء التعبير عن غضبه وألمه وحزنه ـ حزن نعيش فيه الآن؛ حزن تقشعر منه الأجساد ـ عندما يتمكن المرء من جمع قواه وإنهاء مخاوفه منذ اليوم السابق، ثم يخرج، يتمالك نفسه، ويعرف أنه مجرد شخص صغير، وهناك هذه الآلة الضخمة التي تشق طريقها بلا رحمة في جميع أنحاء العالم، ثم يجتمع مع جميع الأشخاص الآخرين، الصغار مثله، لكنهم معاً. ويقوم فعلاً بما جهز نفسه للقيام به، وهو التعبير الكامل عن الاستياء، والمعارضة، وخيبة الأمل من الحرب في العراق. إن جميع أولئك الأشخاص، والعديد منهم لم يبلغ الخامسة عشرة بعد، على وشك أن يتم إرعابهم، ومعاملتهم بوحشية، وقتلهم. وليتمكن المرء من القيام بأي نوع من الإيماءات التي تعني أن الأشخاص الذين على وشك الإصابة بالضرر سيعرفون أننا رفضنا ذلك. القدرة فقط على القيام بذلك، جلبت لي سروراً كبيراً. كنت مسرورة جداً. وأعتقد أنه بإمكاننا تعلم أننا نستطيع العيش في ذلك المكان بتعبير مطلق عن الذات ضد الكارثة وعشق الذات والسعادة.

«أعلم أنني أتحدث بعاطفة كبيرة. لكنني أسعى إلى أن أعيش حياتي ضمن شروطي. وهذا يعني أني مرتدة؛ خارجة عن القانون... وثنية».

تابعت أليس، «ليس هناك سبب يمنع التمرد. تعلمت ذلك منذ وقت باكر... الثورة، بأي طريقة أُطلقها، أمر صحي جداً. ذلك أنه، إن لم تكن تريد أن تكون نسخة عن شخص آخر لا تحبه أصلاً، يجبْ عليك النهوض إذاً. أقصد، جميعنا نفعل ذلك. يتجب علينا النهوض. يجب علينا رفض أن نصبح مجرد شبيه».

سألت أليس، ما نفع الحركة المناهضة للحرب إن فشلت في إيقاف الحرب؟

شرحت، «أحياناً لا تمكننا رؤية النتائج الملموسة. لا تمكننا رؤية التغيرات التي نحلم بها، لأنها ذاتية. والكثير منها يتعلق بالقدرة على التعبير عن الذات، عن الأحلام الفردية، وعن طريق الفرد الخاص في هذه الحياة. وكذلك، ربما لن نتمكن من إيقاف الحرب إطلاقاً. ليس من المحتمل أن نتمكن من ذلك في الحقيقة. لكن ما نفعله، ونحن نحاول إيقاف الحرب خارجياً، ما نحاول فعله هو إيقافها في أنفسنا. هناك، حيث يجب للحرب أن تنتهي. وحتى نتمكن من السيطرة على عنفنا الخاص، وعلى غضبنا الشخصي، وعلى عدائيتنا نحن، وعلى خبثنا، وعلى طمعنا، سيكون من الصعب جداً جداً القيام بأي شيء في الخارج.

«لذا أعتبر أي حركة للسلام والعدل، شيئاً يتعلق بترسيخ روحنا الداخلية لنتمكن من الاستمرار، وجلب رؤية للعالم أكثر إنسانية من تلك المهيمنة هذه الأيام».

وختمت أليس والكر بقراءة قصيدتها «لا تكن محبوب أحد»:

لا تكن محبوب أحد؛

كن منبوذاً

خذ تناقضات حياتك

والتفَّ بها

كالشال،

لتتجنب الحجارة

لتتمتع بالدفء.

شاهد الناس يموتوا

حتى الجنون

بابتهاج كبير؛

دعهم ينظروا شزراً إليك

وانظر إليهم كذلك أنت.

كن متمرداً؛

اشعر بالسرور وأنت تمشي وحدك

(غير مرغوب فيك)

أو جاور ضفاف النهر

المزدحمة

مع غيرك من الأغبياء المندفعين.

تجمعوا بابتهاج

على الضفة

حيث الآلاف يهلكون

لكلمات قلوبهم الشجاعة

التي ينطقونها.

لا تكن محبوب أحد؛

كن متمرداً

مؤهلاً للعيش

بين الموتى.

حال الإعلام

كسب أليستر سباركس الشهرة كمحرر لصحيفة «راند ديلي ميل» المناهضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، في أواخر السبعينيات. ساعد نقله التحقيقي للأخبار في صحيفته على إسقاط رئيس وزراء جنوب أفريقيا جون فورستير في فضيحة دعاية حكومية. كما ساعد أيضاً على فضح موت الناشط المناهض للتمييز العنصري ستيف بيكو على أيدي استخبارات جنوب أفريقيا. في العام ١٩٥٥، قام رئيس جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا بتعيين سباركس في مجلس البث الإذاعي في جنوب أفريقيا.

كما عمل سباركس أيضاً على تأسيس معهد تطوير الصحافة، الذي عمل على تدريب أكثر من ١٣ ألف صحافي من القارة الأفريقية. وقام بإصدار ثلاثة كتب عن جنوب أفريقيا.

وبصفته صحافياً متمرساً معارضاً، امتلك أليستر سباركس مفهوماً فريداً عن الوضع الحالي للإعلام. سألته عن رأيه في الإعلام اليوم.

«كما تعرفين، أعتقد أنه لطالما امتلك الإعلام الكثير من المشاكل، لكن بعد قضاء مدة طويلة كصحافي، هناك مشكلة لم تلق انتباهاً كافياً كما يجب. إنها عامل ذو حدين. من إحدى جهاته، هناك ما أطلق عليه نعوم تشومسكي ظاهرة اتفاق النخبة الجماعي. وهي ببساطة أن الصحافيين، وخاصة الصحافيين المتمرسين والصحافيين اللامعين الذين يعملون على قضايا أو مواضيع محددة ـ كمراسلي البيت الأبيض، على سبيل المثال ـ قد أصبحوا جزءاً من النخبة. يعيشون معهم. أصبحوا أصدقاءهم. بدأوا يفكرون في الطريقة نفسها. كما أصبح المراسلون يعتمدون على مصادرهم، ومصادرهم تعتمد عليهم بدورها. إنها علاقة تكافلية. لكنها أشبه بصحافيين مطوّقين بالجيش. أصبحوا جزءاً من المجموعة. يشتركون في نشاطات اجتماعية متشابهة. وغالباً ما يذهب أطفالهم إلى المدارس نفسها. لقد بدأوا يفكرون في تلك الطريقة».

أكمل سباركس حديثه، «فضلاً عن ذلك كله، يحتاج صحافيو ذلك النوع

إلى مصادرهم. هم بحاجة إلى الحفاظ على طرق للوصول إلى مصادرهم. ولهذا، فإن آخر شيء يريدونه هو إهانة ذلك المصدر عند الإشارة إلى أن المصدر لا يقول الحقيقة. نزاوج ذلك الآن مع حقيقة التعقيد المتزايد بتلميع الصورة التي تستخدمها الآن جميع الحكومات وجميع وزاراتها بمهارة متزايدة لوضع غطاء ملفق خاص لكل حدث، ولا سيما الحدث المحرج. ومع مرور الوقت، يتضح لي أن الصحافيين المنغمسين مع تلك المصادر لا يثيرون استفسارات حولها من النواحي الاجتماعية والثقافية والمهنية، بأي طريقة. لا يشككون فيها. يتظاهرون بالموافقة. لا يريدون إهانة أحد. يريدون الحفاظ على وسائل وصولهم.

«إن اتحاد المهارة المتزايدة في تلميع الصورة، واستقلالية الصحافيين في الحفاظ على المصدر، والتصادق معه كونهم جزءاً من تلك النخبة المجتمعة، كل ذلك يشكل جزءاً كبيراً مما يحدث، ولا سيما في الولايات المتحدة، حيث تتطور مهارات التلميع إلى مستوى عالٍ على نحو خاص. ويصبح الصحافيون عندها مترددين في إثارة المشاكل وخرق ذلك الشق ومحاولة الوصول إلى الحقيقة، بقولهم، «أنا لا أصدق هذا الرجل. إنه يمّوه الحقيقة. يضع مساحيق التجميل على الحقائق، وسأخترق ذلك. سأسبب له المشاكل». لكن، ليس هناك ما يكفي من هؤلاء.

«إن ذلك الأمر يتعاظم بالتأكيد في زمن الحرب، عند وجود ضغوطات إضافية على الوطنية، وعندما تصبح الصحافة بحد ذاتها، أو الشبكة التلفزيونية، خائفة من أن تتلقى اتهاماً بأنها غير وطنية، وبأنها تنحاز إلى الإرهابيين. يعتبر هذا فقداناً للمعتقدات. ويمكن أن يكون مكلفاً. أقصد، قد يفقد الناس أعمالهم لذلك. كنت في الولايات المتحدة وقت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حيث تتم تصفية أولئك الأشخاص الذين يقدمون برامج نقدية. يُزالون من الوجود، يُقطع عنهم البث».

يقول سباركس إن اتباع هذا النظام قد ترافَقَ مع إدراك أن هناك نظاماً للتعاون ليتم التعاون معك، للتجارة بالحقيقة مقابل وسائل الوصول. «لا بد

للصحافي الفردي من أن يدرك المدى المصاب به. وبعدها، فإن الطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي العودة بإصرار إلى فطرة المهنة، وإثارة التساؤلات، والتمتع بالجرأة الكافية لتحمل النتائج. أعتقد أنه يجب علينا الحفاظ على تلك الروح المثيرة للتحدي. وإلا، فقد ينتهي أمرنا»[١].

اجتياز الحاجز

أميرة هاس هي واحدة من الصحافيات الإسرائيليات البارزات. هي مراسلة الصحيفة الإسرائيلية «هآرتس» منذ وقت طويل. كما أنها ابنة لناجٍ من محرقة الهولوكوست، وهي الصحافية الإسرائيلية الوحيدة التي قضت السنين العشر الماضية وهي تعيش بين الجماعات الفلسطينية المختلفة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. زارت برنامج «الديموقراطية الآن!» العام ٢٠٠٥، أثناء جولتها في الولايات المتحدة من أجل كتابها، «العمل الصحافي من رام الله: صحافية إسرائيلية في الأرض المحتلة».

تحدثنا عن قرارها العيش في الأراضي المحتلة. «أردت تجربة الحياة تحت الاحتلال يوماً بيوم وليلة بليلة، وليس فقط مجرد زيارات إلى هنا وهناك. لم أكن راضية إطلاقاً بما عرفته من الفلسطينيين في زياراتي القصيرة. وهكذا، انقضت الأعوام العشرة الماضية تقريباً، عندما بدأت في الذهاب إلى غزة، قبل أن أعمل مراسلة صحافية، كنت أقضي ليالي أكثر وأكثر في منازل الأصدقاء، في مدينة غزة في البداية، ثم في مخيمات اللاجئين. بعدها، أردت معرفة المزيد. وكلما عرفت أكثر، أدركت أني بحاجة إلى أن أعرف المزيد أكثر».

أثار عمل هاس، وقرارها العيش بين الشعب الذي تنقل أخباره، ردود فعل قوية منتقدة ومثنية، في آن، في إسرائيل. «كان البعض يقول إني خائنة. وكان آخرون فخورين بي كثيراً. وقد سمعت مرات كثيرة من المسؤولين العسكريين أنهم يعرفون أني دقيقة جداً في التفاصيل التي أجلبها. وأظن أن هذه التفاصيل، هذه المعلومات التي أجمعها، لأني هناك على أرضهم، أتحدث مع الناس

---

(١) Alistair Sparks interview, Democracy Now!, February 13, 2006.

وأجمع شهاداتهم، قد أثبتت مقدار صحتها: تلك الأشياء المكتوبة؛ ليس فقط مني، بل من آخرين ذهبوا وتحدثوا مع الفلسطينيين، وليس عبر قنوات الاستخبارات الإسرائيلية. لذا، فإن الأشياء التي كتبناها وقلناها في بداية الانتفاضة هي معلومات معروفة اليوم، عن كون الانتفاضة، تفجراً عفوياً من قبل الفلسطينيين، وليس ياسر عرفات هو من يخطط لها. بطريقة ما، كان ياسر عرفات خائفاً من الانتفاضة كثيراً، ومن الثورة. وتبعاً لشهادات من تصرفات الجيش الإسرائيلي، فهناك الكثير جداً من الشهادات التي فضحها الجنود الإسرائيليون في مجموعة تدعى كسر حاجز الصمت.

«أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد عملت كثيراً على نقد السلطة الفلسطينية، والقيادة الفلسطينيتين. أنا قادرة على كتابة أمور قد يفكر فيها الصحافيون الفلسطينيون، لكنهم لا يجرؤون على كتابتها، أو لا يملكون مكاناً للنقد فيه عن القيادة. لا أعتقد أن السلطة الفلسطينية تحب دائماً ما أكتبه، ولا أتوقع منها ذلك. أقصد أني قد أشعر بالقلق لو أثنوا على كل شيء كتبته.

«بالإجمال، إنه لأمر صحيح عني، وعن صحافيين آخرين، وإنه صحيح عن ناشطين إسرائيليين حاربوا ضد الاحتلال، أننا تحولنا من دون تخطيط مسبق إلى رسل جيدين لإسرائيل. لأنه من خلالنا، عرف الفلسطينيون أن الإسرائيليين ليسوا فقط المستوطنين وجنود الاحتلال».

عبرت صحيفة «جيروزاليم بوست» عن نقدها لهاس بأنها «موضوعية». أجابتها «أشك في قدرة أحد على أن يكون موضوعياً. جميعنا، نحن الإسرائيليين، جزء من هذا الصراع. لا يمكننا أن نكون موضوعيين. هذه خرافة، وخرافة لطالما اعتمدها المؤيدون للخطة السياسية. جميعنا نمتلك آراء. جميعنا نمتلك زوايا مختلفة للأمور التي نرى من خلالها الوضع. أما المشكلة فهي إن نقلنا أخبارنا على نحو صحيح، إن كتبنا الحقائق، إن سمحنا بسماع أصوات مختلفة في أخبارنا، أو إن حددنا الأخبار، وأعتقد أني كنت أحاول القيام بذلك بأفضل ما يمكن، وتبعاً لما يتطلبه العمل».

«يجب أن نتحدى السلطة طوال الوقت»

طوال الأعوام الثلاثين التي عمل فيها مراسلاً من الشرق الأوسط، غطى روبرت فيسك من صحيفة «لندن إندبندنت» جميع الأحداث الهامة في المنطقة، بدءاً من الحرب المدنية في الجزئر إلى الثورة الإيرانية، ومن أزمة الرهينة الأميركي في بيروت إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية، ومن الاجتياح الروسي لأفغانستان إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ومن الحرب الخليجية إلى غزو العراق والحرب الحالية فيها. التقيت بفيسك في الواحد والعشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، بعد ثلاثة أسابيع من ضرب إعصار كاترينا لنيو أورلينز ومنطقة الخليج.

كنت قد عدت للتو من نيو أورلينز مندهشاً بحقيقة أن الصحافيين، من دون وجود جنود أو شرطة لحمايتهم، ذهبوا لمقابلة الضحايا في الشوارع.

لم أشاهد إعلاماً متعاوناً كهذا، ينقل الحقائق على الأرض، مثلهم. فعندما يقول مسؤولو الحكومة «إن هذا غير صحيح»، يتحداهم الصحافيون حتماً لأنهم يعرفون أفضل منهم. أعتقد أن البلد قد صُدم عند مشاهدة الصور الحقيقية لنيو أورلينز، بطريقة لم نشاهدها في العراق وقد طلبت من فيسك التحدث عن العملية الكاملة لتطويق الإعلام والتحكم فيه.

«إن الأمر لا يتعلق بتطويقه. يتعلق بالرفض التلفزيوني لعرض حقيقة الحرب. فالكثير من أفظع الصور التي التقطت أثناء غزو العراق العام ٢٠٠٣... لم تشهد النور أبداً. كان بإمكانهم ذلك، لكنهم لم يفعلوا: فبسبب الحساسيات، لا يجب عرضها وقت تناول الإفطار. إنه تصرف غير مسؤول أن نعرض الموتى كذلك. ينمّ هذا عن قلة احترام.

«إن رأيت ما رأيته عندما ذهبت إلى الحروب، عندما كنت في الصف الأول ـ مع الجنود أو من دونهم، أو مع المدنيين أو مع الجرحى في المشافي ـ فلن تحلمي إطلاقاً حتى بدعم الحرب مجدداً، طوال حياتك. إنه لشيء غريب أنه في السينما التجارية، يمكن الأفلام المصورة أن تعرض أكثر المواضيع دموية

وتلطيخاً بالدماء، التي تشابه إلى حد ما ما نشاهده في الحياة الواقعية ـ كفيلم «إنقاذ الجندي رايان» ـ، حيث الأحشاء تتناثر إلى الخارج. وبرغم ذلك، لا يمكن أن يتم عرض الحرب الحقيقية من دون الرقابة على الصور التي هي في العديد من الحالات مشابهة تماماً لما نراه عند ذهابنا إلى السينما، أو عندما نشاهد فيلماً عن الحرب على شاشة التلفاز. إنه شيء لافت للنظر.

«في حال ذهبتِ إلى الحرب، تدركين أن الأمر لا يتعلق بصورة أساسية بالنصر أو الهزيمة. يتعلق بالموت وآثاره والمعاناة إلى أكبر حد يمكنك تخيله. يتعلق بالإخفاق الكامل للروح الإنسانية. إننا لا نعرض ذلك لأننا لا نريد. ولهذا السبب، فإن عمل الصحافي والمراسل التلفزيوني والمصور، أعمال منهكة. يتآمرون مع الحكومات للسماح بالمزيد من الحروب، لأنهم في حال عرضوا الحقيقة، لن نسمح بالمزيد من الحروب».

ناقش فيسك الأسباب التي دفعت بوش وبلير إلى الذهاب إلى الحرب. «ما قام به بوش العام ٢٠٠٣، وما قام به، قائدنا بلير ـ رئيس وزرائنا الذي نعشقه بشدة ـ هما اقتراف خطأ مروع كان يجب على التاريخ أن يعلمهما ألا يقترفاه. لقد مضيا في هذه الحرب لأسباب أيديولوجية، وأخفياها بأسباب عسكرية، كأسلحة الدمار الشامل، إنقاذ الشيعة المضطهَدين، أو السنة المضطَهدين، أو الأكراد المضطَهدين، أو مهما أردت، إنهاء صدام حسين، ونشر الديموقراطية في الشرق الأوسط. وهناك المزيد منها قريباً، قبل أن نقول للعراقيين إنهم ناكرون للجميل، ويجب أن يعبروا عن شكرهم لنا أكثر. لقد بدأنا مسبقاً بإخبارهم ذلك في أعمدة صحفهم، كما لاحظت.

«لكنهم مضوا في هذه الحرب لأسباب أيديولوجية. وإن فعل المرء ذلك، فسيفشل حتماً... ولهذا السبب، فإن أساس الحرب على العراق مبني على الرمال، لأنها كانت حرباً أيديولوجية. لم تعتمد على ما يريد العراقيون أن يحدث فعلاً. اعتمدت أيضاً على النفط. أعرف ذلك. فلو كانت الصادرات الأساسية للعراق هي أزهار الزنبق، لما كنا هناك حرب، أليس كذلك؟ عندما تستند إلى أيديولوجية للقيام بالحرب، وهذا ما يحدث، تخسر. وعندما تكذب

بأسس تلك الحرب، تخسر. إن حرب العراق خاسرة مسبقاً. إنها فقط صحافة السجون أو صحافة الفنادق، وأكاذيب وزارة الخارجية والبنتاغون والبيت الأبيض والحكومة البريطانية ووزارة الدفاع في لندن وغيرها، وهي من تبقي المعركة جارية. وفي إحدى المراحل، سيكون هناك تفجر من النوع الذي لا يمكن تفسيره من أصحاب السلطة. لا أعرف ما الذي سيحدث، لكنه سيحدث حتماً.

«يبدو أن السياسيين في وقتنا الحالي هم في العديد من الحالات، إلى حد ما، مع مساعدة الصحافيين، كما أخشى، قادرون على الاستمرار في خداع الشعب. «سنشرح ذلك غداً، فإن الأمر سري جداً لا يمكننا إطلاعكم عليه»، يصر مسؤولو الاستخبارات السرية على ذلك. انظروا إلى افتتاحيات مقالات صحيفة «نيويورك تايمز» لمرات ومرات كثيرة: «تبعاً لمسؤولي الاستخبارات الأميركية». «يقول المسؤولون الأميركيون». أعتقد أحياناً أنه يجب أن يُطلق على «نيويورك تايمز» اسم رأي المسؤولين الأميركيين.

«إن العلاقة الودودة بين الصحافيين الأميركيين والسلطة، خطيرة جداً. تريد أن تنظر وترى كيف هي تلك العلاقة: إنها تبادل بين المضيف والمتطفل عليه. انظر فقط إلى المؤتمر الصحافي في البيت الأبيض: «سيدي الرئيس! سيدي الرئيس! نعم، بوب. نعم، جون؟ نعم، نانسي!». هذه هي العلاقة. يحب الصحافيون أن يشكلوا علاقة ودودة مع السلطة. ويعرفون أنهم في سبيل تحقيق ذلك، لا يجب عليهم تحدي السلطة. وهذا يقودنا إلى تعريف أميرة هاس للصحافة، الذي أؤيده تماماً: «يجب أن نتحدى السلطة طوال الوقت، طوال الوقت، طوال الوقت. حتى وإن كان السياسيون ورئيس الوزراء، حتى إن كان قراؤنا يكرهوننا لذلك. يجب أن نتحدى السلطة. وذلك يتضمن أيضاً سلطة أسامة بن لادن».

وبرغم جميع الآلام والاجتياحات التي غطاها فيسك ـ كالغزو الإسرائيلي للبنان، الثورة الإيرانية، الحرب الإيرانية العراقية، الغزو السوفياتي لأفغانستان، حرب الخليج، الحروب في الجزائر، الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، غزو العراق واحتلاله ـ سألته: ما الذي يمنحك الأمل؟ صمت على نحو غريب

للحظة، ثم أجاب: «لا شيء. أنا متأسف. لا شيء الآن. أعتقد أنهم الأشخاص العاديون. الأشخاص العاديون المعترضون. أشخاص في العالم العربي أيضاً. لكن، بما يخص الحكومات، لا شي إطلاقاً. ربما أكون مخطئاً. ربما أكون شديد التشاؤم بسبب ما رأيته أيضاً».

«العالم كله معي»

في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، اغتصبت عصابة من الرجال مختار ماي بالقرب من منزلها في باكستان. تم تنفيذ ذلك الاغتصاب بأمر من مستشار قبيلتها المحلي لجريمة زعم أن أخاها البالغ من العمر ١٢ عاماً قد اقترفها. بعد اغتصابها، أُجبرت مختار ماي على المشي إلى المنزل عارية تقريباً أمام حشد ساخر من ٣٠٠ متفرج.

وبحسب الإحصائيات، يتم اغتصاب امرأة كل ساعتين في باكستان، وتُقتل امرأتان كل يوم بما يُدعى جرائم الشرف. ويتم تجاهل معظم القضايا. إلا أن مختار ماي، القروية الأمية، تحدّت التقليد بمحاربة مهاجميها في المحاكم. شهدت ضدهم. وقد تمت إدانة عدد منهم وأرسلوا إلى السجن. وبأموال التعويض التي تلقتها، فتحت مدارس للفتيات في قريتها.

حاولت الحكومة الباكستانية لمرات عديدة كبت مختار ماي. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ألغت السفارة الباكستانية خطاباً كان من المفترض أن تقدمه أمام الأمم المتحدة خشية أن تتسبب في إحراج الدولة الباكستانية. وفي العام ٢٠٠٥، منع الرئيس الباكستاني، برويز مشرف، شخصياً سفرها للتحدث في الولايات المتحدة، لأنه شعر بأنها «ستلطخ» سمعته.

تحدثت مختار ماي عن تجربتها، وعن مشاكل النساء في باكستان على شاشة «الديموقراطية الآن!»: تواجه النساء الكثير من المشاكل هنا، ليس فقط في أماكن العمل، لكنهن أيضاً يتعرضن للعنف وللإساءات المنزلية. يمكنني تفهم السبب الأول لذلك: فهم يعتقدون أن النساء أضعف من الرجال. يمتلك الرجال

كامل السيطرة في المجتمع. أما السبب الثاني فهو الأمية. النساء غير متعلمات... لا يعرفن حقوقهن.

«لو فكرت في الأمر، تجدين العالم بأكمله معي. ليس فقط باكستان، لكن العالم بكامله. وإن لم أحصل على العدالة، فلا يبقى سوى القليل من الأمل للنساء الأخريات المتعرضات للنوع نفسه من الإساءة. ولا أعتقد أنه يجب لوم النساء على ذلك. إنهن لا يحصلن على العدالة، ولهذا السبب يتركن هذه الإساءات تستمر بصمت.

أما بخصوص تعرضها للاغتصاب، فقالت، «إن مرتكبي هذه الجريمة أشخاص جاهلون وأميون. لكن القضاة في المحكمة العليا هم جميعهم أشخاص متعلمون. لا يمكنني تخيل كيف تمكنوا من الوصول إلى قرار كهذا. فبعد ذلك، بدأت أكره التعليم أيضاً.

«نقول إن هناك جهلاً وأمية في هذا الجزء من العالم، وأعتقد ذلك أنا أيضاً. لكن إن كان المتعلمون يفعلون هذا، فما الذي سيوقف الجهلة؟... أليس لديهم بنات وأمهات وأخوات؟ يجب أن يجربوا رؤية ذلك من وجهة نظرهم هم. اليوم، يوجد مختار واحدة، لكن غداً، يمكن أي فتاة أن تواجه المحنة نفسها».

صممت مختار على المضي في عملها من أجل عدالة النساء، على الرغم من التحديات التي واجهتها. «إن ذلك مؤلم بالطبع. كونك امرأة، تفهمين ذلك النوع من الألم الذي تشعر به المرأة بعد التعرض لمثل هذا الاعتداء. لكن يجب عليّ أن أعيش. عندما يؤلمني الأمر بشدة، أذهب إلى مدرستي، أنظر إلى الفتيات، وأقضي الوقت معهن للمساعدة على نسيان الألم. لكنني سأستمر حتى أحصل على أقل أمل ممكن بتحقق العدالة.

«لا أريد الابتعاد حقاً عن قريتي. هذا وطني. أشعر بالارتباط مع قريتي تماماً كما يشعر الناس تجاه أوطانهم. لكن، عندما يتحدث الناس بأشياء مؤلمة عني، أفكر في ترك هذا المكان. ثم أقول لنفسي، لدي مدرستي وبناتي هنا. إن

غادرت، فسأتركهن هنا أيضاً، وسيظن المجرمون أن مختار قد استسلمت وغادرت بعد كل شيء حصل معها، وأنهم إن فعلوا ذلك لأي امرأة، ستغادر، وسينجون بجريمتهم. أفكر هكذا»[١].

«لنقاوم جميع النزاعات»

في السادس عشر من آذار/مارس ٢٠٠٣، قُتلت ناشطة السلام الأميركية راشيل كوري عندما حاولت منع جرّافة عسكرية إسرائيلية من تهديم منزل صيدلاني فلسطيني في غزة. كانت قد جاءت إلى الأراضي المحتلة للتطوع مع حركة التضامن الدولية. أملت أن يشكل حضورها، مع آخرين من النشطاء الدوليين، حداً من الحماية للمدنيين الفلسطينيين المستهدَفين من قبل الجيش الإسرائيلي، وخاصة أولئك الذين تهدمت منازلهم. يقول شهود العيان إن كوري كانت تقف مباشرة في طريق الجرافة حاملة مكبر صوت وترتدي سترة فوسفورية اللون عندما دهستها، وسحقتها حتى الموت. كانت في الثالثة والعشرين من عمرها.

في العام ٢٠٠٥، افتتحت مسرحية، «اسمي راشيل كوري»، بالاعتماد على كلمات ناشطة السلام الراحلة، لتلقى نجاحاً كبيراً في لندن. كان من المفترض افتتاحها في ورشة مسرح نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٦. لكن، تم تأجيل المسرحية على نحو غامض. قال المدير الفني للمسرح، جيمس نيكولا، لصحيفة «الغارديان» في نيويورك: «وجدنا أن خطتنا لتقديم عمل فني تُعتبر كأننا نضع حاجزاً في وجه الصراع السياسي، وهذا أمر لا نريد القيام به».

احتج العديد من الممثلين والمدراء على إلغاء المسرحية. قالت فينيسا ريدجريف لبرنامج «الديموقراطية الآن!» عن إلغاء المسرحية ـ لم تكن مسرحية في الواقع ـ كان محاولة لإلغاء الصوت، لأنه صوتها. جباناً وكارثياً».

بعد إلغاء العرض في نيويورك، حصلت تجمعات هائلة لقراءة كلمات راشيل كوري في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

---

(١) Mukhtar Mai interview, Democracy Now!, June 21, 2005.

وهذه مقاطع من رسائل راشيل كوري الالكترونية إلى والديها من الأراضي المحتلة قبل شهر من مقتلها:

«لقد مضى على وجودي في فلسطين الآن أسبوعان وساعة واحدة، ولا أملك إلا القليل من الكلمات لأصف ما شاهدته. من الصعب بالنسبة إلي أن أفكر في ما يجري هنا عندما أجلس لأكتب للولايات المتحدة: شيء عن المدخل الحقيقي للرفاهية. لا أعرف عدد الأطفال هنا الذين عاشوا حيواتهم من دون أي فتحات من قذائف الدبابات في جدرانهم وأبراج جيش المحتل تراقبهم باستمرار من الأفق القريبة. أعتقد، أنه بالرغم من أني لست واثقةً تماماً، من أنه حتى أصغر هؤلاء الأطفال لا يدرك أن الحياة ليست كذلك في بقية أنحاء العالم...

«أتساءل إن كان بإمكان المرء أن يغفر للعالم جميع سنيّ الطفولة التي قضاها يعيش ـ يعيش فقط ـ في مقاومة قوة خانقة مستمرة لأكبر جيش في العالم ـ مدعوم بالدولة العظمى الوحيدة في العالم ـ وهو يحاول طردك من منزلك. أفكر في هؤلاء الأطفال. أتساءل ما الذي سيحدث إن أدركوا ذلك حقاً.

«وأنا أمشي اليوم على قمة حجارة حيث كانت منازل في السابق، نادى عليّ جنود مصريون من الجانب الآخر للحدود، «اذهبي! اذهبي!»، بسبب قدوم دبابة. تتبع ذلك تلويحات وسؤال عن اسمي. هناك شيء مزعج حقاً لهذا الفضول الودود. ذكرني ذلك بمقدار، وبدرجة، بأننا جميعنا أطفال نشعر بالفضول عن أطفال آخرين: أطفال مصريون يصيحون بامرأة غريبة تتجول في طريق الدبابات. تطلق النيران على الأطفال الفلسطينيين من الدبابات عندما ينظرون من خلف جدرانهم لرؤية ما الذي يحدث. أطفال دوليون يقفون مقابل الدبابات مع أعلامهم.

«أما الأولاد الإسرائيليون فهم في الدبابات يصيحون أحياناً ـ ويلوحون أحياناً ـ. العديد منهم أُجبر على أن يكون هنا، والعديد منهم مجرد عدوانيين، يطلقون النار على المنازل ونحن نتجول بعيداً.

«... لقد بدأت أتعلم للتو، ما أتوقع أن يكون معلماً مكثفاً جداً، قدرة الناس على تنظيم أنفسهم في جميع الاحتمالات، ومقاومة ضد جميع النزعات»[١].

«يمكن للعالم أن يتغير»

ربما أكثر من أي مصور آخر على قيد الحياة، فإن صور سباستينو سالغادو لفقراء العالم تمثل دليلاً على الوضع الإنساني. يُعرِّف عمله على أنه «تصوير مناضل». أجرينا حوارنا العام معه، برفقة إدوارد غالينو أيضاً، العام ٢٠٠٠ في سانتا في، في نيو مكسيكو، حدث ممول من قبل مؤسسة لانان.

وهو اقتصادي متدرب، بدأ سالغادو عمله كمصور صحافي العام ١٩٧٣. ومن بين الجوائز الدولية العديدة التي نالها، لُقب بمصور العام مرتين من قبل المركز الدولي للتصوير.

غادر سالغادو البرازيل العام ١٩٦٩ لتجنب سجن الديكتاتوريين له. استقر أخيراً في فرنسا. ومن أجل كتابه العام ١٩٩٣، بعنوان «العمال: آثار من العصر الصناعي»، سافر سالغادو إلى جميع أنحاء أوروبا والهند وأفريقيا وجنوب أميركا، لتوثيق أحوال العمال حول العالم. أما كتابه، الهجرة، فهو نتاج رحلة استمرت سبع سنين إلى أكثر من ٣٥ بلداً، وثق فيه ظاهرة التحول العالمي للهجرة الجماعية.

يصف سباستينو سالغادو «التصوير المناضل»: «على عاتقنا مسؤولية إخبار الناس ما الذي يحدث. ويجب أن يثير المرء النقاشات. هناك الكثير من الظلم. يجب أن نعرض هذا، ويصبح هذا طريقة للحياة. يصعب عليّ القيام بذلك. يمكنكم القول إن لدي مهمة للنضال. هذه هي حياتي».

أما الكاتب الأوروغوياني إدوارد غالينو، فهو كاتب وصحافي ومؤرخ. إن

(١) "Rachels War," The Guardian (U.K.), March 18, 2003. http://www.guardian.co.uk/israel/Story/0,2763,916299,00.html

أعماله ـ من ثلاثية «ذاكرة النار»، إلى كلاسيكية «الأوردة المكشوفة في أميركا اللاتينية» ـ تنتشر في أميركا الشمالية والجنوبية والوسطى، لكشفه الاضطهاد والمقاومة وراء المظهر الخادع للقصص الرسمية.

من مواليد العام ١٩٤٠ في مونتيفيديو. بدأ غاليانو كتابة مقالاته الصحافية عندما كان مراهقاً. وببلوغه العشرين من العمر، أصبح رئيس التحرير في لامارش، وبعد بضع سنين، شغل المنصب الأعلى في صحيفة مونتيفيديو اليومية، «إبوكا». سُجن في الأورغواي وعاش في المنفى في الأرجنتين وإسبانيا قبل العودة إلى الوطن.

سألت إدوارد غالينو عن كيفية تعامله مع الرقابة في مجلته، «كرايسيز»، في الأورغواي. شرح قائلاً، «إن كرايسيز هي مجلة شهرية ناجحة. نبيع حوالى ٣٥ ألف نسخة شهرياً، وهذا أمر لا يُصدّق. لكن، في ما بعد، عند قدوم الديكتاتورية العسكرية إلى الأرجنتين، أصدرت أول مراسيمها المتعلقة بالإعلام، بالاتصالات، ولم يُسمح لأي مجلة أو صحيفة بنشره.

«كان ذلك مرسوماً لا يصدق ضد الحق الديموقراطي بالتعبير. وإن مجلة «كرايسيز» مجلة مميزة جداً، ذلك أننا كنا نكتب عن الواقع، لكن كنا نحاول أيضاً سماع أصوات الحقيقة. لذلك، امتلأت المجلة تقريباً ليس بالكتاب البارعين، لكن بالناس فقط، أشخاص يعبرون عن أنفسهم ويقولون أشياء من أماكن أعمالهم ومنازلهم في الشوارع والمدن. آلاف الطرق التي يمكن الناس أن يعبروا فيها عن الذعر والمعجزات، عن عجائب الحياة. وقد تم منع هذا من قبل الجيش. لذا، حاولنا الاستمرار. وكان الأمر يزداد صعوبة كل يوم، ذلك أنه قد تم خطف العديد من أعضاء فريقنا وقتلهم وسجنهم ونفيهم.

«وأخيراً، قررنا الصمت. لأن هناك مستوًى محدداً لا يجب عنده متابعة القتال ضد الرقابة. فأُجبرنا على اختيار الصمت... الصمت هو لغة أيضاً... أُجبرنا على الاختيار بين الكذب أو السكوت. وقررنا السكوت».

عندما سألت غالينو عن سبب اتساع نفوذه، أجابني بأنه من خلال التحدث

عن الأشياء الصغيرة. «أكتب لأني أشعر بحاجة إلى كشف العظمة المخبأة داخل الأشياء الصغيرة ـ الحياة اليومية فقط ـ ولأدين في الوقت نفسه ضحالة الأشياء الكبيرة، والسلطات الكبيرة، والأحداث الكبيرة».

تابع غالينو، «أقرأ كل شيء: الصحف والجرائد، جميع أنواع الأشياء. المجلات الصغيرة. قرأت مجلة عندما وصلت إلى نيويورك قبل عشرة أيام. اكتشفت قصة يمكن أن تتم قراءتها على أنها استعارة مثالية عن التاريخ الرسمي. كانت قصة في ماريلاند في أيار/مايو السابق، حيث كان هناك سارق متسلسل، قام بالسرقة والاعتداء على أحد عشر مخزناً. كان هؤلاء الرجال يرتدون ملابس مثل أبراهام لينكولن، مع لحية وغليون وقبعة ورداء.

كانت تلك هي الاستعارة المثالية للتاريخ الرسمي. ذاكرة خاطفة وأبطال مناورون لأغراضهم الخاصة. إن التاريخ الرسمي هو كالكذبة الكبيرة يكتبها صاحب السلطة لتبرير بعض الامتيازات.

في كتاب غالينو، «إمبريسيز» «العناقؤ، يصف قطعة نحتية رآها في مونيتفيديو: «أعينوا الشرطة. عذبوا أنفسكم».

شرح، «هناك الكثير من الزخرفة الرائعة. إنها طريقة للتعبير عما يدعى بالأشخاص الصامتين. ليس هناك أشخاص صامتون. الجميع يمتلك صوتاً. لذا، حاولت مضاعفة هذه الأصوات، التي هي الأصوات الحقيقية الجديرة بأن تُسمع. أصوات كذب السلطة... إنها مملة. الغرض الحقيقي من كل شيء أكتبه هو مجرد مضاعفة الأصوات التي تستحق أن تُسمع، وهي قادمة من أشخاص لم يُسمعوا من قبل إطلاقاً».

قال غالينو، «أشخاص صامتون لديهم أفواه أسكتها النظام الذي يركز على حقوق التعبير للقلة فقط. القليل من الأشخاص يمتلكون الحق في التعبير عن أنفسهم والتأثير في الآخرين، وتقرير ما هي المعلومات والآراء التي سنحصل عليها. لكن هذا لا يعني أن الناس لا يملكون صوتاً».

«يمكن العالم أن يتغير. ليس محكوماً علينا قبول ذلك، حتى ولو كان هناك

نظام يبدو أبدياً. لكني لا أعتقد أنه أبدي. هناك بعض الآلام التي لا يمكن تجنبها بسبب حقيقة أننا بشر، وأن بعض الآلام هي مجرد جزء من كوننا على قيد الحياة. لقد حُكم علينا جميعاً أن نعاني في حياتنا بعض المصائب من الحب، أو الوقت، أو الموت، أو... من يعلم. وليس هناك أي طرائق لمقاومة ذلك. لكن هناك آلاماً أخرى يمكن تجنبها، تأتي من نظام اقتصادي اجتماعي، يختلق كل يوم الجوع والخوف والعنف والعزلة. ونحن نمتلك الحق والواجب للقتال ضد هذه الآلام التي يمكن تجنبها. وكي نقول لا، لا، لن ندفع ضريبة الألم المضافة، لأن الغد ليس مجرد اسم آخر لليوم»[١].

(١) Galeano and Salgado interview, Democracy Now!, August 28, 2001.

السلسلة السياسية

صدر منها:

o مؤلفات محمد حسنين هيكل:

- □ الحل والحرب
- □ بين الصحافة والسياسة
- □ حديث المبادرة
- □ خريف الغضب
- □ زيارة جديدة للتاريخ
- □ عند مفترق الطرق
- □ قصة السويس
- □ لمصر لا لعبد الناصر
- □ وقائع تحقيق سياسي
- □ السلام المستحيل
- □ آفاق الثمانينات

- □ أسرار مكشوفة ـ اسرائيل شاحاك
- □ المفكرة المخفية لحرب الخليج ـ بيارسالينجر وإريك لوران
- □ حرب الخليج ـ بيار سالينجر واريك لوران
- □ عاصفة الصحراء ـ بيار سالينجر وإريك لوران
- □ حرب تحرير الكويت ـ د. حبيب الرحمن
- □ الأسد ـ باتريك سيل
- □ الأيادي السود ـ نجاح واكيم
- □ مبادئ المعارضة اللبنانية ـ الرئيس حسين الحسيني
- □ الشرق الأوسط ـ د. معين حداد
- □ رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف 1989 ـ 1998ـ محمود عثمان
- □ الخيارات الصعبة ـ د. إيلي سالم
- □ الصهيونية الشرق أوسطية ـ إنعام رعد
- □ الضوء الأصفر ـ عبد الله بو حبيب
- □ المال إن حكم ـ هنري إدة
- □ الفهم الثوري للدين والماركسية ـ زاهر الخطيب
- □ رؤية للمستقبل ـ جوزيف أبو خليل
- □ فرنسا والموارنة ولبنان ـ اللواء ياسين سويد
- □ لبنان لماذا؟ ـ جوزيف أبو خليل
- □ لبنان وسوريا مشقة الاخُوة ـ جوزيف أبو خليل
- □ الأشياء بأسمائها ـ العقيد عاكف حيدر
- □ ثمن الدم والدمار ـ كمال ديب
- □ الفرص الضائعة ـ أمين هويدي
- □ الأمة العربية إلى أين؟ ـ د.محمد فاضل الجمالي
- □ التحدي الإسلامي في الجزائر ـ مايكل ويليس
- □ الحصاد ـ جون كوولي
- □ الدولة الديموقراطية ـ د. منذر الشاوي
- □ السكرتير السابع والأخير ـ ميشيل هيلر
- □ اللوبي ـ إدوارد تيفنن
- □ الماسونية ـ دولة في الدولة ـ هنري كوستون
- □ بالسيف ـ ستيفن غرين
- □ قصة الموارنة في الحرب ـ جوزيف أبو خليل
- □ مساومات مع الشيطان ـ ستيفن غرين
- □ حربا بريطانيا والعراق ـ رغيد الصلح
- □ طريق أوسلو ـ محمود عباس
- □ الخداع ـ بول فندلي
- □ ويلات وطن ـ روبرت فيسك
- □ من يجرؤ على الكلام ـ بول فندلي
- □ لا سكوت بعد اليوم ـ بول فندلي
- □ أرض لا تهدأ ـ د. معين حداد

□ أبي لافرنتي بيريا ـ سيرغو بيريا

□ رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم ـ د. عبد السلام المجالي

o مؤلفات د. عصام نعمان:

□ العرب على مفترق

□ هل يتغير العرب؟

□ أميركا والإسلام والسلاح النووي

□ التشكيلات الناصرية ـ شوكت اشتي

□ الديبلوماسية على نهر الأردن ـ د. منذر حدادين

o مؤلفات الرئيس سليم الحص:

□ للحقيقة والتاريخ . تجارب الحكم ما بين 1998 . 2000

□ محطات وطنية وقومية

□ عصارة العمر

□ نحن والطائفية

□ صوت بلا صدى

□ تعالَوا إلى كلمة سَواء

□ سلاح الموقف

□ الوجه الآخر لإسرائيل ـ سوزان نايثن

□ النفط ـ هاني حبيب

□ مشكلة المياه بين تركيا وسوريا ـ وليد رضوان

□ العلاقات العربية التركية ـ وليد رضوان

□ تركيا بين العلمانية والإسلام ـ وليد رضوان

□ تواطؤ ضدّ بابل ـ جون كولي

□ دارفور حرب وإبادة ـ جولي فلنت وألكس دي فال

□ الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة ـ روبرت فيسك

□ العلاقات اللبنانية ـ السورية ـ د. غسان أحمد عيسى

□ على خط النار ـ مذكرات الرئيس الباكستاني برويز مشرف

□ أصوات قلبت العالم ـ كيدري كيندي

□ سوكلين وأخواتها ـ غادة عيد

□ تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح ـ (جزآن) ـ عمر زين

□ قراصنة أميركا الجنوبية ـ أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية ـ طارق علي

□ قرارات مصيرية: ـ حياتي في دهاليز السياسة غيرهارد شرودر

□ بلاكووتر ـ جيريمي سكاهيل

□ النفط والحرب والمدينة ـ د. فيصل حميد

□ كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب ـ ستانلي ميسلر

□ عزيزي الرئيس بوش ـ سيندي شيهان

□ اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية ـ جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت

□ نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار ـ الشيخ محمد علي الحاج العاملي

□ رؤساء الجمهورية اللبنانية ـ شادي خليل أبو عيسى

□ تعتيم ـ بقلم: آمي جودمان وديفيد جودمان

هذا الكتاب

أي بوش هذا؟ وأي حكومة حكومته؟! وأي إعلام إعلامه ؟؟؟

فضائح الإعلام الأمريكي المأجور الذي يدّعي الديموقراطية، ويغطي على ارتكابات للإدارة الأميركية تفوق الوصف.

وفضائح الرئيس الأميركي بوش وزبانيته الذين ارتدوا أثواب القدّيسين وعملوا أعمال الأبالسة.

كارثة إعصار كاترينا من جهة والمسرح العراقي التي رُفعت ستارته وأسدلت على الدم، أسطع دليلين على تلك الارتباكات إلى جانب دلائل أخرى كشفت هشاشة القيادات السياسية التي اعتمد عليها بوش وهشاشة الفيدرالية التالفة التي كانت بديلاً عن أصحاب السلطة الحقيقيين. فكانت بداية فقدان السيطرة على الإعلام السياسي:

• آلاف الجثث تُنتشل ومئات الآلاف من المتشردين في إعصار كاترينا وأعضاء الإدارة الأميركية موزّعون على النحو التالي:

– بوش يقضي إجازته في تكساس
– ديك تشيني في رحلة صيد في وايومنغ
– كونداليزا رايس تتسوق بنيويورك وتلعب التنس مع مونيكا سيليس
– رامسفيلد في لعبه سان دييغو بادريس
– تشيرتوف المسؤول عن إدارة الولايات المتحدة وتنظيم الاستجابات عن مثل هذا الإعصار، يقرّر المكوث في المنزل.

• قصص مخيفة تنتشر بشكل تدريجي عن عقوبات تعذيب في الولايات المتحدة، وعن سجون خارجية يرمى الآلاف فيها تبعاً لنزوات الرئيس الذي بيده سلطة الحياة والموت ويعمل "بأمر إلهي".



ISBN 978-9953-88-069-3
9 789953 880693

شارع جان دارك – بناية الوهاد
ص–ب–: ٨٣٧٥ – بيروت – لبنان
تلفون: +٩٦١١٣٥٠٧٢٢ +٩٦١١٧٥٠٨٧٢
تلفون + فاكس: +٩٦١١٧٥٢٥٤٧ +٩٦١١٣٤٢٠٠٥ +٩٦١١٣٤١٩٠٧

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر